



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Columbia University
in the City of New York
LIBRARY





Hauthamī, 'Ahmad +c
Sharh 'ala mukhtasar

1888

~~893.799~~
~~H127~~
~~Q~~

893.799
TA 5494
Q

شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر
الهيمسي المكي الشافعي على مختصر
العلامة الفقيه عبد الله
بافضل الحضري نفعنا
الله بهما
آمين

هذا الكتاب مما من الله به على عبده سعيد محمد السبيعي
دنياً واخيراً في تبيين الحق بالقول الثابت آمين

(وبهامشه المختصر المذكور)

May 1, 1915 S.P.H.

بسم الله الرحمن الرحيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
الحمد لله

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وأصحابه الذين خصصتهم بعرفتك وأيدتهم ببرهانك * (و بعد) * فقد سألتني بعض الصالحين أن أضع شرحا لطيفا
على مقدمة الامام الحق الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرة نفعنا الله به لومه وبركته فاجبتني
ذلك ملتسما منه ومن غيره أن يمدني بدعوانه الصالحة وسائلا من فضل مولانا أن يعم النفع به وان يبلغني كل
مامل بسببه وأن يجعله خالص الوجه الكريم وأقوى سبب للفوز بشهوده في جنات النعيم آمين * قال
المؤلف رحمه الله (بسم الله) أي ابتدئ أو أفتتح تأليني أو أؤلف من لباس أو مستعينا أو متبركا باسم الله اذ لا اعتداد
بما لم يصدر باسمه تعالى * والاسم مشتق من السمو وهو العلو * والله علم على الذات الواجب الوجود لذاته
المستحق لجميع الكمالات وهو عربي مشتق من آله اذا تحير لتحير الخلق في كنه ذاته تعالى وتقدس وهو الاسم
الاعظم وعدم الاستجابة لاكثر الناس مع الدعاء به لعدم استجماعهم لشرائط الدعاء ولم يسم به غير الله قط
(الرحمن) هو صفة في الاصل بمعنى كثير الرحمة جدا ثم غاب على البالغ في الرحمة والانعام بحيث لم يسم به غيره تعالى
وتسمية أهل اليمامة مسجلة به تعنت في الكفر (الرحيم) أي ذي الرحمة الكثيرة فالرحمن أبلغ منه وأتى به إشارة
الى أن ما دل عليه من دقائق الرحمة وان ذكر بعد ما دل على جلالها الذي هو المقصود الاعظم مقصود أيضا لئلا
يتوهم انه غير ملتفت اليه فلا يسأل ولا يعطى وكلاهما مشتق من الرحمة وهي عطف وميل ورواحي غاية الانعام
فهو لا يستحق التها في حق تعالى مجازا ما عن نفس الانعام فتسكون صفة فعل أو عن ارادته فتسكون صفة ذات وكذا
سائر اسمائه تعالى المستحيل معناه في حق المراد بها غايتها (الحمد) أي كل ثناء بحميد سواء كان في مقابلة نعمة
أم لا ثابت ومملوك ومستحق (الله) وأردف التسمية بالجد اقتداء بأسلوب الكتاب العزيز وعمل بما صح من قوله
صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال أي حال بهم به لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذب وفي رواية أنقطع وفي أخرى أبتدأ

أي قلب البركة وفي رواية بيسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذكر الله وبها يتبين أن المراد البداة بأي ذكر
 كان وقرن الحمد بالجلالة إشارة إلى أنه سبحانه وتعالى يستحقه لذاته لا بواسطة شيء آخر وأتركه لغير الحمد على
 الشكر لأن الحمد يعظم الفضائل وهي الصفات التي لا يتعدى أثرها لغيرها والفضائل وهي الصفات المتعدية والشكر
 يختص بالآخرة (الذي فرض) أي أوجب (علينا) معشر الأمة ليجابوا عينها لارخصة في تركه (تعلم) ما يحتاج إليه
 لمباشرتنا لأسبابه فالعبادات يجب على كل مكاف تعلم ما يكثر وقوعه من شروطها أو أركانها فوراً في القوري وموسماً
 في الموسع كالطج والمعاملة والمناكحة وغيرها لا يجب تعلم ذلك فيه إلا على من أراد التلبس به فمن أراد أن يتزوج
 مثلاً امرأة ثانية لا يحل له حتى يتعلم غالب أحكام القسم ونحوه وعلى هذا ففسد أما الإيجاب على الكفاية بمعنى أنه
 إذا قام به البعض سقط عن الباقي فيعم سائر (شرائع الإسلام) وما يتوقف معرفتها أو كمالها عليه كالنحو وغيره
 والشرائع جميع شريعة وهي لغة مشرعة الماء وشريعاً من الله لعباده من الأحكام فالإضافة ببيانية أو عينية
 اللام وهو أولى إذا لاسلام هو الانقياد والاستسلام وتعترف الشريعة أيضاً بانها وضع الهيئ سائق لذوى العقول
 باختيارهم المحمود إلى ما يصلح معاشهم ومعادهم (و) تعلم (معرفة) جميع أحكام (صحح المعاملة) والمناكحة
 والجناية وما يتعلق بكل (وفاسدها) وانما يجب على الكافة ذلك عيناً أو كفاية (لتعريف) أي معرفة (الحلال)
 الشامل للواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى (والحرام) حتى يفعل الحلال ويجتنب الحرام
 وفي نسخة من الحرام أي لتمييز الحلال الطيب من الحرام الخبيث (وجعل مآل) أي عاقبة (من علم ذلك وعمل به
 الخلود في دار السلام) على أسرار حال وأهنام من غير كدر بصيه في قبره وما بعد مماته بخلاف من لم يعلم ذلك لتركه
 الواجب أو علمه ولم يعمل به فان اسلامه وان كانه متكفلاً بالخلود أيضاً في دار السلام وهي الجنة إلا أنه قد يكون
 بعد مزيد عذاب ومؤاخذة (وجعل مصير) أي رجوع أو قرار (من خالفه وعصاه) عطف تفسير (دار الانتقام)
 وهي النار دائماً ان كانت مخالفتها بالكفر والافتنى كونها مصيره أنه يستحق ذلك ان لم يعف عنه (وأشهد) أي
 أعلم وأبين (أن لا اله) أي لا معبود بحق في الوجود (إلا الله وحده لا شريك له) في ذاته ولا في وصف من صفاته
 (المان) أي المتفضل على عباده المؤمنين من المن والمنة النعمة الثقلة ولا يحمده إلا في حق تعالى لانه المتفضل بما
 ملكه حقيقة وغيره لا اله لك معه فلم يناسبه المن به (بالنعم) جمع نعمة وهي اللذة التي تحمد عاقبتها ومن ثم لم
 يكن لله نعمة على كافر وانما لاذ استدرج (الجسم) أي العظام (وأشهد أن سيدنا محمداً) وهو علم موضوع
 لمن كثرت خصاله الحميدة وهي به بينا بالهام من الله جلده بذلك ليطابق اسمه صفته (عبده) قدمه لانه أكل
 أوصافه ولذا خص بالذكور في أشرف مقامات كماله صلى الله عليه وسلم نحو نزل الفرقان على عبده فأوحى إلى
 عبده ما أوحى وأنه لما قام عبد الله يدعوه لاسم اليلة المراج المتكفلة بغايات الكالات المفاضة عليه صلى الله
 عليه وسلم في تلك اليلة وما بعدها (ورسوله) هو انسان ذكر أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب
 ولا فتح لشرع من قبله وآثره على النبي لانه أفضل لكن قال ابن عبد السلام نبوة الرسول أفضل من رسالته
 لتعلقها بالله تعالى وتعلق الرسالة بالخلق وفيه نظر ينته في غير هذا الكتاب (المبعوث رحمة للانام) أي الخلق
 أما كونه رحمة للخلق فدل عليه الكتاب والسنة والاجماع ومعنى كونه رحمة للكافر أنه لا يعاجل بالعقوبة والاخذ
 بخسة كل وقع لأهم من قبله وأما كونه مبعوثاً للخلق بناء على تعلق قوله للانام بقوله المبعوث فهو ما ذكره بعض
 المحققين من صحيح يدل له وهو الاثني بعالم مقامه صلى الله عليه وسلم وقد ينت في بعض الفتاوى أن الاصح أنه
 صلى الله عليه وسلم مرسل للملائكة بما فيه مشفع لمن تدبره (صلى الله عليه وسلم) من الصلوة وهي الرحمة المقرونة
 بتعظيم ويختص اعظمها بالانبياء والملائكة فلا يزال لغيرهم الاتباع (و) على (آله) هم أقاربه المؤمنون من بني
 هاشم والمطلب وقدير ادبهم في مقام الصلاة كل مؤمن خبر ضعيف فيه (وصحبه) اسم جمع لصاحبوه من اجمع
 طائفتي صلى الله عليه وسلم ولو حفظوا لم يروهم بروعه ومنه ومنه ومنه على الايمان (البررة) جمع باروه من غلبت عليه

الذي فرض علينا تعلم
 شرائع الاسلام ومعرفة
 صحيح المعاملة وفاسدها
 لتعريف الحلال والحرام
 وجعل ما لم نعلم ذلك
 وعمل به الخلود في دار السلام
 وجعل مصير من خالفه
 وعصاه دار الانتقام * وأشهد
 أن لا اله الا الله وحده
 لا شريك له المان بالنعم
 الجسم * وأشهد أن محمداً
 عبده ورسوله المبعوث رحمة
 للانام صلى الله عليه وسلم
 وآله وصحبه البررة

أعمال البر (الكرام) جميع كريم والمراد به هنا من خرج عن نفسه وماله لله تعالى وكل الصحابة كذلك رضوان الله عليهم أجمعين (وبعد) كلمة بوتي بها لا تتقال من أسأوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأتون بأصلها وهو أما بعد في خطابهم لذلك وليكون أصلها ذلك لزم الفاء في حينها غابا والاصل مهمما يكن من ثنى بعد الجدة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (فهذا) المؤلف الحاضر في الذهن (مختصر) قل لفظه وكثر معناه (لابد) أي لا غنى (لكل مسلم) يحتاج إلى معرفة ما هو مضطر إليه من العبادات ومحتاج إليه من المعاملات (من) معرفته أو من (معرفة مثله) ليكون على بصيرة من أمره وبينه من ربه والأركب من عباد وخبط خطب عشواء (فيتعين) حينئذ عليك أيها الراغب في الخير (الاهتمام به) أي بهذا المختصر أو مثله حفظا وفهما أو كتابة (و) عليك أيضا (إشاعته) في البلدان ليكون لك نصيب من الأجر إذا دل على هدى كفاؤه وليس المطلوب منك الاتصال للهدى فإن الهدى هدى الله وحده وحينئذ (فأنا أسأل الله الكريم أن ينفعه) فإنه لا يخيب من اعتمد عليه ولجأ في مهماته إليه (وان يجعل جبي له) من متفرقات الكتب (خالصا لوجهه) أي ذاته (الكريم) أي المتفضل على من شاء بما شاء أنه جواد حلیم رؤوف رحيم

هذا (باب) وفي نسخة كتاب أحكام (الطهارة)

وهي لغة الطلوص من الدنس الحسى والمعنوى كالعيب وشرا عما توقف على حصوله اباحية كالغسله الأولى أو ثواب مجرد كالغسله الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنونين (لا يصح) ولا يحل (رفع الحدث) الأصغر وهو ما أوجب الوضوء والا كبر وهو ما أوجب الغسل (ولا إزالة النجس) المخفف وهو بول الصبي إلا أن ذكره والمغلق وهو نجاسة نحو الركب والمتوسط وهو ما عداهما من سائر النجاسات الآتية ولا فعل طهارة سلس ولا طهارة مسنونة (الابح) علم أو ظن كونه ماء مطلقا وهو ما (يسمى ماء) من غير قيد لازم بالنسبة للعالم بحاله كماء البحر وما ينعد منه الملح ويحل إليه نحو البرد الذي استهلك فيه الخليط والمترشح من بخار الماء الطهور المغلى والتغير بما لا غنى عنه أو مجاوره لأنه يسمى ماء لغة وعرفا وما يباطن دود الماء وهو المسمى بالزال لأنه ليس بحيوان وما جمع من ندى وليس نفس دابة في البحر ودليل الحصر المذكور في الحديث آية التيمم والاجتماع وفي الخبر ما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم بغسله وفي غيرهما القياس عليهما ما خرج بالمطابق المذكور المانع كالخل والجماد كالتراب في التيمم والنجاسة المغلظة والحجر في الاستنجاء وأدوية الدباغ ونحو ماء الزعفران مما قيد بالزمن فلا يرفع حدثا ولا يزيل نجسا ولا يستعمل في طهر غيرهما (فان تغير) (حسا طعمه) وحده (أولونه) وحده (أوربحه) وحده (تغيرا فاحشا) بأن سلب إطلاق اسم الماء عنه حتى صار (بحيث لا يسمى ماء مطلقا) وانما يسمى ماء مقيدا كماء الورد أو استجد له اسم آخر كالمرقمة مثلا وكان ذلك التغير (بمخالط) مخالط الماء في صفاته أو واحدة منها وهو ما لا يمكن فصله (طاهر يستغنى) الماء (عنه) بأن لا يشق صونه عنه كسكافور رنخو وقطران يختاطان بالماء ونحوه وان كان شجرة نابتا في الماء (لم تصح الطهارة به) لأنه ليس عاريا عن القيود والاضافات فلا يلحق بمورد النص العرى عنها (والتغير التقديرى كالتغير الحسى فلوقوع فيه) أي الماء ما وافقه في صفاته ومنه (ماء ورد لا رائحة له) سواء أوقع في ماء كثير أم قليل والماء المستعمل لكن ان وقع في ماء قليل لان المستعمل اذا كثر طهر فأولى اذا وقع في الكثير (قدر بخالفا) للماء (باوسط الصفات) كطعم الرمان ولون العصير وريح اللادن فان غير بضره في صفة سلب الطهورة وان كان عند فرض المخالفة في غير تلك الصفة لا يغير وذلك لأنه لموافقه لا يغيره فاعتبر بغيره كالحكومة (ولا يضر تغير يسير) وهو ما لا يمنع اسم الماء وان كان بمخالط يستغنى عنه لأنه صلى الله عليه وسلم لم تؤمن نضعة فيها أثر عجين (ولا يضر تغير بكت) لتعذر الاحتراز عنه (وتراب) طهور وان قلنا أنه بمخالط لأنه يوافق الماء في الطهورة بخلاف النجس والمستعمل (وطحلب) لم يطرَح ولو متقتنا العسر الاحتراز عنه وهو ثبت أحضر يعالو الماء فان طرح ضران كان متقتنا والا

الكرام* (وبعد) * فهذا مختصر لا بد لكل مسلم من معرفة مثله فيتعين الاهتمام به وإشارته فأنا أسأل الله الكريم أن ينفعه به وأن يجعل جبي له خالصا لوجهه الكريم

(باب الطهارة)*

لا يصح رفع الحدث ولا إزالة النجس إلا بما يسمى ماء فان تغير طعمه أو لونه أو ريحه تغيرا فاحشا بحيث لا يسمى ماء مطلقا بمخالط طاهر يستغنى عنه لم تصح الطهارة به والتغير التقديرى كالتغير الحسى فلوقوع فيه ماء ورد لا رائحة له قدر بخالفا وأوسط الصفات ولا يضر تغير يسير لا يمنع اسم الماء ولا يضر تغير بكت وتراب وطحلب

فلا (وما في مقره وممره) من نحو نورة و ز رنج ولوه طموخين وطين لم يكثر تغير الماء به بحيث صار لا يجري بطبيعته
لذلك (ولا بجوار) وهو ما يمكن فصله (كعود ودهن) ولوه طيبين ومنه الجوروان كثر وطهر في الریح وغيره لان
الحاصل بذلك مجرد تروح فهو كونه تغير بجيفة على الشط ومنه أيضا ما أغلى فيه تخوير وتغير بحيث لم يعلم انفصال
عين مخاطلة فيه بأن لم يصل الى حد بحيث يحدث له اسم كالمرة (ولا يلج ماء) لان عقاده من عين الماء كالثلج
بجلاف الملح الجبلي فيضرب التغير به ما لم يكن بجقر الماء أو ممره وكالمخ المائي متغير بخليط لا يؤثر فلا يضر به على
غير متغير وان غيره كثير لانه طهور (ولا يورق تنانير) بنفسه (من الشجر) ولور به بما بخلاف المطر وح
للاستغناء عنه ولا يضر غيره بالثران تنانير بنفسه ولوشك هل التغير يسير أو كثير فكما ليسير أو هل زال التغير
الكثير لم يظهر للاصل فيهما وهل هو من مخاط أو غيره أو هل التغير مخاط أو مجاور لم يؤثر
(فصل) * في الماء المكروه (يكروه) شرعاً تنزيهاً (شديد السخونة وشديد البرودة) أي التطهير باحدهما
وملاقاة البدن للتألم به ومنعه الأسباع في الطهارة وخرج بالشديد المعتدل فلا يكره وان سخن بنجاسة ولوه مغلفة
(و) يكره شرعاً تنزيهاً أيضاً (الشمس) بقصد وبدونه أي استعماله ماء كان أو ماء قديلاً كل أو كثير الماصح من
قوله صلى الله عليه وسلم لم دع ما يريك الى ما لا يريك وهذا منه لانه يورث البرص طناً ولم يحرم لندرة ترتبه عليه
ومن ثم لو أخبر بذلك عدل عارف بالطب أو عرفه بنفسه حرم عليه وانما يكره ان شمس (في جهة حارة) كتهامة
لاباردة كالشام ولا معتدلة كمصر (في اناء منطبع) أي تمتد تحت المطرقة غير ذهب وقضة من نحو حديد
ونحاس واستعمل (في بدن) لا دعى ولومينا أو برص خشى زيادته برصه أو طموخاً يلحقه البرص كالخليل
(دون) نحو (ثوب) وان لبسه لكن بعد جفافه (وتزول) الكراهة بالتبريد بان زالت سخونته فلا يكتفى خفة
برده ومحل كراهة الشمس حيث لم يتعين فان تعين بأن لم يجد غيره ولم يجبره عدل بتضرره به وجب استعماله ووجب
شرأموه يكره أيضاً استعمال مياه أبار الحجر الابتر النافق وكذلك كل ماء مغضوب عليه وثراب تلك الاماكن
قياساً على ما هنا

(فصل) * في الماء المستعمل (لا تصح الطهارة بالماء المستعمل) وهو ما أزيل به مانع من رفع حدث
ولو حدث حي لا يميز بناء على اشتراط طهره لصحة الطواف به وهو العمد وازالة الحدث ولوه معفو عنه وكذا ما لا رفع
فيه كطهر دائم الحدث وحقق لم ينو وغسل ميت وكأية من حيض أو نفاس لتحل لجليها المسلم ونحو مجنونة
غسلها لجليها لذلك وذلك لانه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة فانتقل المنع اليه كان الغسل لما
أثرت في محل تأثرت وانما يؤثر الاستعمال في الماء (القليل) بخلاف الكثير وهو الظلтан لانه لا يؤثر الاستعمال
فيه بل لو جع المستعمل حتى باغ قلتين صار طهوراً وانما يؤثر في القليل ان انفصل عن العضو المستعمل فيه ولو
حكماً بأن جاوز ما يده من كنهه أو رجليه ركبته نعم لا يضر الانفصال من بدن الجنب الا اذا كان الى محل لا يغلب فيه
التقاذف كان انفصال من الرأس الى نحو القدم بخلافه الى نحو الصدر وعلم مما تقرر أنه لا تصح الطهارة
بالمستعمل (في) رفع (الحدث) لا (ازالة النجس) ولا في غيرهما (فاذا أدخل المتوضي يده) اليمنى أو اليسرى
أو جزمها من الماء القليل بعد غسل وجهه) ثلاثاً سواء قصد التلث أو أطلق أو واحدة ان قصد
زلة التلث (غير ناولا غتراف) سواء أقصد غسلها عن الحدث أم أطلق (صار الماء مستعملاً) وان لم تنفصل
يده عنه لا تتقال المنع اليه ومع ذلك أنه يحركها فيه ثلاثاً وتحصل له سنة التلث وله أن يغسل بقية يده بما فيها
وان صار ما اغترف منه مستعملاً لان ماءه لم ينفصل عنها وادخل الجنب شيئاً من يده بعد التنية بلا تنية اغتراف
منه يصير الماء مستعملاً أيضاً ولو انغمس في ماء قليل ثم بعد اقباسه نوى رفع الجنابة ارتفعت وله اذا أحدث
أو أجنب ثانياً وهو في الماء أن يرفع به الحدث المتجدد لانه لم ينفصل عن الماء فضرورة الاستعمال باقية وكذا
لو انغمس محدث في ماء قليل ثم نوى فان حدث جميع أعضائه برتفع على المعتمد ولو كان بيده نخب بمجلين في الماء

وما في مقره وممره ولا بجوار
كعود ودهن ولا يلج ماء
ولا يورق تنانير من الشجر
(فصل) * يكره شديد
السخونة وشديد البرودة
والشمس في جهة حارة في اناء
منطبع في بدن دون ثوب
وتزول بالتبريد
(فصل) * لا تصح الطهارة
بالماء المستعمل القليل في
الحدث وازالة النجس فاذا
ادخل المتوضي يده في الماء
القليل بعد غسل وجهه غير
ناول لا غتراف صار الماء
مستعملاً

والمستعمل في مسنون
كالغسل الثانية والثالثة
تصح الطهارة
* (فصل) * نجس الماء
القليل وغيره من المائعات
بإلقاء النجاسة ويستثنى
مسائل ما لا يدركه الطرف
وميتة لادم لها مسائل إلا أن
غيرت أو طرحت وفم هرة
تنجس ثم غابت واحتمل
ولو غاب في ماء كثير وكذلك
الصبي إذا تنجس ثم غاب
واحتمل طهارته والقليل
من دخان النجاسة واليسير
من الشعر النجس واليسير
من غبار السرجين ولا
ينجس غبار السرجين
أعضاءه الرطبة وإذا كان
الماء قلبيين فلا ينجس
بوقوع النجاسة فيه إلا أن
تغير طعمه أولونه أو ريحه
ولو تغير ليسير فان زال
تغيره بنفسه أو بماء طهر
أو بمسك أو كدورة

بإلاهما ثم باسفلهما طهرهما كما لو نزل من عضو جنب إلى محل عليه حيث فاز له بالانغير (والمستعمل في طهر
مسنون كالغسل الثانية والثالثة) والوضوء المجدد والغسل المسنون (تصح الطهارة) لأنه لم ينتقل إليه مانع
* (فصل) * في الماء النجس ونحوه (نجس الماء القليل) وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين (وغیره
من المائعات) وإن كثرت وبأغ فلا كثيرة (بإلقاء النجاسة) وإن لم يتغير لم يفسد ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
إذا باغ الماء قلبيين لم يحمل نجسا اذمه وهو أن ما دونه ما يحمل الخبث أي يتأثر به ولا يدفعه وفارق كثير المائعات
كثير الماء بان حفظ كثير المائعات لا يشق (ويستثنى) من ذلك (مسائل) لا ينجس فيها قليل الماء ولا كثير غيره وقليله
بإلقاء النجاسة منها (ما لا يدركه الطرف) أي البصر المعتدل فإنه لا يؤثر أن كان من غير مغلاظ وقل عرفا ولم يتغير
ولو تغير اقل لا ولم يحصل بفعله المشقة الاحتراز عنه ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم ينعف عنه (و) منها
(ميتة لادم لها مسائل) عند شق عضو منها في حياته أو يلحق شاذ الجنس بغالبه وما شق في سبيل دمه له حكم ما
يتحقق عند مسيلان دمه ولا يخرج خلافا للفرق إلى وذلك كزنبور وعقرب ووز غوغل ونحل وبق وثراد وقل
وبرغوث وخنفساء وذباب الماصح من امره صلى الله عليه وسلم يغمسه في ماء لانه يتقي بجناحه الذي فيه
الداء ونفسه يفضي لموته كثير اذ لو نجس لمأمر به وقيس به سائر ما لا يسيل دمه فيعفى عنها (إلا أن غيرت)
ما وقعت فيه ولو تغيرا قليلا فلا عفا ولا مشقة ولو زال تغير نحو المائعات بها طهره على احتمال فيه (أو طرحت)
وهي ميتة وليس نشوؤها منه أما إذا طرحت وهي حية فأنه لا تنجس وإن ماتت وكذا لو طرحت ميتة ونشوها منه كما
اقتضاه كلام الشيخين لكن خالفهما كثير من ولعل المصنف تبعهم (و) منها (فم هرة تنجس ثم غابت واحتمل)
ولو على بعد (ولو غاب في ماء) جارأورا كد (كثير وكذلك الصبي إذا تنجس ثم غاب واحتمل طهارته) ومثلها كل
حيوان طاهر وإن لم يعم اختلاطه بالناس فإذا عاد وولغ في ماء قليل أو مائع لم ينجسه وإن كان الأصل بقاء فم على
النجاسة لأن احتمال الطهر قوي أصل طهارة نحو الماء فلم يؤثر فيه أصل بقاء النجاسة إلا يلزم منها التنجيس مع
اعتضاد أصل الطهر بظاهر فيمكن أقوى ولا يضر في احتمال طهره فم الهرة كونها تابعة بساكنها لأن الماء
يرد على جوانب فمها في طهره كور وده على جوانب الاناء المتنجس أما إذا لم يمكن ذلك فإنه نجس ما ولغ فيه (و) منها
(القليل من دخان النجاسة) والمتنجس ومثله البخار ان تصاعد بواسطة نار بخلاف المتصاعد لا بواسطة نار كبخار
الكبريت والريح الخارجة من الشخص وإن كانت ثيابه رطبة فإنه طاهر (و) منها (اليسير من الشعر النجس)
غير الراكب والكثير منه لا راكب (و) منها (اليسير من غبار السرجين) ونحوه (ولا ينجس غبار السرجين
أعضاءه) ولا ثيابه (الرطبة) كما لا ينجس ما وقع فيه وذلك المشقة الاحتراز عن جميع ذلك ولذلك عفى أيضا عن
منفذ غير الأكدي إذا وقع في الماء مثلا سواء غاب وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ عليه نجاسة أجنبية وعما
يحمله نحو الذباب وعما يبق من قليل الدم على اللحم والعظام وعن قليل بول وروث مائشوء من الماء والمرجع في
القلة والكثرة العرف وشرط العفو عن ذلك أن لا يتغير وأن لا يكون من مغلاظ وأن لا يحصل بقصد قبل ويعفى
عن جرة البعير وفم ما يجتر إذا التقم أخلاف أمه وفم صبي تنجس وإن لم يغب وزرق الطيور في الماء وإن لم تكن
من طيوره وبعرة فارة عم الابتلاء بها وبعرة شاة وقع في اللبن حال الحلب وما يبق في نحو الكرش إذا شقت تنقيته
منه وفي أكثر ذلك نظار ونخالفة لكلامهم (وإذا كان الماء قلبيين فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن تغير طعمه)
وحده (أولونه) وحده (أوربجه) وحده (ولو) كان (تغيرا يسيرا) لفتح النجاسة ومن ثم فرض النجس المتصل به
الموافق له في الصفات كبول منقطع الرائحة بأشدها كون الحبر وريح المسك وطعم الخل فإن كان بحيث يتغيره
أدنى تغير تنجس ويخرج بوقوعه عليه تغيره برائحة جيفة على الشط فلا يضر (فإن زال تغيره) الحسي أو التقديرى
(بنفسه) لنحو طول مكث وهبوب ريح (أو بماء) ضم إليه ولو لم يتجسأ أو نبع فيه أو نقص منه وبقى قلنان (طهر)
لانتفاء آلة التنجيس وهي التغير ولا يضر عوده بعد زواله حيث خلا عن نجس جامد (أو) زال (مسك) أو كدورة

تراب) أو نحوهما (فلا) يظهر لان الظاهر استتار وصف نجاسة به لازواله وأفهم تغييره بكدورة أن الماء لوصفا
منه ولا تغير به طهر ولو وقع النجس في كثير متغير بما لا يضر قدر زواله فان فرض تغييره بهذه النجاسة تنجس والا فلا
(و) الماء (الجاري) وهو ما ندفع في سبب أو مستو من الارض والافهورا كد (كلرا كد) فان كان قلتي
لم تنجس بالابتغى أو أقل تنجس بمجر دما لافاة النجس غير المعفو عنه نعم الجارى وان توصل حسافه ومن فصل حكما
اذ كل جربة طالبة لما أمامها جربة مساوراءها فاعتبر تقوى أجزاء الجربة الواحدة بعضها ببعض وهي ما يرتفع
ويختص بيز حافتي النهر من الماء عند تقويمه تحقيقاً أو تقدير أمانا الجريبات فلا يتقوى بعضها ببعض فلو وقعت
فيه نجاسة وجرت بجربة فوضع الجربة المتنجس بها تنجس وللمارة بعدها حكم غسله النجاسة وان لم تجر
بجربة فكل جربة تمر عليها دون قلتي تكون نجسة وان امتد النهر فراجع الى أن يجتمع فيه قلتي في محل وبه
يلغز فيقال لغناء ما بلغ الا فامن القلال وهو نجس مع أنه ليس بتغيير (والقلتيان خمس مائة رطل بالبغدادى)
وبالمصرى أربع مائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل (تقريباً) لا تحديداً (فلا يضر نقصان رطلين)
فأقل (و يضر نقصان أكثر) من رطلين على ما في الرضة وقد رهما بالمساحة في المربع ذراع ور بع) بذراع
اليد المعتدلة (طولا وعرضا وعمقا) اذ كل ربع ذراع يسع أربعة أقدام بطول بغدادية وبجوع ذلك مائة وخمسة
وعشرون ربعاً بحاصلة من ضرب الطول وهو خمسة أقدام في باع في مثله وهو العرض ثم الحاصل وهو خمسة وعشرون
ربعاً في خمسة أقدام يسط العمق (وفي المدور كالبر ذراعاً وعمقا) بذراع الخبار وهو بذراع اليد المعتدلة قبل ذراع
ور بع تقريبا وقبل ذراع ونصف (وذراع عرضاً) وهو ما بين حائطي البئر من سائر الجوانب وبسبب اختلاف
المربع والمدور مذكور في المقولات (وتحرم الطهارة) وغيرهما من سائر وجوه الاستعمالات ما عدا الشرب
(بالماء المسبل للشرب) لكن تصح الطهارة به ويجب التيمم بحضرة ومثله ما جهل حاله سواء ذات القرينة على
أنه مسبل للشرب كالخوابي الموضوعة في الطارق أو لا كالصهاريج ويحرم حمل شيء من المسبل الى غير محله ما لم
يضر اليه

* (فصل) في الاجتهاد * وهو كالتحري بذل المجهود في تحصيل المقصود (اذا اشتبه عليه طاهر) من ماء أو تراب
أو غيرهما (بمتنجس) أو طهور بمسئعمل (اجتهاد) وجوباً بالضاف الوقت ولم يجد غير ذلك الماء أو التراب
أو اضطر الى تناول المتنجس وجواز افيما عدا ذلك (وطاهر بما ظن طهارته) واستعمله لان التطهر شرط من
شروط الصلاة وحل تناول والاستعمال والتوصل الى ذلك يمكن بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه ان تعين
طريقاً كما مر ولا اجتهاد شرط أربعة أحدها أن يكون لكل من المشبهين أصل في التطهير والحل فلا اشتبه
ماء بماء ورد أو طاهر بنجس العين فلا اجتهاد بل يتوضأ بالماء وماء الورد بكل مرة ثانيها أن يكون للعلامة فيه مجال
فلا يجوز الاجتهاد بالعلامة كغير أحد الاناءين ونقصه واضطراره وقرب نحو كتاب أو رشاش منه لا فائدة غلبة
الظن حيث تبدل بخلاف ما إذا لم يكن لهافية بمجال كالأختلاط محرمه بنسوة ثالها طهور العلامة فان لم يظهر لم يعمل
به سواء الاعشى والبصير ولا يشترط في ادراكها البصر بل يتحرى من وقوعه الاستنباه (ولو) كان (أعمى) فان له
طريقاً في التوصل الى المقصود كسماع صوت ونقص ماء واعوجاج الاناء واضطرار غطائه فان لم يظهر له شيء
قلداً لم يجهد من يقلده أو اخشاف عليه مقلده وتيمم والبصير لا يقلد بل يتيمم بشرط صحة التيمم اتلاف الماء من لان
أحدهما طهور بيقين والتيمم لا يصح مع وجوده رابعها تعدد المشبهة وبقاء المشبهين فلا اجتهاد في واحد ابتداء
ولانتهاء ويجب عليه إعادة الاجتهاد لكل طهر ولو جدد وان لم يكفه لو جوب استعمال الناقص ثم ان وافق
اجتهاده الاول فذلك والا تلغى هاتم تيمم (واذا أخبره بتنجسه) أى أحد الاناءين (ثقة) ولو عدل رواية كمرأة
وعبد (وبين السبب) أو أطلق (أو كان فقيهاً موافقاً) للخبر في باب تنجس المياه (اعتمده) وجوباً بخلاف ما إذا
أطلق وهو على أو يخالف فلا يعتمده وخبر بالثقة الصبي والمجنون والغاسق والكافر فلا يقبل خبرهم الا ان

تراب فلا والجاري كلرا كد
والقلتيان خمس مائة رطل
بالبغدادى تقريبا فلا يضر
نقصان رطلين ويضر نقصان
أكثر وقد رهما
بالمساحة في المربع ذراع
ور بع طولا وعرضا وعمقا
وفي المدور كالبر ذراعاً
عمقا وذراع عرضاً وتحرم
الطهارة بالماء المسبل
للشرب
* (فصل) * اذا اشتبه عليه
طاهر بمتنجس اجتهاد وطهر
بما ظن طهارته ولو أعمى
واذا أخبره بتنجسه ثقة وبين
السبب أو كان فقيهاً موافقاً
اعتمده

كان من غير المجازين وبلغ عدد التواتر ومن يخبر عن فعل نفسه فهو مقبول مطلقا

* (فصل) * في الأواني (ويحرم) على المكف ولو أنى (استعمال أواني الذهب والفضة) في الطهارة وغيرها لنفسه أو غيره ولو صغيرا كسقيه في مسعط فضله ما صح من النهي عن الاكل والشرب فيه ما مع اقتراحه بالوعيد الشديد وقس به ما سائر وجوه الاستعمال كالاتواء على ججرة وشبه رانحتهمان قرب بحيث يصير عرقا متطببا بهما (الاضرورة) بان لم يجد غيرها (و) يحرم (اتخاذها) لانه يجزى الى استعمالها المحرم كالة للهو المحرمة (ولو) كان المستعمل (اناء صغيرا) جدا حتى ساوى الضبة المباحة كمرود (ومكحلة) وحلال اعموم النهي عن الاناء (و) يحرم استعمال (ما ضيب بالذهب) مطلقا أو طليت ضبة به بحيث يتحصل منه شيء بالعرض على النار وان صغرت الضبة وكانت لحاجة لان الخلاء فيه أشد (ولا يحرم ما ضيب بالفضة الاضبة كبيرة للزينة) وحدها أومع الحاجة فتحرم ما فيها من السرف والخلاء بخلاف الصغيرة قلينة والكبيرة لحاجة والصغيرة لحاجة فانها تحل وان لمعت من بعد أو كانت بمحل الشرب أو استوعبت جزأ من الاناء لانتفاء الخلاء مع الكراهة في الأولىين وضابطا الصغير والكبير العرف ولوشك في الكبر فالاصل الاباحة والمرد بالاحاجة الغرض المتعلق بالتضيب سوى التزيين كاصلاح كسر وشد وتوثق (ويحل) الاناء (المعقود بهما) أي بالذهب والفضة ان لم يتحصل شيء منهما بالعرض على النار والاحرم أما اناء الذهب والفضة اذا غشي بنحاس أو نحوه بحيث ستره فانه يحل لان علة التحريم العين مع الخلاء وهو ما وجد ان في الاول دون الثاني هذا في الاستدانة أما فعل القويبة والاستنجار له فحرام مطلقا حتى في الكعبة ولو فقهه للمطر النازل من ميزابهم المحرم وان مسسه الفم على الوجه لانه لا يعد مستعملا له وتحل حلقة الاناء ورأسه وسلسلته ولو من فضة لان فصاها عنه مع أنهم لا تسمى اناء ولا ينافي هذا قولهم يحل الاستنجاء بالنقل لان محله في قطعة لم تطبع ولم تنبأ له والاحرم الاستنجاء بهما أيضا وخرج باواني الذهب والفضة سائر الاواني ولو من جواهر نفيسة فيحل استعمالها لان الفقهاء يجهلونهم فلا تنكسر قلوبهم برويتها نعم يحرم استعمال الاناء الخس في غير جاف وماء كثير لانه ينجسه

* (فصل) * في خصال الفطارة (يسن السؤال في كل حال) للاحاديث الكثيرة الشهيرة فيه ولو اكل نجسا وجب ازالته دسومه بسؤال أو غيره (ويتأكد للوضوء) التيمم خبر فيه ويتأكد عند ارادة (الصلاة لكل احرام) ولو نفل وسجدة تلاوة أو وشكروا ان كان فاقد الطهورين ولم يتغير فواستاك للوضوء وقرب الفصل للخبر الصحيح ركعتان بسؤال خير من سبعين ركعة بغير سؤال ويظهر أنه لو خشى تجسس فملم يندب لها وأنه لو تذكّر فيها أنه تركه تداركه بفعل قليل (و) عند (ارادة قراءة القرآن والحديث والذكر) وكذا كل علم شرعي ويكون قبل الاستعاذة (واصفرار الاسنان) يعني تغيرها وان لم يتغير فملم (و) عند (دخول البيت) أي المنزل ويصح أن يراد به الكعبة اذ يتأكد كدخول كل مسجد (و) عند (القيام من النوم) لانه لو رث التغير (و) عند (ارادة النوم) لانه يخفف التغير النائي منه (ويتأكد أيضا) لكل حال يتغير فيه الفم) وعند كل طواف وخطبة وأكل وبعد الوتر وفي السحر والصائم قبل أو ان الخلو وعند الاحتضار لانه يسهل طلوع الروح ويسن التخلل قبل السؤال وبعده ومن أثار الطعام (ويكره للصائم بعد الزوال) وان احتاج اليه لتغير حدث في فمه من غير الصوم كأن نام أو أكل ذاريج كربه ناسيا لانه ينزل الخلو المطلوب ابقاؤه فانه عند الله أطيب من ريح المسك ولو لم يتعاط مغطا يتولد منه تغير الفم لئلا كره له السؤال من بعد الفجر لانه ينزل الخلو النائي من الصوم دون غيره (ويحصل) فضله (بكل خشن) ولو نحو أسنان بخلافه بنحو ماء الغاسول وان بقي الاسنان وأزال القلع لانه لا يسمى سوا (لا أصبعه) المتصلة به وان كانت خشنة لانها لا تسمى سوا كالأنف اجزءه أما أصبع غيره أو أصبعه المنفصلة عنه فحزني ان كانت خشنة وان وجب دفنها فورا (والأراك أولى ثم الخلق) ثم ذوالرج الطيب ثم اللباس المندى بالماء ثم العود ولا يكره بسؤال الغير اذا أذن والاحرم (ويستحب) اذا لم يجد

* (فصل) * ويحرم استعمال أواني الذهب والفضة الاضرورة واتخاذها ولو اناء صغيرا ومكحلة وما ضيب بالذهب ولا يحرم ما ضيب بالفضة الاضبة كبيرة للزينة ويحل المعقود بهما

* (فصل) * يسن السؤال في كل حال ويتأكد للوضوء والصلاة لكل احرام واردة قراءة القرآن والحديث والذكر واصفرار الاسنان ودخول البيت والقيام من النوم واركب حال يتغير فيه الفم ويكره للصائم بعد الزوال ويحصل بكل خشن لا أصبعه والأراك أولى ثم الخلق ويستحب

سوا كارتباطاً ولم رد الاستيلاء به (أن يستاك يباس ندى بالماء) لا بغيره لأن في الماء من التنظيف المقصود
 ما ليس في غيره (و) (أن يستاك عرضاً) أي في عرض الأسنان ظاهرها وباطنها الحديث مرسل فيه ويكره طولاً
 لأنه قد يرمي اللثة ويفسدها (الافى للسان) فيسن فيه طولاً الحديث فيه ويكره غير دمع الكراهة فيحصل له
 أصل السنة ويدن كونه باليد اليمنى وإن كان لازالة تغير لان اليد لا تباشره وأن يبدأ بجانب فيه لا يمن ويذهب
 الى الوسط ثم اليسر ويذهب اليه (و) يستحب (أن يدهن غباً) أي وقتاً بعد وقت (و) (أن يكتحل وتر) ثلاثة
 في العين اليمنى ثم ثلاثة في اليسرى (و) (أن يقص الشارب) حتى تبين حمرة أشعة بينا ظاهره ولا يزيد على ذلك
 وهذا هو المراد باحفاء الشوارب الوارد في الحديث كقوله النووي واختار بعض المتأخرين أن حلقه سنة أيضاً
 حديث فيه (و) (أن يقلم الظفر) والاضل أن يبدأ بسبابة يده اليمنى ثم الوسطى فالبنصر فالخنصر فالإبهام
 فالخنصر اليسرى فالبنصر فلو سطى فالسبابة فالإبهام أما رجلاه فيهما كتحللها في الوضوء (و) (أن ينتف
 الابط) ويحصل أصل السنة بحلقه هذا أن قدر على التنف والافالحاق أفضل (و) (أن يزيل شعر العانة) والاولى
 للذكر حلقه وللمرأة تنفها ولا يؤخر ما ذكر عن وقت الحاجة ويكره كراهة شديدة تأخيرها عن أربعين يوماً
 ويسن أيضاً غسل البراجم وهي عند ظهور الاصابع وازالة وتضم معاطف الاذن والانف وسائر البدن (و) (أن
 يسرح اللحية) (و) (أن يحضب الشيب بحمرة أو صفرة) للاتباع ويحرم بالسواد الا لارهاب الكفار كقار
 (و) (أن تحضب المرأة) (المرجوة يديم اورجاءها بالحناء) ان كان زوجها يحب ذلك ويسن البداءة في كل ذلك
 باليمنى أما غيرها فلا يندب لها ذلك بل يحرم عليها الحضب بالسواد ونظيرف الاصابع وتحمير الوجنة ان كانت
 خاتمة أولم يأذن حليلها وكذا يحرم عليها وصل شعرها بشعر نجس أو بشعر آدمى مطلقاً وكذا بالظاهر على الخلية
 والزوجة والمملوكه بغير اذن حليلها والوشى وهو تحديد أطراف الاسنان وتفريقها كالوصل بشعر طاهر
 ولا بأس بتصفيف الطرر وتسوية الاصداغ (ويكره القزع) وهو حلق بعض الرأس للنهي عنه ولا بأس
 بحلق جميعه لمن لا يخف عليه تعهد وتر كمن يخف عليه ولو خشى من تركه مشقة سن له حلقه وفرفه سنة (وتنف
 الشيب) لانه نور بل قال في المجموع ولو قبل فخر به لم يعد ونص عليه في الام (وتنف اللحية) ايثار للمروءة
 وتشبهها بالكبريت استنجالاً للشبوحة وتصفيفها طاعة فوق طاعة تحسينا والزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في
 شعر العذارين من الصدغين أو أخذ بعض العذارى حلق الرأس وتنف جانبي العنقه وتر كهاشعة اظهارا
 لقلة المبالاة بنفسه والنظر في بياضها وسوادها عجايباً واقتداراً ولا بأس بترك سباليه وهما طرفا الشارب (و) يكره
 بلاعذر (المشي في نعل واحد) للنهي المحج عنه والمعنى فيه أن مشيه يخل بذلك وقبل لما فيه من ترك العدل
 بين الرجلين وكذلك نعل الخف ونحوه (والانتعال فائماً) للنهي المحج عنه أيضاً ولانه يخشى منه سقوطه وإطالة
 العذبة والثوب والازار عن الكعبين لا للخيلاء ولا للاحرام وبأس الحشن لغير غرض شرعى خلاف الاولى ويسن
 أن يبدأ بيمينه لبساً ويساراً خلعاً وأن يخلع نحو نعليه اذا جاس وأن يجدها وراءه أو يجنبه الاعذر تكوف
 عليها أو أن يطوى ثيابه ذا كرا اسم الله وأن يجعل عذبة بين كتفيه موكله الى راسه والمرأة ارسال ثوبها على
 الارض ذراعاً ولا يكره ارسال العذبة ولا عدمه

*(فصل) في الوضوء وهو معقول المعنى وفرض مع الصلاة على الاوجه قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص
 هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لا لنبياهم وموجبه الحدث وارادة فعل ما يتوقف عليه وكذا يقال في الغسل
 (وفروض الوضوء ستة الاول) النية لما يحج من قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات أي انما صحتها بالنية
 فحجب اما (بترفع حدث) أي رفع حكمه وان نوى بهض أحدائه كأن نام وبالقوى رفع حدث النوم
 لا البول لان الحدث لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله وكذا الوضوء غير رفع حدثه كأن نام فنوى رفع حدث
 البول لكن بشرط أن يكون غالطاً والا كان متعلماً (أو) نية (الطهارة للصلاة) أو نحوها والطهارة عن

ان يستاك يباس ندى بالماء
 ويستاك عرضاً الافى للسان
 وأن يدهن غباً ويكتحل وتر
 ويقص الشارب ويقلم
 الظفر وينتف الابط ويزيل
 شعر العانة ويسرح اللحية
 ويحضب الشيب بحمرة أو
 صفرة والمرجوة يديم اورجاءها
 بالحناء ويكره
 القزع وتنف الشيب
 وتنف اللحية والمشي في نعل
 واحد والانتعال فائماً
 *(فصل) وفروض
 الوضوء ستة (الاول) نية رفع
 حدث أو الطهارة للصلاة

شعر الرأس ان كان داخل (في حده) بحيث لا يخرج الممسوح عن الرأس بالمدن جهة نزوله من أي جانب كل ويجزئ غسله وبه بلا كراهة وليس الاذان منه وخبر الاذان من الرأس ضعيف (الخامس غسل الرجلين مع الكعبين) للآية وهما العظامان الناتان عند فصل الساق والقدم (و) مع (شقوقهما) وغيرهما مما سافر في الدين ويجب ازالة ما يذاب في الشق من نحو شمع (السادس الترتيب) كما ذكرناه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ الامر بقاء القدم عضو على محله لم يعتد به ولو غسل أربعة أعضائه مع ارتفاع حدث وجهه فقط وبكفي وجود الترتيب (تقدير افلوطس) ناويا ولو في ماء قليل ل كمر (صح) وضوءه وان لم يحك زمانا يمكن فيه الترتيب أو أغفل لعة من غير أعضاء وضوء لحصوله تقدير في أوقات لطيفة لا تظهر في الحس وخرج بغسل ما لو غسل أسافله قبل أعاليه فإنه لا يجزئ لعدم الترتيب حسا حينئذ وبسقط وجوبه عن محدث أجنب ومن ثم لو غسل جنب ماسوى أعضاء وضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها (وتجب الموالاة في وضوء دائم الحدث) فيجب عليه ان يوالي بين الاستنجاء والتحفظ وبينهما وبين الوضوء بين أفعاله وبينه وبين الصلاة تخفيفا للحدث ما يمكن (و) يجب في كل وضوء (استصحاب النية حكما) ولا يتركها قبل تمام الوضوء بان لا يأتي بما ينافيها كردة وقطع والاحتياج الى استئنافها اذا أحدث في أثناء الوضوء أو قطعها أثبت على الماضي ان كان لعذر والا فلا

* (فصل) * في سنن الوضوء * والسنة والتطوع والمندوب والنفل والحسن والمغرب فيه ما يشاب على فعله ولا يعاقب على تركه (وسننه) كثيرة ذكر المصنف بعضها فقها (السوال) لما روى نيوى به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبع الجامعة من أنه قبل التسمية والمعمد أن محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فيمتدز لا يحتاج لنية ان نوى عند التسمية لشمول النية له كغيره (ثم التسمية) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم توضؤا باسم الله أى فالتين ذلك وخبر لا وضوء لمن لم يسم الله محمول على الكمال وأقلها باسم الله وأكملها باسم الله الرحمن الرحيم والسنة أن يأتي بالبسملة (مقرونة بالنية مع أول غسل الكفين) فينوي معها عند غسل الكفين بان يقرنهما عند أول غسلهما ثم يتلفظ بهما ثم يعقب التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل الكفين تقديمها على الفراغ منه (و) منها (التلفظ بالنية) عقب التسمية كما تقرر وعند غسل الوجه ان أخرها اليه ليساعدا للسان القلب (واستصحابها) بقلبه من أول وضوئه الى آخره لما فيه من مزيد الحضور المطالب في العبادة ومر أن استصحابها حكما كشرط (فان ترك التسمية في أوله) أى الوضوء ولو عمد أتى بها قبل فراغه (فيقول بسم الله في أوله وآخره) (يسن الاتيان بها في) أثناء (الاكل والشرب) اذا تركها أولها ولو عمد الامر صلى الله عليه وسلم بذلك لكن الوارد في حديث الترمذي وغيره أوله وآخره باسقاط في أمابعد فراغ الوضوء فلا يأتي بها وكذا بعد فراغ الاكل والشرب على الاوجه (ثم) بعد التسمية المقرونة بالنية (غسل الكفين) الى الكوعين وان لم يقيم من النوم ولا أراد ادخالها الى الماء ولا شق في طهرهما والافضل غسلهما معا ومر أن المراد بتقديم النية المقرونة بالتسمية على غسلهما الذي أشار اليه المصنف بتم تقديمها على الفراغ منه (فان لم يتيقن طهرهما) بان تردد فيه على السواء أولا (كره) له (غسلهما في الماء القليل) دون الكثير (و) في (مائع) وان كثر (قبل غسلهما ثلاث مرات) سواء أقام من نوم أم لا لما صح من نية صلى الله عليه وسلم المستيقظ عن غمس يديه في الاناء حتى يغسلها ثلاثا وعلمه بأنه لا يدري أين باتت يده الدال على ان المقضى للغسل التردد في نجاسة اليد بسبب النوم لاستحجارهم بالحجر وألحق به التردد بغيره ولا تزل الكراهة الا بالغسل ثلاثا كما أفهمه كلام المصنف كالحديث وان تيقنت الطهارة بالاولى لذلك الثلاث في الحديث أما اذا تيقن طهرهما أو كان الماء قلتين أو أكثر فهو بخير ان شاء قدم الغسل على الغمس أو أخره عنه وهذه الثلاثة هي المندوبة أول الوضوء لكن يسن تقديمها عند التردد على الغمس (ثم المضمضة ثم الاستنشاق) للتابع ويحصل أقلها بایصال الماء الى الفم والنف والجمع بينهما أفضل من الفصل لأن روايته صحيحة ويحصل بغرفة واحدة مضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا (والافضل الجمع)

في حده (الخامس) غسل
الرجلين مع الكعبين
وشقوقهما (السادس)
الترتيب تقدير افلوطس
صح وتجب الموالاة في وضوءه
دائم الحدث واستصحاب
النية حكما

* (فصل) * وسننه السوال
ثم التسمية مقرونة بالنية مع
أول غسل الكفين والتلفظ
بالنية واستصحابها فان ترك
التسمية في أوله فيقول بسم
الله في أوله وآخره كما في
الاكل والشرب ثم غسل
الكفين فان لم يتيقن
طهرهما ما كره غمسهما في
الماء القليل ومائع قبل
غسلهما ثلاث مرات ثم
المضمضة ثم الاستنشاق
والافضل الجمع

بينهما (بثلاث غرفات يتوضض من كل غرفة ثم يستنشق بياقها) المصحح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك
ويحصل أصل السنة بالفصل بان يتوضض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات أو يتوضض ثلاثاً من
غرفة ثم يستنشق ثلاثاً من غرفة وهذه أفضل وإن كانت الأولى أنظف وأفهم عطفه ثم أن الترتيب بين غسل
الكفين والمضمضة والاستنشاق مستحق لاستحب في الترتيب عن محله لغوا لوقتي بالاستنشاق مع المضمضة أو
قدمه عليهما أو اقتصر عليه لم يحسب ولو قدمهما على غسل الكفين حسب دوخهما على المعتمد (و) الأفضل
(المبالغة فيهما) بان يبالغ بالماء في المضمضة إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان والثلاث مع امرار الأصبع
اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق يتبعه النفث إلى الخيشوم من غير استعصاء لئلا يصير سعالاً وطامع ادخال
الأصبع اليسرى إلى ما فيه من أذى هذا (غير الصائم) أما الصائم فتركه المبالغة فيهما خشية الإضرار
(وتثليث كل من الغسل والمضمضة والتخليل) والدلائل والسواك والذي كثر كالتسمية والدعاء لا يتبع في أكثر ذلك
(ويأخذ الشك باليقين) وجواب في الواجب وتدريب المندوب فلو شك في استيعاب عضو وجب عليه استيعابه
أو هل غسل يده ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة ولا نظر إلى احتمال زيادته بأربعة وهي مكروهة
لأنه لا تنكره إلا أن تحقق أنها أربعة ويجب ترك التثليث كسائر السنن لضيق الوقت وقلة الماء واحتياج إلى
الفاضل لعطش محترم ويسن ترك ذلك لادراك جماعة ما لم يرج جماعة أخرى والتثليث في مسح الخف
والعمامة والجيرة بخلاف الأولى (ومسح جميع الرأس) لا تباع والذي يقع فرضها هو القدر الجزئي فقط
والأكمل وضع مسجتيه على مقدم رأسه وإماميه على صدغيه ثم يذهب بهما معاً بعد الإبهامين لغناه ثم
يردان كأنه شعر ينقلب ولا يحسب الردم ثنائية هذا إن لم يكن على رأسه عمامة أو نحوه (فان) كان (و) لم
يردزع ما على رأسه) وان سهل (مسح جزأ من الرأس) والأولى أن يكون الناصية ثم قممه (أي المسح) على
الساتر) وقوله (ثلاثاً) إن أراد به أنه يمسح الجبهة الذي من الرأس ثلاثاً فصحج أو أنه يمسح الساتر ثلاثاً فضعف
لما روي أن التثليث فيه خلاف الأولى لأنه خلاف الاتباع (ثم) السنة بعد مسح الرأس (مسح) جميع (الاذنين
ظاهرهما وباطنهما) والأفضل مسحهما (بماء جديد) فلا يكفي ببال المرة الأولى من الرأس (و) مسح (صماخيه)
وهما خرفا الاذنين والأفضل أن يكون (بماء جديد) غير ماء الرأس والاذنين فلو مسحهما بماء ثم مسح الرأس
السنة كالمسح بهما أو الاذنين بماء ثانية الرأس أو ثلثته والأحب في كيفية مسحهما مع الصماخين أن يمسح
برأس مسجتيه صماخيه وبباطن أذنيه باطن الاذنين ومعهما ما ويترجم إماميه على ظاهرهما ثم يمسح كفيه
مبأولتين بهما المستطاهرا (ويسن) غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس و (تخليل أصابع اليدين) والرجلين
المصحح من الأمر به والأولى كونه في أصابع اليدين (بالتشبيك) لحصول المذاق بسرعة وسهولة وانما يكره لمن
بالسجد ينتظر الصلاة (و) في (أصابع الرجلين بخنصر اليد اليسرى) أو اليمنى كفي المجموع والأولى أن يبدأ
(من أسفل خنصر) الرجل (اليمنى) ويستمر على التوالي (إلى خنصر) الرجل (اليسرى) لما في ذلك من
السهولة مع المحافظة على التيامن ومحل ندبه حيث وصل الماء بدونه والواجب نعم ان التخمات أصابعه حرم فتمها
(والاتباع) بين أفعال وضوئه بان يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله مع اعتدال الهواء والمزاج
والزمان والمكان وبه قدر المصوح ومسحاً وذلك لا يتبع (والتيامن) أي تقديم اليمنى على اليسرى لا قطع
ونحوه في كل الأعضاء وغيرها في يديه ورجليه فقط ولولا بس خف لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في
شأنه كله مما هو من باب التنكير ثم يمسح بيمينه وظهره واكتحال وحاق وتنق ابطا وقص شارب وليس نحو
نعل وثوب وتقام طفره ومصافقه وأخذوا عطاء ويكره ترك التيامن (واطالة غرته وتجهيله) لأمره صلى الله
عليه وسلم بذلك وبحصلان بغسل أدنى زيادة على الواجب وغاية تطويل الغرة أن يستوعب صفحتي عنقه ومقدم
رأسه وتطويل التخليل أن يستوعب عضديه وساقيه ويسن وان ذهب محل الفرض من اليدين والرجلين

بثلاث غرفات يتوضض
من كل غرفة ثم يستنشق
بياقها والمبالغة فيهما
لغير الصائم وتثليث
كل من الغسل والمضمضة
والتخليل ويأخذ الشك
باليقين ومسح جميع الرأس
فان لم يردزع ما على رأسه
مسح جزأ من الرأس ثم قممه
على الساتر ثلاثاً ثم مسح
الاذنين ظاهرهما وباطنهما
بماء جديد وصماخيه بماء
جديد ويسن تخليل أصابع
اليدين بالتشبيك وأصابع
الرجلين بخنصر اليد اليسرى
من أسفل خنصر اليمنى إلى
خنصر اليسرى والاتباع
والتيامن واطالة غرته
وتجهيله

(وترك الاستعانة بالصب) عليه (الاعذر) لان ترفعه لا يليق بحل المتعبد فهي خلاف الاولى وان لم يطلبها
أو كان المعين كافرا لا مكر وههنا نعم ان قصد بها تعليم المعين لم يكره فيها بظاهر وهي في احضار الماء مباحة وفي غسل
الاعضاء بلا عذر مكروهة وتجب على العاخر ولو باجرة مثل ان فضاها يعتبر في زكاة الفطر والاصل في التيمم
وأعاد (و) ترك (النفذ) لانه كالتبري من العبادة فهو خلاف الاولى لمباح على المعتمد (و) ترك (التشيف
بشوب) الاخر وبرد وخوف نجاسة بلا عذر وان لم يباغ فيه لانه صلى الله عليه وسلم أتى عند بل بعد غسله من
الحاجة فرددوه بنا كدسني في الميت واذا خرج عقب الوضوء في هبوب ريح نجس أو ألمة مذة نحو برد أو كان يتيمم
وكان المصنف تبع في قوله بشوب قول محلي الاولى تركه بخوذه أو طرف ثوبه لكنه مردود بأنه صلى الله عليه
وسلم فلهما ما هو الاولى وقوف حامل المنشفة على الميم والمعين على اليسار لانه الامكن (و) يسر ترك الخاتم
لانه أباغ في اصال الماء الى ما تحته فان لم يصل بالانحر يلزج (والبداء على الوجه) لا يتابع ولكونه
أشرف (والبداء في) غسل (اليدين والرجل) أي كل يد ورجل (بالاصابع) ان صب على نفسه (فان صب عليه
غيره بدأ بالرفق والكعب) هذا ما في الروضة لكن المعتمد ما في المجموع وغيره من أن الاولى البداء بالاصابع
مطلقا فيجري الماء على يده ويدير كفنه الآخر عليه الحجر بالماء به الى مرفقه وكذا في الرجل ولا يكتفي بحريان
الماء بطابعه (وذلك العضو) مع غسله أو عقبه بان يمر يده عليه نحو جامن خلاف من أوجبه ويسن أن يصب
على رجله بيمنه ويدلك بيساره وان يتعهد نحو العقب لاسيما في الشتاء (ومسح المأقنين) بسبابية شقهم ما ان
لم يكن لهم ما تحو رص والاوجب وهما طرف العين الذي يلي الانف والمراد بهما هنا ما يشمل الحائط وهو الطرف
الآخر (والاستقبال) للقبلة في جميع وضوئه لانها أشرف الجهات (ووضع الأناء عن يمينه ان كان واسعا) بحيث
يعترف منه فان كان يصب به وضوئه عن يساره لان ذلك أمكن فيهما (وأن لا ينقص ماؤه) أي الوضوء (عن مد)
لا يتابع فيجزئ بدونه حيث أسبغ وصح أنه صلى الله عليه وسلم توضع أثابن مذهبافين بدنه كبذنه صلى الله عليه
وسلم اعتد الاوليونة والازاد أو نقص بالنسبة (وأن لا يتكلم في جميع وضوئه الاصلحة) كما مر بمعرف ونهى
عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كائن رأى نحو أعني يقع في ثمر (و) أن (لا ياطم) بكسر الطاء (وجهه بالماء)
ولعل الخبر فيه لبيان الجواز وان أخذ منه ابن حبان نذب ذلك (و) أن (لا يمسح الرقبة) لانه لم يثبت فيه شيء بل
قال النووي انه بدعة وخبر مسح الرقبة أمان من الغل موضوع لكنه متعقب بان الخبر ليس بموضوع (وأن
يقول بعده) أي الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا بصره الى السماء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك
أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك) صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وهذا الذكر
أحاديثه صحيحة فيما كذا المحافظة عليه ومنها أن من قال أشهد الى ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل
من أيها شاء وأن من قال سبحانك الخ كتب له فرق أي بفتح الراء ثم طبع بطابع بفتح الباء وكسرها فلم يكسر
أي لم يتطرق اليه ابطال الى يوم القيامة (ولا بأس بالدعاء عند الاعضاء) أي انه مباح لاسنة وان ورد في طرق
ضعيفة لانها كلها ساقطة اذا تخلو عن كذاب أو متهم بالكذب أو بالوضع وشرط العمل بالحديث الضعيف في
فضائل الاعمال أن لا يشتد ضعفه كما صرح به السبكي ومن ثم قال النووي لا أصل للدعاء الاعضاء ومنه عند غسل
السكفين اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك
وعند الاستنشاق اللهم أرحني رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم يرض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود
وجوه وعند غسل البدن اللهم أعطني كفاي بميتي وحاسني حسابا يسيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطيني كفاي
بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم
اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل

وترك الاستعانة بالصب
للعذر والنفذ والتشيف
بشوب وترك الخاتم
وبالدعاء على الوجه والبداء
في اليد والرجل بالاصابع فان
صب عليه غيره بدأ بالرفق
والكعب وذلك العضو
ومسح المأقنين والاستقبال
ووضع الأناء عن يمينه ان
كان واسعا وأن لا ينقص
ماؤه عن مد وأن لا يتكلم في
جميع وضوئه الاصلحة
ولا ياطم وجهه بالماء ولا يمسح
الرقبة وأن يقول بعده أشهد
أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني من
المتطهرين سبحانك اللهم
وبحمدك أشهد أن لا اله الا
أنت أستغفرك وأتوب اليك
ولا بأس بالدعاء عند الاعضاء

فيه الاقدام

* (فصل) * في مكر وهات الوضوء (يكبره الاسراف في الصب فيه) ولو على الشط ومجمله في غير الموقوف والافهوه حرام ويكره ترك تحليل اللحية الكثة لغير المحرم (وتحليل اللحية الكثة للمحرم) لئلا يتساقط منها شعر وهذا ضعيف والمعتمد أنه يسن تحليلها حتى للمحرم لكره برفق (و) يكره (الزيادة على الثلاث) المحقة بنية الوضوء والنقص عنها لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا الوضوء أو نقص فقد أساء وظلم أى أخطأ طريق السنة في الامرين وقد يطلق الظلم على غير المحرم اذ هو وضع الشئ في غير محله (و) يكره (الاستمئانة بمن يغسل أعضاءه الا العذر) كما مروا بالصبر لغير عذر كما مروا وترك التيامن ويظهر أن كل سنة اختاف في وجوبها يكره تركها وبه صرح الامام في غسل الجمعة بل وقياس قولهم يكره ترك التيامن وتحليل اللحية الكثة أن كل سنة كما كد ظاهراً يكره تركها

* (فصل) * في شروط الوضوء وبعضها شروط النية * والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمراد به هنا ما هو خارج الماهية وهو بالركن ما هو داخلها (شروط الوضوء والغسل الاسلام) لانه عبادة تحتاج لنية والكافر ليس من أهلها ومبرحة غسل الكافرة من حيض أو نفاس لكن لا مطلقاً بل لحال وطئها ومن ثم لو أسلمت لزمها اعادته (والتمييز) في غير الطفل للطواف للمامر أول الطهارة لان غير المميز لا تصح عبادته فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة (والنقاء من الحيض والنفاس) لما فاتهما له نعم اغسال الحج ونحوه اتسرن للحائض والنفساء وهذا شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة (و) النقاء عما يمنع وصول الماء الى البشرة) كدهن جامد بخلاف الجارى وكوحش تحت الاظفار خلافاً للغزالى وكغبار على البدن بخلاف العرق المتجمد عليه لانه كالجزء منه ومن ثم ينقص منه (والعلم بوضوئه) في الجملة لان الجاهل بها غير متمكن من الجزء بالنية (وأن لا يعتقد فرضاً معيناً من فروضه سنة) فيصع وضوء وغسل من اعتقد أن جميع مطالباته فروض أو بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بغرض معين النفلية وكذا يقال في الصلاة ونحوها (والماء الطهور) أو طهره أنه طهور فلو طهر بماء لم يظن طهوره يتعلم يصح طهره وان بان أنه طهور (وازالة نجاسة العينين) وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء وأن لا يعلق نيته (فان قال فوبت الوضوء ان شاء الله لم يصح ان قصد التعليق أو طهره بخلاف ما اذا قصد التبرك) (وأن يجرى الماء على العضو ودخول الوقت لدايم الحدث والموالة) دخوله وتقديمه استيجاناً وتحفظاً احتيج اليه (والموالة) ومروا كاستصحاب النية حكماً المعبر عنه بقصد الصارف

* (فصل) * في المسح على الخفين * وأحاديثه شهيرة قيل بل متواترة حتى يكفر بها جاحده (ويجوز المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء) وقد ينس كما اذا تركه رغبة عن السنة لا يثاره الغسل الا فضل أو شئت في جوازه وكان ممن يقتدى به أو وجد في نفسه كراهيته وكذا في سائر الرخص أو خاف فوث الجماعة وقد يجب اذا أحدث وهو لا يسهه ومعه ماء يكفي المسح فقط أو توقف عليه ادراك نحو عرفة أو الرمي أو طواف الوداع أو الجمعة ان لزمته أو الوقت أو انقاذ أسبر وخرج بالرجلين مسح خف واحدة وغسل أخرى فلا يجوز بخلاف مسح واحدة ونحوه أقطع بالوضوء الغسل وازالة النجاسة فلا يجوز زفيرهما (وشروط جواز المسح) على كل من الخفين (أن يلبسه بعد طهارة) من وضوء أو غسل أو تيمم لا لقصد الماء (كاملة) بان لا يبقى من بدنه لمعة بلا طهارة فلا يجزئ لبيسه قبل كماله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرخص فيه الا بعده والعبرة باستقرار القدمين فلو غسل رجلاً وليس خفه فاشتمت الاخرى ولبس خفه أمر بنزع الاولى من موضع القدم وردھا ويجزئ غسلهما في الخف قبل قرارهما ويضر الحدث قبله (و) شرطه (أن يكون الخف طاهراً) ولو لم يقصو باوذه با فان كان نجس العين أو متجسباً لا يعفى عنه لم يجز مسحه مطلقاً الا الصلاة ولا غيرها لعدم امكان مع كونها الاصل وغيرها تتبع لها أو يعفى عنه فاذا مسح محل النجاسة فكذلك والاستباح به الصلاة وغيرها وأن يكون (قوياً يمكن) ولو بمشقة (تتابع المشى عليه) وان

* (فصل) * يكره الاسراف في الصب فيه وتحليل اللحية الكثة للمحرم والزيادة على الثلاث والاستمئانة بمن يغسل أعضاءه الا العذر

* (فصل) * شروط الوضوء والغسل الاسلام والتمييز والنقاء من الحيض والنفاس وما يمنع وصول الماء الى البشرة والعلم بوضوئه وأن لا يعتقد فرضاً معيناً من فروضه سنة والماء الطهور وازالة النجاسة العينية وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء وأن لا يعلق نيته وأن يجرى الماء على العضو ودخول الوقت لدايم الحدث والموالة

* (فصل) * ويجوز المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء وشرط جواز المسح أن يلبسه بعد طهارة كاملة وأن يكون الخف طاهراً قوياً يمكن تتابع المشى عليه

كان لا يسهل مقعداً ثم الواجب بالنسبة للمسافر والمقيم أن يكون بحيث يمكن التردد فيه بلانعمل (في الحاجة) التي
تتبع في مدة ليلته وهي ثلاثة أيام وإياها للمسافر ويوم وليلة للمقيم فلا يجزئ نحو رقية يتخفف بالشيء عن
قرب وان يكون (سائر الحيل الغسل) وهو القدم بكعبية ولوز جاجاشفا أو مشقوقاشد بالعراب بشرط الستر من
كل الجوانب (لأن الأعلى) عكس ستر العور لأن الخلف يلبس من أسفل ويتخذ لستره بخلاف الفهيص فيهما
وأن يكون (مانعاً من نفوذ الماء) لوصب عليه فالعبرة بماء الغسل فلا يجزئ نحو منسوج لاصفاقة والمعتبر بمنعه
لذلك (من غير) مواضع (الخرز ولا) (الشق) ويسمح ليلته في غير سفر قصر مقيماً كان أو مسافراً قصر أقصراً
أو طويلاً لا يبيع القصر يوماً وليلة وفي سفر القصر له أن يمسح خفيه فيه ثلاثة أيام بلياليها كاملة سواء تقدم بعض
الليالي على الأيام أم تأخر (و) حينئذ فيشترط في جواز المسح لمدة ثانية أن (ينزع المقيم) ونحوه بعد يوم وليلة
والمسافر سفر قصر بعد ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المدة فيهما من) نهاية (الحديث بعد اللبس) لأن وقت المسح
يدخل به فاعتبرت مدته منه (فإن مسح خفيه) أو أحدهما (حضر أو سافر أو عكس) أي مسح سفر أو أقام
(أتم مسح مقيم) تعليماً للحضر لأنه الأصل فيقتصر في الأول على يوم وليلة وكذا في الثاني أن أقام قبل مضيهما
والانتهت المدة بمجرد إقامته وأجزأه ما مضى وإن زاد على مدة المقيم لأن الإقامة إنما تؤخر في المستقبل ويشترط
أيضاً أن لا يحصل له حدث أكبر والزمه النزاع وإن أمكنه غسل رجليه في ساق الخف وأن لا يشك في المدق وأن
لا تفعل العراوان لم يظهر شيء من محل الفرض ثم إن كان بظاهرة المسح لزمه غسل قدميه فقط (ويسن مسح أعلاه
وأصابعه وعقبه) وحرقه وكونه (خطوطاً) مفرجاً أصابعه بأن يضع يسره تحت عقبه ويمناه على ظهر الأصابع ثم
يمر مفرجاً أصابعه هذه إلى آخر ساقه وتلك إلى أطراف أصابعه ويسن أن يكون مسحه (مرة) لما مر أن تلبثته
خلاف الأولى (والواجب) من ذلك مسح (أدنى شيء من ظاهر أعلاه) نظير ما مر في مسح الرأس فلو مسح باطنه
أو اقتصر على أسفله أو عقبه أو حرقه لم يجزه إذ لم يرد الاقتصار الأعلى الأعلى

***(فصل) * في نواقض الوضوء * (نواقض الوضوء) أي ما ينتهي به (أربعة) لا غير (الأول) الخارج من
أحد السيلين) يعني خروج شيء من قبله أو دبره على أي صفة كان ولو نحو عود ودودة أخرجت رأسها وإن
رجعت وورج ولو من قبل ودم باسور داخل الدبر لا يخرج عنه لقوله تعالى وأجاء أحد منكم من الغائط وهو
محل قضاء الحاجة سمي باسمه الخارج لا بماورق ووضح الأمر بالوضوء من المذي وأن المصلى إذا سمع صوتاً أو وجد
ويحايى علم بوجوده ينصرف من صلاته وقبس بذلك كل خارج (الامني) أي مني الشخص نفسه فلا ينتقض أن
خرج منه أولاً لأنه أو جب أعظم الأمرين وهو الغسل بخلاف ما إذا خرج منه مني غيره أو نفسه بعد استدخاله فإنه
ينقض والوجه أنه لو رأى على ذكره بلال لم ينتقض وضوءه إلا إذا لم يحتلم طرؤه من خارج وأن الولد الجاني
ينقض لأن فيه شيئاً مني الرجل وخروج مني الغير ينقض كما تقرر (الثاني زوال العقل) أي التمييز أما
بارتفاعه (يجنون أو) انغماره بنحو صرع أو سكر أو (انغماء) ولو محكراً أو استناره بسبب (نوم) الخبث في نام
فليتوضأ وخروج بذلك النعاس ومن علاماته سماع كلام لا يفهمه أوائل نشوة السكر لبقاء الشعور معهما
(الانوم) الصادر من المتوضئ حال كونه (قاعداً محكماً معده) من مقرة كارض وظهر دابة سائرة وإن كان
مستنداً إلى شيء بحيث لو زال لسهق لال من حينئذ من خروج شيء أما غير الممكن فينتقض وضوءه وإن كان
مستنداً ومثله يمكن تحييف لا يحس بخروج الخارج ويمكن أن يثبته بعد أن زالت ألبناه عن مقرة فينبغي بخلاف
ما لو شك في ذلك أو في أنه كان محكماً لا أو أنه نام أو نعى وإن رأى رؤيا (الثالث) النقاء بشرقي الرجل) ولو مسحوا
(والمرأة) ولو ميتة عمداً أو سهواً ولو بوضوء أو زائد لقوله تعالى أو لامستم النساء أي لمستم كافي قراءة اللبس
الجنس باليد وغـيرها والمعنى في النقض به أنه مظنة التلذذ المثير للشهوة التي لا تليق بحال المتطهر والبشرة طاهر
الجلد وأراد بها ما يشمل اللحم كلهم الأسنان وخروج بما ذكره النقاء بشرقي ذكرين وإن كان أحدهما أمرد**

في الحاجة سائر الحيل الغسل
لأن الأعلى مانعاً من نفوذ الماء
من غير الخرز والشق وينزعه
المقيم بعد يوم وليلة والمسافر
سفر قصر بعد ثلاثة أيام
بلياليها وابتداء المدة فيهما
من الحدث بعد اللبس
فإن مسح خفيه حضر أو
سافر أو عكس أتم مسح مقيم
ويسن مسح أعلاه وأسفله
وعقبه خطوطاً مرة
والواجب أدنى شيء من
ظاهر أعلاه

***(فصل) * نواقض الوضوء**
أربعة (الأول) الخارج من
أحد السيلين (الامني
(الثاني) زوال العقل يجنون
أو انغماء أو نوم (الثالث)
قاعدة محكمة معده (الثالث)
النقاء بشرقي الرجل والمرأة

حسناً وأنتين أو خنثيين أو خنثى مع غيره أو ذكر أو أنثى بحائل وإن رقب ولو بشهوة (و) ينتقض اللامس والموس (أى وضوءه) الاسترا كهما إلى لذة للمس (ولا ينقض صغير أو صغيرة) إن كان كل منهما بحيث (لا يشتهي) عرفاً بالبذوى الطباع السليمة فلا يتقدمان سبع سنين أو أكثر لاخلافه باختلاف الصغار والصغيرات وذلك لاتتقاء مظنة الشهوة حيث يتخذ بخلاف عجوز وشواء وشيخ هرم استعجاباً لما كان ولائم مما ظننها في الجملة إذ لكل ساقطة لافطة (ولا ينقض شعور وسن وظفر) إذ لا يلتزم بالسها (ولا ينقض) محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة) كالم الزوجة لاتتقاء مظنة الشهوة وخرج بالحرمة المحرمة باختلاف دين أو لعان أو ووطء شبهة ما لم يطرأ عليه تحریم ومصاهرة أو رضاع ولو اشتبهت محرمة باجنبيات ولو غير محصورات فلا تنقض (الرابع) مس قبل الأذى وحلقة ذبره) من نفسه أو غيره ولو سهواً وإن كان أشل أو زائداً على سنن الاصل أو مشتهياً به لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره وفتر وايقظ كرافلية وضأ والناقض من الذبر ما بقي المفذوم من قبل المرأة ملتقى شفرها على المفة - فلا ما وراءهما كحل ختمان وانما ينقض المس (بباطن الكف) الاصلية ولو شلاء والمشتبهة بموال الزائدة العاملة - والى على سنن الاصلية لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا أنقض أحدكم بيده الى فرجه وليس بينهما مس - وتروى لا حجاب فليتوضأ والافضاء باليد المس بباطن الكف ولانه هو مظنة التاذن وهو الراحة ويطون الاصابع (ولا ينقض المسوس) لانه لا هلك منه (و) ينقض فرج الميت والصغير (لشمول الاسم له) (ومحل الجب) كله لا الشفة فقط لانه أصل الذكر (والذكر المقطوع) وبعضه ان سمي بعض ذكر بخلاف الجلدة المقطوعة في الختان وكذلك كرا قبل والذبر ان بقى اسمهما بعد قطعهما (ولا ينقض فرج البهيمة) لانه لا يشتهي ولذا جاز كشفه والنظر اليه (ولا المس برأس الاصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف نعم المنحرف الذي يلي الكف من حرفه ورؤسها وهو ما بعد موضع الاستواء منها ينقض

* (فصل) * فيما يحرم بالحدث والمراد به الاصغر عند الاطلاق (يحرم بالحدث الصلاة) اجساماً (ونحوها) كعبادة الآلة وشكر وخطة جمعة وصلاة جنازة (والطاوف) ولو نفلاً لانه صلاة كفى الحديث (وحل المصحف ومس ورقة وحواشيه وجلده) المتصل به لا المنفصل عنه وانما يحرم الاستنجاء به وإن انفصل لانه أخش وذلك لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون أى المطهرون وهو خير بمعنى النهي وصح انه صلى الله عليه وسلم قال لا يمسه المصحف الا طاهر (و) يحرم أيضاً محل ومس (خريطته) وهو فيها (وعلاقة) وصندوقه (وهو فيه لانها منسوبة اليه كالجلد (و) حل ومس (ما كتب للدرس قرآن ولو بخرقة) لشبهه بالمصحف بخلاف ما كتب للدراسة كالتسائم وما على النقد لانه لم يقصد به المقصود من القرآن فلم تجز عليه أحكامه (و) يحل حمله في أمتعة لا بقصد (أى معها بل ومع مناع واحد بقصد المتاع وحده أو لا بقصد شيء) إذ لا يحل حمله بالعظيم حيث يتخذ بخلاف ما إذا قصد المصحف وحده أو مع غيره ويجزى هذا التفصيل في حل حامل المصحف على الأوجه ولو فقد الماء والتراب ومسلماً ثمة جاز بل وجب حمله مع الحدث إن خاف عليه كافر أو تجسأ أو ضياعاً ويجب التيمم إن قدر عليه (و) يحل حمله في (تفسير) أكثر منه بخلاف ما إذا استويا أو كان القرآن أكثر (و) يحل (قلب ورقة بعد) ما لم تنفصل الورقة عن محلها وتصير محمولة على العود وكاتبه لم يمس المكتوب (ولا ينع الصبي المميز) ولو جنباً (من حمله ومسّه للدراسة) لحاجة تعلمه ومشفقة استمراره متطهراً أما غير المميز فيحرم تحكيكه منه وكذا لو لم يكن له غرض متعلق بالدراسة وان قصد التبرك (ومن يتقن الطهارة وشك في الحدث أو يتقن الحدث وشك في الطهارة بنى على يقينه) وهو الطهارة في الأولى والحدث في الثانية لانه الاصل والمراد بالشك هنا في معظم أبواب الفقه التردد مع استواء رجحان

* (فصل) * فيما يندب له الوضوء (يسحب الوضوء من الفصد والحجامة والرغاف) (من النعاس) (و) (من النوم) (قاعدة) (من (القيء) (من (الفقهة في الصلاة) (من (أكل ما مسه النار) (من (أكل لحم

وينتقض اللامس والموس ولا ينقض صغير أو صغيرة لا يشتهي ولا ينقض شعر وسن وظفر ومحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة (الرابع) مس قبل الأذى وحلقة ذبره بباطن الكف ولا ينقض المسوس وينقض فرج الميت والصغير ومحل الجب والذكر المقطوع ولا ينقض فرج البهيمة ولا المس برأس الاصابع وما بينهما

* (فصل) * يحرم بالحدث الصلاة ونحوها والطواف وحل المصحف ومس ورقه وحواشيه وجلده وخريطته وعلاقته وصندوقه وما كتب للدرس قرآن ولو بخرقة ومحل حمله في أمتعة لا بقصد وتغيير وقلب ورقه يعود ولا ينع الصبي المميز من حمله ومسّه للدراسة ومن يتقن الطهارة وشك في الحدث أو يتقن الحدث وشك في الطهارة بنى على يقينه

* (فصل) * يستحب الوضوء من الفصد والحجامة والرغاف والنعاس والنوم قاعدة أمكوا التي عوالفقهة في الصلاة وأكل ما مسه النار ولحم

(الجزور) من (الشك في الحديث) للخروج من خلاف من قال ان هذه تنقض أخذ من الاحاديث الواردة في ذلك لكن أعلمها أصحابنا بان بعضها ضعيف وبعضها منسوخ لكن قوى في المجموع من حيث الدليل النقض باكل حكم الجزور ويسن الوضوء أيضا من كل ما اختلف في النقض به كس الامرد ونحو الشعر (و) يسن أيضا من (الغيبية والنميمة والكذب والشتيم) سائر (الكلام القبيح) لخبر فيه ولان الوضوء يكره الخطايا كما ثبت في الاحاديث (و) من (الغضب) لانه يطفئه (ولارادة النوم) للاتباع وعند اليقظة (ولقراءة القرآن والحديث) وسماعهما (والذكر) ليكون على أكل حال (والجلوس في المسجد والمرور فيه) تعظيمه (ودراسة العلم) الشرعي وسماعه وكتابته وحمله تعظيمه (وزيارة القبور ومن جل الميت ومسه) لاستناده وجماع وانشاد شعر واستغراق ضحك وخوف وقص نحو شارب وحلق عانة ورأس وجنب أراد نحواً كل أو جماع وللمعيان اذا أصاب بالعين قال بعضهم ولما ورد فيه حديث وان لم يذكروه كشر أبان الابل ومس الكافر والصنم والأبرص

* (فصل) * في آداب قاضي الحاجة (يستحب لقاضي الحاجة) أي لمريدها (بولاً) كانت (أو غائطاً) أن يلبس نعليه (و) أن (يستتر رأسه) للاتباع روى مرسل وهو كالضعيف والموقوف يعم به في فضائل الاعمال اتفاقاً (و) أن (يأخذ) مريد الاستنجاء بالخر (أحجار الاستنجاء) لما صح من الامر به وحذر من الانتشار اذا طلبها بعد فراغه ويندب أيضاً عدد الماء (و) أن (يقدم يساره) أو بدله (عند الدخول) ولولا خلا جديد وان لم يرد قضاء حاجة (و يمينه) أو بدله (عند الخروج) عكس المسجد اذا اليسرى للاذى واليمينى لغيره وكان للخلاء في ذلك السوق ومحل المعصية ومنه محل الصاغة والحمام والمستحم (وكذا يفعل في الصحراء) فيقدم يساره عند وصوله لمحل قضائهم لانه يصير مسة متقدرا بارادة قضائهم به ويمناه عند مفارقتها (و) أن (لا يحمل ذكر الله تعالى) أي مكتوب ذكره ومثله كل اسم معظم ولومشتر كما كان عزير والكريم ومحمد وأجدان قصد به المعظم أودلت على ذلك قرينة ومن المعظم جميع الملائكة وحمل ذلك مكره واختار الاذرى تحريم ادخال المصحف الخلاء بلا ضرر واجلاله وتكرير ما ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب نزعه عند الاستنجاء لحرمه تخييسه ولو غفل عن تخييسه ما ذكر حتى دخل الخلاء غيبه ندبا (و) أن (يعتمد) ولو قائما (على يساره) وينصب يمينه بان يضع أصابعه على الارض ويرفع ياقبيه لان ذلك أسهل لخروج الخارج مع انه المناسب (و) أن (يعد) ولو في البول بالصحراء وغيره ان كان ثم غيره الى حيث لا يسمع لخارج صوت ولا يشمه له ريح فان لم يفعل سن لهم الابعاد عنه الى ذلك ويسن له أيضا أن يغيب شخصه ما أمكن (و) أن (يستتر) عن العيون بشئ طوله ثلث اذراع فاكثروا قد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل ولو بنحو ذيله ولا بد ان يكون لساؤه ناعرا عرض بمنع رية عورته أو بان يكون يتنا لا يعسر تسقيفه ومحل ذلك حيث لم يكن ثم من لا بغض بصره عن عورته ممن يحرم عليه نظرها والاوجب الستر مطلقا (و) أن (لا يبول) ولا يتغوط (في ماعراكد) وان كثر ما لم يستجر بحيث لا تعافه نفس ألبتة لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عنه فيه (و) لاني ماء (قليل جار) قياسا على الراكد وانما كره ذلك ولم يحرم وان كان فيه اتلاف عليه وعلى غيره لا مكان طهره بالماء كثر اما الكثير الجارى فلا يكره فيه اتفاقا لكن الاولى اجتنابه نعم قضاء الحاجة في الماء ليلامكروه مطلقا لقليل انه بالليل مأوى الجن والكلام في المباح للمسبل والمملوك يحرم ذلك فيه مطلقا ويكره بقر الماء (و) أن (لا يبول ولا يتغوط) (في حجر) وهو الثقب المستدير والمراد به ما يشمل السرب وهو المستطيل لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن البول في الحجر ولانه مأوى الجن ولانه ربما آذاه حيوان به أو تاذى به (و) أن (لا يبول ولا يتغوط) مائعا (في مهب ريح) أي محمل هبوبها وقت هبوبها ومنه المراحض المشتركة قبل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائعا لثلاثه شش (و) أن (لا يبول ولا يتغوط) (في طريق) ومحل جلوس الناس كالظل في الصيف والشمس في الشتاء لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم

الجزور والشك في الحديث والغيبية والنميمة والكذب والشتيم والكلام القبيح والغضب ولارادة النوم ولقراءة القرآن والحديث والذكر والجلوس في المسجد والمرور فيه ودراسته العلم وزيارة القبور ومن جل الميت ومسه

* (فصل) * يستحب لقاضي الحاجة بولاً أو غائطاً أن يلبس نعليه ويستتر رأسه ويأخذ أحجار الاستنجاء ويقدم يساره عند الدخول ويمناه عند الخروج وكذا يفعل في الصحراء ولا يحمل ذكر الله تعالى ويعتمد على يساره ويبعد ويستتر ولا يبول في ماعراكد وقليل جار ولا في حجر وفي مهب ريح وطريق

اتقوا الملاعن وفسرهما بالتخلي في طريق الناس ومجاالسهم سيما بذلك لانهم ما يجلبان اللعن كثير اعاده وفي رواية الملاعن الثلاث وفسر الثالث بالبراز في الموارد ذكر اهة ذلك هو المعتمد وقيل يحرم (ولا) يقضى حاجته (تحت شجرة مثمرة) أي من شأنها ذلك ولو لمباحة وفي غير وقت الثمرة صيانة لها عن التلويث عند الوقوع فتعافها النفس ومنه يؤخذ ما بحثه المصنف من ان شرطها أن تكون مما (يؤكل ثمرها) الا ان يقال النفس تعاف الانتفاع بالتجسس أيضا فينبذ لافرق ولو كان يأتي تحتها ما ينزل ذلك قبل الثمرة فلا كراهة (و) ان (لا يتكلم) حال خروج الخارج بذكر ولا غبر لما صحت من النهي عنه فيكره (الاضرورة) فيجوز بل يجب ان خشى من السكوت لحوق ضرره أو لغيره واختار الاذرى تحريم قراءة القرآن (و) أن (لا يستجيب بالماء في موضعه) بل ينقل عنه لئلا يصيبه الرشاش فينجسه ومن ثم لو كان في متخذه لم ينقل لفقد العلة (وأن يستبرئ من البول) بعد انقطاعه بخومشى ونترذ كر بلطف ولا يجزبه وتخص وغيره مما ينظر به من عادته أنه لم يبق بمجرى البول ما يخاف خروجه لئلا يتجسس به وانما لم يجب لان الظاهر عدم عوده لكن اختار جمع وجوبه (و) أن (يقول عند دخوله) بمعنى وصوله محل قضاء حاجته (بسم الله) أي اتحصن من الشياطين (اللهم انى أعوذ) أي اعتصم (بك من الخبث) بضم الخاء مع ضم الباء أو سكونها جمع خبث وهم ذكران الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة وهن أنثاهن لا يتباع في ذلك وانما قدم القارئ التعود لان البسملة من القرآن المأمور بالاستعاذة به (و) يقول (عند خروجه) بمعنى انصرافه منه (غفرانك) منصوب على أنه مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مفعول به (الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وعافاني) لا يتباع وحكمة سؤال المغفرة اما تركه الذكر بلسانه أو خوف التقصير في شكر هذه النعمة العظيمة أعني نعمتنا الاطعام فالضم فتسهل الخروج ومن ثم قال الشيخ نصري بكر غفرانك مرتين والمحجب الطاهرى يكرر ثلاثا (و) أن (لا يستقبل) بقبلة أو دبره (القبلة) أي السكعة أو بيت المقدس (ولا يستدبرها) حال قضاء حاجته حيث استبرج ترفع ثلث ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل فان فعل كرمه ذلك لما صحت من النهي عنه فيها (ويحرم ذلك) أي استقبال السكعة واستدبارها بفرجه حال قضاء حاجته (ان لم يكن بينه وبينها ساتر أو) كان ولكن (بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع) بذراع الاسمى المعتدل (أو كان الساتر أقل من ثلث ذراع) تعظيما للقبلة بخلاف ما اذا كان بينه وبينها ساتر مرتفع ثلث ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل وان لم يكن له عرض فانه لا يحرم لانه لم يخل بتعظيمها حينئذ ويحصل الستر بارخاء ذيله وهذا التفصيل جمع به الشافعي رضي الله تعالى عنه بين الاحاديث الصحيحة الدالة على التحريم تارة وعلى الاباحة أخرى ولا فرق في ذلك بين من في الصرراء وغيره ومن في مكان يعسر تسقيفه أولا (الافى المواضع المعدة لذلك) فان الاستقبال والاستدبار فيها مباح مطلقا لكونه خلاف الافضل حيث أمكن المييل عن القبلة بلا مشقة ولو استقبلها بالساتر المذكور جاز وان كان دبره مكشوفاً على المعتمد ولو اشتبهت القبلة وجب الاجتهاد حيث لاسترة وياتى هنا جميع ما ذكره فيمن يجتهد في القبلة للصلاة ولو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار فان تعارضا وجب الاستدبار لان الاستقبال أخش ولا يكره استقبالها باستنجاء أو جماع أو اخراج ريج أو فصد أو حجامه (ومن آداب) أي فاضى الحاجة (أن لا يستقبل الشمس و) لا القمر تعظيما لهما لانهم من آيات الله الباهرة فيكره ذلك بخلاف استدبارهما لان الاستقبال أخش (و) ان (لا يرفع ثوبه) دفعة واحدة بل شيئا فشيئا (حتى يدنو) أي يقرب (من الارض) فينتهى الرفع حينئذ محافظة على الستر ما أمكن نعم ان خشى تجسسه كشفه بقدر حاجته وله كشفه دفعة واحدة اذا كان خاليا (و) أن (لا يبول) ولا يتغوط مائعا (في مكان صلب) لئلا يترشش فان لم يجد غيره دفق بحجر ونحوه (و) أن (لا ينظر الى السماء ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه ولا يعيث وأن يسبل ثوبه قبل

وتحت شجرة مثمرة يؤكل ثمرها ولا يتكلم الا لضرورة ولا يستجيب بالماء في موضعه وان يستبرئ من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وعافاني ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ويحرم ذلك ان لم يكن بينه وبينها ساتر أو بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو كان الساتر أقل من ثلث ذراع الا فى المواضع المعد لذلك ومن آدابه أن لا يستقبل الشمس والقمر ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ولا يبول في مكان صلب ولا ينظر الى السماء ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه ولا يعيث وأن يسبل ثوبه قبل

انتصابه) كما هو (ويحرم البول) ونحوه (في المسجد ولو في اناء) لان ذلك لا يصلح له كما في خبر مسلم أي لمزيد استقذاره بخلاف الفصد فيه في الاناء لان الدم أخف ولذا عفي عن قلبه وكثيره بشرطة (و) يحرم ذلك (على القبر) المحترم (ويكره عند القبر) المحترم احترامه (و) يكره البول والغائط (فإنما الاعتذار) لانه خلاف الأكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم أمام العذر كاستشفاء أو فقه محل يصلح للجلوس أو خشية خروج شيء من السبيل الآخر لو جلس أو كون البول أحرقه فلم يتمكن من الجلوس فباح وعليه أو على بيان الجواز يحمل بوله صلى الله عليه وسلم فأنما المأثني سباطة قوم (و) يكره ذلك (في محدث الناس) كما مر بدله له نعم ان كانوا يجتمعون على معصية فلا بأس بقضاء الحاجة في محدثهم تنفير الهم ومراعاة يكرهه أن يتكلم حال قضاء حاجته (فاذا عطس) حينئذ (حمد الله) تعالى (بقائه) ولا يحرك لسانه

*(فصل) في الاستنجاء (يجب) لأعلى الفور بل عند خشية نجس غير محله وعند ارادة نحو الصلاة (الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين) ولو نادرا كدم (بالماء) على الأصل (أو بالحجر) لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم وليس تنج بثلاثة أشجار وخروج الرطب الريح وان كان المحل رطبا ونحو البعرة الجافة فلا يجب الاستنجاء من ذلك لكنه يسن من نحو البعرة وبأحد السيلين النقية المنقحة وقب الا لمشكل أو أحدهما أو ذكر ان اشتباها فتعين الماء كالفصل وصل بوله الى جلده وليس المراد بالحجر خصوصه بل هو (أو) مافي معناه من كل (جامد طاهر) لا نجس ولا متنجس لانه لا يصلح لازالة النجاسة (قالم) لاما لا يقطع للاسته أو لزوجه أو تنافر اجزائه كالتراب (غير محترم) ومنه كتب التوراة والانجيل ان عدم تبدلها ما وخطبا عن اسم معظم وجامد ديبخ وجلد حوت كبير نجس لو بل لم يلن على الاوجه بخلاف المحترم ككتيب العلم الشرعي وآلته كالنفاق الموجود اليوم وجلدها المتصل بها بخلاف جلد المصحف فانه محترم مطاوعا والطعوم ولو عظما وان حرق وجزء آدمي محترم ولو منفصلا وجزء حيوان متصل به ولو فارة على الاوجه ويجزئ الحجر بعد المحترم وغير القالع مالم ينقل النجاسة (ويسن) في القبل والدبر (الجمع بينهما) بأن يقدم الجامد ثم الماء ليزيل العين ثم الاثر فتقل ملابسة النجاسة وبه يعلم ما نقل عن الغزالي من أنه تحصل سنة الجمع (ولو بجامد متنجس) وما بحثه الاسنوي من حصولها أيضا بعدد (دون ثلاث مصحات فان اقتصر على أحدهما فالفضل الماء) لانه يزيل العين والآخر (وشرط) اجزاء (الحجر) لمن اقتصر عليه (أن لا يجف النجس) الخارج لان الحجر لا يزيله حينئذ (و) أن (لا ينقل) عن الموضوع الذي استقر فيه عند الخروج لانه حينئذ يطرأ على المحل نجاسة لا بسبب الخروج (و) أن (لا يطرأ) عليه نجس) أجنبي (آخر) ولو من الخارج كرشاشه لان مورد النص الخارج والاجنب ليس في معناه (و) أن (لا يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهو ما ينضم من الاليتين عند القيام (وحشفته) أو قدرها من مقطوعها في البول وأن لا يدخل البول المرأه مدخل الذكرا لان مجاوزة ما ذكرنا نادرة جدا فلا تلحق بما تم به البالوى ولو تقطع الخارج فعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز ما ذكر (و) أن (لا يصيبه ماء) غير مطهره وان كان طهورا أو مائع آخر بعد الاستجمار أو قبله لتجسسها ما كالمائع ما لا يستحجر بحجر رطب أو كان المحل مترطبا بماء لا عرف على الاوجه (وان يكون ثلاث مصحات) وان أتى بدونها انتهى الصريح عن الاستجماء بأقل من ثلاثة أشجار ويحصل ذلك ولو بأطراف حجر (فان لم ينق المحل) بالثلاث (وجب الانقاء) بالزيادة عليها الى أن يبقى أثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (ويسن الايتار) ان حصل الانقاء بشق لم يصح من أمره صلى الله عليه وسلم به (ويسن استيعاب المحل بالحجر) أي بكل حجر من الثلاث بأن يبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره برفق الى محل ابتدائه والثاني من مقدم اليسرى ويديره كذلك وبالثالث على صفحته ومسر به جميعا ويسن وضع الحجر على موضع طاهر ويديره برفق ولا يضر النقل الحاصل من عدم الادارة وظاهر كلامه ككلام الشيخين أنه لا يجب نعيم المحل بكل مصحتين الثلاث وفيه كلام بينته في شرح الارشاد بما حاصله أن في كلامهم شبهة تعارض فرج جمع متأخرون

انتصابه ويحرم البول في المسجد ولو في اناء وعلى القبر يكره عند القبر وإنما الاعتذار في محدث الناس فاذا عطس حمد الله بقلبه

*(فصل) في الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين بالماء أو بالحجر أو جامد طاهر قالم غير محترم ويسن الجمع بينهما ولو بجامد متنجس دون ثلاث مصحات فان اقتصر على أحدهما فالفضل الماء وشرط الحجر أن لا يجف النجس ولا ينقل ولا يطرأ عليه نجس آخر ولا يجاوز صفحته وحشفته ولا يصيبه ماء وأن يكون ثلاث مصحات فان لم ينق المحل وجب الانقاء ويسن الايتار ويسن استيعاب المحل بالحجر

الوجوب رعاية للمدرك وآخرين عدمه أخذ ابغوا هر كلامهم (و) يسن (الاستنجاء باليسار) للتتابع ويكره
باليمنى وقبل يحرم لصحة النهي عن الاستنجاء بها (و) يسن (الاعتماد على) الاصبع (الوسطى في الدرر ان
استنجى بالماء) لانه أمكن ولا يتعرض للباطن وهو ما لا يصل الماء اليه لانه متبع الوسواس نعي يسن للبكر أن
تدخل أصبعه في الثقب الذي في الفرج لتغسله (و) يسن لمن يستنجى بالماء (تقديم الماء للقبيل) لانه لو قدم
الدرر بمعاذ اليه النجس عند غسل القبيل وبالجزء تقديم الدرر (و) يسن (تقديمه) أى الاستنجاء (على الوضوء)
ان كان غير سلس والاوجب عليه ذلك (و) يسن للمستنجى (ذلك يده بالارض) أو نحوها (ثم يغسلها) ويكون
ذلك أعنى ذلك ثم الغسل (بعده) أى الاستنجاء للتتابع (و) يسن له بعده (نضح فرجه وازارته) من داخله دفعا
للسواس (و) يسن (أن يقول بعده اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش) لمناسبة الحال
ويكفي غلبة ظن زوال النجاسة وشمر رجليهما من اليد ينجدون المحل الملم يشتمان محل ملاقه فيما يظهر ولا
يسن له شم يده ولا يحذر من ضم شرج مقعده بل يسترخى قليلا لبقاء النجاسة في تضاعيفه ولو سال عرق المستنجى
بالجزء فان جاوز صمخته وحشفته لم يغسل المجاوز والا فلا

* (فصل) * في موجب الغسل وهو بالفخ والضم والاول أفصح وأشهر وقد يقال بالضم لماء الغسل وبالكسر
اسم لحوسدر اغتسل به (و) وجبات الغسل خمسة أحدها (الموت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سئذ كره في
الجنائز (و) ثانيها (الحيض) ثالثها (النفاس) مع الانقطاع ونحو القيام الى الصلاة اجابا (و) رابعها
(الولادة) ولو علقه ومضغه وبلاوطوبة (لان كلامهم ما في منعقد (و) خامسها (الجنابة) وتحصل اما (بمخرج
المني) اجابا أى منى الشخص نفسه أول مرة من مخرج معتاد ومن فرج المشكل مطلقا ومن تحت صلب
الرجل وترائب المرأة ان كان مستحكما بان لا يخرج لنحو مرض وانسد الاصل وان لم يجاوز فرج المرأة بان
وصل لما يجب غسله ولو خرج من غير قصد أو كان الخارج منية منها بعد غسلها ان قضت شهوتها بذلك الجماع
بان تكون بالغة مختارة متبينة فظة اعتبارا للمفظة كالنوم اذ يغلب على الظن اختلاط منية بها حيثئذ ولا أثر
لنزوله لقصة الذكركر (ويعرف) المنى سواء كان من رجل أو امرأة (بتدفقه) أى خروجه على دفعات قال الله
تعالى من ماء دافق (أول ذبح خروجه) وان لم يتدفق ويلزمهما فتور الذكركر وانكسار الشهوة قال (أوريج عجين)
أو طلع حال كونه المنى (وطبا أوريج بياض بيض) حال كونه المنى (جافا) وان لم يتدفق ولا التدبذبه كان خرج
ما بق منه بعد الغسل فان فقدت هذه الخواص الثلاثة فلا غسل ولا أثر لنحو الجنابة والبياض في منى الرجل
والرقوة والا صفر ارفى منى المرأة وجودا ولا فقدا (و) اما (بإبلاج الحشفة أو قدرها) من فاقدها ولو كانت من
مبان (في فرج ولودبر أو فرج ميت أو جمجمة) ولو سمكة وان لم يشته ولا حصل انزال ولا انتشار ولا قصد ولا اختيار
ولو مع حائل كثيف لخبر مسلم اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وان لم ينزل وخبرنا الماء من الماء منسوخ
وذكر الختانين جرى على الغالب هذا كما في ذكر الواضحة وفرجه أما الخشني فلا غسل بإبلاج ذكره عليه ولا
على الموج فيه مطلقا ولا بإبلاج واضح في قبله لاحتمال الزيادة (و) تحصل الجنابة أيضا (ب) سبب (رؤية المنى في
ثوبه) الذي لا يلبسه غيره (أو فراس لا ينام فيه غيره) ممن يحتمل أن له منيا لعدم احتمال كونه من غيره حيثئذ
وان كان بظاهر الثوب ويلزمه إعادة كل صلاة لا يحتمل حدوثه بعدها (ويحرم بالجنابة ما يحرم بالحدث) وقد
مر (ومكث) المسلم (في المسجد) ورحمته وهوائه وجناح بجداره وان كان كله في هواء الشارع وبقعة وقف
بعضها مسجدا شائعا لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب حسنة ابن القطان (وتردد فيه)
أوفي نحوه مما ذكر لانه يشبه المكث بخلاف العبور نعم هو خلاف الاولى لا لعذر كقرب محل حرمة المكث
والتردد اذا كانا (لغير عذر) فان كانا لعذر كان احتلم فاعلق عليه باب المسجد أو خاف من الخروج على تلف نحو
مال جازله المكث للضرورة ويجب عليه التيمم ويحرم يتراب المسجد وهو الداخل في وقفه أما الكافر فلا يمنع

والاستنجاء باليسار والاعتماد
على الوسطى في الدرر ان
استنجى بالماء وتقديم الماء
للقبيل وتقديمه على الوضوء
ودلك يده بالارض ثم يغسلها
بعده ونضح فرجه وازارته
وأن يقول بعده اللهم طهر
قلبي من النفاق وحصن
فرجي من الفواحش

* (فصل) * موجبات الغسل
الموت والحيض والنفاس
والولادة ولو علقه ومضغه
وبلاوطوبة والجنابة
بمخرج المنى ويعرف
بتدفقه أول ذبح خروجه أو ريج
عجين وطبا أوريج بياض
بيض جافا وبإبلاج الحشفة
أو قدرها في فرج ولودبر أو
فرج ميت أو جمجمة وبرؤية
المني في ثوبه أو فراس لا ينام
فيه غيره ويحرم بالجنابة
ما يحرم بالحدث ومكث في
المسجد وتردد فيه لغير عذر

من المكث فيه لانه لا يعتد بحرمته (و) يحرم على المسلم أيضا (قراءة القرآن) بلسانه ولو لحرف منه (بقصد القراءة) وحدها أو مع غيرها قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئا من القرآن حسنه المنذرى أما إذا لم يقصدها بان قصد ذكره أو موعظته أو حكمه وحده كالسجدة أو أطاق فلا يحرم لانه لا يكون قرآنا إلا بالقصد نعم تجب قراءة الفاتحة في صلاة جنب فقد اظهر من ضرورة توقف صحة الصلاة عليها

وقراءة القرآن بقصد القراءة

*(فصل) * وأقل الغسل

نية رفع الجنابة أو فرض

الغسل أو رفع الحدث

واستيعاب جميع شعره

وبشره ويجب قرن النية

بأول مغسول (وسننه)

الاستقبال والتسمية مقرونة

بالنية وغسل الكفين ورفع

الاذى ثم الوضوء ثم تعهد

مواضع الانعطاف وتخليل

أصول الشعر ثم الافاضة على

رأسه ثم شقه الايمن ثم الايسر

والتكرار ثلاثا والدلك كل

مرة واستصحاب النية ولا

ينقص ماؤه عن صاع وأن

تتبع المرأة غير معتدة الوفاة

أثر الدم بمسك ثم يطيب ثم

يطين فان لم تجد ذلك فالماء

كاف وأن لا يغتسل من

خروج المني قبل البول

والذكر المأثور بعد الفراغ

وترك الاستعانة

*(فصل) * ويكره

الاسراف في الصب والغسل

والوضوء في الماء الراكد

*(فصل) * في صفات الغسل (وأقل الغسل) الواجب (نية رفع الجنابة) في الجنب والخيض والنفاس في الخائض والنفساء أي رفع حكم ذلك أو استباحة ما يتوقف على الغسل (أو فرض الغسل) أو الغسل المفروض أو الواجب أو أداء الغسل (أو رفع الحدث) أو الحدث الاكبر أو عن جميع البدن وهو أفضل من الاطلاق أو الطهارة للصلاة في حق الجنب وما بعده لتعرضه للمقصود في غير رفع الحدث ولا استلزام رفع المطلق رفع المفيد فيها ولا يكفي نية مطلق الغسل كما مر في الوضوء (واستيعاب جميع شعره) وظفره ظاهرا وباطنا وان كثف (و) جميع ظاهر (بشره) حتى ما ظهر من نحو صمخ الاذن وأنف جدد وشقوق لا غور لها ولا افك كما مر في الوضوء ومن فرج بكر أو ثيب اذا قدمت لقضاء حاجتها وما تحت قلعة الاقلف فلا يجب غسل باطن عقد الشعر وباطن فم وأنف وفرج وعين وشعر نبت بها وبالأنف نعم يجب نقض الضفائر اذا لم يصل الماء الى باطن الشعر الابنه (ويجب قرن النية بأول مغسول) فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله (وسننه) كثيرة منها (الاستقبال والتسمية مقرونة بالنية وغسل الكفين) كالوضوء فيهما نعم يسن لمن يغتسل من نحو ابرق ان يقرن النية بغسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه لانه قد يغفل عنه أو يحتاج الى المس فينتقص وضوءه (و) منها (رفع الاذى) الطاهر كخني ومخاط والنجس الحكي وان كفي لهما غسلة (ثم) بعد ازالته (الوضوء) الكامل لا يتابع فتأخيره أو بعضه عن الغسل خلاف الافضل وينوى به سنة الغسل ان تجردت جنباته عن الحدث الاصغر والانوى به رفع الحدث الاصغر (ثم) بعد الوضوء (تعهد مواضع الانعطاف) كالاذن وطبقات البطن والموق واللحاط وتحت المقبل من الانف والاذن (وتخليل أصول الشعر) ثلاثا بيده المبلولة بان يدخل أصابعه العشرة في الماء ثم في الشعر ليشربها أصوله لان هذا وما قبله أقرب الى الشقة بوصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه (ثم الافاضة على رأسه) لا يتابع ولا يسن فيها البداءة بالايمن ويظهر أن محله ان كفي ما يفيضه على كل رأسه والافاء للبداءة بالايمن أولى كالاقطاع الذي لا يتأتى منه افاضة (ثم) على (شقه الايمن) المقدم منه ثم المؤخر (ثم) على (الايسر) كذلك (والتكرار) لجميع ذلك (ثلاثا والدلك) في (كل مرة) من الثلاث لما اتصل به (واستصحاب النية) ذكرنا كالوضوء في جميع ذلك (و) أن (لا ينقص ماؤه عن صاع) في معتدل لانه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع فان نقص وأصبغ كفي أما غير المعتدل فينقص وين يدما يليق بحاله (وأن تتبع المرأة) ولو بكر أو خلية (غير معتدة الوفاة) والحرمرة (أثر الدم) الذي هو حيض أو نفاس (بمسك) بان تجعله بعد غسلها بنحو قطنة وتدخلها الى ما يجب غسله من فرجها الماصح من امره صلى الله عليه وسلم به مع تنفسير عائشة له بذلك وحكمته تطيب المحل لاسرعة العلوق ويكره تركه أمام معتدة الوفاة والحرمرة فيمتنع عليهما استعمال الطيب نعم يسن للمعتدة تطيب المحل بقليل قسما أو أطفار (ثم) ان لم تجد مسكا يسن (بطين) غيره (ثم) ان لم تجد طيبا سن (بطين) فان لم تجد ذلك فالماء كاف (في دفع الكراهة) (و) لمن خرج منه منى الغسل قبل البول لكن السنة (أن) لا يغتسل من خروج المني قبل البول (لأنه يخرج بعده شيء) (و) يسن (الذكر المأثور) وهو ما مر عقب الوضوء (بعد الفراغ) من الغسل (وترك الاستعانة) والتنشيف كالوضوء

*(فصل) * في مكر وهاته (ويكره الاسراف في الصب) للغسل نظائر ما مر في الوضوء بغيره (و) يكره (الغسل) والوضوء في الماء الراكد ولو كان كثيرا أو بترامينة لما صح من فيه صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه وقيس به الوضوء بجامع خشية الاستنذار والاختلاف في ظهوريته يعلو به يعلم أن الكلام في غير المستحجر الذي لا يتعدر

بذلك بوجه ولا خلاف في طهوريته وان فعل فيه ذلك وأنه لا فرق بين الوضوء عن حدث أصغر أو أكبر (و) يكره (الزيادة على الثلاث) كل وضوء بقيد السابق فيه (وترك المضمضة والاستنشاق) للخلاف في وجوبهما فيه كل وضوء (و) يكره (للجنب الاكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء) لما صح من الامر به في الجماع ولا اتباع في البقية الا الشرب فقيس على الاكل (وكذا منقطعة الحيض والنفاس) فيكره لهما ذلك كالجنب بل أولى

* (باب النجاسة وازالتها) *

(وهي) اغرة كل مستقذر وشرعاً بالخدمة مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج ولا يمسك مائع اصالة ومنه (الخمر) وهي المتخذة من عصير العنب (ولو محترمة) وهي ماء عصر بقصد الخلطة ولا يقصد دمن ثم لم يجب اراقتها بخلاف ما لو عصر بقصد الخمرية تجب اراقتها فوراً ويعتبر تغيير القصد قبل الخمر (والنبيذ) وهو المتخذ من عصير نحو الزبيب للاجماع في الخمر وللأحاديث الصحيحة الصريحة في غيرها أما الجامد فطاهر ومنه الخبيثة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كالحصوابة (والسكب) ولو لمعلم الماصح من أمره صلى الله عليه وسلم بالتسبيح من ولوغه وباراقه ما ولغ فيه (والخنزير) لانه أسوأ حالاً من السكب اذ لا يقبض بحال (وما تولد من أحدهما) مع حيوان طاهر ولو آدمياً فليقلب بالنجس (والميتة) بجميع أجزائها وان لم يكن لها دم سائل وهي ما زالت حيايتها لا بد كآلة شرعية بالنص والاجماع (الا لا دمي) ولو كافر الماصح من قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينحس حيواناً ولا ميتاً ولا تعبيراً بالمؤمن للغائب أو للشرف اذ لا قائل بالفرق (والسمل والجراد) للخبير الصحيح احل لناميتان ودمان السمل والجراد والسكبد والطحال (و) من النجاسات (الدم) وان تحلب من كبده أو تحوسم أو بقي على نحو العظام لكنه معفو عنه لقوله تعالى أو دما مسفوحاً أي سائلاً بخلاف غيره كالسكبد والعلق (والقيح والقيح) وان لم يتغير (والروث) بالثلاثة كالبول نعم لو رأت أوقات بهمية حباً صحيحاً صلباً بحيث لو زرع نبت كان مننجساً بالنجاسة (والبول) للامر بصب الماء عليه (والمدى) يسكون المجهة للامر بغسل الذكراً أي رأسه منه وهو ماء أصفر رقيق غالباً يخرج عند فوران الشهوة ويشترك فيه الرجل والمرأة (والودي) يسكون المهمل كالبول وهو ماء أبيض مخين غالباً يخرج عقب البول (والماء المتغير السائل من فم النائم) ان تحقق كونه من المعدة بخلاف غيره لكن الاولى غسل ما يحتمل كونه منها ولو ابتلي بالاول شخص عفى عنه (ومنى السكب والخنزير والمتولد من أحدهما) ومن غيره لانه الاصل (ولبن المايثو كل لجه) كالانان (الا لا دمي) وأما منى الحيوان غير السكب والخنزير وما تولد من أحدهما (والعلقة) وهي دم غليظ (والمضغة) وهي لجة صغيرة (ورطوبة الفرج) وهي ماء أبيض مترددين المدى والعرق من الحيوان الطاهر ولبن الماء كولو ذكراً صغيراً ميتاً وانفخته ان أخذت منه بعد ذبحه ولم يطعم غير لبن ولو نجس أو مترشح كل حيوان طاهر كعرق ولعاب وبلغ الا المتيقن خروجه من المعدة وماء فروج ونظام يتغير والبيض ولومن ميتة ان كان متصلاً ببرزق الفرس والمسك وفأرته المنفصلة في حياته أو بعد ذكاته والزباد لا مافيه من شعر السنور البري نعم يعفى عن قليله عرفاً والعنبر وهو نبت بحري وان ابتلعه حوت مالم يستجمل (فطاهرات) للنصوص الصحيحة في أكثرها وقياساً في باقيها ولو تحقق خروج رطوبة الفرج من باطنه كانت نجاسة وانما لم يتنجس ذكر الجماع اذا وطئ من استنجت بماء أو حجر ولم يتحقق إصابة البول للذكور ولا المدخلة لعدم تحقق خروجها من الباطن ويجوز أن كل يبيض غير الماء كولو حيث لا ضرر فيه (والجزء المنفصل من الحيوان كميته) طهارة ونجاسة فيدخل نحو الادى ومشبته طاهرة بخلافها من نحو الفرس للخبير الصحيح ما قطع من حي فهو ميت (الاشعر) الحيوان (المأ كولو) يشبهه وصفه ووبره اذ لم يعلم ابنته بعد موته (فطاهرات) لقوله تعالى ومن أصوافها وأوبارها الآية ولو انفصل من مأ كولو حي جزء عليه شعر فلهما

والزيادة على الثلاث وترك المضمضة والاستنشاق والجنب الاكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء وكذا منقطعة الحيض والنفاس * (باب النجاسة وازالتها) * وهي الخمر ولو محترمة والنبيذ والسكب والخنزير وما تولد من أحدهما والميتة الا الادى والسمل والجراد والدم والقيح والقيح والروث والبول والمدى والودي والماء المتغير السائل من فم النائم ومنى السكب والخنزير والمتولد من أحدهما ولبن المايثو كل لجه الا الادى والعلقة والمضغة ورطوبة الفرج فطاهرات والجزء المنفصل من الحيوان كميته الاشعر الماء كولو يشبهه وصفه ووبره فطاهرات

نجسان وخرج مما ذكره القرن والظفر فهي نجسة (ولا يظهر شيء من النجاسات) بالاستحالة
(الاثلاثة أشياء) أحدها (الخمر) ولو غير محترمة فظهر وان فخر رأسها أو نقلت من محلها أو تخلت لا بفعل فاعل
(مع انائها) ولو نحو خرف جديد تبعا لها للضرورة (اذا صارت) أي استحالت (خلا بنفسها) أي
بلا مصاحبة عين لواله آلة النجاسة وهي الاسكار أما اذا تخلت بمصاحبة عين نجسة وان نزع قبل التخل
أو طاهرة استمرت اليه أو لم تستمر لكن تخل منها شيء فلا تطهر اذا تنجس يقبل التنجس في الاولى ولتنجس بعده
تخلها بالعين التي تنجست بها في الثانية وكالخمر فيما ذكر النبيذ على المعتمد (و) ثانيها (الجلد المتنجس بالموت) بأن
لم يكن من تحوكل وان كان من غير الماء كويل يطهر بالدبغ والاندباغ (ظاهرة) وهو ما لا فاه الدباغ
(و) باطنه) وهو ما لا يقا بشرط أن يبقى من الرطوبة المعقنة له بحيث لا يعود اليه النتن والفساد لو نفع في الماء
لما صحت قوله صلى الله عليه وسلم اذا دبغ الاهاب فقد طهر وانما تحصل التنقية المذكورة بغيره ولو تنجسا
كذرق حمام لا بنحو شمس وتراب وخرج بالجلد الشعر نعم يطهر قلبه تبعاً كائناً الخمر ثم هو بعد الاندباغ كثوب
متنجس فلا بد لنحو الصلاة فيه أو عليه من تطهيره (و) ثالثها (ما صار حيواناً) كالميتة اذا صارت دودا لحدوث الحياة
وهو وان لم يكن متولداً منها لكنه متولد من عقوقها وهي نجسة ولا يصح التمثيل بدم بيضة صارت فرخاله حينئذ
كالتي اذهو أصل حيوان طاهر وخرج بحيوان ما صار رماً أو لحماً مثلاً فلا يطهر

* (فصل) * في ازالة النجاسة * (اذا تنجس شيء) جامد ولو نفيس ايفسده التراب (علافة) شيء من (كباب أو فرعه)
ولو لعابه (مع الرطوبة) في أحدهما (غسل سبعاً مع مزج احدها) سواء الاولى والاخيرة وغيرهما (بالتراب
الطهور) فطهر طهوراً اء أحدكم اذا واغ فيه الكباب أن يغسله سبع مرات احدها بالبطء وفي رواية أولاهن
وهي لبيان الافضل كما يأتي وفي أخرى السابعة وهي لبيان أقل الاجزاء وفي أخرى الثامنة أي بان يصاحب
السابعة وانما تعتبر السبع بعد زوال العين فز يلها وان تعدد واحدة ويكتفي بها وان تعدد اللؤلؤ او كانت معه
نجاسة أخرى وغسله في ماء كثير مع تحريكه سبعاً أو مرور سبع جرات عليه كغسله سبعاً والواجب من التراب
ما يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل كما ذكر ظهر أثره فيه ولا يجب المزج قبل الوضع بل يكفي
سبق التراب ولومع رطوبة المحل لان الطهور الوارد باق على طهوريته ولا يجب التراب في تطهير أرض ترابية
اذ لا معنى لتتريب التراب وخرج به نحو صابون وسحاقة خرف وبالطهور مختلطاً بنحو دقيق وان قل
ومستعمل للنص على التراب المنصرف للطهور وغيره لا يقوم مقامه (والافضل) أن يكون التراب (في الاولى
ثم في غير الاخيرة) لعدم احتياجه حينئذ الى ترتيب ما يصب عليه بعد التي فيها التراب (والخمر كالسكب) فيما ذكر
قياساً عليه بل أولى (وما تنجس ببول صبي لم يطعم) بفتح أوله أي لم يتناول قبل الحولين (الالابن) أو غيره
للخنك أو للتداوى أو التبرك (ينضح) أي يرش بالماء حتى يعم موضعه ويغلب عليه وان لم يسسل لا يتابع
فخرج غير البول وبول الانثى والخنثى وأكله أو شربه للتغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكفي نضجه بل
لابد من غسله وهو تعميم المحل مع السيلان لخبثه برش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية ولان الابتلاء
بجمل الذكر أكثر والخنثى يحتمل كونه أنثى (وما تنجس بغير ذلك) من سائر النجاسات السابقة وغيرها (فان
كانت) نجاسة (عينية) وهي التي تدرك بأحدى الحواس (وجبت ازاله عينه) لا تحصل الا بازاله (طعمه) ولونه
وريح (و) ويجب نحو صابون وذلك ان توقفت ازاله عليه (ولا يضر بقاء لون أو ربح عسر زواله) كلون
الصبيغ بان صفت غسلته ولم يبق الاثر محض وكرم الخمر للمشقة (ويضر بقاءهما) بمحل واحد وان عسر
زوالهما (أو) بقاء (الطعم وحده) لسهولة ازالته وعسر هاندر و يعرف بقاءه فيما اذا دامت لثته أو غلب على
ظنه زواله فيجوز له ذوق المحل استظهاراً (وان لم يكن للنجاسة عين) كبول صبي لم يدرك له طعم ولالون ولا ربح
(كفي جري الماء عابها) مرة من غير اشتراط نية هنا وفيما مر لانها من باب التروك (ويشترط ورود الماء

ولا يظهر شيء من النجاسات
الاثلاثة أشياء الخمر مع
انائها اذا صارت خلا بنفسها
والجلد المتنجس بالموت ظاهره
وباطنه وما صار حيواناً
* (فصل) * اذا تنجس شيء
بعلافة كآب أو فرعه مع
الرطوبة غسل سبعاً مع
مزج احدها من التراب
الطهور والافضل في الاولى
ثم في غير الاخيرة والخمر
كالسكب وما تنجس ببول
صبي لم يطعم الا اللبن ينضح
وما تنجس بغير ذلك فان كانت
عينية وجبت ازاله عينه
وطعمه ولونه ويريح عسر
يضر بقاء لون أو ربح عسر
زواله ويضر بقاءهما أو
الطعم وحده وان لم يكن
للنجاسة عين كفي جري الماء
عليها ويشترط ورود الماء

القليل) على المحل لقوته والاتساع بخلاف الكثير (والغسالة القليلة) المنفصلة (طاهرة) غير مطهرة (مالم تتغير)
بطعم أولون أو ريح ولم يزدوزن ما يأخذ من الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (وقد طهر
المحل) بخلاف ما إذا تغيرت أوزاد وزنها أو لم يظهر المحل فهي نجسة كالحل لأن البلب الباقي فيه بعضها والماء
القليل لا يتبعض طاهرة ونجاسة ولا نظر لا انتقال النجاسة إليها لأن الماء قهرها فأعدمها فعمل أنما كالحل مطلقا
فثبت حكم بطهارته حكم بطهارته وأحيث لا فلا فلو وضع ثوبا في اجانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه
تنحس علاقته لأن دم نحو البراغيث لا يزال بالصب فلا بد بعد دزواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه
أكثر الناس وتجب المبالغة في الغرغرة عند غسل فيه المتنجس ويحرم ابتلاع نحو طعام قبل ذلك
(باب التيمم)

هو لغة القصد وشرعا يصل السراب الى الوجه واليدين بشرائط ثلثي وفرض سنة أربع أو ست وهو من
خصائصنا (يتيمم المحدث والجنب) ومأمور بطهر مسنون من وضوء أو غسل (لغسل الماء والبرد والمرض) هذه
أسبابه من حيث الجلة وأما تفصيلها (فان يتيقن) المسافر أو غيره (فقد الماء تيمم بلا طلب) لانه حينئذ عيب
(وان توهم الماء أو ظنه أو شك فيه) وجب عليه طلبه لكن لا يصح إلا بعد تيقن دخول الوقت نعم يصح تقديم
الاذن عليه وانما يحصل ان (فتش) عليه بنفسه أو مأذونه الثقة ولو عبدا أو امرأة وان كان واحدا عن جمع
(في منزله وعند رفقة) المنسولين اليه ان جاز بذلهم ولو بان ينادى فيهم من عنده ماء يجوده ولو بالثمن (وتردد)
عينا وشمالا أو ماما وخطا (قد ردد الغوث) وجوب بارهوما يلحقه فيه غوث الرفقة مع ما هم عليه من التساغل
والتفاوض في الأقوال (وقدر بعضهم) كالرافعي (بغلو قسمهم) أي غاية رمية ومراعاة تقريب مامر وليس المراد
بذلك أنه يدور الحد المذكور لما فيه من عظيم الضرر والمشفة بل أن يصعد من تعاقبه ثم ينظر حواله ان كان
بغير مستوا لا نظرا في الجهات الاربع قدر الحد المذكور ويخص مواضع الخضرة والطير بمن يندظر (فان) تردد
(ولم يجد ماء تيمم وان تيقن) وجود (الماء) وجب (طلبه في حد القرب) وهو ما يقصده النازلون نحو احتطاب
واحتشاش قال محمد بن يحيى ولعله يقرب من نصف فرسخ (وهو) نحو (سنة آلاف خطوة) اذا فرسخ ثلاثة
أميال والميل أربعة آلاف خطوة فنصفه ما ذكر (فان كان) الماء (فوق حد القرب تيمم) ولم يجب قصده
للمشفة (والأفضل تأخير الصلاة ان تيقن وصول الماء) يعني وجوده أو القدرة على القيام أو سائر العورة
أو الجماعة (آخر الوقت) أي قبل أن يبقى منه ما يسع تلك الصلاة بالوضوء ومقدماتها الفضيلة الصلاة بالوضوء
والقيام والستر والجماعة عليها بذلك وسواء في الأولى منزله وغيره على الأولى خلافا لاهل الأوردى ولو كان اذا
قدم التيمم صلى في جماعة وإذا أخر صلى بالوضوء منفردا فالقديم أفضل ولو صلى بالتيمم أولا وبالوضوء آخره
فهو الاكمل أما اذا لم يتيقن ذلك فالقديم أفضل (ولا يجب طلبه) أي الماء (في حد الغوث وحد القرب)
السابقين (الا اذا آمن نفسا) محترمة وجميع أجزائها (ومالا) له أو لغيره وان قل ما لم يكن قدرا يجب بذله في
تحصيل الماء غنا أو أجرة في مسألة التيقن فلا يعتبر الا من عليه لانه ذاهب على كل تقدير ومثله الاختصاص وان
كثر بخلافه في غير صورة التيقن فانه يعتبر الا من على المال والاختصاص مطلقا (و) آمن (انقطاعا عن الرفقة) وان
لم يستوحش وفارق الجماعة بانها لا بد لها (و) آمن (خروج الوقت) فلو خاف فواته لو قصده من أوله أو من حين نزوله
جازه التيمم بخلاف ماله وجده وخاف فوت الوقت لو توضأ أو غسل النجاسة لانه غير فاقده بخلاف المقيم فانه
لا يجوز له التيمم وان خاف فوت الوقت لو سعى الى الماء لانه لا بد له من القضاء (فان وجد) المحدث والجنب (ماء)
صالحا للغسل (لا يكفيه) طهره (وجب) عليه (استعماله) اذا لم يسور ولا يسقط بالمعسور والخبر الصحيح اذا أمر تكلم
بامر فأتوا منه ما استعظم (ثم) بعد استعماله في بعض أعضاء الجنب أي بعض شاء وفي وجهه المحدث وما يليه
(يتيمم) عن الباقي ولا يجوز له تقديم التيمم على استعماله لان معهما طاهران يتيقن أنهما لا يصلح الا للمسح كتنج

القليل والغسالة القليلة
طاهرة مالم تتغير وقد طهر
المحل

(باب التيمم)
يتيمم المحدث والجنب لغند
الماء والبرد والمرض فان
تيقن فقد الماء تيمم بلا
طلب وان توهم الماء أو ظنه
أو شك فيه فتش في منزله
وعند رفقة وتردد قدر حد
الغوث وقدر بعضهم بغلو
نفسهم فان لم يجد ماء تيمم
وان تيقن الماء طلبه في حد
القرب وهو ستة آلاف
خطوة فان كان فوق حد
القرب تيمم والا فضل
تأخير الصلاة ان تيقن
وصول الماء آخر الوقت
ولا يجب طلبه في حد الغوث
وحده القرب الا اذا آمن
نفسا ومالا وانقطاعا عن
الرفقة وخروج الوقت فان
وجد ماء لا يكفيه وجب
استعماله ثم يتيمم

أو برد لا يذوب أو ماء لا يمكن أن يسيل لقلته لم يؤمر الحديث باستعماله في مسح الرأس لفقد الترتيب ويجب أيضا استعمال تراب ناعم (ويجب) بعد دخول الوقت لاقبله (شراؤه) أي الماء ولو ناقصا للطهارة واستنجار نحو دلو يحتاج اليه (يمن) أو أجرة (مثله) في ذلك المكان والزمان فلو طاب مال كزينة فليس لم يجب لكنه أفضل ومحل ذلك حيث لم ينه الأمر إلى شراء الماء أسد الرق والالم يجب لأن الشر به حينئذ قد تساوى دنائره نعم إن بذل منه ذلك نسيمته بزيادة لا تفتة بمثل تلك النسب عرفت أو كان موسرا بمال غائب إلى أجل يباغحه موضع ماله ولو غير وطنه لزمه القبول إذا لضرر عليه فيه وانما يجب الشراء أو الاستنجار بعوض المثل (إن لم يحتج إليه لادين مستغرق) ولو مؤجلا ومستهغرق صفة كاشفة أذن لازم الحاجة للدين أن يكون مستغرقا (أو مؤنقسه) المباح ذهابا وإيابا (أو نفعه حيوان محترم) ممن لزمه نفعه وان لم يكن معه ومن رقيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفعه والمراد بالنفقة المؤنقة لتشمل حتى الملبوس والاثاث الذي لا بد منه وأجرة التداوى والمركوب وكذا المسكن والخادم المحتاج اليهما لأن هذه الأشياء لا بد لها بخلاف الماء وخروج المحترم وهو محرم قتله نحو المرتد والحربي والزاني المحسن وتارك الصلاة بشرطه والخنزير والسكك العور لا الذي لا منفعة فيه ولا ضرر بل هو محترم (ويجب طلب هبة الماء) وقرضه وقبولهما الغلبة المساحقة فيه فالمنفعة فيه حقيرة (واستعارة) (دلو) ورشاء مما يتوقف عليه القدرة على الماء أي طاب عاريتة وقبولها وإن زادت قيمته على ثمن مثل الماء إذا لا تعظم المنفعة فيها الأصل عدم تلف المستعار ولو امتنع من سؤال ذلك أو قبوله لم يصح تيممه مادام قادر عليه (دون اتهامه) أي الماء أو أجرة اتهامه نحو الدلو أو اقتراضه لعظم المنفعة في ذلك ولومن نحو آب وأبنوان كان قابل المقترض موسرا بمال غائب وسائر العورة كاللؤلؤ فيما ذكر ولو لم يجد إلا ما يكفيه للماء أو الستر قدمه وإن لم يسترسى السوا تين لدوام نفعه ومن ثم وجب على السيد أن يشتره لملكوته دون ماء طهارة في السفر (ولو كان معه ماء يحتاج إليه لعطش حيوان محترم) من نفسه أو غيره ولو من أهل قافلته وان كبرت ولم تنسب إليه (ولو كان في المستقبل) وان ظن وجود الماء (وجب التيمم) وحرم الطهارة بالماء دفعا للضرر الناجز أو المتوقع وضبطه كضبط المرض الأكث ولا يكف الطهارة به ثم شربه لأن النفس تعافه بخلاف دابته بل لو كان معه نجس وطاهر سقاها النجس وتظاهر بالطاهر ولا يجوز إذا خار الماء لطبخ وبل كعك قدر على أكاهه يابسا على المنقول فيهما وكلا احتياجا للماء لذلك الاحتياج ليعيه لطعم المحترم أو لنحو دين عليه أو لغسل نجاسة ولو وجد العاصي بسفر ماء فاحتاج إليه للعطش لم يجزله التيمم اتفاقا وكذا لو كان به قروح وخاف من استعماله لأنه قادر على التوبة وواجدا للماء (ولا تيمم للمرض) أي لاجله حاصلا كان أو متوقعا (الاذا خاف من استعمال الماء على نفس) أو عضو (أو منفعة عضو) أن يتلف (أو) خاف (طول) مدة (المرض) وإن لم يزد أو زيادته وإن لم يعلث (أو) خاف (حدوث شين قبيح) أي فاحش كتحول ونحول واستحشاف وثغرة تسبق ولحمة تزيد لاطلاق المرض في الآية وضرر ونحو الشين المذكور وما قبله فوق ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء وانما يؤثر إن كان (في عضو ظاهر) وهو ما لا يعد كشفه هتكاً للمروءة بأن يبدو في المهنة غالباً والباطن بخلافه واحترضا فاحش عن البسير ولو على عضو ظاهر كاترجدرى وسواد قليل وعن الفاحش بعضو باطن فلا أثر لخوف ذلك فيهما إذ ليس فيهما كثير ضرر ولا نظر لكون المتطهر قد يكون رقيقا فتعص قيمته بذلك نقصا فاحشا لأن ذلك متوهم غير متحقق ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدلر واية أو نفسه إن عرف وكذا لو لم يعرف ولا أخبره من ذكر وخاف ماضا لكنه يبعد إذا برأ (ولا تيمم للبرد) أي لأجله (الاذا لم تنفع تدفئة أعضائه) للضرر (ولم يجد ما يسخن به الماء) من اناء وحطب ونار (وخاف على منفعة عضو) له (أو حدوث الشين المذكور) للضرر حينئذ أما إذا نفعته التدفئة أو وجد ما يسخن به أو لم يخف ما ذكر فإنه لا تيمم إذا لضرر حينئذ والحاصل أنه حيث خاف محذور البرد أو مرض حاصل أو متوقع جازله التيمم وحيث لا فلا (وان خاف من استعمال الماء)

ويجب شراؤه بمن مثله إن لم يحتج إليه لادين مستغرق أو مؤنقسه أو نفعه حيوان محترم ويجب طلب هبة الماء واستعارة دلو دون اتهامه ولو كان في المستقبل وجب التيمم ولا تيمم للمرض الا اذا خاف من استعمال الماء على نفس أو منفعة عضو أو طول المرض أو حدوث شين قبيح في عضو ظاهر ولا تيمم للبرد الا اذا لم تنفع تدفئة أعضائه ولم يجد ما يسخن به الماء وخاف على منفعة عضو أو حدوث الشين المذكور وان خاف من استعمال الماء

لنحو جرح (في بعض بدنه غسل الصحيح) ويتلطف بوضع خرقته بمأولة بشرب العليل فان تغذر أمسماء بلا إفاضة
(وتيمم عن الجرح) تيمما كاملا بان يكون (في الوجه واليدين) وان كان الجرح في غيرهما التلا يتخلوا العضو عن
طهارته ويجب ان يتراب عليه ان كان يحمل التيمم ولا يجب مسح بالماء وان لم يضره لان واجبه الغسل فلو
تغذر فلا فائدة في المسح عليه ولا ترتيب بين التيمم وغسل الصحيح لكن يجب ان يكون وقت غسل الصحيح (فان
كان جنباً) يعني محدثاً حدثاً كبير (قدم ماشاء) منهما الا لا ترتيب عليه (وان كان محدثاً) حدثاً أصغر (تيمم عن
الجرح اذ وقت غسل) العضو (العليل) ولم يشغل عن كل عضو حتى يكمله غسله لا ومسحاً وتيمماً لا بفضية
الترتيب فان كانت العلة يده وجب تقديم التيمم والمسح على مسح الرأس وتأخيرهما عن غسل الوجه وله
تقديمهما على غسل الصحيح وهو الاولي ليزيل الماء أثر التراب وتأخيرهما عنه وتوسيطه بينهما اذا العضو الواحد
لا ترتيب فيه أو بوجهه ويده فتيهتان فان عمت أعضاءه الاربعة فتيههم واحد فان بقي من الرأس شيء وجب ثلاث
تيهات ولا فرق في التيمم وغسل الصحيح المذكورين بين أن يكون بالجرح جبهة أو لا (ثم ان كان عليه جبهة)
وهي ألواح نهياً للكسر والانخلاع تجعل على محلها والمراد بها هنا الساتر لتشمل نحو اللصوق وعصابة نحو الفصد
(ترعها) وغسل ما تحتها من الصحيح (وجوباً فان خاف) من ترعها محدثاً وراحمها (غسل الصحيح) حتى ماتحت
أطرافها ان أمكن وبناطف كالمسح (ومسح عليها) جميعها بما إلى أن تبرا بدلاً عما تحتها من الصحيح لا بتراب لانه
ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل والماء يؤثر من ورائه في نحو مسح الخف ولو ترشح الساتر نحو عدم امتنع المسح عليه
حتى يجعل عليه ساتراً آخر لا ينفذ اليه الرشح (وتيمم عما تحتها) من الجرح تيمماً كاملاً (في الوجه واليدين) ويجب
عليه القضاء اذا وضع الجبهة (أي الساتر (على غير طهر) وتغذر ترعه لغوات شرط الستر من الوضع على طهر
كالخف أو كانت في الوجه واليدين وان وضعت على طهر لنقص البدل والمبدل (ويقتضي) وجوباً أيضاً (اذا تيمم)
في الحضرة أو السفر (للبرد) لاندرة فقد ما سخن به أو يتدنس به (أو) اذا (تيمم لغقد الماء) وفقد قدمه في محل
التيمم وان غلب في محل الصلاة بخلاف ما اذا غاب فقد أو استوى الامر ان مسافراً كان أو مقيماً اذا العبرة
بندرة الفقد وعدمها لا بالسفر والافامة فقول المصنف كغيره (في الحضرة) جرى على الغالب من ندرة الفقد في
السفر وعدمها في الحضرة (و) يقتضي التيمم (المسافر العاصي) بسفره كالتيمم في السفر وانما ساقط القضاء عن
التيمم بسبب السفر الذي لا يندرق فيه فقد الماء خاصة فلا تنطبق بسفر المعصية بخلاف العاصي باتاقته
* (فصل) * في شروط التيمم (شروط التيمم) أي ما لا بد منه فيه (عشرة) بل أكثر الاول (أن يكون بتراب) على
أي لون كان كالخرد والسج وغيرهما حتى ما يداوى به وغبار رمل خشب لانعام ومشوى بق اسمه (و) الثاني (أن
يكون طاهراً) قال الله تعالى صعيداً طيباً قال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره تراب طاهر (و) الثالث (أن
لا يكون مستعملاً) كالماء بل اولى وهو ما بقي يحمل التيمم أو تناسل بعد مسحه العضو وان لم يعرض عنه (و) الرابع
(أن لا يتخلطه دقيق ونحوه) وان قل الخلط لانه يمنع وصول التراب للعضو (و) الخامس (أن يقصده) أي التراب
بأن ينفذه الى العضو الممسوح ولو بفعل غيره باذنه أو يتعمد بوجهه أو يديه في الارض لقوله تعالى فتيههموا
صعيداً طيباً أي اقصده (فلو) انتهى النقل كأن (سفته) أي التراب (المرج عليه) عند وقوفه فيها ولو بقصد ذلك
على عضو تيممه (فردده) عليه ونوى (ليكفه) ذلك الانتفاء القصد بالانتفاء النقل المحقق له لانه لم يقصد التراب
وانما التراب أنه (و) السادس (أن يمسح وجهه ويديه بضر تين) وان أمكن بضر بنخرة تلخبر أي داود
والحاكم وان كان فيهما مقال (و) السابع (أن يزيل النجاسة أولاً) فلو تيمم قبل ازالته لم يجز على الهندس قوله
نجاسة محل النحو وغيره لانه لا باحة ولا باحقة المانع فأشبه التيمم قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم عارياً عنده
ستره لأن ستر العورة أخف من ازالة الخبث ولهذا الاجادة على العاري بخلاف ذي الخبث (و) الثامن (أن يجتهد
في القبلة قبله) فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الوجهين في سائر العورة بمسحها وانما مسح طهر المستحقة

في بعض بدنه غسل الصحيح
وتيمم عن الجرح في الوجه
واليدين فان كان جنباً قدم
ماشاء وان كان محدثاً تيمم
عن الجرح اذ وقت غسل
العليل ثم ان كان عليه
جبهة ترعها وجوباً فان خاف
غسل الصحيح ومسح عليها
وتيمم عما تحتها في الوجه
واليدين ويجب عليه القضاء
اذا وضع الجبهة على غير
طهر ويقتضي اذا تيمم للبرد
أو تيمم لغقد الماء في الحضرة
والمسافر العاصي
* (فصل) * شروط التيمم
عشرة أن يكون بتراب وأن
يكون طاهراً وأن لا يكون
مستعملاً وأن لا يتخلطه
دقيق ونحوه وأن يقصده
فلوسفته الرشح عليه فردده
لم يكفه وأن يمسح وجهه
ويديه بضر تين وأن يزيل
النجاسة أولاً وأن يجتهد في
القبلة قبله

قبله مع أنه لا باحة لأنه أقوى إذا الماء يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب (و) التاسع (أن يقع) التيمم للصلاة
 التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبله في تيمم للنافلة المطالعة
 فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره والاستسقاء بعد تجميع الغاس وللغائبة بعد تكررها
 (و) العاشر (أن يتيمم لكل فرض عيني) لأن التيمم طهارة ضرورة فيقدر بقدرها نعم يجوز تمكين الحليل
 حرار أو جمعه مع فرض يتيمم واحدا لمشقة وله فعل الجنائز وإن كثرت مع فرض عيني لشبهها بالنافلة في جواز
 الترتك وتعيينها بالنظر إذا لم تكف غرض
 * (فصل) في أركان التيمم (فروض التيمم) أي أركانه (خمس الأول النقل) للتراب إلى العضو كما مر بدليله
 (الثاني نية الاستباحة) لما يتوقف على التيمم كس المصحف وتمكين الحليل في حق نحو الحائض (ويجب قرنها
 بالضرب) يعني النقل لأنه أول الأركان (واستدامتها إلى مسح) شيء من (وجهه) فلا أحدث مع النقل أو بعده
 وقبل المسح أو عزيت بينهما بطل النقل وعليه عادته لأنه أول الأركان لكنه غير مقصود فاشترط استدامتها إلى
 المقصود (فإن نوى بتيممه استباحة الفرض صلى به النقل) وإن لم يستبحه لأن استباحة الأعلى تبيح الأدنى ولا
 عكس (أو استباحة النقل أو الصلاة أو الصلاة الجنائز لم يصل به الفرض) أذهو أصل فلا يجعل تابعاً للنقل ولا
 لمطلق الصلاة إذا أحاطت تنزيها على النقل ولا الصلاة الجنائز لما مر أنها تشبه النقل أو استباحة ما عدا الصلاة
 كس المصحف لم يستبحها فالمراتب ثلاث أعلاها الأولى ثم الثانية بأقسامها (الثالث مسح) ظاهر (وجهه) كما مر
 في الموضوع لأنه لا بد أن يكون اتصال التراب إلى باطن الشعر وإن خف ومما يغفل عنه المقل من أنه على
 شقته (الرابع مسح يديه برفقتهما) للآية كالوضوء (الخامس الترتيب بين المسحطين) لا النقلين بأن يقدم ولو
 جنباً مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسننه) أي التيمم (التسمية) أوله ولو نحو جنب (وتقديم اليدين) على
 اليسرى (و) تقديم (مسح أعلى وجهه) على أسفله كالوضوء في جميع ذلك (وتخفيف الغبار) من كفه
 المساحة إن كثرت لا يشترط تخلقه (والموالة) فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء (وتفريق الأصابع عند الضرب)
 لأنه أبلغ في إثارة الغبار (وتزج الخاتم) في الضربة الأولى ليكون مسح الوجه بجميع اليد (ويجب نزعه) أي الخاتم
 (في الضربة الثانية) عند المسح ليصل الغبار إلى محله ولا يكتفى بحركته لأنه لا يوصله إلى ما تحتها بخلافه في الماء
 (ومن سننه امر أو اليد على العضو) كالذلك في الوضوء (ومسح العضد) كالوضوء أيضاً (وعدم التكرار)
 للمسح لأن المطلوب فيه تخفيف الغبار (والاستقبال والشهادتان بعده) كالوضوء فيهما (ومن لم يجد ماء
 ولا تراباً صلى) وجوبا (الفرض وحده) طهارة الوقت وهي صلاة صحيحة فيبطلها ما يبطل غيرها بخلاف النقل
 إذا ضرورة إليه (وأعاد بالماء) مطلقاً بالتراب إن وجده يحمل يستطاعه الفرض والأفلا فائدة في الإعادة فيه
 ويجوز له فعل الجمعة بل يجب وإن وجب عليه قضاء الظاهر

* (فصل) في الحيض والاستحاضة والنفاس * الحيض لغة السيلان وشرعاً دم جيلة يخرج من أقصى
 رحم المرأة في أوقات الصحة (وأقل) زمن (الحيض) تقطع الدم أو اتصل (يوم وليلة) أي قدرهما متصلاً وهو
 أربع وعشرون ساعة فما نقص عن ذلك فلا يصح بحض بخلاف ما بلغه على الاتصال والتفريق فإنه حيض
 وإن كان ماء أصفر أو كدر البس على لون الدم لأنه أدى فشمته الآية (وأكثره) زمناً (خمس عشرة يوماً بلياليها)
 وإن لم يتصل (وعالیه ست أو سبع) كل ذلك باستقراء الامام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه إذا ضابطه لغة
 ولا شرعاً فراجع إلى المتعارف بالاستقراء (ووقته) أي أقل سن تصور أن ترى الأنثى فيه حيضاً (تسع سنين)
 فمريه ولو بالبلاد الباردة تقر به الحق إذا رآته قبل تمامها بدون ستة عشر يوماً كان حيضاً أو بأكثر كان دم
 فساد ولا آخر لسنه فإدامت حية فهو ممكن في حقها (وأقل طهر) فاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوماً بلياليها)
 بالاستقراء أيضاً وخرج بالحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فإنه يكون دون ذلك فلورأت حامل الدم ثم طهرت

وأن يقع بعد دخول الوقت
 وأن يتيمم لكل فرض عيني
 * (فصل) فروض التيمم
 خمسة الأول النقل الثاني
 نية الاستباحة ويجب قرنها
 بالضرب واستدامتها إلى
 مسح وجهه فإن نوى بتيممه
 استباحة الفرض صلى به
 النقل أو استباحة النقل
 أو الصلاة أو الصلاة الجنائز لم
 يصل به الفرض الثالث
 مسح وجهه الرابع مسح
 يديه برفقتهما الخامس
 الترتيب بين المسحطين
 (وسننه) التسمية وتقديم
 اليسرى ومسح أعلى وجهه
 وتخفيف الغبار والموالة
 وتفريق الأصابع عند
 الضرب وتزج الخاتم ويجب
 نزعه في الضربة الثانية
 ومن سننه امر أو اليد على
 العضو ومسح العضد وعدم
 التكرار والاستقبال
 والشهادتان بعده ومن لم
 يجد ماء ولا تراباً صلى الفرض
 وحده وأعاد بالماء
 * (فصل) وأقل الحيض
 يوم وليلة وأكثره خمسة
 عشر يوماً بلياليها وغالبه
 ست أو سبع ووقته تسع
 سنين وأقل طهر بين
 الحيضتين خمسة عشر يوماً
 بلياليها

يوماً مثلاً ثم ولدت فالدم بعد الولادة نفاس وقبلها حيض ولورأت النفاس ستين ثم طهرت يوماً مثلاً ثم رأت الدم
 كان حيضاً على المعتد (ويحرم به) أى الحيض (ما يحرم بالجنابة) مما صر وزيادة على ذلك منها الطهارة بنية
 التعبد الا في نحو غسل الحج (و) منها (مرور المسجد) خافت تلويثه (صيانة له ومثاله) كل ذي جراحة نضاجة
 فان أمنت كرهها لئلا يخالط حدثها به فارق ما صر في الجنب (و) منها (الصوم) اجتماع (و) منها (الطلاق) فبدان
 لم تبذل له في مقابلته مالا تضررها بطول مدة التربص اذا ما بق منه لا يحسب من العدة ومن ثم لو كانت حاملاً
 وكانت عدتها تنقضي بالجل بان يكون لاحقاباً بالطلاق ولو احتمل لم يحرم (والاستمتاع بما بين السرة والركبة)
 سواء بالوطء ولومع حائل وهو كبيرة يكفر مستحله وغيره لامع حائل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وصح أنه
 صلى الله عليه وسلم لماسئل عما يحل من الحائض قال ما فوق الازار وخص بفهمه عموم خبره مسلم اصنعوا كل
 شئ الا النكاح ولم يعكس عملاً بالأحوط خبر من حام حول الحى بوشك أن يقع فيه وشمل تعبيره بالاستمتاع تبعاً
 للرخصة وغيرها النظر والمس بشهوة لا بغيرها لكن ههنا في التحقيق وغيره بالمباشرة الشاملة للمس ولو بلا شهوة
 دون النظر ولو بشهوة والاوجه ما أفاده كلام المصنف وغيره من أن التحريم ممنوط بالتمتع وبحث الاستنوى أن
 تمتعها بما بين سرتة وركبتها كعكسه فيحرم واعتزله كثير من بما فيه نظر والذي يتجه أن له أن يلبس يدها بذلك
 لانه تمنع بما فوق السرة والركبة بخلاف ما اذا المستهوى لمتنعها بما بين سرتة وركبتها فيحرم على كل تمكين الا تحر
 مما يحرم عليه وخرج بما بين السرة والركبة ما عداه ومنه السرة والركبة ويسمى تحريم ذلك عليهما بالأن
 ينقطع وتغتسل أو يتيمم بشرطه نعم الصوم والطلاق يحلان بمجرد الانقطاع (ويجب عليهما) أى الحائض (قضاء
 الصوم) بامر جديد (دون الصلاة) اجاعافهما بالمسقة في قضائهما لتكررها دون قضائه

* (فصل) في المستحاضة والاستحاضة دم علة يخرج من عرق في أدنى الرحم وقيل هي المتصلة بدم الحيض
 خاصة وغيره دم فساد والخلاف لفظي (والمستحاضة) يجب عليهما أمور منها أنها (تغسل فرجها) عما فيه من
 النجاسة (ثم تحشوه) بنحو قطن (الا اذا) تأذت به كأن (أحرقها الدم) فينبذ لا يلزمها (أو كانت صائفة) فينبذ
 يلزمها ترك الحشو والاقتصار على الشدة ان اراد غاية لمصلحة الصوم وانما رعت مصلحة الصلاة فممن ابتاع بعض
 خيط قبل الفجر وطرفه خارج لان المخذور هنا لا ينبغي بالكيفية فان الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه ثم (فان
 لم يكفها) الحشوة لكثرة الدم وكان يندفع أو يقل بالعصب ولم تتأذ به (تعصب) بعد الحشو (بخرق) مشقوقة
 الطرفين بان تدخلها بين فخذيها وتلصقها بما على الفرج الصافي جدياً ثم تخرج طرفا جهة البطن وطرفا جهة
 الظهر وتربطها بنحو خرقه تشدها بوسطها (ثم تتوضأ أو يتيمم) عقب ذلك ومرفى الوضوء انه يجب الموالاة في جميع
 ذلك وانما يجوز لها فعل ذلك (في الوقت) لا قبله كالتيتم (وتبادر) وجوباً بعقب الطاهر (بالصلاة) تغليلاً
 للحدث (فان أخرت لغير مصلحة الصلاة) كالاكل (استأنفت) جميع ما ذكر وجوباً وان لم تزل العصابة عن
 محلها ولا طهر الدم من جانبها لتكررها مع استغنائها عن احتمالها بالمبادرة أما اذا أخرت لمصلحة الصلاة
 كاجابة المؤذن والاجتهاد في القبلة وستر العورة وانتظار الجمعة والجماعة وغير ذلك من سائر الكالات المطالبة منها
 لاجل الصلاة فانه لا يضر مراعاة لمصلحة الصلاة (وتجب الطهارة وتجدد العصابة) وغيره مما صر على الوجه
 السابق وان لم يزل عن محله نظير ما صر (لكل فرض) عيني أو انتقاض طهر أو تأخير الصلاة عنه كما صر أو خروج
 دم بنية قصر في نحو شدة لما صر من أمره صلى الله عليه وسلم لها بالوضوء لكل صلاة ولها مع الفرض ما شاءت من
 النوافل (وسلس البول) سلس (المذى) والودي ونحوها (مثلاً) في جميع ما صر نعم سلس المني يلزمه الغسل
 لكل فرض ولو استمسك الحدث بالجلوس في الصلاة وجب بلا إعادة ولا يجوز للسلس أن يعلق قارورة يعطرقها
 بوله (وأقل النفاس) وهو الدم الخارج بعد فراغ الرحم (لحظة) يعنى لا حد لاقله بل ما وجد منه نفاس وان قل
 (وأكثره ستون يوماً) بالاعتقار (ويحرم به ما يحرم بالحيض) مما صر قياساً عليه * (نقطة) *

ويحرم به ما يحرم بالجنابة
 ومرور المسجد ان خافت
 تلويثه والصوم والطلاق
 والاستمتاع بما بين السرة
 والركبة ويجب عليهما
 قضاء الصوم دون الصلاة
 * (فصل) في المستحاضة
 تغسل فرجها ثم تحشوه الا
 اذا أحرقها الدم أو كانت
 صائفة فان لم يكفها تعصب
 بخرقه ثم تتوضأ أو يتيمم في
 الوقت وتبادر بالصلاة فان
 أخرت لغير مصلحة الصلاة
 استأنفت وتجب الطهارة
 وتجدد العصابة لكل
 فرض وسلس البول والمذى
 مثلها * وأقل النفاس
 لحظة وأكثره ستون يوماً
 وغالبه أربعون يوماً ويحرم
 به ما يحرم بالحيض

يجب على النساء أن يتعلمن ما يحتاجن اليه من هذا الباب كغيره فان كان زوجها عالما لم يزمه تعليمها والا فلها الخروج لتعلم ما لزمها لتعلمه عينا بل يجب ويحرم منعها الا أن يسأل ويخبرها وهو ثقة وليس لها نحو وجع الى مجلس ذكر أو علم غير واجب عيني الا برضاها

* (باب الصلاة) *

وهي لغة الدعاء وشرا أقوال وأفعال غالبا مفتحة بتكبير المعتبر بالنية مختمة بالتسليم وأصلها قبل الاجماع الآيات والاحاديث الشهيرة (تجب) الصلاة وجوبها موسعا الى أن يبقى من وقتها ما يسعها مع مقدمتها من احتياج اليها فيجوز تأخيرها الى ذلك بشرط أن يعزم على الفعل فيه (على كل مسلم) بخلاف الكافر فانه وان كان مخاطبا به المكن في الآخرة ليرتب عقابها عليه لافي الدنيا لانه اقره على تركها بنحو الجزية (بالغ) لاصبي وان لزم واهيه أمره بها (عادل) لا مجنون (طاهر) لا حائض ونفساء (فلا قضاء على كافر) أصلي أسلم ترغيبا في الاسلام (الا المرتد) فعليه بعد الاسلام قضاء جميع ما فاته تغليظا عليه (ولا قضاء) (على صبي) لعدم تكليفه وان صحته منه (ولا حائض ونفساء) لانهم ماء كافان بتركها ومن ثم حرم عليهما قضاؤها وقيل يكره (ولا مجنون) لعدم تكليفه (الا المرتد) فيلزمه قضاؤها حتى أيام الجنون تغليظا عليه (ولا قضاء) (على نكو) (معفى عليه ومعفوه) ومبرسم لعدم تكليفهم الا المرتد فانه يقضي مطلقا كما علم مما مرو (الا السكران المتعدى بسكره) فيلزمه قضاء الزمن الذي ينتهي اليه السكر غالبا دون ما زاد عليه من أيام الجنون ونحوه وفارق المرتدان من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعوا وانما منع نحو الحيض القضاء ولومع الردة لان سقوط الصلاة عن الحائض عزيمة لانها مكلفة بالترك وعن نحو المجنون رخصة والمرتد والسكران ليسا من أهلها وكذا الا قضاء باستحجال الحيض بخلاف استحجال الجنون أما اذا لم يتعد بسكره كما اذا تناول شيئا لا يعلم انه مزيل للعقل فلا قضاء عليه كما في الانعما لعذرده (ويجب على الولي) الاب أو الجد ثم الوصي أو القيم (والسيد) والمملوك والمودع والمستعير ونحوهم تعليم المميز أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وبعت بها ومات بالمدينة ودفن فيها ثم (أمر) كل من (الصبي المميز) والصبيبة المميز (بها) أي بالصلاة بشروطها (السبع) أي بعد سبع من السنين وان ميز قبلها ولا بد مع صيغة الامر من التهديد (وضربه) وضررها (عليها العشر) أي بعد العشر لاصح من قوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وحكمة ذلك التمرين على العبادة والتمييز أن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فتدب يحصل مع الجنس وقد لا يحصل الامع العشر وعلى من ذكر أيضا تنبيهه عن المحرمات حتى الصغار وتعليمه الواجبات ونحوها وأمره بها كالأولاد وحضور الجماعات وسائر الوظائف الدينية ولا يسقط الامر والضرب عن ذكر الابا بلوغه مع الرشد (واذا) زال المانع السابق كان (بالغ الصبي) أو الصبية (أو أفاق) المجنون أو المغنى عليه أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء قبل خروج الوقت (ولو) بتكبيره (التحرم) أي بقدر ما يسعها (وجب القضاء) صلاة ذلك الوقت (بشرط بقاء السلامة من الموانع بقدر ما يسع الطهارة والصلاة) قياسا على اقتداء المسافر بتم في جزء من صلاته بجامع لزوم الاتمام ثم لزوم القضاء هنا (ويجب) أيضا (قضاء ما قبلها ان جمعت معها) كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء لان وقتها وقت لها حالة العذر فحالة الضرورة أولى بخلاف ما لا يجمع معها كالعشاء مع الصبح وهي مع الظهر والعصر مع المغرب فلا تلتزم وانما تجب مع قبلية تجمع (بشرط) بقاء (السلامة من الموانع قدر الفرضين والطهارة) بان يبقى بعد زوال العذر سالما من الموانع زمن يسع أخف ما يمكن كركعتين للمسافر القاصر ولا بد أن يسع مع ذلك مؤدا فوجب عليه بخلاف ما لو أدرك ركعة آخر العصر مثلا ونحلا من الموانع قدر ما يسعها وطهرها فبعد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسعها فانه يتعين صرفه للمغرب وما فضل لا يكتفي للعصر فلا تلتزم هذا ان لم يشرع في العصر قبل الغروب

* (باب الصلاة) *

تجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر فلا قضاء على كافر الا المرتد ولا على صبي ولا حائض ونفساء ولا مجنون الا المرتد ولا على معفى عليه الا السكران المتعدى بسكره ويجب على الولي والسيد أمر الصبي المميز بها السبع وضربه عليها لعشر واذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغنى عليه أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء قبل خروج الوقت بتكبيره التحريم وجب القضاء بشرط بقاء السلامة من الموانع بقدر ما يسع الطهارة والصلاة ويجب قضاء ما قبلها ان جمعت معها بشرط السلامة من الموانع قدر الفرضين والطهارة

ولوحن أو حاض أو أغنى
عليه أول الوقت وجب
القضاء ان مضى قدر الفرض
مع الظهر ان لم يمكن تقديمه
(فصل) أول وقت الظهر
زوال الشمس وآخره مصير
ظل كل شيء مثله غير ظل
الاستواء ولها وقت فضيلة
أوله ثم اختيار الى آخره
وأول وقت العصر اذا خرج
وقت الظهر ولها أربعة
أوقات فضيلة أوله واختيار
الى مصير الظل مثلين ثم جواز
الى الاصفرار ثم كراهة الى
آخره وأول وقت المغرب
بالغروب ويبقى حتى يغيب
الشفق الاحمر وهو أول
وقت العشاء ولها ثلاثة
أوقات وقت فضيلة ثم
وقت اختيار الى ثلث
الليل ثم وقت جواز الى
الفجر الصادق وهو المنتشر
ضوءه مع مترضا بالافق وهو
أول وقت الصبح ولها أربعة
أوقات وقت فضيلة أوله ثم
اختيار الى الاسفار ثم جواز
الى الحرة ثم كراهة ويكره
تسمية المغرب عشاء والعشاء
عتمة ويكره النوم قبلها
والحديث بعدها الا في خير

والانعير صرفة العصر بعدة مكة بحسب من المغرب ولو أدرك ما بين العصر والمغرب مع الطهارة دون الظاهر
تعين صرفة للمغرب والعصر وكذا يقال فيما لو أدرك آخر وقت العشاء (ولو جن) البالغ (أو حاض) أو نفست
المرأة (أو أغنى عليه أول الوقت) أو أثناءه واستغرق الممانع باقية (وجب القضاء) لصلاة الوقت مع فرض قبلها
ان صلى الجمعة (ان مضى) منه قدر الفرض مع الظهر ان لم يمكن تقديمه (كتبتم وطهر سلس لانه أدرك من
وفتها ما يمكن فيه فعلها فلا تسقط بمطر بعده كل ذلك النصاب بعد الحول وامكان الاداء بخلاف الشرط التي
يمكن تقديمها كوضوء الرفهة فلا يشترط اتساع ما أدركه الا للصلاة فقط لامكان تقديم الظهر في الجملة وانما لم
يؤثر هنا أدرك ما لا يسع بخلاف نظيره آخر الوقت كما لا يمكن البناء على ما أوقعه فيه بعد خروجه بخلافه هنا
ولانجب الثانية هنا وان اتسع لها وقت الحلو من زمن الاول كما أفهمه كلامه بخلاف عكسه السابق لان وقت
الاولى لا يصلح للثانية الا اذا تلاها مجعاً بخلاف العكس
(فصل) في مواقيت الصلاة والاصل فيها حديث جابر بن المشهور (أول وقت الظهر زوال الشمس) وهو
مباليها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب في الظاهر لانما زيادة الظل أو حدوثه
لانفس الميل فانه يوجد قبل ظهوره لنا وليس هو أول الوقت (وأخره مصير ظل كل شيء مثله غير ظل الاستواء)
ان وجد أماد دخوله بالزوال فاجاع وأما خروجه بالزيادة على ظل المثل فحديث جابر بن وغيره (ولها) أى الظهر
(وقت فضيلة أوله) على ما يأتي نحريره (ثم) وقت (اختيار) ويعتدل (الى) أن يبقى ما يسعهم من (آخره) على المعتد
ووقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع ووقت ضرورة بان يزول المساع وقد بقي من الوقت قدر تكبيره كما
ووقت الفضيلة والحكمة والضرورة تجري في سائر الصلوات (وأول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر) ولا يظهر
ذلك الا ان زاد ظل الشيء على مثله قليلا وليست هذه الزيادة فاصلة بين الوقتين بل هي من وقت العصر لحبر مسلم
وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم يحضر العصر وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر جابر بن صلى في الظهر حين كان
ظله مثله أى فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه فاذا نابه
استراهما في وقت واحد المصريح بعدم خبر مسلم السابق (ولها أربعة أوقات) بل سبعة (فضيلة) يصح فيها
وفيها عطف عليها الجربد لامن أوقات الرفع بدلا من أربعة (أوله واختيار الى مصير الظل مثلين) غير ظل
الاستواء (ثم جواز) بلا كراهة (الى الاصفرار ثم كراهة الى آخره) أى الى بقاء ما يسعها ووقت عذر
وقت ضرورة ووقت حومة (وأول وقت المغرب بالغروب) اجماعا (ويبقى حتى يغيب الشفق الاحمر) كما في
خبر مسلم وخرج بالاحمر ما بعد من الاصفر ثم الابيض ولها وقت فضيلة وحومة وضرورة وعذر واختيار وهو
وقت الفضيلة (وهو) يعنى غيوبة الشفق الاحمر (أول وقت العشاء) للاجتماع على دخوله بالشفق
والاحمر هو المتبادر منه (ولها ثلاثة أوقات) بل سبعة كالعصر (وقت فضيلة) أوله (ثم وقت اختيار الى ثلث
الليل) الاول (ثم وقت جواز) بلا كراهة الى الفجر الكاذب ثم كراهة الى بقاء ما يسعها ثم وقت حومة (الى
الفجر الصادق) ولها وقت ضرورة ووقت عذر (وهو) أى الفجر الصادق (المنتشر ضوءه مع مترضا بالافق) أى
نواحي السماء وقبله يطالع الكاذب مستطيل لا يذهب وتقبه ظلمة (وهو) أى الفجر الصادق (أول وقت
الصبح) لحبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس (ولها أربعة أوقات) بل ستة (وقت فضيلة
أوله ثم اختيار الى الاسفار ثم جواز) بلا كراهة (الى الحرة ثم كراهة) الى ان يبقى ما يسعها ثم حومة ولها وقت
ضرورة (ويكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) لانها الصبح فيها (ويكره النوم قبلها) ولو قبل دخول
وقتها على الاوجه خشية القوافي كالعشاء في هذه غير هاتين يحرم النوم الذي لم يغلب حيث توهم القوافي بعد
دخول الوقت وكذا قبله على ما اعتمدته كثيرون لكن خالف فيه السبكي وغيره (ويكره) الحديث (وسائر
الصنائع) بعدها أى بعد فعلها ولو لمجموعة جمع تقديم على ما رعبه ابن العماد خشية القوافي (ايضا) (الا في خير)

كذلك علم شرعي أو آله وإيناس ضيف وملاطمة زوجة (أو حاجة) كراجعة حساب لأن ذلك خير أو عذر
 ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة وقد ورد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدد ثناعمة إليه عن بني إسرائيل (وأفضل
 الأعمال) البدنية بعد الإسلام (الصلاة) ففرضها أفضل الفرائض ونقلها أفضل النوافل للدلالة الكثيرة في
 ذلك وقيل الحج وقيل الطواف وقيل غير ذلك وأفضل أحوال الصلاة المؤقتة من حيث الوقت مع عدم العذر أن
 توقع (أول الوقت) ولو عشاء لأن ذلك من المحافظة عليها المأمور بها في آية حافظوا على الصلوات ولما صح أنه صلى
 الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل فقال الصلاة لأول وقتها ومن أنه كان يصلي العشاء لسقوط الغمر
 إليه ثالثة ومن أن نساء المؤمنين كن ينفقن بعد صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرفن أحد من
 الغاس نجراً بسفره بالفجر فإنه أعظم للأجر وخبر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يؤخر العشاء
 ما عارضه بذلك (ويحصل ذلك) الفضل الذي في مقابلة التجمل (بأن يشتغل) أول الوقت (بأسباب الصلاة)
 كطهر وستر واذن وإقامة (حين دخل الوقت) أي عقب دخوله فلا يشترط تقديمها عليه بل لو أخر من هو
 متلبس بها بقدر هالم فتنه الفضيلة على مافي الذخائر ولا يكلف العجلة على غير العادة بل يعتبر في حق كل أحد الوسط
 المعتدل من فعل نفسه ولا يضمر التأخير لعذر آخر كخروج من محل تكرم الصلاة فيه وسبأني وكقليل أكل
 وكلام عرفا والحاصل أن كل تأخير فيه تحصيل كمال خلا عنه التقديم يكون أفضل (و) من ذلك أنه (يسن
 التأخير) عن أول الوقت (للابواب بالظهر الجمعة) وانما يسن بشروط كونه (في الحر) الشديد وكونه (بالبلد
 الحار) وكونه (لمن يصلي جماعة) وكونها تمام (في موضع) مسجد أو غيره وكونهم يقصدون الذهاب إلى محل
 (بعيد) بأن يكون في مجيئه مشقة تذهب الخشوع أو كماله وكونهم يمشون إليها في الشمس لما صح من قوله صلى الله
 عليه وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيج جهنم أي غلبتها وانتشار لها بهادل بفحوا على أنه
 لا بد من الشروط المذكورة فلا يسن الإبراد في غير شدة الحر ولو بقدر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وإن اتفق فيه
 شدة حر ولا أن يصلي منفرداً أو جماعة بيت أو محل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم أو يأتهم من قرب أو من بعد
 لكن يجد ظلاً يمشي فيه أو أذيس في ذلك كثير مشقة واذن الإبراد سن التأخير (إلى حصول الظل) الذي يبق
 طالب الجماعة من الشمس وغايته نصف الوقت (و) منه أنه يسن التأخير أيضاً (لمن) أي لعار (يقن السرة
 آخر الوقت) لأن الصلاة بها أفضل (وإن يقن الجماعة آخره) أي بحيث يبقى ما يسعه ذلك (وكذا الوطنها ولم
 يفتش التأخير) عرفاً لذلك أيضاً فإن انتفى ما ذكرنا لتقديم أفضل (و) أنه يسن أيضاً (للغيم) ونحوه مما يمنع
 العلم بدخول الوقت (حتى يقن الوقت) أي دخوله بأن تطلع الشمس مثلاً فيراها أو يخبر بهائة (أو) حتى
 (يخاف الظل) للصلاة (ومن صلى ركعة) من الصلاة (في الوقت فهي) أي الصلاة (كلها) أداء (أو) صلى (دونها
 فقضاء) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة واختصت
 الزكوة بذلك لاشتغالها على معظم أفعال الصلاة ثم معظم الباقي كالشكر أو غيرها لما فعل ما بعد الوقت تابعاً لها
 بخلاف ما دونها فلو لم يبق الفضل دون ثواب الإداء لاسمى بالصلاة (ويحرم تأخيرها إلى أن يقع بعضها)
 أي الصلاة ولولا التسليم الأولى (خارجة) أي الوقت وإن وقعت أدانهم أن شرع فيها وقد بقي من وقتها ما يسعها
 ولم تكن جمعة فطروها بالقرأة ونحوه لمحتى خرج جزاءه ذلك وإن لم يقع ركعة منها في الوقت لأنه استغرقه
 بالمعادة

● (فصل) في الاجتهاد في الوقت (ومن جهل الوقت) لنحو غيم أو حبش بيت مظلم (أخذ) وجوباً (بغير ثقة)
 ولو عيلاً راية (يخبر عن علم) أي مشاهدة أو كخبره أو أذان الثقة للعارف بالمواقيت في الصبح فيمتنع معها
 الاجتهاد لوجوبه بالنهي فإن جهلها جازله الاجتهاد وجزاله الإجماع إذا ما لاذن مؤذنين كسروا وغلب على الظن
 أصابهم (أو أذان) مؤذنين (واحد) عدل عارف بالمواقيت في يوم الغيم إذا لا يؤذنين عادة إلا في الوقت (أو صباح حديث)

أو حاجة * وأفضل الأعمال
 الصلاة أول الوقت ويحصل
 ذلك بأن يشتغل بأسباب
 الصلاة حين دخل الوقت
 ويسن التأخير للإبراد
 بالظهر الجمعة في الحر
 بالبلد الحار لمن يصلي جماعة
 في موضع بعيد إلى حصول
 الظل ولم يقن السرة آخر
 الوقت ولم يقن الجماعة
 آخره وكذا الوطنها ولم يفتش
 التأخير وللغيم حتى يقن
 الوقت أو يخاف الفوات
 ومن صلى ركعة في الوقت فهي
 أداء أو دونها فضاء ويحرم
 تأخيرها إلى أن يقع بعضها
 خارجة
 ● (فصل) ومن جهل
 الوقت أخذ بغير ثقة بخبر
 عن علم أو أذان واحد أو
 صباح حديث

موجب بالاصابة للوقت أو بحسابه ان كان عارفا به لغلبة الظن بجميع ذلك (فان لم يجد) ما ذكر (اجتهد) وجوبا (بشهادة أو حرفة) تكباطة (أو نحو ذلك) من كل ما يظن به دخوله كورد ويجوز الاجتهاد لمن لو صيرت بش بل حتى للقادر على اليقين حالاً بنحو الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس لان في الخروج الى رؤيتها نوع مشقة وبه فارق ما مر في الخبر عن علم (ويخير الاعشى بين تقليد ثقة) عارف (والاجتهاد) لجزء في الجملة وانما امتنع عليه التقليد في الاواني عند عدم التحير لان الاجتهاد هنا يستدعي أعمالاً مستغرقة للوقت ففيه مشقة ظاهرة بخلاف ثم أما البصير القادر على الاجتهاد فلا يقلد مجتهداً مثله واذا تحرى وصلى فان لم يبين له الحال فلا شيء عليه لمضي صلاته على الصحة ظاهراً وان بان له الحال ولو بخبر عدل رواية عن علم (فان تبين صلاته) وقعت (قبل الوقت قضاها) وجوباً بالوقوع عفا في غير وقتها سواء أعلم في الوقت أم بعده وان علم وقوعها فيه أو بعده فلا قضاء ولا اثم أما اذا لم يجتهد وصلى فانه يعيد وان بان وقوعها في الوقت لتقصيره (ويستحب المبادرة بقضاء الفائتة) بعد تركه أو نسيان تجيلاً لبراءة الذمة وللامر بذلك في خبر الصحيحين (و) يستحب (تقديمها على الحاضرة التي لا يخاف فواتها وان خاف فوت الجماعة فيها) أي الحاضرة على المعتمد خروجاً من خلاف من أوجب ذلك ولا نظر لكون أجدد وجب الجماعة عيناً لانهم اعنده ليست شرطاً للصحة على الاصح بخلاف الترتيب عند من اشترطه فكانت رعاية خلافه أولى أما اذا خاف فواتها ولو بخروج جزء منها عن الوقت فانه يلزمه تقديم الحاضرة لحرمه اخراج بعضها عن الوقت (ويجب المبادرة بالفائتة ان فاتته بغير عذر) تقليطاً عليه ويحب عليه أيضاً ان يصرف لها سائر زمنه الا ما يضطر لصر فيه في تحصيل مؤنته ومؤنة من تلزمه مؤنته ولا يجوز له أن يتنفل حتى تفرغ ذمته من جميع الفوائت التي تعدى باخراجها عن وقتها

* (فصل) * في الصلاة المحرمة من حيث الوقت (تحرم الصلاة) التي لا سبب لها أو لها سبب متأخر ولا تنعقد في غير محرم مكة) في خمسة أوقات ثلاثة منها تتعاقب بالزمان من غير نظر لمن صلى ولم يصل واثنان يتعلقان بفعل صاحبه الوقت فن فعلها حرم عليه الصلاة الا كنية ومن لا فلا ونعني بالثلاثة (وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربح) تقريباً فيما يظهر لنا والافلاسافة طويلة (وقت الاستواء الا يوم الجمعة حتى تزول) ووقته وان ضاق جدد الكنية يسع التحريم (وقت الاصفرار) للشمس (حتى تغرب) ونعني بالانئين (بعد) فعل (صلاة الصبح) لمن صلاها (حتى تطلع) الشمس (وبعد) فعل (صلاة العصر) ولو جموعة في وقت الظهر (حتى تغرب) لما صح من النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة ومن استثناء حرم مكة بقوله صلى الله عليه وسلم لم يأتني عبد مناف لا تخنعا أحد اطاف به هذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وليس في رواية الدارقطني وابن حبان طاف وبه ينجه أن الصلاة ثم ليست خلاف الأولى لان الخلاف ضعيف بذلك وأما استثناء يوم الجمعة ففي خبر أبي داود وان كان مرسلانه عضده نذب التكبير اليها والترغيب في الصلاة الى حضور الامام (ولا يحرم) من الصلاة (ماله سبب غير متأخر عنها) بان كان متقدماً أو مقارناً (كفائتة) ولو نفل ما لم يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فانها لا تنعقد وان كانت واجبة على الفور (و) صلاة (كسوف) للشمس أو القمر وعيد بناء على أن وقتها يدخل بالطلوع واستسقاء وجنازة لم يخرأى يقصد تأخير الصلاة عليها الى الوقت المكروه لا لفضيلة فيه ككثرة المصلين كما يأتي ومن ضرورة ومعادة (وسنة وضوء) وطواف ودخول منزل (وتحية) للمسجد (وسجدة تلاوة) وسجدة (شكر) فلا تحرم هذه الصلاة في الاوقات الخمسة (ان لم يقصد به تأخيرها اليها ليقضيها فيها) فان قصد ذلك لم تنعقد لانه بالتأخير الى ذلك مراغم للشرع بالسكينة ومنه تأخير الفائتة اليها ليقضيها فيها أو يداوم عليها وان اضيق وقتها بان فاتته عمد أو تأخير الصلاة الى الجنازة اليها أي لافضلية تحصل فيها ككثرة المصلين فيما يظهر ودخول المسجد فيه بقصد التحية فقط بخلاف ما اذا لم يقصد شيئاً أو دخله لغرض آخر ومنه أيضاً تعذر التلاوة فيه ليسجد لها فلا تنعقد في السكك للمراعاة المذكورة (ويحرم ماله سبب متأخر عنها كصلاة الاستخارة وركعتي

موجب فان لم يجد اجتهد
بشهادة أو حرفة أو نحو ذلك
ويخير الاعشى بين تقليد
ثقة والاجتهاد فان تبين
صلاته قبل الوقت قضاها
ويستحب المبادرة بقضاء
الفائتة وتقديمها على
الحاضرة التي لا يخاف فواتها
وان خاف فوت الجماعة فيها
ويجب المبادرة بالفائتة ان
فاتته بغير عذر

* (فصل) * تحرم الصلاة
في غير محرم مكة وقت طلوع
الشمس حتى ترتفع قدر
ربح ووقت الاستواء الا يوم
الجمعة حتى تزول ووقت
الاصفرار حتى تغرب وبعد
صلاة الصبح حتى تطلع وبعد
صلاة العصر حتى تغرب
ولا يحرم ماله سبب غير
متأخر عنها كفائتة وكسوف
وسنة وضوء وتحية وسجدة
تلاوة وشكر ان لم يقصد به
تأخيرها اليها ليقضيها فيها
ويحرم ماله سبب متأخر
عنها كصلاة الاستخارة
وركعتي

الاحرام) لتأخير سببهما عن الاستخارة والاحرام والمتأخر ضعيف باحتمال وقوعه وعدمه (و) يحرم على الحاضر من (الصلاة) اجاعا ولا تسعدوان كان لها سبب أو كانت فائتة بغير عذر (إذا صعد الخطيب) المنبر وجلس وأن لم يشرع في الخطبة ولا سمعها المصلي لا عراضه عنها بالكلية اذ من شأن المصلي الاعراض عما سوى صلاته بخلاف المتكلم ويحرم أيضا اطالة الصلاة التي شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الدخول فلا يباح له (الا التحية) ركعتين فتسن له للامر به في الخبر الصحيح لكن يجب عليه تخفيفها بان يقتصر على الواجبات ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبلية فنها مع التحية اذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال هذا (ان لم يخش فوات التكبيرة) الاحرام والابتن دخل آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه ان صلى التحية فائتة تكبيرة الاحرام مع الامام فلا يصلي التحية لانها حينئذ مكرهة تنزيها بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لكرامة الجلوس قبل التحية ولو صلاها وقد أثبت الصلاة كانت أشد كراهة

* (فصل) * في الاذان وهو لغة الاعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة وهو مجتمع على مشروعيته لكن اختلفوا في أنه سنة أو فرض كفاية (يستحب الاذان والاقامة) على الكفاية فيحصل لان بفعل البعض كإهداء السلام وانما يستأن (للمكتوبة) دون المنذورة وصلاة الجنائز في السنن لعدم ثبوته في ذلك بل يكرهان فيهما وتسن الاقامة لهما مطلقا وأما الاذان فانما يستأن لها (ان لم يصلها بفائتة) أو مجموعة أما اذا صلى فوائت ووالى بينها فلا يؤذن الا للاولى وكذا ان عقبها بحاضرة فلا فصل طويل نعم ان دخل وقتها كان صلى فائتة قبل الزوال وأذن لها فلما فرغ منها زالت الشمس أذن للظاهر للاعلام بوقتها ومثله ما لو أخر مؤداة لا آخر وقتها فاذن لها وصلى فدخل وقت ما بعد فاذن لها أيضا وأما أولى المجموعتين جمع تقديم أو تأخير فيؤذن لها دون ثابتيهما للاتباع ولو لم يوال بين ما ذكر أذن وأقام للسك وانما يستأن الاذان (للرجل) أى الذكور ولو صليبا بخلاف المرأة والخنثى كيباقى ويسن لكل مصل (ولو منفردا) عن الجماعة (ولو سمع الاذان) من غيره كفى التحقيق وغيره ويكفى في أذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كيباقى (و) يستأن أيضا (للجماعة ثمانية) مع رفع الصوت وان كرهت كأن يكون المسجد غيـر مـطـر ووقـولـم يـأذن لـهـم إمامه الراتب نعم ان كانت الجماعة الاولى أذنوا وصلوا جماعة أو فرادى وذبحوا الميسن للجماعة الثانية رفع الصوت بل يسن لهم عدمه لئلا يؤهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى لاسيما في يوم الغيم (و) يستأن أيضا لاجل (فائتة) لان بلالا كبر واهم مسلم أذن للصبح لمسا فائتة صلى الله عليه وسلم حين نام بالوادى هو وأصحابه عنها الى طلوع الشمس (فان اجتمع فوائت) ووالى بينها (أو جمع تقديم أو تأخير) والى بينهما (أذن للاولى وحدها) وأقام للسك اما الاولى فاتباعا لورد من فعله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق بسند فيه انقطاع لكنه معتضد بما مر من أنه أذن للفائتة وأما الثانية فلما صح أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامتين (ويستحب الاقامة وحدها للمرأة) لنفسها وللنساء للرجال والخنثى لنفسه وللنساء للرجال أما الاذان فلا يندب للمرأة مطلقا فان أذنت سرها أو لمثلها أجب أوجهر افوق ما تسمع صواحبها وائمة من يحرم نظره اليها حرم للافتتان بصوتها كوجهها وانما جاز غناؤها مع اسماع الرجل له لانه يكرمه اسماعه وان آمن الفتنة والاذان يسن له اسماعه فلو جوزناه للمرأة لادى الى أن يؤمر الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة وهو مجتمع وأيضا فالنظر للمؤذن حال الاذان سنة فلو جوزناه لهادى الامر بالنظر اليها وانما جاز لهما رفع صوتها بالتلبية لفقد ما ذكر مع ان كل أحد منهم مشغول بتلبية نفسه والتلبية لا يسن الا صغاء اليها وتسنت حتى للمرأة أن تخلف الاذان ومثلها في جميع ما ذكر الخنثى (و) يستحب (ان يقال في الصلاة المسنونة جماعة) غير المنذورة وغير الجنائز كصلاة عيد وكسوف واستسقاء وتراويج وورث حيث نذبت الجماعة ولم يكن نابه التراويح (الصلاة جماعة) برفعهم ما ونصبهم ما ورفع أحدهما ونصب الآخر لو ردد ذلك في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به الباقي ويغنى عن ذلك الصلاة والصلاة والصلاة بالصلاة برحمتك الله

الاحرام والصلاة اذا صعد
الخطيب الا التحية ان لم
يخش فوات التكبيرة
* (فصل) * يستحب الاذان
والاقامة للمكتوبة ان لم
يصلها بفائتة للرجل ولو
منفردا ولو سمع الاذان
وللمجموعة ثمانية فان
اجتمع فوائت أو جمع
تقديم أو تأخير أذن
للاولى وحدها ويستحب
الاقامة وحدها للمرأة وان
يقال في الصلاة المسنونة
جماعة الصلاة جماعة

وحمله عند الصلاة وينبغي جعله عند أول الوقت أيضاً ليكون بدلا عن الاذان والاقامة وخروج بما ذكر النافلة التي لم تصل جماعة والتي لم تشرع الجماعة فيها والمنذورة وصلاة الجنازة فلا يسئ فيها ذلك لان مشيبي الجنازة حاضرون فلا حاجة لعلامهم (وشرط) صحة (الاذان الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فيجوز بعد نصف الليل) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ان بالاي يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (والا الاذان) (الاول يوم الجمعة) فيجوز قبل الزوال أيضاً على ما في رونق الشيخ أبي حامد لكن فيه نظر اذا الاذان للصبح قبل وقتها خارج عن القياس فلا يلحق به غيره على أن الفرق بينهما جلي اذا الناس قبل الفجر مشغولون بالنوم فندبت تنبيههم ليتأهبوا للصلاة أول وقتها بخلافهم يوم الجمعة فانهم فيه كبقية الأيام وليسوا مشغولين بما عندهم معرفة أول الوقت فلا وجه أنه كغيره فلا يندب الا بعد الزوال على أنه نوزع في نسبة الرونق للشيخ أبي حامد (و) شرطه أيضاً كالأقامة (الترتيب) للاتباع ولأن تركه يوهم اللعب فلو عكس ولوناسلم يصح لكن ينشئ على المنتظم منعه (والموالاته) بين كلماتها فان تركها ولوناسلم باطل أذانه ولا يضر يسير سكوت وكلام وانما ونوم اذا لخل بالاعلام (وكونه) كالأقامة أيضاً (من واحد) فلا يصح بناء على المؤذن والمقيم على ما أتباعه لانه يورث اللبس في الجملة وان اشتها صونا (و) كونه (بالعربية) فلا يصح بغيرها (ان كان ثم من يحسنها) والا يصح بها كاذكار الصلاة هذا اذا أذن الجماعة فان أذن لنفسه وهو لا يحسنها صح وان كان هناك من يحسنها (وعليه) أي يتأكد له ندبا (أن يتعلم وشرطهما) أيضاً (اسماع بعض الجماعة) ولو واحداً ان أذن أو أقام الجماعة لانها تحصل باثنين فلا يجزئ الاسرار ولو ببعضه ما عدا الترجيع لقوات الاعلام (واسماع نفسه) وان لم يسمع غيره (ان كان منفردا) لان الغرض منهما حديثنا الذي كروى يسئ أن يكون الرفع بالأقامة أخفض منه بالاذان (وشرط المؤذن) كونه عارفاً بالوقت ان نصب له والا حرم نصبه وان صح أذانه وشرطه وشرط المقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر لعدم أهليته للصلاة ويحكم باسلامه لنطقه بالشهادتين الان كان عيسى بالانهم يعتقدون أن نبينا صلى الله عليه وسلم مرسل الى العرب خاصة (والتمييز) فلا يصحان من مجنون وصبي غير مميز وسكران الا في أول نشوته و يتأدى باذان الصبي المميز واقامته الشعرا وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وأفعال الامام (والد كورة) فلا يصحان من الاثني للرجال أو الخناثي ولو محارم على الاوجه كالأصم امامتها لهم ولا من الخنثى للرجال ولا للنساء كذلك وحرمه نظر الفريقي اليه (ويكره) فيهما التطريب والتلحين وتفخيم الكلام والتشادق (والتعطيط) بل قال ابن عبد السلام يحرم التلحين أي ان غير المعنى أو أوهم محذورا كدهمة زة كبر ونحوها ومن ثم قال الزركشي وليحترز من أغلاط تقع للمؤذنين كدهمة زة أشهد فيصير استفهاما ومبدأ أكبر فيصير جمع كبر يفتح أوله وهو طبل له وجه واحد ومن الوقف على الهوا ابتداء بالان الله لانه عما يؤدى الى الكفر كالذي قبله ومن مد ألف الله والصلاة والفلاح لان الزيادة في حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطأ ومن قلب الألف هاء من الله ودهمة زة كبر ونحوها وهو خطأ ولحن فاحش وعدم النطق به الصلاة لانه يصير دعاء الى النار (و) يكره على المعتمد (الكلام) اليسير (فيه) وفي الأقامة حيث لم يكن فيه مصلحة والا كأن رد السلام أو شتم العاطس كان خلاف السنة نعم قد يجب الكلام ان كان في تركه الخاف ضرره أو لغيره ويسئ له اذا عطس أن يحمد الله سرا (و) يكره (ترك اجابته) أي الاذان ومثله الأقامة (و) يكره (أن يؤذن) أو يقيم (قاعدا) أو راكبا لتركه القيام المأمور به ومنه يؤخذ كراهة ترك كل سنة وكدة (الامسافر الراكب) فلا يكره ان له الحاجة الى الركوب لكن الاولى له أن يقيم بعد نزوله لانه لا بد له منه للفريضة ولا يكره له أيضاً ترك الاستقبال ولا يكره له المشي لاحتياجه اليه ويجزئه الاذان والاقامة مع المشي وان بعد عن مكان ابتدائه ما بحيث لا يسمع آخرهما من سمع أولهما (و) يكره ان ممن يكون (فاسقا وصيبا) لانهم ما غيروا مومن وأعمى ليس معه بصير يعرف الوقت (وجنبنا ومحمدنا) لخبر كرهت أن أذكر الله الاعلى طهر وخبر لا يؤذن الامتوضي (الا اذا أحدث في أثناء

وشرط الاذان الوقت الا الصبح فيجوز بعد نصف الليل والا الاوّل يوم الجمعة والترتيب والموالاته وكونه من واحد وبالعربية ان كان ثم من يحسنها وعليه أن يتعلم وشرطهما اسماع بعض الجماعة واسماع نفسه ان كان منفردا وشرط المؤذن الاسلام والتمييز والد كورة ويكره التعطيط والكلام فيه وترك اجابته وأن يؤذن قاعدا أو راكبا الامسافر والراكب وفاسقا وصيبا وجنبنا ومحمدنا الا اذا أحدث في أثناء

الاذان فيتمه) ولا يقاطعه لئلا يهمل التلاعب فان خالف حتى ان قصر الفصل ولا استأنف (و) يكره (التوجيه)
 فيها (غير القبلة) لتركه الاستقبال المنقول سابقا وخلفا (ويسن ترتيبه) أي الثاني فيه بان يأتي بكلماته مبينة
 وادراج الاقامة لما صح من الامر بهما (والترجيع فيه) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم علمه لابي محذورة وهو
 اسرار كلتي الشهادة قبل الجهر به ما فهو واسم الاول وسمي بذلك لانه يرجع الى الرفع بعد أن تركه والمراد باسرار
 ذلك ان يسمع من يقربه عرفا وأهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخططة (والثوب) بالثلاثة من
 ثاب اذ ارجع (في الصبح) أي في أذنيه (أداء) كذا (قضاء) كما صرح به ابن عجل وأقروه وهو أن يقول بعد
 الحيعاتين الصلاة خير من النوم مرتين لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم لم يقنه لابي محذورة وخص بالصبح لما
 يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم ويكره في غيره لأنه بدعة (و) (يسن) الالتفات في الأذان والاقامة
 (برأسه وحده) لا بصدرة (يمينه) مرة (في) مرتين قوله (حي على الصلاة) يساره مرة (في) مرتين قوله (حي على
 الفلاح) لان بلالا كان يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الأذان رواه الشيخان وقيس به الاقامة
 واختصت الحيعتان بذلك لان غيرهما ذكر الله تعالى وهما مخاطبات الأدمي كالسلام في الصلاة وانما كره في
 الخطبة لانها وعظ الحاضر من فلا بد أن لا يعرض عنهم ولا يلتفت في الثوب على ما قاله ابن عجل لكن نوزع
 فيه لانه في المعنى دعاء الى الصلاة كالحيعتين (و) (يسن) (وضع) المؤذن ألتأني (أصبعيه) السبابتين (في صمأخى
 أذنيه) لما صح من فعل بلال ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان باحدى يديه علة جعل السليمة فقط
 أو باحدى سبأتيه جعل أصبعها أخرى وانما يسن ذلك (في الأذان دون الاقامة) لفقد علة فيها وهي كونه أجبع
 للصوت وبه يستدل الأصم على كونه أذنا فيكون أبلغ في الاعلام (و) (يسن) (كون المؤذن) والمقيم (ثقة) أي
 عدل شهادة لانه أمين على الوقت ليخبر به (و) كونه (متطوعا) لخبر الترمذي وغيره من أذن سبع سنين محتسبا
 كتب الله له براء من النار (و) كونه (صيتا) لقوله صلى الله عليه وسلم ألقه على بلال فانه أئدى صوتا منك أي
 أبعد مدى صوت ولزيادة الاعلام (و) كونه (حسن الصوت) لخبر الدارمي وابن خزيمة وغيرهما أنه صلى الله
 عليه وسلم أمر نحو من عشرين رجلا فاذنوا فاجبجه صوت أبي محذورة فعلمه الاذان ولانه أرق لسامعيه فيكون
 مسئله الى الاجابة أكثر (و) كونه (على مرتفع) كمنارة أو سطح لا يتابع ولزيادة الاعلام فان لم يكن للمسجد
 منارة ولا سطح فعلى بابه ولا يسن في الاقامة المرتفع الا ان احتج اليه لكبر المسجد (و) كونه (يقرب المسجد)
 لانه دعاء الى الجماعة وهي فيه أفضل ويكره الخروج منه بعده من غير صلاة الا لعذر (و) (يسن) في الأذان (جمع
 كل تكبيرتين بنفس) أي بصوت لحقتهما وافراد كل كلمة بما سبق من كلماته بصوت بخلاف الاقامة فانه يسن
 فيها جمع كل كلمتين بصوت وتبقى الاخيرة فيفرد بها صوت (و) (يفتح) المؤذن اذالم يفعل ما يأتي عن المجموع (الراء
 في) التكبيرة (الاولى) من لفظي التكبير (في قوله الله أكبر الله أكبر) على ما فانه المبرد وقال الهروي عوام
 الناس أي عامة العلماء على ضمها وبينت ما في ذلك في بشرى الكريم وغيره وحاصله أن لكل من الفتح والضم
 وجهها وأن القول بان الثاني هو القياس دون الاول وأن كلامه ما غلط ممنوع في المجموع عن البسند نجي
 وصاحب البيان يسن الوقف على اواخر الكلمات في الأذان لانه يروى موقوفوا ولا ينافيه ما مر من ندب قرن كل
 تكبيرتين في صوت لانه يجمع الوقف على الراء الاولى بسكتة لطيفة جدا (ويسكن) ندبا للراء (في) التكبيرة
 (الثانية) لانه يسن الوقف عليها (و) (يسن) (قول الأصوات في الرحال) أو في رحالكم أو بيوتكم (في الليلة
 المطيرة) وان لم تكن مظلمة ولا فيهاريج (أو ذات الريح) وان لم تكن مظلمة ولا مطيرة (أو ذات الظلمة) وان لم
 يكن فيها مطر ولا ريح (بعد) فراغ (الاذان) وهو الاولى (أو) (بعد) الحيعتين (الامر بد في خير الصيحين
 ويكره أن يقول حي على خير العمل لانه بدعة لكنه لا يبطل الاذان بشرط أن يأتي بالحيعتين أيضا (و) (يسن
 الأذان الصبح مرتين) ولومن واحد مرة قبل الفجر وأخرى بعده لا يتابع فان أراد الاقتصار على مرة فالاولى

الاذان فيتمه والتوجيه
 لغير القبلة ويسن ترتيبه
 والترجيع فيه والثوب
 في الصبح أداء وقضاء
 والالتفات برأسه وحده
 يمينه في حي على الصلاة
 ويساره في حي على الفلاح
 ووضع أصبعيه في صمأخى
 أذنيه في الأذان دون الاقامة
 وكون المؤذن ثقة ومتطوعا
 وصينا وحسن الصوت وعلى
 مرتفع ويقرب المسجد
 وجمع كل تكبيرتين بنفس
 ويفتح الراء في الاولى في قوله
 الله أكبر الله أكبر ويسكن
 في الثانية وقول الأصوات في
 الرحال في الليلة المطيرة أو
 ذات الريح أو الظلمة بعد
 الاذان أو الحيعتين
 والاذان للصبح مرتين

أن يكون بعده (ويشوب فيهما) على المعتمد كما (و) يسن للمؤذن والمقيم (ترك رد السلام) عليه لأنه مشغول
 بعبادة لا يليق الكلام في أثناءها ومن ثم تلزمه الاجابة ويسن له الرد بعد الفراغ وان طال الفصل على الوجه
 (و) يسن له - ما (ترك المشي فيه) وفيها لأنه قد يخل بالاعلام ويجزيان مع المشي وان بعد كما (و) يسن (أن
 يقول السامع) ولو صوت لا يفهمه أو كان نحو حائض وجنب ومن به نجس ولم يجد ما يتطهر به وقارئ وذافر
 وطائف ومشتغل بعلم ومن بحمام لا نحو أصم ممن لا يسمع ونحو مجامع وقاضى حاجة لكرهه الكلام لهما
 ومن يعمل نجاسة لكرهه الذي ذكر فيه ومن يسمع الخطيب (مثل ما يقول المؤذن والمقيم) بان يحببه عقب كل كلمة
 لما في خبر مسلم ان من فعل ذلك دخل الجنة وفي رواية أنه يغفر له ذنبه ويحبب في الترجيع وان لم يسمعه تبعه
 سمعه ومن ثم لو سمع بعده فقط أجاب في الجميع (الافى) كل من (الحيعة) والاصل لو افى راحلكم (فيقول
 عقب كل) في الاذان والاقامة (لاحول) أى عن المعصية (ولا قوة) أى على ما دعوتنى اليه وغيره (الابانة
 ويكون ذلك أر بعافى الاذان بعد الحيعة) (و) ثنتين في الاقامة للتابع ولأنهم ماعداء للصلاة لا يأتى بغير المؤذن
 فيسن للمحجب ذلك لأنه تقوى يحض الى الله (والافى التشويب فيقول) يدل كل من كتمه (صدقت وبررت)
 بكسر الراء الاولى وقبل بفتحها أى صرت ذابراً أى خير كثير وقبل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وهو
 مناسب (والافى) كتمى (الاقامة فيقول) مرتين يدل كتمها (أقامها الله وأدامها) وجعاني من صالحى أهلها
 للتابع وان كان سنده ضعيفاً زاد في التنية بعد قوله وأدامها مادامت السموات والارض وروى بلفظ اللهم
 أقمها بالامر الخ (و) يسن (أن يقطع القراءة) وغيرها مما (للاجابة وأن يحجب بعد) انقضاء ما يمنع الاجابة مما
 مر كانهضاء (الجماع والخلاء والصلاة) وقوله (ما يطال الفصل) يحتمل غيره أيضاً وفيه نظير وقضية كلام المجموع
 أنه لا فرق وما أشار اليه من أن المصلى لا يحجب هو كذلك أذهى مكرهه قبل تبطل صلاته ان أجاب بحيلة أو
 تشويب أو صدقت وبررت لأنه كلام آدمى (و) يسن (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) لكل
 من المؤذن والمقيم وسمعهما (بعده) وبعدها (ثم يقول) عقب ذلك (اللهم رب هذه الدعوة) وهى
 الاذان (التامة) أى السالمة من تطرق نقص اليها لاشتغالها على معظم شرائع الاسلام (والصلاة القائمة) أى
 التى يستقام قريبا (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة فى أعلى الجنة كفى خبر مسلم (والفضيلة) عطف بيان لها
 (وابعته مقام محمودا) وهو مقام الشفاعة العظمى فى فصل القضاء يحمد فيه الاولون والآخرين (الذى
 وعدته) يدل مما قبله لانعت نعم و رد أيضاً المقام المحمود فعليه يصح أن يكون نعتاً وذلك لخبر مسلم اذا سمع المؤذن
 فقولاً مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشر اثم أسأله الله الوسيلة فأنها
 منزلة فى الجنة لا تنبغى الا لعباد من عباد الله وارجوا أن يكون انا هو فن سأل الله الوسيلة حلت له الشفاعة أى
 غشيتها ونالته وحكمة سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهار شرفه وعظم منزلته (و)
 يسن لكل من المؤذن والمقيم والسامع (الدعاء عقبه وبينه وبين الاقامة) لأنه بينهما لا يرد كما صح فى خبر الترمذى
 وغيره وفيه سلوا الله العافية (والاذان مع الاقامة أفضل من الامامة) كما قاله النووي وأطال هو وغيره
 الاحتجاج له والنزاع فيه ردونه فى غير هذا الكتاب (ويسن) لمن تأهل لهما (الجمع) بينهما ولو لجماعة واحدة
 الحديث حسن فيه والنهى عن كون الامام مؤذناً لا يثبت (وشرط المقيم) كماؤذن كما أشرت اليه فيما مر ومن
 ذلك أنه يشترط فيه (الاسلام والتمييز) لما تقدم (ويستحب أن تكون الاقامة فى غير موضع الاذان) للتابع
 (و) أن تكون (بصوت أخفض من) صوت (الاذان) لحصول المقصود به بحضور المصدقين (و) يستحب
 (الالتفات فى الحيعة) التى فى الاقامة كالاذان كما روي سن لمحل الجماعة مؤذنان للتابع و زاد عليهم ما قدر
 الحاجة والمصلحة ولا يتعديان رتبة يترتبون فى أذانهم ان اتسع الوقت ويندب أن يقيم المؤذن دون غيره للخبر
 الصحيح من أذن فهو يقيم (فان أذن جماعة فيقيم) المؤذن (الراتب) وان تأخر أذانه لأن له ولاية الاذان والاقامة

ويشوب فيهما وترك السلام وترك المشي فيه وأن يقول السامع مثل ما يقول المؤذن والمقيم الا فى الحيعة فىقول عقب كل لاحول ولا قوة الابانة ويكون ذلك أر بعافى الاذان بعد الحيعة والافى التشويب فيقول صدقت وبررت والافى الاقامة فيقول أقامها الله وأدامها وأن يقطع القراءة للاجابة وان يحجب بعد الجماع والخلاء والصلاة ما يطال الفصل والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته والدعاء عقبه وبينه وبين الاقامة والاذان مع الاقامة أفضل من الامامة ويسن الجمع وشرط المقيم الاسلام والتمييز ويستحب ان تكون الاقامة فى غير موضع الاذان وبصوت أخفض من الاذان والالتفات فى الحيعة فان أذن جماعة فيقيم الراتب

وقد أذن (ثم) ان لم يكن راتب أو كافراً تبين كلهم فليقم (الاول) لسميحه (ثم يقرع) ان أذنوا معا وتنازعا لعدم المرجح (والاقامة) أي وقتها منوط (بنظر الامام) ووقت الاذان منوط بنظر المؤذن لخبر ابن عدى وغيره المؤذن أملاك بالاذان والامام أملاك بالاقامة ويعتدها وان لم يستأذن الامام

(باب صفة الصلاة)

أي كيفيتها المشتملة على واجب وهو امداخل في ماهيتها ويسمى ركناً واما خارج عنها ويسمى شرطاً وعلى مندوب وهو ما يجبر بالسجود ويسمى بعضاً او امالا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا البعض (فروضها) أي أركانها على ما هنا كالمناهج (ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة في محالها الاربع هيئة تابعة للركن وهذا أولى من جعل الروضة لها أركاناً مستقلة لانه أوفق بكلامهم في التقدم والتأخر ركن وفقد الصارف شرط للاعتداد بالركن لا ركن مستقل (الاول النية) لما مر في الوضوء وهي معتبرة هنا وفي سائر الابواب (بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة ولا يضر النطق بخلاف ما فيه * ثم الصلاة على ثلاثة أقسام نفل مطلق وما أحسب به كصلاة التسبيح ونفل مقيد بوقت أو سبب وفرض فالاول يشترط فيه نية فعل الصلاة والثاني يشترط فيه ذلك مع التعيين والثالث يشترط فيه ذلك مع نية الفرضية كما قال (و يكفيه في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب ولا ما هو في معناه مما المقصود منه ايجاد صلاة لا خصوصه (نحو تحية المسجد وسنة الوضوء) والاستخارة والاحرام والطواف (نية فعل الصلاة) ليمتد عن بقية الافعال فلا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها لانه المطلوب وهي هنا ما عدا النية لانها لا تنوي ولا ينافي ما تقرر وتصريحهم في سنة الاحرام والطواف بانه لا بد من التعيين لان معناه أنه لا بد منه في حصول الثواب أما بالنسبة لاسقاط الطلب فلا يشترط وكذا يقال في تحية المسجد وما بعدها (و) يكفيه (في) النافلة (الموقوفة والتي لها سبب نية الفعل والتعيين) بالرفع لتمييز عن غيرها يحصل التعيين بالاضافة (كسنة الظهر) قبلية أو بعدية ولا يكفي سنة الظهر فقط سواء أحر قبلية الى ما بعد الفرض أم لا ومثلها في ذلك سنة المغرب والعشاء لان لكل قبلية وبعديّة بخلاف سنة الصبح والعصر (أو) سنة عيد الفطر أو سنة عيد الاضحى فلا يكفي سنة العيد فقط وكذلك ابدان بعين سنة كسوف الشمس أو خسوف القمر ونوى بمقابل الجمعة وما بعدها سنها (و) يكفيه (في الفرض) ولو كفاية أو مندورة (نية الفعل) كما مر (والتعيين صباحاً) مثلاً (أو غيرها) ولا يكفي نية فرض الوقت (نية الفرضية) لتمييز عن النفل والمعادة ولو رأى الامام يصلي العصر فظنه يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لان الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لانه ظهر يومه وانما تشترط نية الفرضية (للبالغ) على ما صوب به في المجموع قال اذ كيف ينوي الصبي الفرضية وصلاته لا تقع فرضاً اهـ لكن الاوجه ما في الروضة وأصلها من أنه كالبالغ والوارد به في حقه صورة الفرض أو حقيقة في الاصل لا في حقه كما يأتي في المعادة ويؤيد ذلك أنه لا بد من القيام في صلاته وان كانت نفلاً (و) يستحب ذكر عدد الركعات لتمييز عن غيرها فان عينه وأخطأ فيه عدا بطلت لانه نوى غير الواقع (والاضافة الى الله تعالى) ليتحقق معنى الاخلاص وخروج جامن الخلاف ويصح عطف هذا على ذكره وعلى عدد (و) ذكر (الاداء والقضاء) ولو في النفل لتمييز عن غيرها يصح كل منهما بنية الاخران عذر بغيره وان نحو لان كلاهما يبي معنى الاخر بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فانه لا يصح لئلا يعبه ويسن ذكر الاستقبال لا اليوم والوقت اذ لا يجبان اتفاقاً (و) يجب قرن النية (المشتملة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل أو والتعيين أو والفرضية أو والقصر في حق المسافر أو والامامة أو والمامومية في الجمعة) بالتكبير (التي للاحرام وذلك بان يستحضر في ذهنه ذلك ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير ولا يكفي توزيعه عليه بان يتدنه مع ابتدائه وينهي مع انتهائه لما يلزم عليه من خلو معظم التكبير الذي هو أول أفعال الصلاة عن تمام النية واختار النووي وغيره كابن الرفعة والسبكي تبعاً للغزالي

ثم الاول ثم يقرع والاقامة بنظر الامام

(باب صفة الصلاة)

فروضها ثلاثة عشر (الاول) النية بالقلب ويكفيه في النفل المطلق نحو تحية المسجد وسنة الوضوء نية فعل الصلاة وفي الموقوفة والتي لها سبب نية الفعل والتعيين كسنة الظهر أو عيد الفطر أو الاضحى وفي الفرض نية الفعل والتعيين صباحاً وغيرها ونية الفرضية للبالغ ويستحب ذكر عدد الركعات والاضافة الى الله تعالى والاداء والقضاء ويجب قرن النية بالتكبير

وامامه أنه يكفي المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعدم مستحضر الصلاة (الثاني) من الاركان (أن يقول الله أكبر في القيام) أو بدله لما صح من أمر صلى الله عليه وسلم المسمى بصلاته به والحكمة في الاستفتاح به استحضر المصلي عظامته من ثياب الخدمة والوقوف بين يديه ليمتلئ هيبة فيخشع ويحضر قلبه وتسكن جوارحه ويتبين بفرغه دخوله في الصلاة بأوله وأفهم كلام المصنف أنه لا يكفي الله أكبر أو أعظم أو أجل ولا الرحمن أكبر ولا أكبر الله بل لابد من لفظ الجلالة وأكبر وتقديم الجلالة لاتباع (ولا يضر تخليل سير وصف لله تعالى) بين كلتي التكبير كأنه عز وجل أكبر لمقاء النظام والمعنى بخلاف الله لا اله الا هو أكبر فلا يكفي كلتي التحقيق لطوله وخروج بالوصف غيره كهور وزيادة أو ساكنة أو متحركة فلا يكفي (أو) يسير (سكوت) وضبطه المتولى وغيره بقدر سكنة النفس ويضرفيه الاخلال بحرف من غير الاشغ وزيادة حرف يغير المعنى كدهمزة الله وزيادة ألف بعد الباء وتشديد هاو وزيادة واو قبل الجلالة لا تشديد الراء من أكبر وكذا ابدال همزة أكبر واو أو كفاية همزة من جاهل لسكن يلزمه تعلم مخرجهم واكذا ضم راء أكبر مطلقا على التعمد ووصل همزة أموما أو اماما بالله أكبر بخلاف الاولى وقال ابن عبد السلام يكره (ويترجم) وجوبا (العاجز) عن النطق بالتكبير بالعربية (بأى لغة شاء) ولا يعدل الى ذكر غيره (ويجب تعلمه) لنفسه وطفله ومملوكه ان قدر عليه (ولو بالسفر) ببلد آخر وان بعد ذلك يشترط ان يستعلمه وينبغي ضبط الاستطاعة هنا بالاستطاعة في الحج (ويؤخر) وجوبا الصلاة عن أول الوقت (للتعلم) ان رجاه فيه حتى لا يبق الا ما يسعها بمقدما ثم اغتني بيلزمه فعلها على حسب حاله لحرمته الوقت ولا يقضى بعد التعلم الا ما فرط في تعلمه يلزم الاخرس تحريك شفطيه ولسانه ولها ناه ما أمكنه فان عجز فواه بقلبه وكذا حكم سائر الاركان القولية (ويشترط) على القادر على النطق بالتكبير (اسماع نفسه التكبير) اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لغا أو غيره (وكذا القراءة) الواجبة (وسائر الاركان) القولية كالشهاد الاخير والسلام ولا بد في حصول ثواب السنن القولية من ذلك أيضا ولو كبر لا حرام من ان بنية الافتتاح بالاولى وخدمها لم يضر أو بكل دخل في الصلاة لا وتار وخروج بالاشغاع لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته هذا اذا لم ينو بين كل خروجاً واقتتاحاً والاخر ج بالنية ودخل بالتكبير (الثالث) من الاركان (القيام في القرض) ولو منذور أو كفاية أو على صورة القرض كالمعدة وصلاة الصبي (للقادر) عليه ولو بغيره فيجب من أول التعر به اجاعاً ما النفل والعاجز نسباً تيان (وشرط) فيه (نصب فقالوا) أي عظام (ظاهرة) لارقبته لانه يسكن اطراق الرأس ولا يضر استناده الى شيء وان كان بحيث لو رفع لسقط لوجود اسم القيام لكن يكره ذلك الان أمكن معه مرفوع قدميه فتبطل كذا نحن بحيث صار أقرب الى أقل الركوع أو مال على جنبه بحيث خرج عن سنن القيام (فان لم يقدر) على القيام الامتنيا لكون ظهروه تقوس أو متكئ على شيء أو الأعلى ركبته أو الامع نهوض ولو بعين باحتمل وجدها فاضلة عما يعتد به في الفطرة (وقف ممتنيا) في الاولى وكذا قدر فيما بعدها لان المبسور لا يسقط بالمسور ويلزمه في الاولى زيادة الانحناء في ركوعه ان قدر لتمييز الاركان ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام أو أمأ اليه ما قدر امكانه (فان لم يقدر) على القيام في القرض بان لحقته مشقة شديدة لا تحتمل في الغادة كدوران رأس راكب السفينة (فقد) كيف شاء للمخير الصحيح فان لم تستطع أي القيام فقام أو ولو شرع في السجدة فله التعمد ليكملها وكذا لو كان اذا صلى منفردا صلى قائما ومع جماعة صلى فاعادته أن يصلي معهم فاعاد (وركع) أي المصلي فاعاد وأقل ركوعه أن يخفى حتى يكون (محاذيا جهته) ما (قدام ركبته والافضل) أي أمكله هو (ان محاذي) جهته (موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك (وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة) أي بالنسبة الى النظر فانه يسكن لشكل النظر الى موضع سجوده قال الفر بن عبد السلام فمن اتقى الشبهات فضعف عن القيام والجمعة لا خير في ووعى يودى الى اسقاط فرائض الله تعالى (فان لم يقدر) على

(الثاني) أن يقول الله أكبر في القيام ولا يضر تخليل يسير وصف لله تعالى أو سكوت و يترجم العاجز بأى لغة شاء ويجب تعلمه ولو بالسفر ويؤخر للتعلم ويشترط اسماع نفسه التكبير وكذا القراءة وسائر الاركان (الثالث) القيام في القرض للقادر وشرط نصب فقار ظهره فان لم يقدر وقف ممتنيا فان لم يقدر فقد ركع محاذيا جهته قدام ركبته والافضل أن يحاذى موضع سجوده وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة فان لم يقدر

الوقوف بان نالته به المشقة السابقة (اضطجع) وجوباً (على جنبه) مستقبلاً للقبلة بوجهه ومقدم بدنه (و)
 الجانب (الايمن) أى الاضطجاع عليه (أفضل) بل الاضطجاع على اليسر بلا عذر مكروه (فان لم يقدر) على
 الاضطجاع بالمعنى السابق (استلقى) على ظهره وأخصاه للقبلة لخبر النساءى فان لم تستطع فستلقياً (و يرفع)
 وجوباً (رأسه) قليلاً (بشيء) ليتوجه الى القبلة بوجهه ومقدم بدنه هذا فى غير الكعبة والاجازة الاستلقاء على
 ظهره وعلى وجهه لانه كيفما توجه فهو متوجه لجزء منها نعم ان لم يكن له اسقف امتنع الاستلقاء على ظهره
 من غير أن يرفع رأسه (و لو نوى) وجوباً بان يحزن ذلك (رأسه للركوع والسجود) يجب أن يكون (ايماؤه
 للسجود) أكثر قدر امكانه (لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولو جوب التمييز بينهما على المتكهن (فان لم يقدر) على
 الايماء برأسه (أو بأطرافه) أى بصره الى أفعال الصلاة (فان لم يقدر) على الايماء بطرفه اليها (أخرى الاركان)
 جميعها (على قلبه) مع السنن ان شاء بان يمثل نفسه قائماً وكذا لانه الممكن فان اعتدل لسانه أخرى
 القراءة وغيره على قلبه كذلك ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً وجود مناط التكليف ومتى قدر على
 مرتبة من المراتب السابقة فى أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزئ القراءة فى النهوض وتجزئ فى الهوى
 (وينفصل القادر قاعداً) اجماعاً (ومضطجعا لاستلقيا) ويقعد للركوع والسجود ولا يوجبها لعدم وروده
 (وأجر القاعد) فى النفل (القادر نصف أجر القائم) (أجر المضطجع نصف أجر القاعد) كما ثبت ذلك فى خبر
 البخارى نعم من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن تقويع قاعدا مع القدرة كقويع قائماً (الرابع) من الاركان
 (الفاخرة) أى فرائضها فى كل قيام أو بدله حتى القيام الثانى فى صلاة الكسوفين فى السرية والجمهور به حفظاً
 أو تلقيناً ونظراً فى نحو مصحف الخبر الصحيح لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بآخرة الكتاب أى فى كل ركعة منها كما صرح
 به فى خبر المسمى صلاته (الامعذور لسبق) فانها لا تلزمه أى لتحمل امامه لها عنه لانه لا عدم مخاطبته بها فيدرك
 الركعة بادراكه مع ركوعه المحسوب له (وغيره) كزجة أو نسيان أو بطلان حركة بأن لم يتم من السجود
 الا والامام راكع أو قريب من الركوع وكذا لو انتظر سكتة الامام فركع أو شك هل قرأ الفاتحة فانه يتخاف
 لقراءتها فاجبها فاذ لم يتم الا والامام راكع مثلاً ركع معه وسقطت عنه الفاتحة وبمذايعلم أنه يتصور سقوط
 الفاتحة فى الركعات الاربع (والسبب) آية منها عمل المصاحح أنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها وأنه
 قال بسم الله الرحمن الرحيم أحداياتها وآية من كل سورة غير براءة كما دل عليه خبر مسلم وغيره فهى قرآن
 ظناً لا قطعاً لعدم التواتر (والتشديدات التى فيها) وهى أربع عشرة (منها) لانها هيأت لحروفها المشددة
 فوجوبها شامل لهما تماماً فان خفف مشدداً بطلت قراءته بل قد يكفر به فى بابك ان علم وتعمد لانه بالتخفيف
 ضوء الشمس وان شددت خففاً أساء ولم تبطل صلاته (ولا يصح ابدال) قادر أو مقصر (الظاء عن الضاد) ولا حروفاً
 منها باسحوا وان لم يكن ضاداً ولا ظاء كابدال بالذال زايافى الذين والحاء هاء فى الحمد ومنه أن ينطق بالقاف مترددة
 منها وبين الكاف ومن قال فى هذه بعدم البطلان يحمل كلامه على المعذور كما صرح به فى المجموع (ويشترط)
 لصحة القراءة (عدم اللحن الخلل بالمعنى) كضم ناء أنعت أو كسر هاء ممن يمكنه التعميم وكقراءة شاذة وهى ما وراء
 السبعة ان غيرت المعنى كقراءة انما يتخشى الله من عباده العلماء برفع الأول ونصب الثانى أو زادت ولو حرفاً
 أو قصت فتى فعل شيئاً من ذلك بطلت قراءته الا أن يتعمده ويعلم تحريمه فتبطل صلاته ولو بالغ فى الترتيل
 فجعل الكلمة كلمتين فاصداً اظهرا الحروف كالوفاة اللطيفة بين السين والتاء من نستعين لم يجز اذا الواجب أن
 يخرج الحرف من مخارجهم ثم ينتقل الى ما بعده متصله بلا وقف به يعلم أنه يجب على كل قارئ أن يراعى فى
 تلاوته ما أجمع القراء على وجوبه (و) تشترط (الموالة) فى الفاتحة للتابع وكذا التشهد على ما اعتده جمع
 (فتقطع الفاتحة بالسكون الطويل) وهو ما يزيد على سكتة التنفس والى (ان تسمده) وان لم ينو القطع
 لاشعاره بالاعراض بخلاف ما اذا كان ناسياً أو ساهياً وان طال له ذكره كالسكون الطويل للاعياء ولتذكر

اضطجع على جنبه
 والايمن أفضل فان لم يقدر
 استلقى ويرفع رأسه بشئ
 وبنى برأسه للركوع
 والسجود واماؤه للسجود
 أكثر قدر امكانه فان لم يقدر
 أو بأطرافه فان لم يقدر
 أخرى الاركان على قلبه
 وينفصل القادر قاعداً
 ومضطجعا لاستلقيا
 ويقعد للركوع والسجود
 وأجر القاعد القادر نصف
 أجر القائم المضطجع نصف
 أجر القاعد (الرابع)
 الفاتحة الامعذور لسبق وغيره
 والسبب والتشديدات التى
 فيها منها ولا يصح ابدال الظاء
 عن الضاد ويشترط عدم
 اللحن الخلل بالمعنى والموالة
 فتقطع الفاتحة بالسكون
 الطويل ان تسمده

آية نسيها (أو كان يسيرا وقصده قطع القراءة) لتعديده بخلاف مجرد قصد قطع القراءة لأن القراءة باللسان ولم
يقطعها وإنما بطلت الصلاة بنية قطعها لأن النية ركن فيها يجب إدامتها حكما والقراءة لا تقتصر إلى نية مخصوصة
ومن ثم لم يؤثر نية قطع الركوع أو غيره من الأركان وتقطع الموالاة أيضا بقراءة آية من غيرها (وبالذکر) وإن
قل كالحمد للعاطس لأنه ليس مختصا بالصلاة ولا لمصلحتها فاشعر بالأعراض (الأذا كان ناسيا) أعذره (والأذا
سن) الذکر (في الصلاة) بأن كان مأمورا به فيها لمصلحتها فلا تقطع به القراءة (كالتامين) لقراءة امامه
(والتعوذ) من العذاب (وسؤال الرحمة) عند قراءة آيتهما منه أو من امامه وقوله بلى عند سماعه أليس الله
بأحكم الحاكمين وسبحان ربى العظيم عند فسيح باسم ربك العظيم ونحو ذلك (وسجود التلاوة لقراءة امامه
والرد) من المأموم (عليه) إذا توقف فيها وسجده إذا سكت فلا يفتخ عليه مادام يردد التلاوة والافتحة لم يفتخ عليه
فيما يظهر ونسيان الموالاة لا الفتحة أعذروا لو شك قبل الركوع هل قرأ الفتحة أو قبل السلام هل تشهد له زمه
أعادتها أو في أثناءها ما في بعض منها الزمها أعادتها ما أو بعدهما في بعضها لم يؤثر ويجب ترتيب الفتحة أيضا
فإن تعدد تركه استأنف القراءة لم يغير المعنى والأبطلت صلاته وكذا في التشهد وإن لم يجب ترتيبه ويجب
التوصل إلى قراءة الفتحة بكل وجه قدر عليه والأعاد ما صلا مع التمكن من تعلمها ومن تعددت عليه قرأ سبع
آيات من غيرها بقدر حر وفها وإن تفرقت ولم تغد معني منظوما فإن عجز له زمه سبعة أنواع من الذکر أو الدعاء
الأخرى بقدر حر وفها فإن لم يحسن شيئا وقف بقدرها ولا يترجم عن شيء من القرآن لفوات أحجازه بخلاف غيره
(الخامس) من الأركان (الركوع) للكتاب والسنة والاجماع وتقدم ركوع القاعد بقسميه (وأقله) للفاطم (إن
ينحني) بلا انحناس والالم يصح (حتى تنال راحتها ركبتيه) بأن يكون بحيث تنال راحتها عند دل الخلفه ركبتيه
لو أراد وضعهما علمها لأنه بدون ذلك أوبه مع الانحناس لا يسمى ركوعا ولو علو الرأحتان ما عدا الأصابع من
السكفين (و يشترط أن يطأ من) فيه (بحيث تستقر أعضاؤه) حتى ينفض رفعه عن ركوعه عن هويه للخبير الصحيح
ثم أركع حتى تطأ من راكعا ولا تقوم زيادة الهوى مقامها لعدم الاستقرار (و) يشترط (أن لا يقصده) أى بالهوى
(غيره) أى غير الركوع بأن يهوى بقصده أولا بقصده (فلوهوى للتلاوة) أى لسجودها (لجعله) عند بلوغ حد
الراكع (ركوعا يكفه) لوجود الصارف فيجب العود إلى القيام ليهوى منه ولو ركع امامه فظن أنه يسجد للتلاوة
فهوى لذلك فراه لم يسجد فوقف عن السجود حسب له عن ركوعه على ما رجحه الزكشى ويعتبر له ذلك للمتابعة
ورج شيخنا ذكر يأنه يعود للقيام ثم يركع وهو أوجه ولو أراد أن يركع فسقط فام ثم يركع ولا يقوم راكعا فإن
سقط في أثناء انحنائه عاد للجهل الذى سقط منه في حال انحنائه (السادس) من الأركان (الاعتدال) ولو في
النفل على المعتمد (وهو أن يعود) بعد الركوع (إلى ما كان عليه قبله) من قيام أو قعود (وشرطه الطمانينة)
فيه للخبير الصحيح ثم أرفع حتى تطأ من قائما (و) شرطه (أن لا يقصده غيره) بأن يقصد الاعتدال أو يطلق (فلو
رفع) رأسه منه (فزعاً) أى خوفاً (من شيء لم يكف) لوجود الصارف ولو سقط عن ركوعه من قيام قبل الطمانينة
عاد إليه وجوبا واطمان ثم اعتدل أو بعده هائم مع اعتداله لم يسجد ولو شك غير المأموم وهو ساجد هل أتم اعتداله
اعتدل فوراً وجوبا فإن مكث لم يتدكر بطات صلاته (السابع) من الأركان (السجود مرتين) في كل ركعة
للكتاب والسنة والاجماع (وأقله أن يضع بعض بشرة) أو شعر (جبهته على مصلاه) بلا حائل بينهما وخرج
بالجهة الجبين والأنف (وشرطه الطمانينة) فيه للخبير الصحيح ثم اسجد حتى تطأ من ساجداً (ووضع جزءه) على
مصلاه وإن قل أو كان مستورا أو لم يتحمل عليه على الأوجه (من ركبتيه وجزء من بطون كفيه) سواء الراحة
والأصابع (و) جزء من بطون (أصابع رجليه) للخبير الصحيح أمرت أن تسجد على سبعة أعظم الجهة واليدين
والركبتين وأطراف القدمين (و) شرطه أيضا (تناقل رأسه) بأن يتحمل على محل سجوده بشغل رأسه وعنقه
بحيث لو كان على قطن لاندك وظهراً أثره في يده لو فرضت تحت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى لغيره) بأن يهوى له

أو كان يسيرا وقصده قطع
القراءة وبالذکر إذا كان
ناسيا وإذا سن في الصلاة
كالنائم والتعوذ وسؤال
الرحمة وسجود التلاوة لقراءة
امامه والرد عليه (الخامس)
الركوع وأقله أن ينحني حتى
تنال راحتها ركبتيه ويشترط
أن يطأ من بحيث تستقر
أعضاؤه وأن لا يقصده
غيره فلو هوى للتلاوة لجعله
ركوعا يكفه (السادس)
الاعتدال وهو أن يعود
إلى ما كان عليه قبله وشرطه
الطمانينة وأن لا يقصده
غيره فلو رفع فزعاً من شيء لم
يكف (السابع) السجود
مرتين وأقله أن يضع بعض
بشرة جبهته على مصلاه
وشرطه الطمانينة ووضع
جزء من ركبتيه وجزء من
بطون كفيه وأصابع رجليه
وتناقل رأسه وعدم الهوى
لغيره

أو يطلو نظير ماسر (فلوسقط) من الاعتدال (على وجه) لحد السجود (وجوب العود إلى الاعتدال) ليهوى منه
أو من الهوى عليه لم يلزمه العود بل بحسب ذلك سجودا لم يقصد بوضع جبهته الاعتماد عليها والأعاد السجود
لوجود الصارف أو على جنبه فانقلب بنية السجود أو بلانية أو بنية تونية الاستقامة اجزأه بلانية الاستقامة فقط
لوجود الصارف فلا يجزئه بل بحسب ولا يقوم فإن قام عامدا عالما بطلت صلاته (و) شرطه (ارتفاع أسافله)
أي عجيزته وما حوالها (على أعاليه) للاتباع فلو تساوى لم يجزه لعدم اسم السجود إلا أن يكون به علة لا يمكنه
معها السجود إلا كذلك ولوعز عن وضع جبهته الأعلى نحو وسادة فإن حصل التمكن لزمه وضع ذلك ليسجد
عليه ولا فلا إذا فائدة فيه (و) شرطه (عدم السجود على شيء) محمول له أو متصل به بحيث (يتحرك بحركته) في
قيامه أو فعوده فإن سجد عليه عامدا عالما بطلت صلاته (و) (ال) لزمه إعادة السجود فإن لم يتحرك لم يتركه أولم
يكن من محموله وان تحرك بحركته مثل (أن يكون) سريره أو عليه أو شيئا (في يده) كهو دجار السجود عليه وانما
بطلت صلاته بملافة ثوبه الجلوسة وان لم يتحرك بحركته لانه منسوب اليه وليس المعتبر هنا إلا السجود على فرار
وبعد لم يتحرك بحركته هو فرار وشرطه أيضا كما علم من قوله بشرة أن لا يكون بين الجبهة ومحل السجود حائل
الاعذر (فلوعصب جميع جبهته لراحة) مثلا (وخاف من نزع العصا) بمحذورتهم (سجد عليها) للعدر (ولا
قضاء) لانه عذر غالب دائم (الثامن) من الاركان (الجلوس بين السجدين وشرطه الطمانينة) ولو في النفل للخبير
الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (وأن لا يطأه ولا الاعتدال) لانهم اركان قصير ان اذ القصد هما الفصل فإن
طولهما فاذ ذكرهما بقدر سورة الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته
(وان لا يقصد بالرفع غيره) أي الجلوس (فلورفع فزع من شيء لم يكف) لماسر (التاسع) من الاركان (التشهد
الاخير) للخبير الصحيح قولوا التحيات لله إلى آخره (وأقله التحيات لله) جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام أو غيره
والقصد الثناء على الله تعالى بانه مالك لجميع التحيات من الخلق (سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القائلون بحقوق الله تعالى وحقه فوق العباد (أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله) أو وأن محمدا عبده ورسوله ولا يكتفي وأن محمدا رسوله (وتشترط موالاه) لارتبته كما مر (وان يكون)
هو وسائر أذكار الصلاة الماثورة (بالعربية) فإن ترجم عنها قادر على العربية أو عما لم يرد وان عجز بطلت صلاته
ويشترط أيضا ذكر الواو العاطفة بين الشهادتين ويتعين لفظ التشهد فلا يكتفي معناه بغير لفظه كان يأتي بدل
الرسول بالنبي أو عكسه أو بدل محمدا بآدم أو بدل آتسهد باعلم ويشترط رعاية حروفه وتشديداته والاعراب
الحل بالمعنى والسماع النفس والقراءة في حال القعود للقادر (العاشر) من الاركان (القعود في التشهد الاخير)
لانه محل فتيبته في الوجوب على القادر (الحادي عشر) من الاركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده
قاعد) لماسر من أمره صلى الله عليه وسلم بها في الصلاة والمناسب لها منها التشهد آخرها (وأقلها اللهم صل
أو صلى الله (على محمد أو على رسوله أو على النبي) دون أحد أو عليه ويتعين صبغة الدعاء هنا لا في الخطبة لانها
أوسع وشروط الصلاة شروط التشهد فلو أبدل لفظ الصلاة بالسلام أو بالرحمة لم يكف (الثاني عشر) من الاركان
(السلام) بعد ماسر للخبير الصحيح تحريمها التكبير وتحليلها التسليم (وأقله السلام عليكم) للاتباع فلا يجزئ
سلام عليكم وانما أجزأ في التشهد كما مر لوروده ثم لاهنا ويجزئ عليكم السلام لكن يكره ويشترط الموالاة
بين قوله السلام عليكم والاحتراز عن زيادة أو نقص فيه بتغيير المعنى وان يسمع نفسه (الثالث عشر الترتيب)
كما ذكر في عددها المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراما فسادا ذلك وتقديم الانتصاب على
تكبيرة الاحرام شرط لها لاركان ونية الخروج غير واجبة والموالاة وهي عدم تطويل الركن القصير وعدم
طول الفصل بعده سلامة ناسبا بشرط أيضا (فان تعدد تركه) أي الترتيب بان قدم ركعا فليأخذ على محله (كأن سجد

كان سجد

قبل ركوعه) عامدا عالما (بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القول في غير السلام لانه لا يحل جهره فيها بلزومه
اعادته في محله (وان سها) عن الترتيب فترك بعض الاركان (فخا) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله
(فان تذكر) المتروك (قبل أن يأتي بمثله أتى به) محافظة على الترتيب (والا) بان لم يتذكره حتى أتى بمثله من ركعة
أخرى (تمت به) ركعته (لوقوعه في محله ولغما بينهما) (وتدرك الباقي) من صلاته وسجده آخرها للسهو وحمل
ذلك فيما شملته الصلاة فيجزئه الجالس وان نوى به الاستراحة والتشهد عن الاخير وان ظنه الاول بخلاف
سجدة التلاوة والشكر وسجدة السهو فانم لا تقوم مقام السجود لان نية الصلاة لم تشملها العروضا فيها بخلاف
جلسة الاستراحة لانها أصلية فيها (ولوتيقن) أو شك (في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدتها
وأعاد تشهدا أو من غيرها أو شك فيها أتى بركعة وان قام
الى الثانية وقد ترك سجدة فان كان قد جلس ولو
للاستراحة هوى للسجود
والاجلس مطمئنا ثم يسجد
وان تذكر ترك ركعة بعد
السلام فان كان النية أو
تكبيرة الاحرام بطلت صلاته
وان كان غيرهما بنى على
صلاته ان قرب الفاصل ولم
يس نجاسة ولا يضرب استدار
القبلة ولا الكلام وان
طال الفصل استأنف

* (فصل) * و يسن
التلفظ بالنية قبيل التكبير
واستصحابها ورفع اليدين
مع ابتداء تكبيرة الاحرام
وكفه مكشوفة الى الكعبة
ومفرجة الاصابع ومحاذا
ياهماميه شحمة أذنيه
وينهى رفع اليدين مع آخر
التكبير ويرفع يديه عند
الركوع والاعتدال
والقيام من التشهد الاول
فاذا فرغ من التحريم خط
يديه تحت صدره وقبض
بكف اليمنى كوع اليسرى
وأول الساعد

قبل ركوعه) عامدا عالما (بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القول في غير السلام لانه لا يحل جهره فيها بلزومه
اعادته في محله (وان سها) عن الترتيب فترك بعض الاركان (فخا) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله
(فان تذكر) المتروك (قبل أن يأتي بمثله أتى به) محافظة على الترتيب (والا) بان لم يتذكره حتى أتى بمثله من ركعة
أخرى (تمت به) ركعته (لوقوعه في محله ولغما بينهما) (وتدرك الباقي) من صلاته وسجده آخرها للسهو وحمل
ذلك فيما شملته الصلاة فيجزئه الجالس وان نوى به الاستراحة والتشهد عن الاخير وان ظنه الاول بخلاف
سجدة التلاوة والشكر وسجدة السهو فانم لا تقوم مقام السجود لان نية الصلاة لم تشملها العروضا فيها بخلاف
جلسة الاستراحة لانها أصلية فيها (ولوتيقن) أو شك (في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدتها
وأعاد تشهدا أو من غيرها أو شك فيها أتى بركعة وان قام
الى الثانية وقد ترك سجدة فان كان قد جلس ولو
للاستراحة هوى للسجود
والاجلس مطمئنا ثم يسجد
وان تذكر ترك ركعة بعد
السلام فان كان النية أو
تكبيرة الاحرام بطلت صلاته
وان كان غيرهما بنى على
صلاته ان قرب الفاصل ولم
يس نجاسة ولا يضرب استدار
القبلة ولا الكلام وان
طال الفصل استأنف

* (فصل) * في سنن الصلاة وهي كثيرة (و) منها أنه (يسن التلفظ بالنية) السابقة فرضها ونقلها (قبيل التكبير)
ليساعد اللسان القلب وخروج جان خلاف من أوجب ذلك في كل عبادة تجب لها نية (واستصحابها) ذكر بان
يستحضرها بقلبه الى فراغ الصلاة لانه معين على الخشوع والحضور أما مكيا بان يأتي بمنا فيها فواجب (ورفع
اليدين) وان اضطلع (مع ابتداء) همزة (تكبيرة الاحرام) تكون (كفه مكشوفة) بل يكره سترها الا لعذر
ومتوجهة (الى الكعبة) ليقع الاستقبال ببطونها (ومفرجة الاصابع) تفرحها وسطا ليكون لكل عضو استقبال
بالعبادة ولا يميل أطرافها نحو القبلة (و) يسن ان يكون في رفعه (محاذا) أي مقابلا (ياهماميه) أي رأسيهما
(شحمة أذنيه) ورأس بقية أصابعه أعلى أذنيه وبكفيه منكبيه وهذه الكيفية جمع بها الشافعي رضي الله عنه
بين الروايات المختلفة في ذلك (وينهى رفع اليدين مع آخر التكبير) على المعتمد والافضل قرن هذه اليدين كلها
بجميع التكبير وينبغي أن ينظر قبيل الرفع والتكبير الى موضع سجوده ويترك رأسه قليلا (و) يرفع يديه
كذلك (عند الركوع) لكن يسن أن يكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيرة فاذا حاذى كفاه منكبيه
انحنى (و) عند (الاعتدال) بان يكون الرفع مع ابتداء رفع رأسه ويسقط الى انتهائه (و) عند (القيام من
التشهد الاول) للاتباع في السك (فاذا فرغ من التحريم) لم يستدبر الرفع لكرهه بل (حط يديه) مع انتهاء
التكبير كما (تحت صدره) وفوق سرته للاتباع فهو أولى من ارسالها جابا الكلية ومن ارسالها مشرقة هما الى
تحت الصدر (وقبض بكف) يده (اليمنى) وأصابعها (كوع) يده (اليسرى) وهو العظم الذي يلي ابهام اليد
(وأول الساعد) وبعض الرسغ وهو الفصل بين البدن والساعد وحكمة ذلك أن يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو
القاب الذي هو محل النية والاحلاص والخشوع والعادة أن من احتفظ على شيء جعل يده عليه وقبل بسط

أصابها في عرض المفصل أو ينشرها صوب الساعد (و) يسن للمصلي (تفارق موضع سجوده) في جميع
صلاته لانه أقرب الى الخشوع ويسن للاعشى ومن في ظلمة أن تكون حالته حاله الناظر لمحل سجوده (الاعند
الكعبة) فينظرها على ما قاله الماوردي ومن تبعه له لكن المعتمد أنه يحضرتهم الا ينظر الا الى محل سجوده
(والاعند قوله) في تشهد (الا الله فينظر) ندبا (مسجته) بكسر الباء عند الإشارة بها الخبر صحيح فيه والامن
في صلاة الخوف فينظر ندبا الى جهة عدوه ثلاثي عنهم (و يقرأ) ندبا في غير صلاة الجنازة (دعاء الاستفتاح)
سرا (عقب تكبيرة الاحرام) لكن يفصل بينهما ما يسكتة يسيرة لا تباع وسجله ان غلب على ظنه أنه مع
الاشتغال بالافتتاح يدرك الفاتحة قبل ركوع الامام (ومنه الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله
بكرة وأصيلاً) ومنه الحمد لله جدا كثيراً طيباً مباركاً فيه ومنه وجهت وجهي للذي فطر السموات الخ
وغـير ذلك للاحاديث الصحيحة في كل ذلك ويسن أن يقول في الاخير وأنا من المسلمين وانما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقول في بعض الاحيان وأنا اول المسلمين لانه اول مسلمي هذه الامة (و يفتي) (دعاء الافتتاح
بالتعوذ) فلا يندب له العود اليه لقوات محله (و) يفتي (بجلوس المسبوق مع الامام) كذلك فلو سلم قبل ان
يجلس لم يفتي (و لا) يفتي (بأن يمينه معه) أي مع امامه لانه يسير (و) يسن (التعوذ سرا قبل القراءة) ولو في
صلاة جهرية بالشروط السابقة في دعاء الاستفتاح لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي اذا أردت قراءة شيء منه
فاستعد بالله من الشيطان الرجيم أي قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهذه أفضل صيغة الاستعاذة (و) يسن
(في كل ركعة) كالقيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف لانه مأثور به للقراءة وهي في كل ركعة ولا يسن اعادته اذا
سجد للتلاوة ويسن لعاجز أن يبالذ كر بدل القراءة (و) يسن لكل فارئ (التأمين) أي قول آمين أي استجب
(بعد) أي عقب (فراغ الفاتحة) أو يدلها لا يتابع في الصلاة وقيس بها خارجها ويسن تخفيف الميم مع المد
وهو الافصح الاشهر ويجوز القصرفان شدد مع المد أو القصرفان قصداً أن يكون المعنى فاصدين اليك وأنت أكرم
من أن تخيب فاصد الم تبطل (و) يسن للماموم وغيره (الجهرية) (الصلاة) (الجهرية) (والاسرار به في السرية
اتباعاً في الماموم لفعل جماعة كثيرين من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وقيس بالمماموم غيره (و) يسن
(السكوت) لحظة لطيفة (بين آخر الفاتحة وآمين) لتمييز عن القرآن (وبين آمين والسورة) كذلك
(ويطولها) أي هذه السكتة التي بين آمين والسورة (الامام) ندبا في الجهرية بقدر الفاتحة التي يقرأها
الماموم ليتفرغ لسماع قراءته ويشغل في سكونه هذابذ كر أو قرآن وهو أولى لكن يظهر انه اذا اشتغل
بالقرآن راعى فيما يقرأ جهرًا كونه مع ما قرأه سرًا على ترتيب المصحف وكونه عقبه لان ذلك مندوب (و) يسن
السكوت لحظة لطيفة أيضاً (بعد فراغ السورة) وقبل الركوع لتمييز بينهما ويسن سكتة لطيفة أيضاً بين الفتح
والافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين القراءة وكلها مع ما ذكر سكتات خفيفة الا التي ينتظر فيها الماموم
وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك (و) يسن لكل مصلي بالقبض الا في الماموم (قراءة شيء من القرآن
بعد الفاتحة غير الفاتحة) آية ما أكثر لا يتابع بل قبل بوجوب ذلك والاولى ثلاث آيات وقضية كلامه حصول
أصل السنة بأقل من آية وينبغي جملة على حصول أصل السنة (و) يسن السورة (في) ركعتي (الضح) والجمعة
والعيد وغيرهما ما يأتي (و) في (الاولتين من سائر الصلوات) ولو نقلاً لا يتابع في المكتوبات وقيس بها غيرها
وقرأته صلى الله عليه وسلم في غير الاولتين لبيان الجواز نعم المسبوق اذا لم يدرك السورة فيها لحقه مع الامام
بقضيتها فيما يأتي به بعد سلامه أما الفاتحة فلا يتأدى بها اذا كررها أصل سنية السورة لان الشيء الواحد
لا يتأدى به فرض ونفل مقصودان في محل واحد ولو اقصر المتنفل على تشهد واحد سن له السورة في الكل أو
أكثر سنت له فيما قبل التشهد الاول (الامام اذا سمع الامام) أي قراءته فلا تنس له حينئذ سورة لم يصح
من النهي عن ذلك أمالوم يسمعها أو يسمع صوتها فيفهمه فتسن له السورة (وسورة كاملة أفضل من البعض) من

ونظر موضع سجوده الا عند
السكبة والاعند قوله الا الله
فينظر مسجته ويقرأ دعاء
الاستفتاح عقب تكبيرة
الاحرام ومنه الله أكبر
كثيراً والحمد لله كثيراً
وسبحان الله بكرة وأصيلاً
ويطوب بالتعوذ ويجلس
المسبوق مع الامام لا يمينه
معه والتعوذ سرا قبل
القراءة وفي كل ركعة
والتأمين بعد فراغ الفاتحة
والجهرية في الجهرية
والسكوت بين آخر الفاتحة
وآمين وبين آمين والسورة
ويطولها الامام في الجهرية
بقدر الفاتحة وبعد فراغ
السورة وقراءة شيء من
القرآن بعد الفاتحة غير
الفاتحة وفي الصبح والاولتين
من سائر الصلوات الا الماموم
اذا سمع الامام وسورة كاملة
أفضل من البعض

طويلة وان طال لما فيه من الاتباع الذي قد يزيد ثوابه على ثواب زيادة الحروف ولا شتمال السورة على مبدأ ومقطع ظاهرين بخلاف البعض هذا ان لم يرد الاقتصار عليه والاكثر قراءة آتيتي البقرة وآل عمران في سنة الصبح والقرآن جميعه في التراويح كان البعض أفضل (و) يسن (تطويل قراءة الركعة الاولى) على الثانية للاتباع ولان النشاط فيها أكثر نعم قد يطلب تطويل الثانية على الاولى لوروده فيها كسج وهل أتاك في نحو الجمعة أو ليحق نحو المرحوم (و) يسن (الجهير) بالقراءة (غير المرأة) والخشي أمهما (بحضرة الاجانب) فيسن لهما عدم الجهر خشية الفتنة وبحضرة نحو المحارم فيسن لهما الجهر لكن دون جهر الرجل وسنة الجهر تكون (في ركعتي الصبح وأولتي العشاءين) أي المغرب والعشاء (و) (في الجمعة حتى) في ركعة المسبوق التي ياتي بها (بعد سلام امامه وفي العبدین والاستسقاء والخسوف) للقمر (والتراويح والوتر بعدها) للاحداث الصحيحة في أكثر ذلك وبالقياس في غيره (و) يسن (الاسرار في غير ذلك) كذلك أيضا (و) يسن (التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار) ان لم يخف رياء أو تشويشاً على نحو مصل أو طائف أو فارئ أو نائم والأسر والتوسط أن يجهر تارة ويسر أخرى كما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم وخرج بالطلقة المفيدة بوقت أو سبب فخو العبدین يندب فيه الجهر كالمسرح ونحو الرواتب يندب فيه الاسرار وحده الجهر أن يكون بحيث يسمع غيره والاسرار أن يكون بحيث يسمع نفسه (و) يسن (قراءة قصار المفصل في المغرب وطواله) بكسر أوله وضمة بالنسبة (للمنفرد وامام محصورين رضوا) بالتطويل (في الصبح وفي الظهر بقرب منه) أي مما يقرأ في الصبح (وفي العصر والعشاء باوساطه) للاتباع قال ابن معين وطواله من الجرات الى عم ومنها الى الضحى أو ساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره وفيه نظروا ان كان قول المصنف (كالشمس ونحوها) نوافقه والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره ان طواله كقاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كسورة الاخلاص وأشار بقوله للمنفرد الخ أن طواله وكذا أوساطه لاتسن الا للمنفرد وامام محصورين بمسجد غير مطروق لم يطرأ غيبرهم وان قل حضوره رضوا بالتطويل وكانوا أحراراً ولم يكن فيهم متروجات ولا اجراء عين والاشترط اذن السيد والزوج والمستأجران اختل شرط من ذلك نذب الاقتصار في سائر الصلوات على قصار المفصل ويكره خلافه خلافاً لما ابتدعه جهلة الاثمنين التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر أذكار الصلاة فلا يسن للامام تطويلها على أدنى السكّل فيها الا به هذه الشروط والاكراه (و) يسن (في أولى صبح الجمعة الم تنزيل وفي الثانية هل أتى) بكلمة للاتباع وتسن المسداومة عليهما ولا نظار الى قول يسن السترك في بعض الايام لان العامة قد تعتقد وجوبها خلافاً لبعضهم ولوضاف الوقت عنهما فسورتان قصيرتان أفضل من بعضهما على الاوجه وضح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عشاء ليلة الجمعة بالجمعة والمنافقين وفي مغربهم بالكافرون والاخلاص فيكون ذلك سنة ويسن الكافرون والاخلاص أيضاً في سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستسقاء وفي صبح المسافرين قصر سفره أو كان نازلاً (و) يسن (سؤال الرحمة) بنحورب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (عند) قراءة (آية رحمة والاستعاذة) بنحورب أعذني من عذابك (عند) قراءة (آية عذاب) بنحو حقت كلمة العذاب على الكافرين (و) يسن (النسيج عند) قراءة (آية النسيج) بنحو فسيح باسم ربك العظيم (و) يسن (عند) قراءة (آخر) سورة (والتين وآخر) سورة (القيامة) أن يقول (بلى وأنا على ذلك من الشاهدين و) (عند قراءة آخر) سورة (المرسلات آمن بالله يفعل ذلك الامام والمنفرد لقراءة نفسه والمأموم) لقراءة امامه أو نفسه حيث سنته وغير المصلي لسكّل قراءة سمعها (ويجهران) أي الامام والمأموم وكذا المنفرد (به) أي بما ذكر (في الجهرية) كفي المجموع (و) يسن لسكّل مصل (التكبير للانتقال) من ركن الى آخر فيكبر للركوع والسجود والرفع منه ومن التشهد الاول ويسن ابتداءه عند أول هويته أو رفعه (ومده الى الركن الذي بعده) وان جالس للاستراحة للاتباع ولئلا يخرجوا جزء من صلاته عن الذكر والمد المذكور انما هو على لام الجلالة (الافى الاعتدال) ولولئلا يقيم الكسوف (فيقول) اماماً كان أو منفرداً

وتطويل قراءة الركعة الاولى والجهر لغير المرأة بحضرة الاجانب في ركعة - في الصبح وأولتي العشاءين والجمعة حتى بعد سلام امامه وفي العبدین والاستسقاء والخسوف والتراويح والوتر بعدها والاسرار في غير ذلك والتوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار وقراءة قصار المفصل في المغرب وطواله للمنفرد وامام محصورين رضوا في الصبح وفي الظهر بقرب منه وفي العصر والعشاء باوساطه كالشمس ونحوها وفي أول صبح الجمعة لم تنزل وفي الثانية هل أتى وسؤال الرحمة عند آية رحمة والاستعاذة عند آية عذاب والنسيج عند آية النسيج وعند آخر التين وآخر القيامة بلى وأنا على ذلك من الشاهدين وآخر المرسلات آمن بالله يفعل ذلك الامام والمأموم ويجهران به في الجهرية والتكبير للانتقال ومده الى الركن الذي بعده الا في الاعتدال فيقول

اليمنى على طرف الركبة
اليمنى ويقبض في التشهدين
أصابعها الا المسبحة فيرسها
ويضع الاجهام تحتها كعاقده
ثلاثة وخسين ورفعها عند
الاله بلا تحريك لها
وأكمل التشهد التحيات
المباركان الصلوات الطيبات
لله السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا اله الا
الله وأشهد أن محمدا رسول
الله وأكمل الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم اللهم صل
على محمد عبدك ورسولك
النبي الامي وعلى آل محمد
وأزواجه وذريته كما صليت
على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم وبارك على محمد
النبي الامي وعلى آل محمد
وأزواجه وذريته كما بركت
على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم في العالمين انك جمد
مجيد والدعاء بعده بما شاء
وأفضله اللهم اني أعوذ بك
من عذاب جهنم ومن عذاب
القبر ومن فتنة الحيا والممات
ومن شر فتنة المسيح الدجال
ومن عذاب النار ومن عذاب
المغرم والمأثم ومن عذاب
الغفرى وما قدمت وما أخرت
وما أسررت وما أعلنت وما
أسرفت وما أنت اعلم به مني
أنت المقدم وأنت المؤخر

على الارض ورؤسها القبلة (ويضع) ندبا (يده اليسرى على فخذه اليسرى في الجلوس للتشهد وغيره) من سائر
جلست الصلاة وأقهم كلامه أنه يسن وضع مرفق يسراه وساعدها أيضا على الفخذ وهو ما صرح به غيره وعليه
لا بما لا ينافيه من نوع عسرو يسن كواب أصابعها (مبسوطة مضمومة) ويسن كونه (مخاذ بارؤسها
طرف الركبة) بحيث تسامتهار رؤسها ولا يضربها عنانها كما مرويسن (وضع اليد اليمنى على طرف الركبة
اليمنى) كذلك في كل جلوس ما عدا جلوس التشهد (ويقبض في) الجلوس لاجل (التشهدين) الاول والاخر
(أصابعها) الخضر والبنصر والوسطى (الا المسبحة فيرسها) ممدودة (ويضع الاجهام) أي رأسها (تحتها) أي عند
أسفلها على حرف الراحة (كعاقده ثلاثة وخسين) لا يتباع وكون هذه الكيفية ثلاثة وخسين طريقة لبعض
الحساب وأكثرهم يسومون تسعة وخسين وأثر الفقهاء الاول تبع اللفظ الخبر ولو أرسل الاجهام والسبابة معا
أو قضها فوق الوسطى أو حلق بينهما برأسهما أو وضع أغلة الوسطى بين عقدتي الاجهام أي بالسنة لور ودجميع
ذلك لكن الاول أفضل لان رواته أفقه (و) يسن (رفعها) أي المسبحة مع اماتها قبل الخبر صحيح فيه ولنا يخرج
عن سبب القبلة وخصت بذلك لانها اتصالا بباط القاب فكان رفعها سببا لحضوره (عند) الله - مرة من قوله
(الاله) لا يتباع ويقصد أن المعبود واحد ليجمع في توحيد بين اعتقاده وقوله وفعله ويسن تدبير رفعها الى
السلام (بلا تحريك لها) فلا يسن بل يكرهه وان ورد فيه حديث لان المراد بالتحريك فيه الرفع وتكره الاشارة
باليسرى ولولا قطع لقوات سنينة بسطها (وأكمل التشهد) ما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
(التحيات المباركان) أي الناميات (الصلوات) أي الخس وقيل الدعاء بخير (الطيبات) أي الصالحات للثناء على
الله (لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمدا رسول الله) وفي رواية التحيات لله الزايات الله الطيبات لله الصلوات لله وقدم الاول لانه أصح
وليس في هذا زيادة المبركان ثم معنى الزايات هنا وهما أولى من خبر ابن مسعود رضي الله عنه وان كان أصح
منها وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك الخ الا أنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لم ينافيهما
من الزيادة عليه ولنا اخر الاول عنه وهو موافقة لقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة (وأكمل الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) وعلى آله ما في الاذكار وغيره وهو أولى مما في الرخصة لزيادته عليه وهو (اللهم صل على محمد
عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما بركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جمد مجيد)
ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد وخبر لا تسيدوني في الصلاة ضعيف بل لأصله وآل ابراهيم اسمعيل واسحق
وآلهم ما يخص ابراهيم بالذكر لان الرحمة والبركة لم تجتمعا للنبي غيره (و) يسن (الدعاء بعده) أي بعد التشهد
الاخير (بما شاء وأفضله اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن
شر فتنة المسيح) بالخاء المهملة لانه يحسم الارض كلها الامكة والمدينة وبالخاء المعجمة لمسح احدى عينيه (الدجال)
أي الكذاب لا يتباع وفيه قول بالوجوب فكان أفضل مما بعده (ومن عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات
ومن شر فتنة المسيح الدجال) ولا مانع من طلب مغفرة ما سبقه اذا وقع فلا يحتاج لتأويل ذلك (وما
أسرفت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت) ومنه يام قلب القلوب
ثبت قاي على دينك ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وروي كبير بالموحدة والثالثة فيسن الجمع بينهما خلافا لمن نازع فيه ويسن
أن يجمع المنفرد وامام من مر بشرطه بين الادعية الماثورة في كل محل لكن السنة ههنا أن يكون الدعاء أقل من
التشهد والصلاة (ويكره) لكل مصل (الجهر بالتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح)
وسائر الاذكار التي لم يطلب فيها الجهر

لا اله الا أنت ويكره الجهر بالتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح

*** (فصل) *** في سنن السلام (وأكل السلام عليكم ورحمة الله) دون وبركانه (و) يسن (تسليمه ثانية) وان تركها امامه لا يتباع وقد تحرم ان عرض عقب الاولى منساف كحدث وخروج وقت جمعة ونسفة اقامة وهي وان لم تكن حرام من الصلاة الا أنهم امن توابعها ومكملاتها ويسن فصلها عن الاولى (والابتداء به) أي بالسلام فيها (مستقبل القبلة) بوجهه أما بصدرة فواجب (والالتفات في التسليمتين بحيث يرى خده الايمن في الاولى وخده الايسر في الثانية) لا يتباع ويسن له أن يكون (ناوياً بالتسليم الاولى) مع أولها (الخروج من الصلاة) خروجاً من خلاف من أو جهها أو ما لو نوى قبل الاولى فان صلاته تبطل أو بعد أولها فانه لا يحصل له أصل السنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ بخلافه (و) يسن لكل مصل (السلام) أي نيته (على من على يمينه من ملائكة ومسلمي انس وجن وينوي) ندبا (المأموم بالتسليم الثانية الرد على الامام ان كان عن يمينه وان كان عن يساره فبالاولى) ينوي الرد عليه (وان كان) الامام (قبالته تخير) بين أن ينوي عليه بالاولى أو الثانية (و) بالاولى أحب (السبقة) (وينوي الامام) الابتداء على من على يمينه بالاولى ومن على يساره بالثانية ومن خلفه بأيه ما شاء (الرد) بالثانية (على المأموم) الذي على يساره اذا لم يفعل السنة بان سلم قبل أن يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغها ويسن أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينوي به من على يمين المسلم بالثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وامامه بأيهما شاء والاولى أولى لسبقها والاصل في ذلك خبر البزار أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة وخبر الترمذي وحسنه عن علي رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهور بعاء بعد هأر بعاء وقبل العصر أربعا يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المؤمنين

*** (فصل) *** في سنن بعد الصلاة وفيها (ويندب الذكر) والدعاء المأثور ان (عقب الصلاة) ومن ذلك أستغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام والتسبيح ثلاثا وثلاثين والتحميد كذلك والتكبير أربعا وثلاثين او ثلاثا وثلاثين وتقام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومنه اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقراءة الاخلاص والمعوذتين وابية الكرسي والقائمة ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ بزيادة يحيى ويميت عشر بعد الصبح والعصر والمغرب وسبحان ربك رب العزة الى آخر السورة وآية شهادته وقل اللهم مالك الملك الى بغير حساب وغير ذلك مما بسطته في شرح مختصر الروض مع بيان الترتيب والاكمل فيه (ويسر به) المنفرد والمأموم خلفا لما يوحىهم كلام الروضة (الا امام المر يد تعليم الحاضر بن فيجهر الى أن يتعلموا) وعليه حلت أحاديث الجهر بذلك لكن استبعد الاذرى واختار ندب رفع الجماعة أصواتهم بالذكر دائما (ويقبل الامام) ندبا (على المأمومين) في الذكر والدعاء عقب الصلاة وذلك بحيث (يجعل يساره الى الخراب) ويمينه اليهم وان كان بالمسجد النبوي وقول ابن العماد يحرم جلوسه بالخراب مردود (ويندب فيه) يعني في الذكر الذي هو دعاء (وفي كل دعاء رفع اليدين) لا يتباع ولو فقدت احدي يديه او كان بها علة زرع الاخرى ويكره رفع المتجسمة ولو بحائل وغاية الرفع حذو المنكبين اذا اشتد الامر قال الغزالي ولا يرفع بصره الى السماء وتسن الاشارة بسبب ابته النبي وتكره باصبعين (ثم مسح الوجه بهما) لا يتباع (و) يندب في كل دعاء (الدعوات المأثورة) عنه صلى الله عليه وسلم في أدعيته وهي كثيرة يضيق نطاق الحصر عنها أي تحريرها والاعتناء بها المز يدبر كتبها وظهر غلبه جاء استحبابها ببركته صلى الله عليه وسلم ومنها اللهم اني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والسلامة من كل اثم والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل والفشل ومن غلبة الدين وقهر الرجال اللهم اني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء ومنها ما مر آخر التشهد اللهم أعني على ذكرك وشكرك

*** (فصل) *** وأكل السلام السلام عليكم ورحمة الله وتسليمه ثانية والابتداء به مستقبل القبلة والالتفات في التسليمتين بحيث يرى خده الايمن في الاولى وخده الايسر في الثانية ناوياً بالتسليم الاولى والخروج من الصلاة والسلام على من على يمينه من ملائكة ومسلمي انس وجن وينوي التسليم الثانية الرد على الامام ان كان عن يمينه وان كان عن يساره فبالاولى وبالاولى أحب وينوي الامام الرد على المأموم

*** (فصل) *** ويندب الذكر عقب الصلاة ويسر فيه الا امام المر يد تعليم الحاضر بن فيجهر الى أن يتعلموا ويقبل الامام على المأمومين يجعل يساره الى الخراب ويندب فيه وفي كل دعاء رفع اليدين ثم مسح الوجه بهما والدعوات المأثورة

وحسن عبادتك ويسن في كل دعاء الحمد وأوله والافضل تحرى مجامعه كالحمد لله حمد ابوابي نعمه وكافى
 مريده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك (والصلاة) والسلام (على النبي صلى الله عليه وسلم
 أوله) بعد الحمد وسوطه (وأخوه) للاتباع (و) يندب (أن ينصرف الامام) والمأموم والمنفرد (عقب سلامه)
 وفراغه من الذكر والدعاء بعده (إذا لم يكن ثم) أي بعمل صلاته (نساء) أو خنثى والامكث حتى ينصرف
 (و) أن يمكث المأموم في مصلاه (حتى يقوم الامام) من مصلاه إن أراد عقب الذكر والدعاء اذ يكره للمأموم
 الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر له (و) ان ينصرف في جهة حاجته أي جهة كانت (والا) بان لم تكن له حاجة
 (ففي جهة يمينه) ينصرف لانها أفضل (و) يندب (أن يفضل بين السنة) القبيلة والبعدية (والفرض بكلام
 أو انتقال) من مكانه الاول الى آخر انتهى عن وصل ذلك الابد ما ذكر والافضل الفصل بين الصبح وسنته
 باضطجاع على جنبه الايمن أو الايسر للاتباع (وهو) أي الفصل بالانتقال (افضل) تكبير الالباق التي تشهد له
 يوم القيامة (والنفل الذي لا تسن فيه الجماعة في بيته أفضل) منه بالمسجد للخبر الصحيح أفضل صلاة المرء في بيته
 الا المكتوبة وسواء كان المسجد خاليا أو من الرياء أم لا لان العلة ليست خوف الرياء فقط بل مع النظر الى عود
 بركة صلاته على منزله (ومن سنن الصلاة الخشوع) بل هو أهمها لان فقده يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من
 كلها أو بعضها والخلاف القوي في وجوبه في جزء من صلاته وهو حضور القلب وسكون الجوارح (وترتيل
 القراءة وتدبرها وتدبر الذي ذكر) لان ذلك أعون على الخشوع والحضور فيه (والدخول فيها) أي في الصلاة
 (بنشاط) لانه تعالى ذم المنافقين بكونهم اذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ القلب) من الشواغل
 الدنيوية ومن التفكير في غير ما هو فيه ولو في أمر من أمور الآخرة لان ذلك أعون على الحضور وبقي من
 سنن الصلاة شئ كثير ومن ثم قال بعض أئمتنا من صلى الظهر أربع ركعات كان عليه فيها ستمائة تسعة قال
 النووي ويكره ترك تسعة من سنن الصلاة اه أي فينبغي الاعتناء بسننها لان الكراهة قد تنافي الثواب أو تبطله
 * (فصل) * في شرط الصلاة * والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لذاته
 (وشروط) صحة (الصلاة الاسلام والتبميز) لما مر في الوضوء (ودخول الوقت) ولو طنا كما مر (والعلم بفرضيتها)
 بتفصيله السابق في الوضوء فلا تصح من جهل بفرضيتها بخلاف من علمها فانها تصح منه مطلقا لان قصد فرض
 معين الغفلة ومن ثم قال (وان لا يعتقد فرضاً) أي معيناً (من فروضها تسعة) لا خراجها حينئذ الفرض عن
 حقيقة الشرعية (والطهارة عن الحدثين) الاصغر والاكبر (فان سبقه بطأت) وان كان فاقد الطهورين
 الخبر الصحيح اذا فاسأ أحدكم في صلاته فلا ينصرف وليتوضأ وليعد صلاته ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ
 بآفته ثم ينصرف ستر على نفسه لا يتخوض الناس فيه فيأثروا (والطهارة عن الحدث) الذي لا يعني عنه (في
 الثوب والبدن والمكان) فتبطل بحدث في احد الثلاثة وان جهله مقارن وكذا طارئ ما لم يقع بحله أو هو بشرط
 أن يكون يابسا أو أن يخيه بخوفه فبطل لا يخوضه أو عود فيها أو كونه وذلك لقوله تعالى وثيابك فطهر والخبر الصحيح
 تتره وامن البول فان علمه عذاب الفبر منه وثبت الامر باجتناب النجاسة وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها ان
 يحرم التضيغ بها خارجها في البدن والثوب بالاحاجة (ولو نتجس ببعض بدنه أو ثوبه) بغيره معوق عنه (وجهه) بان
 لم يدر بحله فيه (وجب غسل جميعه) لانه ما بقي منه جزء فالاصل بقاء النجاسة فيه وهو وثري الصلاة لانه لا بد
 فيها من طن الطهارة وبه فارق ما لو أصاب جزء آمنه قبل غسله رطبا فانه لا ينجسه لان الاصل عدم تجسس ملاقيه
 (ولا يجتهد) وان كان الحدث باحد كونه لان شرط الاجتهاد تعدد المحل كما مر فان انفصل المكان اجتهد فيه ما
 (ولو غسل نصف متجسس) كثوب تجسس كله (ثم باقيه طهر ركعة ان غسل) مع الباقي (بمجاوره) من المغسول أولا
 (والا) يغسل المجاور (فيبقى المنتصف) بفتح الصاد (على نجاسته) دون ملاقيه لان نجاسة المجاور لا تعدى لما
 بعده ألا ترى أن السمن الجامد لا ينجس منه الاملاق النجاسة دون مجاوره (ولا تصح صلاة من تلاقي بعض بدنه

والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم أوله وأخوه
 وان ينصرف الامام عقب
 سلامه اذا لم يكن ثم نساء
 ويمكث المأموم حتى
 يقوم الامام وينصرف في
 جهة حاجته والا في جهة
 يمينه وأن يفصل بين السنة
 والفرض بكلام أو انتقال
 وهو أفضل والنفل الذي
 لا تسن فيه الجماعة في بيته
 أفضل ومن سنن الصلاة
 الخشوع وترتيل القراءة
 وتدبرها وتدبر الذي
 والدخول فيها بنشاط
 وفراغ القلب

* (فصل) * وشروط الصلاة
 الاسلام والتبميز ودخول
 الوقت والعلم بفرضيتها وأن
 لا يعتقد فرضاً من فروضها
 سنة والطهارة عن الحدثين
 فان سبقه بطأت والطهارة
 عن الحدث في الثوب والبدن
 والمكان ولو نتجس بعض
 بدنه أو ثوبه وجهه وحب
 غسل جميعه ولا يجتهد ولو
 غسل نصف متجسس ثم باقيه
 طهر كله ان غسل بمجاوره
 والابقى المنتصف على
 نجاسته ولا تصح صلاة من
 تلاقي بعض بدنه

(أو) محموله من (ثوبه) أو غيره (نجاسة) في جزء من صلاته (وان لم يتحرك بحركته) لنسبته اليه ومما الفرق بين هذا وصحة السجود عليه (و) لا تنص (صلاة) قابض طرف رجل) أو نحوه (على نجاسة) لافاها وألاقى ملاقفها كأن شدة بقلادة كلب أو يحمل طاهر من سفينة تجر بحره بر أو يجرفها نجاسة أو جراح حامل لها لانه حينئذ كالحامل للنجاسة وشرط البطلان في ذلك أن يكون الموضع الذي لاقى النجاسة من الجنب ونحوه يتحرك بحركته على المعتمد فقول المصنف (وان لم يتحرك بحركته) ضعيف وان وافق ما في الرخصة وأصلها وخرج بشد مجرد اتصاله بنحو القلادة وبقوله قابض ما لوجه له تحت قدمه فانه لا يضر وان كان مشدودا بذلك في الثانية أو تحرك بحركته لانه ليس حاملا للنجاسة ولا المتصل بها (ولا يضر محاذاة النجاسة) لبدنه أو محموله (من غير اصابته في ركوع أو غيره) وان تحرك بحركته كبساط بطرفه خبث لعدم ملاقاته ونسبته اليه نعم تذكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكصلاته تحت سقف متنجس قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا كما هو ظاهر (وتجب ازالة الوشم) لحاله نجاسة تعدى بحملها اذ هو غرز الجلد بالبرة الى أن يدمى ثم يذرع عليه نيلة أو نحوه فان امتنع أجبره الحاكم هذا كله (ان لم يخف مخذورا من مخذورات التيمم) السابقة في بابه وان لم يتعد به بان فعل به مكرها أو فعلة وهو غير مكاف خلافا لجمع لانه حيث لم يخش مخذورا فلا ضرورة الى بقائه النجاسة أما اذا خاف ذلك فلا يلزمه مطلقا (ويعني عن محل استجماره) بحجر أو نحوه في حق نفسه ولو عرق مالم يجاوز صفحته أو حشفته المشقة اجتناب ذلك مع حل الاقتصار على الحجر أو مالم وحل مستجمرا أو حامله فان صلاته تبطل اذا الحاجة اليه ومثله حل طير بمنفذه نجاسة ومذبح وميت طاهر لم يطهر باطنه وبضعة مذرة بان حكم أهل الخبرة أنه لا ياتي منها فرخ وخبث بقارورة ولو رصحت عليه للنجاسة بخلاف حل الحى الطاهر المنفذ (وعن طين الشارع الذي تيقن نجاسته) وان اختلط بنجاسة مع غلبة يعسر تجنبه (و) انما يعفى عما (يتعذر) أى يتعسر (الاحتراز عنه غالبا ويختلف بالوقت وموضعهم من الثوب والبدن) فيعفى في الذيل والرجل في زمن الشتاء عما لا يعفى عنه في الصيف واليد والذيل والرجل زمن الصيف أما الذم يعسر تجنبه فلا يعفى عنه كالذى ينسب صاحبه لسقطة أو كبوة أو قلة تحفظ وخرج بالطين عين النجاسة فلا يعفى عنها وبتيقن نجاسته ما لو غلبت على الظن فانه طاهر للأصل ويعفى عن ذرق الطيور في المساجد وان كثرت لشفقة الاحتراز عنه مالم يتعمد المشى عليه من غير حاجة أو يكون هو أو مماسه رطبا وظاهرا كلام جع وصرح به بعض أصحابنا أنه لا يعفى عنه في الثوب والبدن مطلقا وبه جزم في الأنوار لكن فضية تشبيه الشيخين العفو عنه بالعفو عن طين الشارع العفو عما يتعسر الاحتراز عنه غالبا (وأما دم البثران) بفتح المثلثة جمع ثرة بسكونها وهى خراج صغير (و) دم (الدمامل والقروح) أى الجراحات (والقيح والصديد) وهو ماء رقيق مختلط بدم أو دم مختلط بفتح (منها) أى من القروح (ودم البراغيث والقمل والبعوض والبق) ونحوها من كل ما لانفس له سائلة (وموضع الجمجمة والفصد وونيم الذباب) أى روثه (وبول الخفاش) وروثه (وسلس البول ودم الاستحاضة وماء القروح والنقاط المتغير ريحه) فيعفى عن قليل ذلك وكثيره (و) أوجاهة وصلح فيه (فيعفى عن قليله دون كثيره) اذ لا مشقة في تجنبه بخلاف ما لو لبسه لغرض صحيح كتحمل فانه يعفى حتى عن كثيره وحصل العفو في جميع ما ذكر بالنسبة للصلاة فلو وقع المتأثر بذلك في ماء قليل نجسه فلو اختلط به أجنبي لم يعف عنه نعم يعفى عن رطوبة ماء نحو الوضوء والغسل أماماء ما ذكر غير المتغير فطاهر (ويعفى عن قليل دم الأجنبي غير الكلب والخنزير) وفرع أحدهما لان جنس الدم يتعاطى اليه العفو فيقع القليل من ذلك في محل المساحة ومن الأجنبي ما انفصل من بدنه ثم اصابه قال الأذرى أى سواء دم البثران وما بعده أمادم نحو الكلب فلا يعفى عنه وان قل لغاظ حكمه (واذا) حصل ما من دم البثران وما بعده بفعله كان (عصر البثرة أو الدم أو قتل البرغوث) أو نام في ثوبه لاحتجاجة فكثير فيها دم نحو البراغيث

أو ثوبه نجاسة وان لم يتحرك بحركته وصلاة قابض طرف رجل على نجاسة وان لم يتحرك بحركته ولا يضر محاذاة النجاسة من غير اصابته في ركوع أو غيره وتجب ازالة الوشم ان لم يخف مخذورا من مخذورات التيمم ويعفى عن محل استجماره وعن طين الشارع الذي تيقن نجاسته ويتعذر الاحتراز عنه غالبا ويختلف بالوقت وموضعهم من الثوب والبدن وأما دم البثران والدمامل والقروح والقيح والصديد منها ودم البراغيث والقمل والبعوض والبق وموضع الجمجمة والفصد وونيم الذباب وبول الخفاش وسلس البول ودم الاستحاضة وماء القروح والنقاط المتغير ريحه فيعفى عن قليل ذلك وكثيره الا اذا فرش الثوب الذى فيه ذلك أو حمله لغير ضرورة فتعفى عن قليله دون كثيره ويعفى عن قليل دم الأجنبي غير الكلب والخنزير واذا عصر البثرة أو الدم أو قتل البرغوث

(عنى عن قلبه فقط) أى دون كثيره على المعتمد اذ لا كثير مشقة فى تجنبه حينئذ (ولا يعنى عن جلد البرغوث ونحوه) مما لم يعد موم البلوى به فلو قبله فى الصلاة بطالت ان جمل جلده بعد موته والا فلا نعم ان كان فى نعطيف الحياطة لم يمكن اخراجه فينبغى أن يعنى عنه (ولو صلى بنجس) لا يعنى عنه (ناسيا) له (أو جاهلا) به أو بكونه مبطلا ثم تبين كونه فيها (أعادهها) وجوب بالان الطهر عنهما من قبيل الشروط وهى من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل والنسيان (الشرط الثامن ستر العورة) عن العيون فتبطل بعدم سترها مع القدرة عليه وان كان خاليا فى ظلمة لا جاعهم على الامر بالسستر فى الصلاة والامر بالشئ تنهى عن ضده والنهى هنا يقتضى الفساد (وعورة الرجل) أى الذكر الصغير والكبير (والامة) ولومبعضه ومكاتبته ومستولدة (ما بين السرة والركبة) لخبر عورة المؤمن ما بين سترته وركبته وهو وان كان ضعيفا الا أن له شواهد تجبره وقيل بالذكر الامة بجامع أن رأس كل ليس بعورة (و) عورة (الحرمة) الصغيرة والكبيرة (فى صلاتها وعند الاجانب) ولو خارجها (جميع بدنها الا الوجه والكفين) ظهر او بطنها الى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها أى وما ظهر منها وجهها أو كفها وانما لم يكونا عورة حتى يجب سترهما لان الحاجة تدعو الى ابرازهما وحرمة نظرها ما نظر ما عدا ما بين السرة والركبة من الامة ليس لان ذلك عورة بل لان النظر اليه مقلنة الفتنة (و) عورة الحرمة (عند مثلها ومملوكها العفيف اذا كانت عفيفة أيضا من الرزق وغيره وعند المسوخ الذى لم يبق فيه شئ من الشهوة وعند محارمها) الذكور (ما بين السرة والركبة) فيجوز لمن ذكر النظر من الجانبين لما عدا ما بين السرة والركبة بشرط أمن الفتنة وعدم الشهوة بان لا ينظر فينبذ والحنث المشكل كالانثى فيما ذكره فاحرية فان استتر كرجل لم تصح صلاته على المعتمد (وشرط الساتر) فى الصلاة وخارجها أن يشمل المستور لبسا ونحوه مع ستر اللون فيكنى (ما يمنع) ادراك (لون البشرة ولو) حتى الحشم كستر والضيقة لكنه لامرأة مكروه وخلاف الاولى للرجل أو كان غير ساتر لحجم الاعضاء كان كان طينا ولو لم يعتد به الستر كأن كان (ماء كدرا) أو صافيا تراكت خضرته حتى منعت الزوية وحفرة أو خابية ضيق رأس يستتران الواقف فيه ما وان وجد ثوبا لحصول المقصود بذلك بخلاف ما لا يشمل المستور كذلك ومن ثم قال (لا خيعة ضيقة وظلمة) وما يحكى لون البشرة بان يعرف به بياضها من سوادها كزجاج ومهلل وماء صاف لان مقصود الستر لا يحصل بذلك كالأصباغ التى لا حرم لها من نحو حجرة أو صخرة وان سترت اللون لانها لاتعد ساترا وتصور الصلاة فى الماء فيمكنه الركوع والسجود فيه وفيمن يوفى بهم ما وفى الصلاة على الجنائز ولو قدر على الصلاة فيه والسجود فى الشط لم يلزمه بل له الايماء به ويجب على فاقد نحو الثوب الستر بالطين وان رفق والماء الكدر ويكنى بالخاف فيه اثنتان وان حصت مماسة محرمة (ولا يجب) عليه (الستر من أسفل) وانما يجب من الاعلى والجوانب لانه المعتاد (يجوز ستر بعض العورة بيده) من غير مس ناقض لحصول المقصود به وكذا يبدل غيره وان حرم ولم يجد المصلى رجلا أو غيره الا ما ستر بعض عورته وجب لانه ميسوره (فان وجد ما يكتفى سواتيه) القبل والبر (تعين لهما) لانهم ما غلظا (أو) كفى (أحدهما) ما يقدم وجوب بالرجل أو غيره (قبله) ثم دبره لتوجهه بالقبل للقبلة فستره أهم تعظيما لها والستر الدبر غالبا بالابنتين (وزر) وجوبا (بقبضه) أى جيب قبضه ولو بنحوه سلة أو ستره ولو بنحوه لحية أو يده (أو يشد وسطه) ان كانت عورته تظاهر منه فى الركوع أو غيره (فان لم يفعل صح احرامه) ثم عند الركوع ان ستره والابطال صلاته ويجب عليه السعي فى تحصيل الساتر ملكا أو اجارة أو غيرهما نظير ما صلى فى الماء ويقدمه على الماء لدوام نفعه ولانه لا بد له ويصلى عاريا مع وجود الساتر النجس لاعم وجود الحرير بل بلبسه للحاجة ولو أمكنه تطهير الثوب وجب وان خرج الوقت ولا يصلى فيه عاريا ولو نجس على نجس فرش السرة عليه وصلى عاريا ثم الاركان ولا إعادة عليه (الشرط التاسع استقبال القبلة) أى الكعبة فلا يكتفى التوجه لجهةها الغير الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين فى وجهها وقال هذه القبلة وخبر

عنى عن قلبه فقط ولا يعنى
عن جلد البرغوث ونحوه
ولو صلى بنجس ناسيا أو جاهلا
أعادهها (الشرط الثامن) ستر
العورة وعورة الرجل
والامة ما بين السرة والركبة
والحرمة فى صلاتها وعند
الاجانب جميع بدنها الا
الوجه والكفين وعند
محارمها ما بين السرة
والركبة وشرط الساتر
ما يمنع لون البشرة ولوماء
كدرا لا خيعة ضيقة وظلمة
ولا يجب الستر من أسفل
ويجوز ستر بعض العورة
بيده فان وجد ما يكتفى
سواتيه تعين لهما أو أحدهما
فيقدم قبله ويزر قبضه أو
يشد وسطه ان كانت عورته
تظاهر منه فى الركوع أو
غيره (الشرط التاسع)
استقبال القبلة

يقبل خبره (فان فقد) الثقة المذكور (اجتهد) وجوباً بان يستدل على القبلة (بالدلائل) التي تدل عليها وهي كثيرة أضعفها الرياح وأقواها القطب وهو عند الفقهاء نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى ويختلف باختلاف الأقاليم ففي مصر يكون خلف أذن المصلي اليسرى وفي العراق يكون خلف اليمنى وفي أكثر اليمن قبالة ممالي جانبته اليسرى وفي الشام وراءه ويجب تعلم أدلتها عيناً على من أراد سفره ليقبل فيها العارفون بالقبلة والواجب على الكفاية ومن ترك التعلم وقد خوطب به عينا لم يجزله التقليد الا عند ضيق الوقت وبعد بحلاف من خوطب به كفاية فان له التقليد مطلقاً ولا يعيد وعليه يحتمل قول المصنف (فان عجز) عن الاجتهاد (لعمه) أي لعجزه (أو عجزه بصرته) فله ثقة عارفاً (يجتهد له لعجزه) (وان تحير) المجتهد فلم يظهر له شيء بعد اجتهاده أو اختلف على الاعي مجتهدان ولم يترجأ أحدهما عنده (صلى كيف شاء) لحزمة الوقت (و يقضى) وجوباً بالانه نادر (ويجتهد) وجوباً (لنكاح فرض) يقضى صلاة وان لم يفارق محله الأول سبعاً في اصابة الحق ما لم يكن نعم ان كان ذا كمال ليدل الأول لم يلزمه ذلك واذا اجتهد وصلى (فان يتقن الخطأ فيها أو بعدها) ولو بخبر ثقة عن عيان (استأنفها) وجوباً بالتبين فساد الأولى (وان) لم يتقنه وانما تغير اجتهاده عمل بالثاني (وجوباً) بالقيام مضى لمضيه على الصحة ولم يتقن فساد بل يعمل (فما يستقبل) وان كان في الصلاة فيتحول الى ما ظنه الصواب ان ظهر له مقارناً لظهور خطأ الأول وهكذا حتى لو صلى أربع ركعات الى أربع جهات بالاجتهاد صحت صلاته (ولا قضاء للأول) من الاجتهادين ولا غير الاخير من الاجتهادات لان الاجتهاد لا يقضى بالاجتهاد أما لو ظهر له الخطأ ثم ظهر له الصواب ولو عن قرب فان صلاته تبطل لمضى جزء منها الى غير قبلة محسوبة (الشرط العاشر ترك الكلام) أي كلام الناس لخبر مسلم كأن تكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله فانتبهين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وفي رواية له ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس (فتبطل) الصلاة (في نطاق حرفين) وان لم يفهم ما أو كانا من آية نسيخ لفظها أو بالصلوة كقوله امامهم (أو حرف مفهم) نحو ق أو ع أو ل أو ط من الوفاية والوعاية والولاية والوطاء (أو) حرف (ممدود) وان لم يفهم اذ المذائف أو و أو أ أو باء فالمدود في الحقيقة حرفان وتبطل بالنطق بما ذكر (ولو) حصل (بتخضع واكره) لندوته فيها (وضحك وبكاء) ولولا تنوع (وأنين ونفخ من الغم أو الانف) كما قاله جماعة من المتأخرين لكن بعده تصويره وعطاس وسعال بلا غلبة في الكل اذ لا ضرورة حينئذ (وبعذر في سائر الكلام) عرفاً كالسكوتين والثلاث (ان سبق لسانه) اليه (أو نسي) أنه في الصلاة (أو جهل التحريم) للكلام فيها (وهو قريب عهد بالاسلام أو من) أي شخص (نشأ بادية بعيدة عن العلماء) أي عن يعرف ذلك لانه صلى الله عليه وسلم تكلم ظلياً في الصلاة معتقداً فراغها ولم يبطل صلاة من تكلم فيها قليلاً لاجل اقرب اسلامه وقيس بذلك الباقي وكالجاهل من جهل تحريم ما أتى به أو كونه الترخيع مبطلاً وان علم تحريم جنس الكلام بخلاف ما لو علم الحرمة وجهل الابطال فانه يبطل اذ حقه بعد العلم بالتحريم الكف (أو) ان (حصل) اليسير (بغلبة ضحك أو غيره) مما سبق اذ لا تقصير (ولا يعذر) كإني المجموع وغيره وان خالفه جماعة (في) الكلام (الكثير بهذه الاعذار) السابقة من الترخيع وما بعده الى هنالكان الكثير يقطع نظم الصلاة (و) قد (يعذر) فيه وذلك (في) الترخيع لتعذر القراءة الواجبة (والتشهد الواجب وغيرهما من الواجبات القولية فلا تبطل الصلاة بالكثير حينئذ للضرورة بخلاف الترخيع لسنة كالجهر فانه يبطلها اذ لا ضرورة اليه (ولو نطق بنظم قرآن) أو ذكر كقوله لجماعة استأنفوا في المدخول عليه بسم الله أو نطق على امامه بقرآن أو ذكر أو جهر الامام أو المبلغ بتكبيرات الانتقالات فان كان ذلك (بقصد التفهيم) أو الفتح أو الاعلام (أو أطلق) فلم يقصد شيئاً (بطالت صلاته) لان عروض القرينة أخرجه عن موضوعه من القراءة والذكري الى أن يصير من كلام الناس بخلاف ما لو قصد القراءة وحدها أو الذكري وحده أو مع نحو التفهيم فان الصلاة لا تبطل لبقاء ما تكلم به على موضوعه ولا فرق على الوجه بين أن يكون

فان فقد اجتهاد بالدلائل فان عجز لعجزه أو عجز بصرته قلد ثقة عارفاً وان تحير صلى كيف شاء ويقضى ويجتهد لكل فرض فان يتقن الخطأ فيها أو بعدها استأنفها وان تغير اجتهاده عمل بالثاني فيما يستقبل ولا قضاء للأول (الشرط العاشر) ترك الكلام فتبطل بحرفين أو حرف مفهم أو ممدود ولو بتخضع واكره وضحك وبكاء وأنين ونفخ من الغم أو الانف وبعذر في سائر الكلام ان سبق لسانه أو نسي أو جهل التحريم وهو قريب عهد بالاسلام أو من نشأ بادية بعيدة عن العلماء أو حصل بغلبة ضحك أو غيره ولا يعذر في الكثير بهذه الاعذار وبعذر في الترخيع لتعذر القراءة الواجبة ولو نطق بنظم قرآن بقصد التفهيم أو أطلق بطالت صلاته

انتهى في قراءته الى تلك الآية أو أنشأها حينئذ ولا بين ما يصلح لتخاطب الناس به من نظام القرآن والاذكار
وما لا يصلح وخرج بنظام القرآن ما لو غـير نظامه كقوله يا إبراهيم سلام كوفي فتبطل صلاته مطالعاً نعم ان لم يصل
بعضها ببعض وقصد القراءة فلا بطلان (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء بلا خطاب) لخلق غير النبي صلى الله
عليه وسلم ولا تعليق (ولا بالتلفظ بقربة كالتعق والنذر) والصدق والوصية وسائر القرب المنجزات بلا تعليق
ولا خطاب لمن ذكر لان ذلك قربة ومناجاة لله فهو من جنس الدعاء بخـلافه مع خطاب مخلوق غير النبي صلى
الله عليه وسلم من انس وجن وملاك وغيرهم وان لم يعقل كقوله لعاطس رحلك الله وللهال ربي وربك الله أو مع
تعليق كان شفي الله مريضاً فعلى عتق رقبة أو اللهم اغفر لي ان شئت فتبطل بذلك مطالعاً كما لو نطق بشئ من ذلك
بغير العربية وهو يحسنها ولا تضر اشارة الاخرس ولو ببيع وان صح بعبه ولا خطاب الله تعالى وخطاب رسوله
صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد ويسن حتى للناطق رد السلام بالاشارة ولو ان عطس أن يحمد الله ويسمع
نفسه ولو قرأ امامه اياك نعبد واياك نستعين فقالها أو قال استعنا ونستعين بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء
قاله في التحقيق (ولا تبطل) بالسكوت الطويل (ولا عذر) لانه لا يتخل بنظمها (ويسن لمن نابه شئ) في
صلاته كتنبيه امامه واذنه لداخل واذناره نحو أعني من وقوعه في محذور (أن يسبح الله تعالى ان كان رجلاً)
بقصد الذكر وحده أو مع التنبيه والابطلت صلاته كما علم بماسر (و) أن (تصفق المرأة) والخفي والاولى أن يكون
(ببطن كف على ظهر) كف (أخرى) سواء اليمنى واليسرى وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من نابه
شئ في صلاته فليسبح فانه اذا سجد التفت اليه وانما التصفيق للنساء فلو صفق الرجل وسبح غيره كان خلاف السنة
ولو كثر التصفيق بان كان ثلاثاً متواليه أبطل ولا يضر حيث قصده الاعلام وان كان بضرب الراحتين (الشرط
الحادي عشر ترك) تعمد زيادة الركن الفعلي والفعل الفاحش وان قل وترك (الافعال الكثيرة) عرفاً ولو سهوا
(فلو زاد ركوعاً) لغير قل نحو حجة (أو غيره من الاركان) الفعلية (بطلت) صلاته (ان تعمد) ولم يكن للمتابعة
وان لم يطمئن فيه لتلاعبه بخلاف الركن القولي لان زيادته لا تغـير نظامها وبخلاف الزيادة سهواً وللمتابعة
لعذره ولا يضر تعمد زيادة قعود قصير ان عهده في الصلاة غير ركن كان جالس بعد الاعتدال وقبل السجود مثل
جلسة الاستراحة بخلاف الجلوس قبل نحو الركوع لانه لم يعهد (أو فعل ثلاثة أفعال متواليه) بأن لا يعد عرفاً
كل منهما منقطاً عما قبله (كثلاث خطوات) وان كانت بقدر خطوة مغتفرة أو مضغعات ثلاث (أو حركات)
متواليه مع تحريك اليد (في غير الجرب) وكان حرك يديه ورأسه ولو معاً وخطا خطوة واحدة أو افعال الثلاث
وان لم يزد على الواحدة (أو وثب وثبة) ولا تكون الوثبة الا (فاحشة أو ضرب ضربة مفردة) أو صفق تصفيقة
أو خطا خطوة بقصد الالعب وان كانت التصفيقة بغير ضرب الراحتين (بطلت) صلاته في جميع ما ذكر (سواء
كان عامداً أو ناسياً) لمنافاة ذلك لكثرة أو إخشاه للصلاة وأشعاره بالاعراض عنها والخطوة بفتح الخاء المروهي
المرادة هنا ذهي عبارة عن نقل رجل واحدة فقط حتى يكون نقل الاخرى الى أبعد عنها أو أقرب خطوة أخرى
بخلاف نقلها الى مساواتها وذهاب اليد ورجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة أما في الجرب الذي لا يصبر معه
على عدم الحث فيغفر الحث لاجله وان كثر لا يضطراره اليه (ولا يضر الفعل القليل) الذي ليس بفاحش ومنه
الخطوات وان اتسعت أو اللبس الخفيف وفتح كتاب وفهم ما فيه لكنه مكروه (ولا حركات خفيفات وان كثرت)
وتوات لكن اختلاف الاولى وذلك (كتحريك الاصابع) في نحو سحجة وحكة فلا بطلان بجميع ذلك وان تعمد
ما لم يقصد به منافاتها وانما لم يعف عن قليل الكلام عمد الا انه لا يحتاج اليه فيها بخلاف الفعل فعني عما يعسر
الاحتراز عنه مما لا يتخل بهوا الاحقان والاسان كالاصابع وقد يسن الفعل القليل كقتل نحو الحية الشرط الثاني
عشر ترك (المفطر فتبطل بوصول مفطر جوفه وان قل ولو بلا حركة قم أو مضغ لان وصوله يشغرها بالاعراض عنها
وترك غير المفطر أيضاً نحو (الاكل والشرب) الكثير سهواً أو جهل تحريمه فيها فتبطل به وانما لم يفطر لان الصائم

ولا تبطل بالذكر
والدعاء بلا خطاب ولا بالتلفظ
بقربة كالتعق والنذر ولا
بالسكوت الطويل بلا عذر
ويسن لمن نابه شئ أن يسبح
الله تعالى ان كان رجلاً
وتصفق المرأة ببطن كف
على ظهر أخرى (الشرط
الحادي عشر) ترك الافعال
الكثيرة فلو زاد ركوعاً أو
غيره من الاركان بطلت ان
تعمد أو فعل ثلاثة أفعال
متواليه ككثلاث خطوات أو
حركات في غير الجرب أو
وثب وثبة فاحشة أو ضرب
ضربة مفردة بطلت سواء
كان عامداً أو ناسياً ولا يضر
الفعل القليل ولا حركات
خفيفات وان كثرت كتحريك
الاصابع (الشرط الثاني
عشر) ترك الاكل والشرب

لاتقصير منه اذ ليس لعبادته هيئته تذكروه بخلاف الصلاة (فان كل قليلا ناسيا) أنه فيها (أو جاهلا بتحريره)
وعذر اقرب عهده بالاسلام أو نشئه بعيدا عن العلماء (لم تبطل) صلاته لعذره (الشرط الثالث عشر أن لا يعصى
ركن قولي) كالفتاحه (أو فعلى) كالاتصال (مع الشك في) صحة (نية التحريم) بان ترددهل نوى أو أتم النية
أو أتى ببعض أجزائها الواجبة أو بعض شروطها أو هل نوى ظهر أو عصرا (أو بطول) عرفا (زمن الشك) أي
التردد فيما ذكر فني طال أو مضى قبل انجلائه ركن يان فارنه من ابتدائه الى تمامه أبطاها النذرة مثل ذلك في
الاولى ولتقصيره بترك التذكري الثانية وان كان جاهلا وبعض الركن القولي ككلمه ان طال زمن الشك أو لم
يعد ما قرأه فيه وقراءة السورة والتشهد الاول كقراءة الفاتحة ان قرأ منها قدرها أو قدر بعضها وطال وخرج
بقوله أن لا يعصى الى آخره ما لو تذكرك قبل طول الزمن واثباته بركن فلا يطلان لكثرة عروضا مثل ذلك
و بتعبيره بالشك ما لوطن انه في صلاة أخرى فانه تصح صلاته وان أتمها مع ذلك سواء كان في فرض وطن انه في نفل
أو عكسه (الشرط الرابع عشر أن لا ينوي قطع الصلاة أو يتردد في قطعها) فني نوى قطعها ولو بالخطأ روج منها
الى أخرى أو تردده فيه أو في الاستمرار فيها بطالت لمنافاة ذلك للجزم بالنية ولا يواحد ذبا لوسواس القهري ولو في
الاعمال لمنا فيه من الحرج ولو نوى فعل مبطل فيه لم تبطل الا ان شرع في المنوى ولا يبطل الوضوء والصوم
والاعتكاف والحج بنية القطع وما بعده لان الصلاة أضيق بابا من الاربعة (الشرط الخامس عشر عدم تعليق
قطعها بشئ) فان علقه بشئ ولو بحال لا يظهر بطلت لمنافاة الجزم بالنية

* (فصل) * في مكروهات الصلاة (ويكره الالتفات بوجهه) فلهالانه اختلاس من الشيطان كما صح في الحديث
(الاحاجة) لا اتباع ولا لباس بل مع العين من غير التفات أما الالتفات بالصدر قبل طلع كالمسافر (ورفع البصر الى
السماء) لانه يؤدي الى خطف البصر كما في حديث البخاري (وكف شعره أو ثوبه) بلا حاجة لانه صلى الله عليه وسلم
أمر بان لا يكفها ليسجد معه (ووضع يده على فقه بلا حاجة) للهنسي الصحيح عنه أو موضع الحاجة كالنشاوب فسنة
لخبر صحيح فيه ولا فرق بين اليمنى واليسرى لان هذاليس فيه دفع مسنة فتذكر حسي (ومسح غبار جبهته) قبل
الانصراف منها (وتسوية الحصى في مكان سجوده) للهنسي الصحيح عنه ولانه كالذي قبله ينافي التواضع والخشوع
(والقيام على رجل) واحدة (وتدعيمها) على الأخرى (ولصقة بالآخرى) حيث لا عذر لانه تكاف ينافي
الخشوع والاباس بالاستراحة على احدهما اطول القيام أو تجوهر (والصلاة حاقنا) بالنون أي بالبول (أو
حاقنا) بالواحدة أي بالغايط (أو حازقا) أي بالريح للهنسي عنهم مع مدافعة الاخبيين بل قد يحرم ان ضره مدافعة
ذلك ويندب أو يجب تغريغ نفسه من ذلك وان فاتت الجماعة (ان وسع الوقت) ذلك والواجب الصلاة مع ذلك
حيث لا ضرر لحركة الوقت (ومع توفان الطعام) الحاضر أو القريب الحضور أي اشتهاه بحيث يختل الخشوع
لو قدم الصلاة عليه لأمره صلى الله عليه وسلم بتقديم العشاء على العشاء ويا كل ما يتوفر معه خشوعه فان لم يتوفر
الا بالشيوع شيوع ومحل ذلك (ان وسع الوقت) أيضا والاصل في فور واجوب بالماسر (وأن يصبغ في غير المسجد عن
يمينه أو قبلته) وان كان خارج الصلاة للهنسي عن ذلك بل يصبغ عن يساره ان تيسر والافتحت قدمه اليسرى
(ويحرم) البصاق (في المسجد) ان اتصل بشئ من أجزائه للخبر الصحيح أنه خطيئة وكفارتها دفنها أي أنه يقطع
الحركة ولا يرفعها (ويكره أن يضع يده اليمنى أو اليسرى) على خصرته (على حاجة لصحة الهنسي عنه ولانه فعل
المتكبر من ومن ثم لما هبطا لباس من الجنة كن كذلك ووردانه راحة أهل النار أي اليهود والنصارى (وأن
يخفض رأسه) أو يرفعه (في ركوعه) لانه خلاف الاتباع ويكره ترك قراءة السورة في الاولتين للخلاف في وجوبها
(وقراءة السورة في) الركعة (الثالثة والرابعة) من الرابعة والثالثة من المغرب وهذا ضعيف والمعتمد أن قراءتها
فيهما ليست خلاف الاولى بل ولا خلاف السنة وانما هي ليست بسنة وقرق بين ما ليس بسنة وما هو خلاف السنة
(الامن سبق بالاولى والثانية فيعزوها) أي السورة (في الاخيرتين) من صلاة الامام لانهما أو اباه اذا أدركه

فان كل قليلا ناسيا أو جاهلا
بتحريره لم تبطل (الشرط
الثالث عشر) أن لا يعصى
ركن قولي أو فعلى مع الشك
في نية التحريم أو يطول
زمن الشك (الشرط الرابع
عشر) أن لا ينوي قطع
الصلاة أو يتردد في قطعها
(الشرط الخامس عشر)
عدم تعليق قطعها بشئ
* (فصل) * ويكره الالتفات
بوجهه الاحاجة ورفع
البصر الى السماء وكف
شعره أو ثوبه ووضع يده على
فقه بلا حاجة ومسح غبار جبهته
وتسوية الحصى في مكان
سجوده والقيام على رجل
واحدة ولصقة بالآخرى
والصلاة حاقنا أو حاقنا أو
حازقا ان وسع الوقت ومع
توفان الطعام ان وسع أيضا
وأن يصبغ في غير المسجد
عن يمينه أو قبلته ويحرم في
المسجد ويكره أن يضع
يده على خصرته وأن يخفض
رأسه في ركوعه وقراءة
السورة في الثالثة والرابعة
الامن سبق بالاولى والثانية
فيعزوها في الاخيرتين

المأموم أول صلاته فان لم يمكنه قراءتها فها في آخرتيه ثلاثا خلاصاته من السورة ولو سبق بالاول فقط
 قرأها في الثانية والثالثة (والاستناد) في الصلاة (الى ما يسقط) المصلي (يسقطه) للخلاف في صحة صلاته
 حينئذ ومجمله حيث يسمى قائما والابان كان بحيث يمكنه رفع قدميه عن الارض بطلت صلاته كما حرم في بحث القيام
 لانه ليس بقائم بل معاق نفسه (والزيادة في جلسة الاستراحة على قدر الجلوس بين السجدين) أي على أقله أما
 الزيادة على أقله بقدر التشهد الواجب فبطالة كحرم أن تطويل جلسة الاستراحة بمطيل كطويل الجلوس بين
 السجدين (وطالة التشهد الاول) ولو بالصلوة على الأقل فيه (والدعاء فيه) لبنائه على التخفيف (وترك الدعاء في
 التشهد الاخير) للخلاف في وجوب بعضه السابق كحرم (ومقارنة الامام في أفعال الصلاة) بل وأقوالها للخلاف
 في صحة صلاته حينئذ وهذه الكراهة من حيث الجماعة لانها لا توجد الامعاء فتفوت فضيلتها كمثل مكروهه من
 حيث الجماعة كالانفراد عن الصف وترك فرجة فيه مع سهولة تسدها والعلو على الامام والانخفاض عنه لغير
 حاجة ولو في المسجد والاقداء بالخالف ونحو القاسق والمبتدع واقتداء المفترض بالمتفعل ومصلي الظهر مثلا بمصلي
 العصر وعكسهما (و) يكره (الجهير في موضع الاسرار والاسراف في موضع الجهر والجهير) للمأموم (خلف الامام)
 لخالفته لا لتباع المناكدة في ذلك (ويحرم) على كل أحد (الجهير) في الصلاة وخارجها (ان شوش على غيره) من
 نحو مصلى أو قارئ أو ناظم للضرور يرجع لقول المتشوش ولو فاسقا لانه لا يعرف الامنه وما ذكره من الحرمة ظاهر
 لكن ينفيه كلام المجموع وغيره فانه كالصريح في عدمها الا ان يجمع بحمله على ما اذا خف التشوش (وتكره)
 الصلاة أيضا (في المزرلة) بفتح الموحدة وضمها وهي موضع الزبل (والجزرة) وهي موضع الجزر أي الذبيح لجهة
 النهي عنهما ولما فيه من محاذات الخباسة فان مسها بعض بدنه أو مجوله بطلت صلاته كحرم (والطريق في
 البناء) دون البرية للنهي ولا شغل القلب بمرور الناس فيها وبه يعلم أن التعبير بالبناء دون البرية جرى على
 الغالب وأنه حيث كثروا هم يحمل كرهت الصلاة فيه حينئذ وان لم يكن طريقا كالمطاف وفي الوادي الذي
 نام فيه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه عن صلاة الصبح لانه ارتحل عنه ولم يصل فيه وقال ان فيه شيطانا (و) في (بطن
 الوادي) أي كل واد (مع وقوع السبل) خشية الضرر وانتفاء الخشوع (و) في (الكنيسة) وهي معتبد اليهود
 (و) في (البيعة) وهي معتبد النصارى وغيرهما من سائر مكنة المعاصي كالسوق لانها ماوى الشياطين كالحمام
 (و) في (المقبرة) الطاهرة والمنبوشة ان جعل بينه وبين الخباسة حائلا لماس في المزرلة وبه يعلم أن الكلام في غير
 مقابر الانبياء (والحمام) أو مسطحه ولو جدد المسامر (وعطن الابل) وهو الحبل الذي تتخى اليه بعد شرب
 غيرها وهي ثانيا للنهي عنه والتشوش خشوعه بشدة تغارها (و) على (سطح الكعبة) لما فيه من الاستعلاء عليها
 (و) في (نوب) أو اليه أو عليه ان كان (فيه تصاوير أو شيء) آخر (باليه) عن الصلاة لمخطوط وكادى يستقبله
 الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه نوب ذات أعلام فلما فرغ قال ألهتنى هذه (والنائم) للرجل
 (والنمى) لغيره للنهي عن الاول وقيس به الثاني (وعند غلبة النوم) لفوات الخشوع حينئذ ومجمله ان اتسع
 الوقت وغاب على ظنه استيقاظه وادراك الصلاة كاملة فيه والاحرم كحرم

والاستناد الى ما يسقطه
 يسقطه والزيادة في جلسة
 الاستراحة على قدر الجلوس
 بين السجدين وطالة
 التشهد الاول والدعاء فيه
 وترك الدعاء في التشهد
 الاخير ومقارنة الامام في
 أفعال الصلاة والجهير في
 موضع الاسرار والاسراف
 في موضع الجهر والجهير
 خلف الامام ويحرم الجهر
 ان شوش على غيره وتكره
 في المزرلة والجزرة والطريق
 في البناء وبطن الوادي مع
 وقوع السبل والكنيسة
 والبيعة والمقبرة والحمام
 وعطن الابل وسطح الكعبة
 ونوب فيه تصاوير أو شيء
 يلهيه والتائم والنمى
 وعند غلبة النوم

* (فصل) * يستحب أن يصلي
 الى شاخص قدر ثلثي ذراع
 بينه وبينه ثلاثة أذرع فما
 دون فان لم يجد بسط مصلى
 أو خط خطا

* (فصل) * في ستره المصلي (يستحب) اسكل مصلى (أن يصلى الى شاخص) من نحو حدار أو عمود فان لم يجد فحصى
 عصا أو متاع يحجمه (قدر ثلثي ذراع) فأكثر رأى طوله بقدر ذلك وان لم يكن له عرض كسهم (بينه) أي بين قدميه
 (و) بينه ثلاثة أذرع فما دون ذلك (فان لم يجد) شاخصا ماذكر (بسط مصلى أو خط خطا) من قدميه نحو
 القبلة وكونه طولا أو ذراعا (والاخبار الصحيحة) تكبر استتره في صلاتكم ولو بسهم وخبر اذا صلى أحدكم الى
 ستره فليدن منها وما صلى عليه الصلاة والسلام في الكعبة جعل بينه وبين حائطها قريبان ثلاثة أذرع لانها
 قدر اماكن السجود ولذلك يسن التفريق بين كل صفتين بقدرها وصحح جماعة خبر اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء
 وجهه شيئا فان لم يجد فلينبصصه فان لم يكن معه صفا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر أمامه وما اقتضاه هذا الخبر

من الترتيب هو المعتمد خلافاً للاسنادى التابع له المصنف فلا بد من تقديم نحو الجدار ثم نحو العصائم المصلى ثم الخطا متى عدل عن رتبة الى ما دونها مع القدرة عليها كانت كالعدم (ويندب) له (دفع المار) بينه وبين سترته (حينئذ) أى حين استتر بستره مستوفية للشروط المذكورة لا مرسى الى الله عليه وسلم بذلك وقال فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان أى فليدفعه بالتدريج كاصائل ولا يرد على مرتين والابطال صلاته ان والى ويسن لغير المصلى دفعه أيضاً (ويحرم المرور) بينه وبين سترته (حينئذ) أى حين استيقاها للشروط ولو لضرورة وان لم يجد المار سبيلاً غير ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الاثم لكان أن يشق أو يعين خريقاً خير له من أن يمر بين يدي المصلى وهو مقيد بالاستتار بشرطه المعالوم من الاخبار السابقة ولا يحرم المرور (الاذا) لم يقصر المصلى فان قصر بان (صلى في قاعة الطريق) أو شارع أو درب ضيق أو باب مسجد أو نحوها كالحل الذي يغلب مرور الناس فيه في تلك الصلاة ولو في المسجد كالمطاف لم يحرم المرور بين يديه (و) يحرم المرور في غير ما ذكر (الا) اذا كان (الفرجة في الصف المتقدم) فله المرور بين يدي المصلى ليصلى فيها وان تعددت الصفوف بينه وبينها التقصير بهم بالوقوف خلفها مع وجودها وحيث انتفى شرط من شروط السيرة السابقة جاز المرور وحرم الدفع ولو أزيلت سترته حرم المرور على من علم بها بخلاف من لم يعلم بالعدم تقصيره ويظهر أن مثله ما لو استتر بستره يراها مقفلة ولا يراها مقفلة المار

(فصل) * في سجود السهو (يسنّ سجودان للسهو) في الفرض والنفل للاحد عشر سنة واغنايسن (باحد ثلاثة أسباب الاول ترك كلمة من التشهد الاول) لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم تركه ناسياً وسجد قبل أن يسلم وقيس بالنسيان العمديل خله أكثر مما راد به اللفظ الواجب في الاخيرة فقط كالقنوت ولو نوى أربع ركعات بقصد أن يشهد بنشهد من فترك أو لم يلم بسجدة لانه ليس سنة مطلوبة بل انما هي في محل مخصوص (أو) كلمة من (القنوت) الراتب وهو الذي (في الصبح أو ترنصف رمضان الاخيرة) قياساً على التشهد الاول دون قنوت النازلة لانه عارض وقبامه وقعود التشهد الاول مثلها فيسجد لكل منهما وحده بأن لا يحسنهما لانه يسن له حينئذ أن يجلس ويقف بقدرهما (أو) ترك (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أو الجلوس لها (في التشهد الاول) لانها ذكر يجب الاتيان به في الاخيرة فيسجد لتركه في الاول كالتشهد (أو) ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو على آله أو أصحابه أو القيام لها في (القنوت) قياساً على ما قبلها (أو) ترك (الصلاة على الآل) أو الجلوس لها (في التشهد الاخيرة) قياساً على ذلك أيضاً وصورة السجود لتركها أن يتبع ترك امامه لها بعد أن يسلم امامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن يسلم ولم يبطل الفصل (الثاني) من الاسباب (فعل ما لا يبطل سهوه) الصلاة (ويبطل عمده كالسلام القليل ناسياً) أو الأكل القليل ناسياً (أو زيادة ركن فعل ناسياً كالركوع ولا يسجد لما لا يبطل سهوه أيضاً كالسلام والعلم الكثيرين لانه ليس في صلاة ولا يسجد لما لا يبطل سهوه ولا عمده كالالتفات والخطوة والخطوتين (الا ان قرأ) الفاتحة أو السورة (في غير محل القراءة) كالركوع والاعتدال (أو تشهد في غير محله) كالجلوس بين السجدتين (أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محله) كالركوع (في سجدة) لذلك (سواء فعله سهواً أو عمدًا) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فرضها ونفلها أمر أو كذا كذا كالتشهد الاول نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد لان القيام محلها في الجملة ويقاس به ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد ونصية كلام المصنف أن التسبيح ونحوه من كل منسوبة تولى مختص بمحل لا يسجد لنته الى غير محله واعتمده بعضهم لكن اعتمده الاسنوى وغيره أنه لا فرق نعم نقل السلام وتكبيره الاحرام عمدًا مبطل وأفهم كلامه أن السجود لما ذكر مستثنى من مفهوم قولهم ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه ولا لعمده ويضم اليها صور

مسبوقاً كان أو موافقاً فإن تخلف عامداً لم يابط صلاته وإن جهل سهوه (الآن علم المأموم خطأ امامه) في السجود للسهو بان علم أنه سجد غير مقتض كنهوض قائم (فلا يتابعه) فيه اعتباراً بعقيدته نعم لحقه سهوه بسجود ذلك فيسجد له ولو علم غاظه وهو ساجد معه لزومه العود إلى الجلوس ثم إن شاء فارقه وسجد أو انتظر سلامه ثم سجد ويتصور علم المأموم بغلط الامام في ذلك بقوله له ذلك بعد سلامه أو بكتابه أو بخبر معصوم لا بغير ذلك لاحتمال أنه شك في فعل بعض معين وذلك يقتضي السجود وان علم المأموم أنه أتى به فيلزمه موافقته فيه (ولا يسجد المأموم لسهو نفسه خلف امامه المتطهر) لانه يحتمل عنه سهوه في حال قدومه كما يحتمل عنه القنوت وغيره أما المحدث فلا يحتمل عنه لما صرح بخبره بقوله خلف امامه ما لو سجد منفرداً ثم اقتدى به فإنه لا يحتمل له وإنما لحقه سهوه امامه ولو قبل الاقتداء به لانه قد عهد تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه (ولو ظن) المأموم (سلام امامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف ظنه (أعاد السلام معه) أي مع امامه أو بعده لا متتابع تقدمه على سلام امامه (ولا سجود) لانه سهو حال القدوة كلونسي نحو الركوع فإنه يأتي بركعة بعد سلام امامه ولا يسجد سواء تذكر قبل سلام امامه أم بعده بخلاف ما لو سلم المسبوق بعد سلام الامام سهواً فإنه يسجد لانه سهو بعد انقطاع القدوة وبه فارق ما لو سلم معه (ولو تذكر المأموم في تشهد ترك ركن) فإن كان النية أو تكبيرة الاحرام تبين بطلان صلاته كما مر أو (غير النية وتكبيرة الاحرام على ركعة) ولا يجوز له أن يقوم لها ولا للمسبوق أن يقوم لما عليه الا (بعد سلام امامه) والابطال صلاته ان علم وتعمدوا لا لعماماً أتى به ولزمه العود إلى الجلوس وإن كان الامام قد سلم ثم القيام إلى الاتيان بما بقي عليه (ولا يسجد) للسهو فيما إذا أتى بالركعة بعد سلام امامه لوجود سهوه حال القدوة (أو شك في ذلك) أي في ترك ركن غير النية وتكبيرة الاحرام (أي بركعة بعد سلام امامه) أيضاً (وسجد) ندباً لان ما فعله مع التردد محتمل للزيادة (واذا سجد امامه) للسهو (لزمه متابعتها) كما ترع ما يستثنى منه (فإن كان المأموم مسبوقاً بسجده معه وجوباً بان يسجد) لاجل المتابعة (و يستحب أن يعيده) أي سجود السهو (في آخر صلاة نفسه) لانه محتمل السجود (وسجود السهو وان كثر) السهو من نوع أو أكثر (سجدتان) للاتباع (كسجود الصلاة) أي كسجدتها في الاقل والاكمل وما يندب فيهما وما بينهما فان سجد واحدة بنية الاقتصار عليها ابتداء بطلان صلاته بخلاف ما اذا بدله الاقتصار عليها بعد فراغها ولا بد من نية سجود السهو (ومحل سجود السهو) سواء سهواً بقص أو بزيادة أو بهما (بين التشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدعاء (والسلام) بحيث لا يتخلل بينهما وبين السلام شيء فلا يجوز فعله بعد السلام لان فعله قبله هو آخر الامرين من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري ولو اقتدى بمن يراه بعد السلام وتوجه على المأموم سجود سهو في اعتقاده سجده وقبل سلامه وبعد سلام الامام اعتباراً بعقيدته ولا ينتظره الموافق ليسجد معه لانه فارقه بسلامه وقد يتعد السجود ضرورة لاحكام كما مر في مسئلة المسبوق (ويقوت) السجود (بالسلام عامداً) بان كان ذا كرام السهو عالماً بان محله قبل السلام لغوات محله ولا عذر فلا يعود اليه وان قرب الفصل (وكذا) يقوت بالسلام (ناسياً ان طال الفصل) عرفاً بين السلام وتيقن الترك بان مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصداً أو نسياً بالغوات محله ولتعذر البناء بالطول وكذا لو لم يردده وان قرب الفصل (فان قصر) وأراد (عاد إلى السجود) ندباً للاحرام ان لم يطرأ مناف تكروج وقت الجمعة للاتباع واذا عاد اليه بان وضع جبهته بالأرض ولو من غير طمأنينة صار عائداً إلى الصلاة بان أنه لم يخرج منها حتى يحتاج إلى سلام ثان وتبطل بطرق مناف كالحدث بعد العود وتصير الجمعة ظهراً ان خرج وقتها بعد العود ويحرم ان علم ضيق وقت الصلاة لاجراج بعضها عن الوقت

* (فصل) في سجود التلاوة * وهو في أربع عشرة آية منها سجدتان للحج وثلاثة في المفصل في النجم والانشقاق واقرأ (يسن سجود التلاوة للقارئ) للاتباع (والمستمع) أي فاصد السماع (والسامع عند قراءة آية سجدة)

لما صح من سجود الصحابة رضوان الله عليهم لقراءته صلى الله عليه وسلم وهو المستمع آكد وخرج الاصم فلا يسجد وان علم سجود القارئ ولا يجوز لمن ذكر الا عند آخر الآية والاصح ان آخرها في التحل يؤمرون وفي القتل العظيم وفي ص وأتاب وفي حم السجدة يسأمون وفي الانشقاق يسجدون والبقية لا خلاف فيها والا عند مشروعية القراءة فيسجد كل من ذكر لقراءة كافر حلت له بان ربحى اسلامه ولم يكن معاندا وصي ومحدث ومصل قرأ في القيام وتارك لها أو ملك وجنى ولكل قراءة (الا لقراءة النائم والجنب والسكران والساهي) ونحو الدرقة من الطيور المعلمة فلا يسن السجود لسماع قرائتهم لعدم مشروعية عدم قصد هاهنا الشرط حل القراءة والسماع أى عدم كراهتهما وان لم يندبا (ويتأكد) السجود (للمستمع) أكثر منه للسامع ولهما (ان يسجد القارئ) لما قيل ان سجودهما متوقف على سجودهما لاقتداء به (ولا يسجد المصلي لغير قراءة نفسه) من مصل وغيره والابطال صلاته ان علم وتعد (الا المأموم فيسجدان سجدا ماماه) وان لم يسمع قراءته (والا بان يسجدون امامه ولو لقراءة امامه أو تخلف عنه في سجودهما وان لم يسمع قراءته (بطلت صلاته) ان علم وتعد فيها ولم ينو المارقة في الثانية ولو علم والا امام في السجود فرفع وهو وارفع معه ولا يسجد أما المصلي المستقل بان كان اماماً ومنفرداً فيسجد لقراءة نفسه في القيام ولو قبل الفاتحة ولا يكره له قراءة آيتين بخلاف المأموم ويكره لكل مصل الاصغاء الى قراءة غيره الا المأموم لقراءة امامه ويسن للامام تأخير السجود في السريقة الى السلام (ويكرر السجود) ندبا (بتكرار القراءة ولو في مجلس وركعة) لتجدد السبب مع توفية حكم الاول فان لم يوفه كفى لهما سجدة ومن يكره للعطف كغيره وانما يسن للامام التكرير للسجود ان أمن التشويش على المأمومين والالم يسن له ذلك ويسن أن يسجد حيث قرأ آية السجدة على مأمور (الا اذا قرأها في وقت الكراهة) ليسجد في وقت الكراهة فلا يسجد لحرم متها فيه كآية (أو) قرأها في الصلاة بقصد السجود فقط فلا يسجد لعدم مشروعية تأخيرها حينئذ (فان فعل) عامدا عالما (بطلت) صلاته لانه زاد فيها ما هو من جنس بعض أركانها تعديا بخلاف ما لو ضم الى قصد السجود قصد استحسان مندوبات القراءة أو الصلاة فانه لا بطلان لمشروعية القراءة والسجود حينئذ ولا بد في سجدة في التلاوة والشكر من شروط الصلاة والنية مع تسكينة الاحرام والسلام ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة ويسن فيهما سائر سنن الصلاة التي ينال من جديتها هنا

* (فصل) * ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة * (فصل) * في سجود الشكر (ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب سواء توقعها قبل ذلك أم لا وسواء كانت له أم لا وخو له أم لغيره أو له أم لغيره أو ولد أو ولد أو نحو أخ أو جاه أو مال وان كان له مثله وقدوم غائب ونصر على عدو (واندفاع نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب توقعها أم لا عن ذكر كنجاة من نحو غرق أو حريق وكستر المساوى لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كن اذا جاءه أمر يسره خسر ساجدا ونحوه بالظاهر تين ما لا وقع له عادة كحدوث درهم وعدم رؤية عدو حيث لا ضرر فيها وما بعد ما لو تسبب فيهما ما تسبب في العادة بحصولهما عقبه ونسبتهما اليه فلا يسجد حينئذ فعلم أنه لا نظر لتسببه في حصول الولد بالوطء والعاقبة بالدواء وبالهموم المراد به الحدوث استمرار النعم واندفاع النقم فلا يسجد له لاستغراقه العمى في السجود (و) يسن أيضا (لرؤية فاسق متظاهر) بقسوة ومنه الكافر قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم لرؤية المبتلى الا ترى ومصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود لشكره على السلامة من ذلك (ويظهره بالمتظاهر) المذكور حيث لم يخف منه فتنة أو مفسدة له لعل يتوب وفي بعض النسخ فاسق متظاهر ظاهر أو هي أحسن (أورؤية مبتلى) ببلية في نحو بدنه أو عقله لا اتباع (ويسرها) ندبا لا لئلا يذى بالاطهار نعم ان كان غير معذور وكف طوع في سرفقة ومجاود في زنى ولم يعلم توبته أظهره له وكرويته من ذكر سماع صوته (ويستحب) سجود الشكر (في) قراءة آية ص في غير الصلاة) للاتباع وشكره على قبول توبة داود صلى الله عليه وسلم ويحرم فيها (فان يسجد فيها) لها (عامدا عالما بالتحريم بطلت) صلاته وان كان نائما امامه

الا لقراءة النائم والجنب والسكران والساهي ويتأكد كد المستمع ان يسجد القارئ ولا يسجد المصلي لغير قراءة نفسه الا المأموم فيسجدان سجدا امامه والابطال صلاته ويتكرر السجود بتكرار القراءة ولو في مجلس وركعة الا اذا قرأها في وقت الكراهة أو في الصلاة بقصد السجود فقط فلا يسجد فان فعل بطلت

* (فصل) * ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة واندفاع نعمة ولرؤية فاسق متظاهر ويظهره بالمتظاهر أورؤية مبتلى ويسرها ويستحب في آية ص في غير الصلاة فان يسجد فيها عامدا عالما بالتحريم بطلت

الذي يراه فيهم أو ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد للسهو وإذا سجدها امامه فارقها وانتظاره قائما * (فرع) * يحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد صلاة سجود الجهلة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقا ولو بقصد التقرب الى الله تعالى وفي بعض صورها ما يكون كفرا

*(فصل) * في صلاة النفل وهو لغة الزيادة وشرعا ما عدا الفرض وهو كالسنة والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه (أفضل) عبادات البدن بعد الشهادات تين (الصلاة) ففرضها أفضل الفروض وقطوعها أفضل التقاطع ولا يرد الاشتغال بالعلم وحفظ القرآن لانهما فرض كفاية وأفضل الصلاة (المسنونة صلاة العدين) الاكبر والاصغر لثبوتيهما الفرض في الجماعة وتعيين الوقت وللخلاف في وجوبهما على الكفاية وتكبير الاصل غير أفضل من تكبير الفسخ للنص عليه (ثم الكسوف) للشمس (ثم الخسوف) للقمر والاتفاق على مشروعيتهما بخلاف الاستسقاء وتقديم كسوف الشمس لتقدمها في القرآن والاختيار ولان الانتفاع بهما أكثر من الانتفاع به (ثم الاستسقاء) لتأكد طلب الجماعة فيها ولعموم نفعها (ثم الوتر) للخلاف في وجوبه بخلاف سائر الرواتب (وأقله ركعة) لكن الاقتصار عليها خلاف الاول (وأكثره احدى عشرة) ركعة للاخبار الصحيحة في ذلك وما بينهما أوسطا وانما يفعل (بالوتر) اما ثلاثا وهي أدنى الكمال أو خسا أو سبعا أو تسعا وكل أكمل مما قبله ولا تجوز الزيادة على احدى عشرة نية الوتر ورواية أنه صلى الله عليه وسلم كان وتر بخمسة عشرة حسب فيها سنة العشاء وركعتان خفيفتان كان يفتح بهما صلاة الليل ومن ثم كانت سنة غير الوتر (ووقتاه) فعل صلاة (العشاء) وان جمعتهما تقديم (وطول العجر) الصادق للاجماع ثم ان أراد قبل النوم كان وقته المختارا الى ثلث الليل والافهوا آخر الليل (وتأخيره بعد صلاة الليل) من نحو راتبة أو تراويح أو تمسجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نفل مطلق قبل النوم أو فائتة أراد قضاءها ليل أو نفل من تقدمه عليها سواء كان ذلك بعد النوم أو قبله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا (أو) تأخيرها (الى آخر الليل) فيها (إذا كان) من عادته أنه (يستيقظ) له آخره بنفسه أو غيره (أفضل) من تقديمه أو تأخيرها مسلم بذلك وعليه يحمل اطلاق بعض الاخبار افضلية التقديم وبعضها افضلية التأخير ويتأني هذا التفصيل فيمن له ثم سجدة يعتاده ثم الوتر ان فعل بعد نوم حصلت به سنة التمسجد أيضا والاكابر وتر الاثم سجدة فيهما معوم وخصوص من وجسه (ويجوز وصله) أي الوتر لكن (بتشهد) في الركعة الاخيرة وهو أفضل (أو بتشهدين في الاخيرتين) لثبوت كل منهما لابل أكثر من تشهدين ولا بهما في غير الاخيرتين لانه خلاف الوارد والفصل بالسلام من كل ركعتين ان أو تر بثلاث فأكتر أفضل من الوصل بقسميه لانه أكثر اخبارا وعملا (وإذا أو تر بثلاث) فالسنة أنه (يقرأ) بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى سورة الاعلى وفي الثانية) سورة (الكافرون وفي الثالثة المعوذات) يعني قل هو الله أحد والمعوذتين للاتباع (ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر) لما صح من شدة مشابرة صلى الله عليه وسلم عليها أكثر من غيرهما ومن قوله انه ما خير من الدنيا وما فيها (ثم) الأفضل بعدهما بقية الرواتب المؤكدة فهي في مرتبة واحدة وهي عشر (ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدهما وركعتان بعد المغرب) كذا (بعد العشاء) للاتباع الا في الجمعة فقياسا على الظهر ثم الرواتب المؤكدة وغيرها مما يأتي ان كانت قبلية تدخل وقتها بدخول وقت الفرض ويجوز تأخيرها عنه وان كانت بعدية لم يدخل وقتها الا بفعل الفرض ويجري ذلك بعد دخول الوقت أيضا على الوجه فلا يجوز تقديم البعدية على الفرض المعقضى (ثم) يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل (التراويح) وان فعلت جماعة لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الرواتب دونها (وهي) لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام (عشرون ركعة) في كل ليلة من رمضان نية قيام رمضان أو سنة التراويح أو صلاة التراويح بالإضافة فيهما للبيان لما صح انه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح ليالي أو بعافصاها معه ثم تأخر وصلها في بيته باقي الشهر وقال

*(فصل) * أفضل الصلاة المسنونة صلاة العدين ثم الكسوف ثم الخسوف ثم الاستسقاء ثم الوتر وأقله ركعة وأكثره احدى عشرة بالوتر ووقته بين العشاء وطول العجر وتأخيرها بعد صلاة الليل أو الى آخر الليل اذا كان يستيقظ أفضل ويجوز وصله بتشهد أو بتشهدين في الاخيرتين وإذا أو تر بثلاث يقرأ في الاولى سورة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة المعوذات ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر ثم ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدهما وركعتان بعد المغرب وبعد العشاء ثم التراويح وعشرون ركعة

خشيته أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها وتعيين كونهما عشرين جاء في حديث ضعيف لكن أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ورواية ثلاث وعشرين من رسالة أو حسب معهما الوتر فاتهم كانوا يوترون بثلاث أما أهل المدينة فلهم فعلموا ثلاثين وإن كل اقتصارهم على العشر من أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك ويجب فيها أن تكون مثنى فحينئذ (يسلم من كل ركعتين) فلو صلى أربعين ركعة لم تصح لشبهها بالافضل في طاب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف سنة الظاهر وغيرهما من الرواتب فإنه يجوز جمع الأربع القبلية أو البعدية بتسليمه ووقتها (بين) فعل صلاة (العشاء) (طالع) (الفجر) كالوتر (ثم) يتلوها في الفضيلة (الضحى) لمشرعية الجماعة في التراويح وأقلها (ركعتان) ويراد عنهما ما تفعل أشغالا (التي ثمان) من الركعات فهي أفضلها وإن كان أكثرها اثنتي عشرة لحديث ضعيف فيه وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها أحيانا ويتركها كذلك فقول عائشة رضي الله عنها ما رأيته صلاحا وقل ابن عمر إنهم بدعة مؤول (يسلم ندبهم كل ركعتين) للاتباع ويسن أن يقرأ فيها سورتي الشمس والضحى ووقتها (مدار تفاع الشمس) كرمح قريبا (إلى الاستواء وتأخيرها إلى ربع النهار) أفضل (لحديث صحيح فيه) (ثم) بعد الضحى (ركعتا الاحرام) بنسك ولوم طاعا (وركتا الطواف) وهما أفضل من ركعتي الاحرام للخلاف في وجوبهما (وركتا النخبة) وهما أفضل من ركعتي الاحرام أيضا تقدم سببهما وهو دخول المسجد (ثم) بعد الثلاثة (سنة الوضوء) وإن كان سببهما تقدم ما سبب سنة الاحرام متأخرا ودليل ندبها الاتباع (وتحصل النخبة بفرض أو نفل هو ركعتان أو أكثر نواها أولا) لأن القصد أن لا ينتهك المسجد بلا صلاة ثم المراد بحصولها بغيرها عند عدم نيتها سقوط الطلب وزوال الكراهة لاحصول الثواب لأن شرطه النية فالمتعلق بالداخل حكى كراهة الجلوس قبل صلاة وتنتهي بأي صلاة كانت ما لم ينو عدم النخبة وحصول الثواب عامها وهو متوقف على النية أما أقل من ركعتين كركعة وسجدة تلاوة وشكر وصلاة جنازة فلا تحصل به لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين والاشتغال بهما عن فرض ضاق وقته وعن فائتة وجب عليه فعلها فور احرام وعن الطواف لمن دخل المسجد الحرام بقصده وقد تمكن منه وعن الخطبة وعن جماعة ولو في نفل دخل وهي قائمة أو قرب قيامها مكره وقبل والمدرس كالخطيب بجماع التشويق اليه (وتتكرر بتكرار الدخول) ولو على قرب للخبر السابق وإن لم يرد بالجلوس (وتفوت) النخبة (بالجلوس) قبل فعلها حال كونه عالما (عامدا) وإن قصر الفصل (أو ناسيا) أو جاهلا (وطال الفصل) بخلاف ما إذا قصر الفصل على المعتدل لغيره لا بالقيام وإن طال ولا بالجلوس بعد الاحرام بها قائما ويكره دخول المسجد بغير وضوء ويسن لمن لم يتمكن منها حدث أو شغل أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو يعا (ويستحب زيادة) راتب أخر غير ما مر لكنهما ليست مؤكدة وهي فعل (ركعتين قبل الظهر) (ركعتين قبل الجمعة) (ركعتين بعده وبعدها) ركعتين (وأربع قبل العصر) ركعتين قبل المغرب (ركعتين قبل العشاء) للاتباع في كل ذلك الجمعة فقياسا على الظهر (و) من المندوب أيضا ركعتان (عند) الخروج من المنزل ولولا غير (السفر) ويسن فعلهما (في بيته) للاتباع ويقرأ فيهما الكافرون والاخلاص (و) ركعتان (عند القدوم) من السفر ويبدأ بهما (في المسجد) قبل دخوله منزله ويكتفي به عن ركعتي دخوله فانهما سنة أيضا وإن دخله من غير سفر ويسن ركعتان أيضا عقب الإذان وبعد طلوع الشمس وخروج وقت الكراهة وعند الزفاف لكل من الزوجين وبعد الزوال وعقب الخروج من الحمام لمن دخل أرضا لا يعبد الله فيها ولا مسافرا كالمنازل منزلا وللتوبة ولومن صغيرة (وصلاة الاستخارة) أي طلب الخير فيما يريد أن يفعله ومعهنا في الخبر الاستخارة في تعيين وقته لافيه فعله وهي ركعتان للاتباع ويقرأ فيهما ما مر ثم يدعو بعد السلام منها بعبادتها المشهورة ويسمى فيه حاجته وتحصل بكل صلاة كالنخبة فان تعذرت استخار بالدعاء وبعضها لما ينشر له صدره (و) صلاة (الحاجة) وهي ركعتان لحديث فيها ضعيف وفي الاحياء أنهم اثنان عشرة

يسلم من كل ركعتين بين العشاء والفجر ثم الضحى وركعتان إلى ثمان يسلم زبا من كل ركعتين بعد ارتفاع الشمس إلى الاستواء وتأخيرها إلى ربع النهار أفضل ثم ركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا النخبة ثم سنة الوضوء وتحصل النخبة بفرض أو نفل هو ركعتان أو أكثر نواها أولا وتكرر بتكرار الدخول وتفوت بالجلوس عامدا أو ناسيا وطال الفصل ويستحب زيادة ركعتين قبل الظهر وقبل الجمعة وبعده وبعدها وأربع قبل العصر وركعتين قبل المغرب وقبل العشاء وعند السفر في بيته وعند القدوم في المسجد وصلاة الاستخارة والحاجة

ركعة فإذا سلم منها أتى على الله سبحانه وتعالى بجماع الحمد والثناء ثم صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم سأل حاجته
 وصلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء (و) صلاة (التسبيح) وهي أربع ركعات يقول في كل
 ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر زاد في الأحياء ولا حول ولا قوة إلا بالله
 خمس عشرة مرة وفي كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعده ورفعته من
 السجدة الثانية في كل ركعة عشرة فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم
 لعنه العباس رضي الله عنه وذكره فيها فضلا عظيمًا منه لو كانت ذنوبك مثل زبد البحر أو رمل عالج غفر الله لك
 وحديثها ورد من طرق بعضها حسن وذكر ابن الجوزي له في الموضوعات مردود قال التاج السبكي وغيره
 لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها الامتهان بالدين أي ومن ثم ورد في حديثها فإن استطعت أن تصليها كل يوم مرة
 والأدنى كل جمعة والأدنى كل شهر والأدنى كل سنة والأدنى عرك مرة ومن البدع القبيحة صلاة الرغائب أول جمعة
 من رجب وصلاة نصف شعبان وحديثها باطل وقد بالغ النووي وغيره في إنكارهما (ومن فاته صلاة مؤقتة)
 بوقت مخصوص وإن لم تشرع جماعة أو اعتادها وإن لم تكن مؤقتة (قضاها) ندبوا وإن طال الزمان لا دمر به
 ولا يتابع في سنة الصبح والظهر للقبلي (ولا يقضى) نفل مطلق لم يعتده إلا أن شرع فيه وأفسده ولا (ماله سبب)
 كتحية وكسوف واستسقاء وغيرهما مما يفعل لعارض أذفه لذلك العارض وقد زال وينبغي لمن فاته ورده
 ولو غير صلاة أن يتداركه في وقت آخر لا تميل نفسه إلى الدعاء والرفاهية (ولا حصر للنفل المطلق) وهو لا يتقيد
 بوقت ولا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذو الصلاة خير موضوع استكثر منها أو أقل (فإن أحرم) في النفل
 المطلق (بأكثر من ركعة فله أن يتشهد في كل ركعتين أو) في (كل ثلاث أو) كل (أربع) لأن ذلك معه وفي
 الفرائض في الجملة (ولا يجوز في كل ركعة) من غير سلام لانه اختراع صوري في الصلاة لم تعهد ويسن أن يقرأ
 السورة قال يتشهد (وله) في النفل المطلق إذا أحرم بعدد (أن يزيد على ما نواه) (أن ينقص) عنه (بشرط تغيير
 النية قبل ذلك) أي قبل الزيادة والنقص فلو نوى أربع ركعات لم يركعتين أو قام لخامسة قبل تغيير النية بطلت
 صلاته إن علم وتعد فلو قام لزيادة ناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو علم تعدد وجوبه ثم قام لزيادة ناسيا (والأفضل) فيه
 (أن يسلم من كل ركعتين) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (وطول القيام) في
 سائر الصلوات (أفضل من عدد الركعات) للخبر الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولأن ذكره القرآن وهو
 أفضل من ذكر غيره فلو صلى شخص عشرة أو أطال في قيامها وصل آخر عشرين في ذلك الزمن كانت العشرة أفضل
 على ما اقتضاه كلام المصنف وهو أحد احتمالات في الجواهر (ونفل الليل المطلق أفضل) من نفل النهار المطلق
 وعليه حل خبر أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (ونصفه الأخير) إن قسمه نصفين أي الصلاة فيه أفضل منها
 في نصفه الأول للخبر الصحيح أفضل الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل (وثلثه الأوسط) إن قسمه أثلاثا (أفضل)
 من ثلثه الأول والأخير والأفضل من ذلك السدس الرابع والخامس للخبر الصحيح أحب الصلاة إلى الله صلاة داود
 كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ويكره قيام كل الليل دائما) لأنه في فيه ولأن من شأنه أن يضرب
 وخرج بدائمًا بغض الليالي كباقي العشر الاخير من رمضان وباقي العبد لا يتابع (ويكره) تخصيص ليلة
 الجمعة بقيام) أي صلاة لا نهى عنه (ويكره) تركه بعد اعتاده ونقصه بلا ضرورة لما صح من قوله صلى الله
 عليه وسلم لعنه الله بن عمرو بن العاص لا تكن كفلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن أن لا يتجلى الليل من صلاة
 وإن قلت وأن يوفق من بطمخ في تركه ان لم يخف ضررا (وإذا استيقظ مسح) النوم عن (وجهه ونظر إلى
 السماء وقرأ) قوله تعالى في أو آخر آل عمران (إن في خلق السموات والأرض إلى آخر السورة) وأن ينام من له
 ثم جدد وقت القيلولة وأن ينام أو يستريح من نعس أو فتر في صلاته (واقترح) تركه بركعتين خفيفتين (للاتباع
 كما) (واكثر الدعاء والاستغفار بالليل) لخبر مسلم أن في الليل لساعة لا يوافقها رجل يسلم بسأل الله تعالى خيرا

والتسبيح ومن فاته الصلاة
 مؤقتة قضاها ولا يقضى
 ماله سبب ولا حصر للنفل
 المطلق فإن أحرم بأكثر
 من ركعة فله أن يتشهد
 في كل ركعتين أو كل ثلاث
 أو أربع ولا يجوز في كل
 ركعة وله أن يزيد على ما نواه
 وينقص بشرط تغيير النية
 قبل ذلك والأفضل أن يسلم
 من كل ركعتين وطول القيام
 أفضل من عدد الركعات
 ونفل الليل المطلق أفضل
 ونصفه الأخير وثلثه الأوسط
 أفضل ويكره قيام كل الليل
 دائما وتخصيص ليلة الجمعة
 بقيام وتركه بعد اعتاده
 وإذا استيقظ مسح وجهه
 ونظر إلى السماء وقرأ في
 خلق السموات والأرض
 إلى آخر السورة واقترح
 تركه بركعتين خفيفتين
 واكثر الدعاء والاستغفار
 بالليل

من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه ياد ذلك كل ليلة لأن الليل محل الغفلة (و) ذلك (في النصف الأخير والثالث الأخير أهم) للخبر الصحيح ينزل بمنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فاستجب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ينزل أمراً أو ملائكة أو روحه أو هو كناية عن مزيد القرب وبالجملة فيجب على كل مؤمن أن يعبد الله بهذا الحديث ومشابهه من المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كالرجوع إلى العرش استوى ويبقى وجه ربك ويذاته فوق أيديهم وغير ذلك مما شاكاه أنه ليس المراد من طواهرها الاستحسان عليها تبارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً ثم هو بعد ذلك مخير إن شاء أولها بالخوم إذ كرهناه وهي طريقة الخلف وآثرها الكثيرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرهما مما هو محال على الله تعالى وإن شاء فوض علمها إلى الله تعالى وهي طريقة السلف وآثرها الخلو زمانهم مما حدثت من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة إلى الخوض فيها * (واعلم) * أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وإبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك

وفي النصف الأخير والثالث الأخير أهم

* (فصل) * الجماعة في المكتوبة المؤداة للأحرار الرجال المقيمين فرض كفاية بحيث يظهر الشعار وفي التراويج والوتر بعدها سنة وآكد الجماعة في الصبح ثم العشاء ثم العصر والجماعة للرجال في المساجد أفضل إذا كانت الجماعة في البيت أكثر وما كثرت جماعته أفضل إذا كان إمامها حنفياً أو فاسقاً

* (فصل) في صلاة الجماعة وأحكامها * والاصل فيها الكتاب والسنة تكبر الصبحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الغد بسبع وعشرين درجة وفي رواية البخاري بخمسة وعشرين ولا منافاة لأن القليل لا ينفي الكثير وأما أخبر أولاً بالقليل ثم أعلم بالكثير فأخبر به أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة (الجماعة) في الجمعة فرض عين كما يأتي (و) (في المكتوبة) غيرها (المؤداة للأحرار الرجال المقيمين) ولو ببادية توطنوها المستورين الذين ليسوا معذورين بشيء مما يأتي (فرض كفاية) فإذا قام بها البعض (بحيث يظهر الشعار) في محل أقامتها بأن تقام في القرية الصغيرة بمحل وفي الكبيرة والبلد بمحل بحيث يمكن فاصدها أن يدر كهان غير كثير نعب فلا ثم على أحد ولا كان أقاموها في الأسواق أو البيوت وأن ظهر بها الشعار أو في غيرها ولم يظهر ثم الكل وقوتها المأصحة من قوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة أي جماعة كما أفادته رواية أخرى الاستحواذ عليهم الشيطان أي غلب وخرج بالمكتوبة المنذورة وصلاة الجنائز والنوافل وبالمؤداة المقضية وبالأحرار من فيهم رقب وبالرجال النساء والحنثي وبالمقيمين المسافرين وبالمستورين العراقة وبغير المعذورين المعذورون فليست فرض كفاية في جميع ما ذكر بل هي سنة فيما عدا المنذورة والرواتب ولا تذكر فيهما ومحل ندبها في المقضية أن اتفق فيها الإمام والمأموم والا كرهت كالإدعاء خلف القضاء وعكسه وتسبب للعرفان كانوا عيماً أو في ظلمة (و) الجماعة (في التراويج) سنة للتابع (و) (في) (الوتر) في رمضان سواء فعل (بعدها) أم لم تفعل هي بالسكينة (سنة) لنقل الخلف له عن السلف (و) آكد الجماعة (الجماعة) في الصبح يوم الجمعة لحديث فيه ثم سائر الأيام لأنها فيه أشق منها في بقية الصلوات (ثم) (في) (العشاء) لأنها فيه أشق منها في العصر (ثم) (في) (العصر) لأنها الصلوة الوسطى وبما تقر على أن ملحق التفضل المشقة لا تفاضل الصلوات (والجماعة للرجال في المساجد أفضل) منها في غيرها إلا أخبار المشهورة في فضل المشي إليها أما النساء والحنثي فيبيتهن أفضل لهن (إذا كانت الجماعة في البيت أكثر) منها في المسجد على ما قاله القاضي أبو الطيب ومال إليه الأذري والزر كشي لكن الأوجه ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وصرح به الماوردي من أن في المسجد أفضل وإن قامت لأن مصلحة طلبها فيه تر بوعلى مصلحة وجودها في البيت والكلام في غير المساجد الثلاثة أما هي فقليل الجماعة فيها أفضل من كثيرها خارجها باتفاق القاضي والماوردي وقول المتولي الأنفراد فيها أفضل من الجماعة خارجها ضعيف (وما كثرت جماعته) من المساجد وغيرها (أفضل) مما قلت جماعته للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى (إذا كان إمامها) أي الجماعة الكثيرة (حنفياً) أو غيره ممن لا يعتقه وجوب بعض الأركان والشروط وإن علم منه الاتيان بها لأنه مع ذلك لا يعتقه وجوب بعض الأركان (أو فاسقاً) أو متهماً

بالفسق (أو مبتدعا) كاعتزلي ومجسم وجوهري وقدرى ورافضي وشيعي وزيدى (أو) كان (يتعطل عن الجماعة)
القليلة بغيته عنه (مسجد قريب) منه أو بعيد عنه لكون جماعة لا يحضرون إلا أن حضر أو كان محل الجماعة
الكثيرة بنى من شبهة أو شك في ملأ بانيه لبعثة أو كان امامه سريع القراءة والمأموم بطيئها بحيث لا يدرك معه
الافتحة أو يطيل طولاً ولا ملاماً وم لا يطيقه أو يزول به خشوعه (فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وما شابهها
مما فيه نوفر مصلحة أو زيادتها مع الجمع القليل دون الكثير (أفضل) لما فيه من المصلحة المقصودة للشارع بل
الصلاة أو المبتدع والذين قبله مكرهه لجريان قول يظانها أما إذا لم يحضر بحضوره أحد فتعطيله والذهاب
لمسجد الجماعة أولى اتفاقاً (فإن لم يجد الجماعة امامها مبتدع ونحوه) ممن يكره الاقتداء به (فهى) أى الجماعة
معهم (أفضل من الانفراد) على ما زعمه جيع متأخرون والمعتد أنها خلاف من ذكر مكرهه مطلقاً (وتدرك
الجماعة) أى جميع فضلها بأدراك جزء من الصلاة مع الامام من أولها أو أثنائها بان بطلت صلاة الامام عقب
اقتدائه أو فارقه بعد رؤى آخرها وان لم يجلس معه (مالم يسلم) أى ينطق بالميم من عليكم فإذا أتم تحريمه قبل
النطق بها صحت اقتداؤه وأدرك الفضيلة لأدراكه ركنه معه لكانه أدون ثواب من أدركها من أولها إلى آخرها
ويسن للجماعة حضور أو الامام قد فرغ من الركوع الأخير ان يصبر والى ان يسلم ثم يحرموا وتسن المحافظة
على ادراك تحريم الامام لما فيه من الفضل العظيم (و) تدرك (فضيلة) تكبيرة الاحرام بحضور تحريم الامام
واتباعه (للامام فيها) (فورا) لخبر البزار لكل ثنى صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الاولى فافظوا علمنا ثم يعذر في
وسوسة خفيفة ولا يسر الاسراع لحوف فوت التحريم بل يندب عدمه وان خافه وكذا ان خاف فوت الجماعة على
المعتد (و يستحب) للامام والمنفرد (انتظار الداخل) لحل الصلاة مرىداً الاقتداء به (في الركوع) غير الثانى
من صلاة الكسوف (و) (في التشهد الأخير) من صلاة تشرع فيها الجماعة وان لم يكن المأمومون محصورين
ويسن ذلك للمنفرد مطلقاً وللإمام (بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يميز بين الداخلين) للاعانة على ادراك
الركعة فى الاولى وعلى ادراك فضل الجماعة فى الثانية ولو كان الداخل يعتاد البطء تأخير الاحرام الى
الركوع لم ينتظره زحاله وكذا ان خشى من الانتظار خروج الوقت أو كان الداخل لا يعتد ادراك الركعة
أو الجماعة بما ذكر أو أراد جماعة مكرهه اذا فائدة فى الانتظار حينئذ (ويكره أن ينتظر فى غيرهما) لفقد
المعنى السابق وكذا عند فقد شرط مما ذكر بان أحس به خارج محل الصلاة أو داخله ولم يكن فى الركوع
أو التشهد الأخير أو كان فهموا أفش فيه بان يطول تطاول وزرع على الصلاة لظهوره أثر محسوس فى كل
ركن على حياله أو يميز بين الداخلين ولولملازمة أو علم أو دين أو مشيئة أو استعمال أو غير ذلك أو سوى بينهم
لكن لم يقصد بانتظارهم وجهه الله تعالى نعم ان كان الانتظار للتودد وحرم وقيل يكفر (ولا ينتظر فى الركوع
الثانى من) صلاة (الكسوف) لان الركعة لا تحصل بأدراكه (ويسن) ولو فى وقت الكراهة (اعادة الفرض)
أى المكتوبة ولو جمعة (بنية الفرض) أى كونها على صورته والافهى نافذة كما باتى (مع منفرد) يرى جواز
الاعادة ولم يكن ممن يكره الاقتداء به (أو مع جماعة) غير مكرهه (وان كان قد صلاها معها) أى مع جماعة
وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها أعلم مثلاً لما صحت من أمره صلى
الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بانه اذا أتى مسجد جماعة يصلها معهم وعلاه بانهم تكون له نافذة ومن قوله وقد جاء
بعد صلاة العصر رجل من تصدق على هذا فوصلى معه فصلى معه رجل ومن ثم يسن لمن لم يصل مع الجاني لعذر
أو غيره أن يشفع الى من صلى معه ولا احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها ظاهر وانما
نسب الاعادة مرة (وفرضه الاولى) للغير السابق فلو تكرر خلافها لم تكفه الثانية وان نوى بها الفرض على
المعتد لما مر أن معنى نيته الفرض أى صورته لا حقيقة اذ لو نوى حقيقة لم يصح لتلاعبه واذ نوى صورته لم
يجزه عن فرضه (ولا يندب أن يعيد) المنذورة ولا (الجنابة) اذ لا ينقل بها بخلاف ما تسن فيه الجماعة من

أو مبتدعا أو يتعطل عن
الجماعة مسجد قريب
فالجماعة القليلة أفضل فإن
لم يجد الجماعة امامها
مبتدع ونحوه فهى
افضل من الانفراد وتذكر
الجماعة مالم يسلم وفضيلة
الاحرام بحضور تحريم الامام
واتباعه فورا ويستحب
انتظار الداخل فى الركوع
والتشهد الأخير بشرط أن
لا يطول الانتظار ولا يميز بين
الداخلين ويكره ان ينتظر
فى غيرهما ولا ينتظر فى
الركوع الثانى من
الكسوف ويسن اعادة
الفرض بنية الفرض مع
منفرد أو مع جماعة وان
كان قد صلاها معها وفرضه
الاولى ولا يندب أن يعيد
الجنابة

النوافل فإنه تسن أعادته كالغرض

* (فصل) * في أعذار الجمعة والجماعة (أعذار الجمعة والجماعة) المرخصة لتركها حتى تنتفي الكراهة حيث سنت والائتم حيث وجبت (المطر) والثلج والبرد ليلاً ونهاراً (انبل) كل منها (ثوبه) أو كان نحو البرد كجاء يؤذى (ولم يجد كذا) يمشي فيه للاتباع (والمرض الذي يشق) معه الحضور (كسفته) مع المطر وان لم يبلغ حد السقوط القيام في الغرض قياساً عليه بخلاف الخفيف كصداع يسير وحصى خفيفة فليس بعذر (وتعريض من لا متعهده) ولو غير قريب ونحوه بأن لا يكون له متعهده أصلاً أو يكون لكنه مشغول بشراء الاذوية ونحوها لان دفع الضرر عن الأذى من المهمات (واشراف القريب على الموت) وان لم يأنس به (أو) كونه (يانس به) وان كان له متعهده فيهما (ومثله) أي القريب (الزوجة والصهر) وهو كل قريب لها (والمملوك والصدیق) كذا على الوجه (الاستاذ) أي المعلم (والمعتق والعتيق) لنضره أو شغل قلبه السالب للخشوع بغيته عنه (ومن الأعذار الخوف على) معصوم من (نفسه أو عرضه أو ماله) أو نحو مال غيره الذي يلزمه الدفع عنه ومن ذلك خشية ضياع ممول تكبره في التنوير ولا متعهده غير بخلافه (و) خوف (ملازمة غريمه) الذي له عليه دين (وهو معسر) عنه وقد تعسر عليه اثبات اعساره بخلاف الموسر بما عليه والمعسر القادر على الاتيان ببينة أو عيّن لنقصه (ورجاء عفو) ذي (عفو به عليه) كعفو في نفس أو طرف مجاناً أو على مال وحد قدف وتعزير لا دعى أو لله تعالى لان موجب ذاك وان كان كبيرة لكن العفو عنه مندوب اليه والتغيب طريقه أما ما لا يقبل العفو عنه كذا الزنى والسرقة فلا يعذر بالخوف منه اذا بلغ الامام وثبت عنه (ومدافعة الحدث) البول أو الریح أو الغائط وكذا مدافعة كل خارج من الجوف وكل مشوش للخشوع وانما يكون ذلك عذراً (مع سعة الوقت) كما في مكروهات الصلاة ومما أنه لو خشى من كتم ذلك ضرراً فرغ نفسه منه وان خشى خروج الوقت (وفقد لبس لائق) به وان وجد ساتر عورته أو بدنه الرأس مثلاً لان عليه مشقة في خوجه كذلك بخلاف ما اذا وجد ما اعتاد الخروج معه اذ لا مشقة (وغلبة النوم) أو النعاس لمشقة الانتظار حيثما (وشدة الريح بالليل) أو بعد الصبح الى طلوع الشمس للمشقة ويؤخذ من تقييده بالليل أنه ليس عذراً في ترك الجمعة (وشدة الجوع والعطش) بحضرة مأكول أو مشروب يشتاقه وقد اتسع الوقت للخبر الصحيح لاصلاة بحضرة طعام وقريب الحضور كالخاضر حيثما يكسر شهوته فقط ولا يشبع ويأتى على المشروب كاللبن (و) (شدة البرد) ليلاً ونهاراً (و) (شدة الوحل) يفتح الحذاء ليلاً ونهاراً كالطرق وكثرة وقوع البرد والثلج على الارض بحيث يشق المشي عليهما كسفته في الوحل (و) (شدة الحر) حال كونه (ظهراً) أي وقته وان وجد ظلاً يمشي فيه للمشقة (وسفر الرفقة) لم يدسر مباح وان قصر ولو سفر نزهة لمشقة تطقه باستباحه وان آمن على نفسه أو ماله (وأكل منين) كبصل أو فوم أو كراث وكذا الخيل في حق من يتجشأ منه (في) بكسر النون وبالمد والهمزة أو مطبوخ بقي له ریح يؤذى لمباح من قوله صلى الله عليه وسلم أن كل بصل أو فوم أو كراث فلا يقرن المساجد وليقع في بيته فان الملائكة تتأذى مما يتأذى من بني آدم قال جابر رضي الله عنه ما أراهم يعنى الانبياء زاد الطيراني أو خلاً ومثل ذلك كل من بدنه أو ثوبه ریح خبيث وان عذر كذا في بحر أو صندان مستحكم وحرقة خبيثة وكذا نحو المجذوم والابرص ومن ثم قال العلماء انهم ما يعنفان من المسجد وصلاة الجمعة واختلاطهم بالناس وانما يكون أن كل ما من عذراً (ان لم يمكنه) أي يسهل عليه (ازالته) بغسل أو معالجة فان سهلت لم يكن عذراً وان كان قدأكله بعد زوال ذلك ما لم يأكله بقصد اسقاط الجمعة والالزمة ازالته ما أمكن ولا تسقط عنه ويكره لمن أكله لاعتذار دخول المسجد وان كان خالياً ما بقي ريحه والحضور عند الناس ولو في غير المسجد قال القاضي حسين (و) من الأعذار (تقابر) المساء من (سقوط الاسواق) التي في طريقه الى الجماعة وان لم يبل ثوبه لان الغالب فيه النجاسة أي والقذارة وقال غيره (و) منها (الزلزلة) والسموم وهي ریح حارة ليلاً ونهاراً والبحث عن ضالة

* (فصل) * أعذار الجمعة والجماعة المطران بل ثوبه ولم يجد كذا والمرض الذي يشق كسفته وتعريض من لا متعهده وشراف القريب على الموت أو يأنس به ومثله الزوجة والصهر والمملوك والصدیق والاستاذ والمعتق والعتيق ومن الأعذار الخوف على نفسه أو عرضه أو ماله وملازمة غريمه وهو معسر ورجاء عفو عاقبه عليه ومدافعة الحدث مع سعة الوقت وفقد لبس لائق وغلبة النوم وشدة الريح بالليل وشدة الجوع والعطش والبرد والوحل والحرطه وسفر الرفقة وأكل منين في عان لم يمكنه ازالته وتقابر سقوط الاسواق والزلزلة

يرجوها والسعي في استرداد مغضوب والسمن المفطر والهلم المانع من الخشوع والاشتغال بتجهيز ميت ووجود من يؤذيه في طريقه أو المسجد و زفاف زوجته اليه في الصلاة الليلية وتطويل الامام على المشروع وترك سنة مقصود وكونه سريعا القراءة والمأموم بطيئها أو بمن يكره الاقتداء به وكونه يخشى وقوع فتنة له أو به

*** (فصل) * في شروط القدوة (شروط صحة القدوة أن لا يعلم) المقتدى (بطلان صلاة امامه بحدث أو غيره) كنجاسة لانه حينئذ ليس في صلاة فكيف يقتدى به (وأن لا يعتد بطلانها) أي بطلان صلاة امامه (كجهتدين اختلاف في القبلة) فصلى كل لجهة غير التي صلى اليها الآخر (أو) في (اناءين) من الماء (أو) في (نوبتين) طاهر ونجس فتوضأ كل في الثانية بآناء منهما وليس كل في الثالثة فهو بائناهما لا يعتد بكل بطلان صلاة صاحبه بحسب ما اداه اليه اجتهاده (وكنفي) أو غيره اقتدى به شافعي وقد (علم ترك فرضا) كالسجدة ما لم يكن أميرا أو الطمأنينة أو أخل بشرط كائن لمس زوجته ولم يتوضأ فلا يصح اقتداء الشافعي به حينئذ باعتبار ابا اعتقاد المأموم لانه**

يعتد أنه ليس في صلاة بخلاف ما اذا علمه افتد لانه يرى صحة صلاته وان اعتقد هو بطلانها وبخلاف ما اذا لم يعلم أنه ارتكب ما يخل بصلاته أو شك فيه لان الظاهر أنه يراعي الخلاف وياق بالاكمل عنده (وأن لا يعتد) المأموم (وجوب قضائها) على الامام (كمقيم تيمم) لفقداءه بحمل يغلب فيه وجوده ومحدث صلى مع حدثه لا كراهه أو فقد الطهورين ومتخيرة وان كان المأموم مثله لعدم الاعتداد بصلاته من حيث وجوب قضائها فكانت كالغاسدة وان سحت لحزمة الوقت أمامن لا قضاء عليه كموشوم خشى من ازاله وشبهه مبيع تيمم وان كان تعدي به فيصم الاقتداء به (وأن لا يكون) الامام (مأموما) لانه تابع فكيف يكون متبوعا (و) (أن لا يكون) (مشكوكا فيه) أي في كونه اماما أو مأموما فمضى جواز المقتدى في امامه أنه مأموم كان وجدرجلين يصليان وتردد في أيهما الامام لم يصح اقتداؤه بواحد منهما وان ظنه الامام ولو باجتهاد على الوجه الذي لا يميز هنا عند استوائهم الا بالنية ولا

اطلاع عليها (و) (أن لا يكون) (أميا) ولو في سرية وأن يعلم بحاله (وهو) (أي الامي) (من لا يحسن) ولو (حرفا من الفاتحة) بان يعجز عنه بالكلية أو عن اخراجه من مخرجه أو عن أصل تشديد منها لخواه لسانه فلا يصح الاقتداء به حينئذ لانه لا يصلح لتحمل القراءة والامام انما هو بصد ذلك (الا اذا اقتدى به مثله) في كونه أميا أي اضافي ذلك الحرف بعينه بان اتفق الامام والمأموم في احسان ما عداه وأخل به لاستوائهم وان كان أحدهما يبده ضيماء لا والآخر يبده لا ما بخلاف ما اذا أحسن أحدهما حرفا لم يحسنه الآخر فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر كمن يصلي بسبع آيات من غير الفاتحة لا يقتدى بمن يصلي بالذكر ولو عجز امامه في الأثناء فارقه وجوب باقن لم يعلم حتى فرغ أعاد لندرة حدوث الحرس دون الحدث وتكره القدوة لمن يكرر حرفا من حروف الفاتحة وبه كلاما لا يغير المعنى فان غيروه ولو بابدال أو قراءه عشادة فيها زيادة أو نقص أو تغيير معنى فان كان في الفاتحة أو بدلهما وعجز عن النطق به الا كذلك فكأن في أو في غيرها صحت صلاته والقدوة به ان عجز أو جهل أو نسي (وأن لا يقتدى الرجل) (أي الذكر) (بالمرأة) أو الخنثى المشكل ولا الخنثى بالمرأة أو خنثى لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن المرأة رجلا بخلاف اقتداء المرأة بالمرأة وبالخنثى وبالرجل واقتهاد الخنثى أو الرجل بالرجل فيصم اذا لم يحذور (ولو صلى) انسان (خلفه) أي خلف آخر وهو يظنه أهلا لامامته (ثم تبين) في أثناء الصلاة أو بعدها انه لا يصح الاقتداء به لمانع يمكن ادراكه بالبحث عنه كلبان (كفره) ولو بارئ ناد أو برئدة (أو جنونه أو كونه امرأة أو مأموما أو أميا أعادها) لتقصيره بترك البحث عما من شأنه ان يطلع عليه وتجب الاعادة أيضا على من ظن بامامه مخرلا مما ذكر ونحوه فبان أن لا خلل به لعدم صحة

القدوة في الظاهر لا تردد عندنا (الان بان) امامه (محدثا أو جنبا) أو حائضا لا تنفاه تقصير المأموم (أو عليه نجاسة خفية أو ظاهرة) في ثوبه أو بدنه على ما صححه في التحقيق واعتمد به الاسناد في لكن المعتمد أن الخنثى وهو ما يكون بباطن الثوب لا اعادة معه لغير الاطلاع عليه بخلاف الظاهر ومحل هذا وما قبله في غير الجمعة وفيها ان

*** (فصل) * شروط صحة القدوة أن لا يعلم بطلان صلاة امامه بحدث أو غيره وان لا يعتد بطلانها كجهتدين اختلاف في القبلة أو اناءين أو نوبتين وكنفي علم ترك فرضا وان لا يعتد وجوب قضائها كمقيم تيمم وأن لا يكون مأموما ولا مشكوكا فيه وأميا وهو من لا يحسن حرفا من الفاتحة الا اذا اقتدى به مثله وان لا يقتدى الرجل بالمرأة ولو صلى خلفه ثم تبين كفره أو جنونه أو كونه امرأة أو مأموما أو أميا أعادها الا ان بان محدثا أو جنبا أو عليه نجاسة خفية أو ظاهرة**

زاد الامام على الاربعين والابطال لمطالاة الامام فلم يتم العدد والصلوة خالف المحدث وذى الحديث الخلفي
جماعة يترتب عليهم اسائر أحكامها الانحطاط والسهو وتحمله وادراك الركعة بالركوع (أو) بان امامه (فإنما
بركعة زائدة) وقد ظنه في ركعة أصلية فقام معه جاهلا زيا دته وأتى باركانها كلها فلا قضاء عليه لحسبان هذه
الركعة لعدم تقصيره بسبب خفاء الحال عليه ولم يدرك المقتدى بذى حدث أو نجبت أو أتى بركعة زائدة الفاتحة
بكمالها لم تحسب له الركعة (ولو) علم المأموم حدث امامه أو نجبته أو قيامه لزيادة ثم (نسي حدث امامه) أو نجبته
أو قيامه لزيادة فاقتدى به ولم يحتمل وقوع طهارة عنه (ثم تذكرة أعاد) استحباب الحكم العلم ولا نظر انسياته
لان فيه نوع تقصير منه

* (فصل) * فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة (يشترط لصحة الجماعة) بعد توفر الصفات المتعبرة في الامام
(سبعة شروط) الاول (أن لا يتقدم المأموم على امامه) في الموقف لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل
الامام ليؤتم به والاتباع والمتقدم غير تابع ولوشك في تقدمه عليه لم يؤت رسوا جاء من خلفه أو امامه لان
الاصل عدم المبطول والعبرة في التقدم (يعقبه) التي اعتمد عليها من رجليه أو من أحدهما وهو مؤخر القدم بما يلي
الارض هذا ان صلى قائما (أو باليتنه ان صلى قاعدا) وان كان راكعا (أو بجنبه ان صلى مضطجعا) أو برأسه ان كان
مستلقيا ففي تقدم في غير صلاة شدة الخوف في جزء من صلاته بشئ مما ذكر لم تصح صلاته لماسر وأفهم تعبيره
بالعقب أنه لا أثر للاصابع تقدمت أو تأخرت لان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب بخلاف تقدم غيره نعم لو
تأخر وتقدمت رؤس أصابعه على عقب الامام فان اعتمد على العقب صح أو على رؤس الاصابع فلا (فان ساواه)
بالعقب (كره) ولم يحصل له شيء من فضل الجماعة (ويندب) للمأموم الذي كروا لصيا اقتدى وحده بمصل مستور
(تخلفه عنه قليلا) اظهار الرتبة الامام (ويقف الذكركر) المذكور كما ذكر (عن يمينه) لم يصح عن ابن عباس رضي
الله عنهما انه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم فاخذ برأسه فافامه عن يمينه وبه يعلم انه يندب للامام اذا فعل
أحد المأمومين خلاف السنة ان يرشده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامثال اما اذا لم يقف عن يمينه أو تأخر
كثيرا فانه يكره له ذلك ويقوته فضل الجماعة (فان جاء آخر فعن يساره) أي الامام يقف ويكره وقوفه عن يمين
المأموم ويقوته به فضل الجماعة (ثم) بعد احرامه (يتقدم الامام أو يتأخران) حالة القيام لا غيره (وهو) أي
تاخرهما حيث أمكن كل من التقدم والتأخر (أفضل) فان لم يمكن إلا أحدهما فعل وأصل ذلك خبره مسلم عن جابر
رضي الله عنه قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادارني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فافامه عن يساره
فاخذ بيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه وليكون الامام متبوعا لم يلق به الانتقال من مكانه أما اذا تاخر عن على
اليمين قبل احرام الثاني أو لم يتأخر أو تأخر في غير القيام فيكره ويقوته به فضل الجماعة (ولو حضر) ابتداء معاً أو
مرتبا (ذكران) ولو بالغوا صيا (صفا خلفه وكذا) اذا حضرت (المرأة) وحدها (أو النسوة) وحدهن فانها تقوم
أو يقمن خلفه لاعتناء يمينه ولا عن يساره لاتباع (ويقف) ندبا فيما اذا تعددت أصناف المأمومين (خلفه الى جال)
صفا (ثم) بعد الرجال ان كل صفهم (الصبيان) صفائنا بان تميزوا عن البالغين بعلم ونحوه هذا (ان لم يسبقوا)
أي الصبيان (الى الصف الاول فان سبقوا) اليه (فهم أحق به) من الرجال فلا ينجون عنه لهم لانهم من الجنس
بخلاف الحنث والنساء ثم بعد الصبيان وان لم يكمل صفهم الحنث (ثم) بعدهم وان لم يكمل صفهم (النساء)
للخبر الصحيح لابي النبي منكم أولوا الاحلام والنهي أي البالغون العاقلون ثم الذين يولونهم ثم ثلاثا ومتى خولف
الترتيب المذكور كره وكذا كل مندوب يتعلق بالموقف فانه يكره مخالفته وتقوته به فضيلة الجماعة كما قدمته في
كثير من ذلك ويقاس به ما يأتي (وتقف) ندبا (امامتهن) أي النساء (وسطهن) لانه أستر لها (و) يقف (امام
العرة) البصر (غير المستور وسطهم) يسكون السنين ويقفون صفوا واحدا ان أمكن لثلاثين نظر بعضهم الى
عورة بعض فان كانوا عيبا وفي طامة تقدم امامهم (ويكره) للمأموم (وقوفه منفردا عن الصف) اذا وجد فيه

أو قائما بركعة زائدة ولو نسي
حدث امامه ثم تذكرة أعاد
* (فصل) * يشترط لصحة
الجماعة سبعة شروط أن
لا يتقدم المأموم على امامه
بعقبه أو باليتنه ان صلى
قاعدا أو بجنبه ان صلى
مضطجعا فان ساواه كره
ويندب تخلفه عنه قليلا
ويقف الذكركر عن يمينه فان
جاء آخر فعن يساره ثم
يتقدم الامام أو يتأخران
وهو أفضل ولو حضر ذكران
صفا خلفه وكذا المرأة أو
النسوة يقف خلفه الرجال
ثم الصبيان ان لم يسبقوا الى
الصف الاول فان سبقوا
فهم أحق به ثم النساء وتقف
امامتهن وسطهن وامام
العرة غير المستور وسطهم
ويكره وقوفه منفردا عن
الصف

ويحويهما (و) لا تحلل (البحرين سميكتين) لان هذه لا تعد سمكة بوجه دريسمي واحدهما حادثة وعرة واجب
 بين البناء من سواء أ كان أحدهما مسجدا أم لا منقذ يمكن الاستطراق منه ولا يمنع المشاهدة صحت قدوة أحدهما
 بالآخر ليكن ان وقف أحد المأمومين في مقابل المنفذ حتى يرى الامام أو من معه في بنائه وهذا في حق من في
 المكان الآخر كالامام لانهم تبع له في المشاهدة فبضر تقدمهم عليه في الموقف والاحرام (واذا وقف أحدهما)

أى الامام والمأموم (فى سفل والاخر فى علواشترط محاذاة أحدهما الاخر فى غير المسجد والاكام) بان يحاذى رأس الاسفل قدم الاعلى والالم يعد المجتمعين ويعتبر غير المعتدل بالمعتدل وهذا ضعيف خلافا لجمع متأخرين وان تبعهم المصنف والمعتدل ذلك ليس بشرط (ولو كان الامام فى المسجد والمأموم خارجه فالثلثمائة) الزراع (محسوبة من آخر المسجد) لامن آخر وصل فيه لانه مبنى للصلاة فلا يدخل منه شئ فى الحد الفاصل وفى عكس صورة المصنف تعتبر المسافة من صدره (نعم ان صلى) المأموم (فى علوداره بصلاة الامام فى المسجد قال الشافعى) رضى الله عنه (لم تصح) صلاته أى سواء كانا متحاذيين أم لا ووافقه نضه فمين صلى باني قبس بصلاة الامام فى المسجد الحرام على المنع ووصوه الاسنوى لكن المعتدل نضه الاخر فى أبى قبس على الصحة وان كان أعلى منه والنص الاول فى السطح وأبى قبس محمول على ما اذا لم يمكن المرور للامام الا بالانعطاف من غير جهة الامام أو على ما اذا بعدت المسافة وحالت أبنية هناك منعت الرؤية فعلم أنه يعتبر فى الاستطراق ان يكون استطراقا عاديا وأن يكون من جهة الامام وأن لا يكون هناك ازورار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن القبلة بحيث يبق ظهره اليها والاضر لتحقيق الانعطاف حينئذ من غير جهة الامام وأنه لا فرق فى ذلك بين المصلى على نحو جبل أو سطح (ويكره) فى المسجد وغيره (ارتفاع أحدهما) أى الامام أو المأموم (على الآخر) للنهى عن ارتفاع الامام وقبسا عليه فى ارتفاع المأموم هذا ان كان الارتفاع (غير حاجة) والاكتعلم المأموم كيفية الصلاة وتبليغ تكبيرة الامام فلا يكره بل يندب (الشرط الرابع نية) نحو (القدوة أو الجماعة) أو الائتمام بالامام الحاضر أو بمن فى الحراب أو نحو ذلك (فلو تابع) فى فعل أو سلام (بلانية أو مع الشك فيها بطلت) صلاته (ان طال) عرفا (انتظاره) له ليتبعه فى ذلك الركن لانه وقف صلاته على صلاة غيره بالارابط بينهما والتقديم فى مسئلة الشك بالطول والمتابعة هو الاوجه خلافا لجمع وانما أبطل الشك فى أصل النية مع الانتظار الكثير وان لم يتابع وبالسبب مع المتابعة لان الشك فى أصلها ليس فى صلاة بخلافه هنا فان غايته أنه كالمفرد فلا بد من مبطل وهو المتابعة مع الانتظار الكثير ولو عرض ذلك الشك فى الجمعة أبطلها حيث طال زمنه لان نية الجماعة شرط فيها فالشك فيها كاشك فى أصل النية وأفهم كلام المصنف انه لو تابعه اتفاقا أو بعد انتظار يسير أو انتظره كثيرا بالمتابعة لم تبطل لانه فى الاولى لا يسمى متابعة وفى الثانية يغتفر لقلته وفى الثالثة لم يتحقق الانتظار لفائده وهى المتابعة فالتى النظر اليه وانه لا يجب تعيين الامام بل وعينه واخطا بطلت صلاته الا ان يشير اليه لانه يجب التعرض له فى الجملة بخلاف ما لو عين الامام المأموم فخطا فانه لا يضرم لقلاته لا يجب التعرض له فى الجملة ولا تفصيل وان الامام لا تلزمه نية الامامة وهو كذلك بل تسن له والالم تحصل له فضلة الجماعة ومحله فى غير الجمعة أما فيها تلزمه نية الامامة معتقنة بالتحريم (الشرط الخامس توافق نظم صلاتيهما) أى الامام والمأموم بان يتفقا فى الافعال الظاهرة وان اختلفا عدا (فان اختلف) نظم صلاتيهما (بمكتوبة) أو فرض آخر أو نفل (وكسوف) أو مكتوبة أو فرض آخر (أو) نفل (وجنزة لم تصح القدوة) ممن صلى غير الجنزة بمصلح أو غير الكسوف بمصليه وعكسهما بالتعذر المتابعة ومن ثم يصح الاقتداء بامام الكسوف فى القيام الثانى من الركعة الثانية لا مكان المتابعة حينئذ وانما يصح الاقتداء بمصلى الجنزة أو الكسوف ويفارق عند الافعال الخالفة لان ربط احدى الصلاتين بالآخرى مع تنافيهما مبطل ومثلها ما سجدنا التلاوة والشكر وان صحت احدهما خلف الاخرى ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح وعند تطويل ما يبطل تطويله كالاقتداء ينتظره فى الركن الذى بعده (ويصح) مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة (الظاهر خلف) مصلى (العصر و) خلف مصلى (المغرب) وعكسه لا اتحاد النظم وان اختلفا عدد اونية (والقضاء خلف) مصلى (الاداء وعكسه والفرض خلف) مصلى (النفل وعكسه) لاتفاق النظم فى الجميع وحيث كانت صلاة الامام أطول تخير المأموم عند اتمام صلاته بين أن يسلم وأن ينتظر وهو أفضل ومحل حل انتظاره حيث لم يفعل تشهد لم يفعل الامام فلو

فى سفل والاخر فى علواشترط محاذاة أحدهما الاخر فى غير المسجد والاكام ولو كان الامام فى المسجد والمأموم خارجه فالثلثمائة محسوبة من آخر المسجد نعم ان صلى فى علوداره بصلاة الامام فى المسجد قال الشافعى لم تصح ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر لغير حاجة (الشرط الرابع نية) القدوة أو الجماعة ولو تابع بلانية أو مع الشك فيها بطلت ان طال انتظاره (الشرط الخامس) توافق نظم صلاتيهما فان اختلف بمكتوبة وكسوف أو جنزة لم تصح القدوة ويصح الظاهر خلف العصر والمغرب والعكس خلف الاداء وعكسه والفرض خلف النفل وعكسه

صلى المغرب خلف مصلى العشاء امتنع الانتظار وان جالس الامام للاستراحة في الثالثة أو الصبح خلف أو الظهر
 جاز الانتظار ان جالس الامام للتشهد الاول وتشهد لانه حينئذ يكون مستحباً التشهد الامام فان لم يجلس
 أو جالس ولم يشهد لزم المأموم المفارقة للتشهد الاول وتشهد المفعلة الامام (الشرط السادس الموافقة) للامام (في
 سنة فاحشة المخالفة) يعني تفحش المخالف بها (فلترك الامام سجدة التلاوة وسجدها المأموم أو عكسه) بان
 سجدها الامام وتركها المأموم (أو ترك الامام التشهد الاول وتشهد المأموم بطلت) صلاته ان علم وتعمد وان
 لحقه على القرب لعدوله عن فرض المتابعة الى سنة ويخالف ذلك سجود السهو والنسليم الثانية لانها يعلن
 بعد فراغ الامام أما غير فاحشة المخالفة كجلسة الاستراحة فلا يضر الاتيان بها ومثلها القنوت لمن أدرك الامام
 في السجدة الاولى وفارق التشهد الاول بانه لم يحدث غير ما فعله الامام وانما طول ما كان فيه ومن ثم لو أتى الامام
 ببعض التشهد وقام عنه جاز للمأموم اكمله لانه حينئذ مستحب كالقنوت (وان تشهد الامام وقام المأموم) سهوا
 لزمه العود والابطال صلاته أو (عدمه تبطل) صلاته بعدمه لانه انتقل الى فرض آخر وهو القيام (ويندب له
 العود) خروجاً من خلاف من أوجبه (الشرط السابع المتابعة) للامام كسليم من كلامه وأما المتابعة المندوبة
 فهي أن يجري على أثره في الافعال والاقوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما متأخراً عن ابتداء الامام ومتمهما
 على فراغه منه بشرط يتقن تأخر جميع تكبيره للحرام عن جميع تكبيره امامه (فان فارنه في التحريم) أو في
 بعضه أو شك فيه أو بعده هل فارنه فيه أو لا وطال زمن الشك أو اعتقد تأخر تحريمه فبان تقدمه (بطلت) صلاته
 يعني لم تعد للخبر الصحيح اذا كبر فكبّر أو لا لانه نوى الاقتداء بغيره مصل اذ يتبين بتمام تكبيره الاحرام الدخول في
 الصلاة من اولها (وكذا) تبطل صلاة المأموم (ان تقدم عليه) أي على امامه عايداً علماً بالتحريم (بركنين
 فعليين) ولو غير طوي لين بان يركع المأموم فلما أراد امامه ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجدة فبجهر وسجوده
 تبطل صلاته وفارق ما يأتي في التخلف بان التقدم أخش فابطل السبق بالركنين ولو على التعاقب لانهم لم
 يجتمعا في الركوع ولا في الاعتدال (أو تأخر عنه بهما) أي بركنين فعليين نامين ولو غير طوي لين كان ركع الامام
 واعتدل وهوى للسجود وان كان الى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد الامام السجدة الثانية وقام وقرأ
 وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدين هذان كان (لغير عذر) مما ياتي كأن تخلف لا كمال السنة
 كالسجدة (وان فارنه في غير التحريم) من أفعال الصلاة لم يضر وان فارنه في السلام لكن يكره ذلك وتغوته به
 فضيلة الجماعة (أو تقدم عليه بركن فعلي أو تأخر عنه به لم يضر) لعدم فحش المخالفة (ويحرم تقدمه عليه بركن
 فعلي) تام كان ركع ورفع والامام قائم للخبر الصحيح أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه
 رأس حمارا ما اذا لم يتم كان ركع قبله ولم يعدل فيكره ويسن له العود ليوافقه فان سها بالركوع قبله تخيير بين
 العود والادوام ويكره التأخر بركن (وان تخلف) المأموم (بمذرك بقاء قراءة) واجبة (بلا وسوسة) بل لجز لسانه
 ونحوه (واشتغال) المأموم (الموافق بدعاء الافتتاح) والتعوذ عن الفتحة حتى ركع الامام أو فارب الركوع (أو)
 كان (ركع امامه فشكل) بعد ركوعه وقبل أن يركع هو (في الفتحة) هل قرأها أم لا ومثلها بدلهما (أو تدكر تركها
 أو) كان (أسرع الامام قراءته) وركع قبل أن يتم المأموم فاتحته وان لم يكن بطيء القراءة (عذر) في التخلف
 عن الامام لان تمام قراءة ما بقي عليه لعذره بوجوب ذلك عليه بخلاف تخلفه لمندوب كقراءة السورة أو لوسوسة بان
 كان يردد الكلمات من غير موجب سواء كانت ظاهرة أو خفية فانه متى كان بتمام ركنين فعليين بطلت صلاته
 لعدم عذره وحيث عذر بالتخلف كفي الصورة التي ذكرناها فانما يتخلف (الى) تمام (ثلاثة أركان طوييلة)
 وهي المقصودة بنفسها فلا يعد منها القصير وهو الاعتدال والجالوس بين السجدين فيسعى على ترتيب نظام صلاة
 نفسه حيث فرغ قبل قيام الامام من السجدة الثانية وجالوسه بعدها (فان زاد) التخلف على ذلك بان لم يفرغ
 الا والامام منتصب للقيام أو جالس للتشهد (نوى المفارقة) ان شاء وجرى على ترتيب صلاة نفسه (أو وافقه) فيما

(الشرط السادس) الموافقة
 في سنة فاحشة المخالفة فلترك
 الامام سجدة التلاوة وسجدها
 المأموم أو عكسه أو ترك
 الامام التشهد الاول
 وتشهد المأموم بطلت
 وان تشهد الامام وقام
 المأموم عدمه تبطل ويندب
 له العود (الشرط السابع)
 المتابعة فان فارنه في التحريم
 بطلت وكذا ان تقدم عليه
 بركنين فعليين أو تأخر عنه
 بهما لغير عذر وان فارنه في
 غير التحريم أو تقدم عليه
 بركن فعلي أو تأخر عنه لم
 يضر ويحرم تقدمه عليه
 بركن فعلي وان تخلف بعذر
 كبطء قراءة بلا وسوسة
 واشتغال الموافق بدعاء
 الافتتاح أو ركع امامه
 فشكل في الفتحة أو تدكر
 تركها أو أسرع الامام قراءته
 عذرا لى ثلاثة أركان طوييلة
 فان زاد نوى المفارقة أو

وافقه

هو فيه بان يترك قراءته ويتبع الامام في القيام أو التشهد (وأتى بركعة) بدل هذه الركعة التي فاتته (بعد سلامه) أي سلام الامام كالمسبوق ولا يجوز له بلانية المفارقة الجري على ترتيب صلاة نفسه فان فعل عمدا عالما بطلت صلاته لمسا فيه من الخاطلة الفاحشة (هذا) كله (في الموافق وهو من أدرك مع الامام قدر الفاتحة) سواء الركعة الاولى وغيرها (وأما المسبوق) وهو من لم يدرك مع الامام من الركعة الاولى أو غيرها قدر اربع الفاتحة (اذا ركع الامام) وهو باقي (في فاتحته) الى الآن لم يكملها (فان) كان قد اشتغل قبلها (بسنة كدعاء الافتتاح أو التعوذ) أو سكت أو سمع قراءة الامام أو غيره (قرأ) وجوباً من الفاتحة (بقدرها) أي بقدر حروف السنة التي اشتغل بها وبقدر زمن السكوت الذي اشتغل به لتقصيره بعدوله عن الفرض اليها اذا السنة للمسبوق أن لا يشتغل بسنة غير الفاتحة فان ركع ولم يقرأ قدر ما فوته بطلت صلاته ان علم وتعمد والا فركعة (ثم) اذا اشتغل بقراءة قدر ما فوته (ان) أكملها (أدركه) أي الامام (في الركوع أدرك الركعة) كغيره (والا) يدركه فيه بان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقله فان فرغ والامام في الاعتدال (فاتته) الركعة على اضطراب طويل فيه بين المتأخرين (و) حينئذ (واقفه) وجوباً في الاعتدال وما بعده ولا يركع لانه لا يحسب له فان ركع عمدا عالما بطلت صلاته (ويأتي بركعة) بعد سلام امامه لانه لم يدرك الاولى معه وان لم يفرغ والامام في الاعتدال بان أراد الهوى منه الى السجود وهو الى الآن لم يكمل قراءة ما لزمه فقد تعارض معه واجبان متتابعة الامام وقراءة ما لزمه ولا مخرج لاحدهما فيلزمه فيما يظهر أن ينوي المفارقة ليكمل الفاتحة ويجري على ترتيب صلاة نفسه وتكون مفارقتها بعد ذلك فيما يظهر أيضاً وان قصر بارتكاب سبب وجوبها وهو اشتغاله بالسنة عن الفرض (وان لم يشتغل) المسبوق بعد احرامه (بسنة) ولا يغيرها بل بالفاتحة وركع امامه (قطع القراءة وركع معه) ليدرك الركعة ويكمل الامام عنده بقية الفاتحة أو كلها ان لم يدركه الا في الركوع فان لم يركع معه فاتته الركعة بل وبطلت صلاته ان تخلف ليكمل الفاتحة الى ان شرع الامام في الهوى الى السجود

* (فصل) * في بيان ادراك المسبوق الركعة (ومن ادرك الامام المنطهر راكعاً) ركوعاً محسوباً له أو قريبان الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعها قبل ركوعه (و) يتقن انه (اطمأن معه) في الركوع (قبل ارتفاعه) عن أقل الركوع السابق بيانه (ادرك الركعة) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لم من أدرك ركعة من الصلاة قبل ان يقيم الامام صلته فقد أدركها ومن ثم لم يسن الخروج من خلاف من منع ادراك الركعة بذلك (وان أدركه) وهو محدث أو متجسس أو (في ركوع) غير محسوب له نحو (زائد) قام اليه سهواً أو في أصله ولم يطمئن معه فيه أو اطمأن بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحته وركبته أو تردد هل اطمأن قبل وصول الامام لحد أقل الركوع سواء أغلب على ظنه شيء أم لا (أو) أدركه (في) الركوع (الثاني من) صلاة (المكسوفين لم يدركها) أي الركعة لعدم أهلية نحو المحدث لتحمل القيام والقراءة ولان الحكم بادراك ما قبل الركوع بالركوع رخصة فلا يصار اليها الا بيقين ولان الركوع الثاني وقيامه من كل ركعة من صلاة الخسوفين تابع للركوع الاول وقيامه فهو في حكم الاعتدال ولذا سن فيه مع الله من حمله بنالك الجدول قرأ الفاتحة أدرك الركعة وان كان الامام محدثاً أو في زائدة لم يعلم بحديثه أو سهوه وان نسي بعد تكلم وحيث أتى الشك في الطمأنينة المذكورة بركعة بعد سلام الامام سجدة للسهو وشرط صحة صلاة المسبوق المذكور أن يكبر للاحرام ثم للهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط ان ينوي بها الاحرام وأن يتها قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع فان نوى بها الهوى أو مع التحريم أو أطلق لم تنعقد صلاته

* (فصل) * في صفات الائمة المستحبة (أحق الناس بالامامة الوالي) في محمل ولايته الاعلى فالاعلى وان اختص غيره بسائر الصفات الا تبة للغير الصحيح لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ومحل ذلك في غير من ولاد الامام الاعظم أو نائيه أمان ولاد أحدهما في مسجد فهو أولى من والي البلد وقاضيا وفيه تضمنت ولايته الامامة عرفاً

وأتى بركعة بعد سلامه هذا في الموافق وهو من أدرك مع الامام قدر الفاتحة وأما المسبوق اذا ركع الامام في فاتحته فان اشتغل بسنة كدعاء الافتتاح أو التعوذ قرأ بقدرها ثم ان أدركه في الركوع أدرك الركعة والا فاتته واقفه وباقي بركعة وان لم يشتغل بسنة قطع القراءة وركع معه

* (فصل) * ومن أدرك الامام المنطهر راكعاً أو اطمأن معه قبل ارتفاعه أدرك الركعة وان أدركه في ركوع زائد أو في الثاني من المكسوفين لم يدركها * (فصل) * أحق الناس بالامامة الوالي

أو نصابا بخلاف نحو ولا تنكحوا الحروب والشرطة فلا حق لهم في الإمامة وحيث كان الوالي أحق (في تقدم) بنفسه (أو يقدم غيره) لأن الحق له فينبغي فيه من شاء (ولو) أقيمت الصلاة (في ملك غيره) وقد رضى المالك بإقامتها في ملكه لأن تقدم المالك وغيره بحضرته من غير استئذانه لا يليق ببذل الطاعة له (و) الآخر بعد الوالي فيما إذا أقيمت الصلاة في مملوك الرقبة أو المنفعة (السكان) يعني المستحق لتلك المنفعة (بملك أو إعارة أو إجارة أو وقف أو وصية أو نحوها) فينبغي (يتقدم) بنفسه (أو يقدم أيضا) لما صر في الوالي والخبر أبي داود لا يؤمن الرجل الرجل في بيته والحاصل أن مقدم المتقدم هنا في جميع ما يأتي كالمتقدم وإن كان من قدمه غير أهل للإمامة كالمرأة المستحقة للمنفعة محصل أقيمت الجماعة فيه والشريكان يعتبران من مقدم أو يقدم أحدهما الأباذن الآخر أو وكيله ولا حق لولي المحجور في التقديم ولا التقدم والسكان أولى كما تقرر (ال) في مسائل منها (إن المعبر أحق) بالتقديم والتقدم (من المستعير) لأنه مالك للمنفعة والرجوع فيها متى شاء (و) منها أن (السيد أحق) بما ذكر (من عبده) أي فيه (الذي ليس بمكاتب) لأنه المالك بخلاف المكاتب كناية صحيحة فإنه أحق من السيد لأنه مستقل بالتصرف (والامام الراتب) بمحل الجماعة (أحق من غير الوالي) وإن اختص لغير بما يأتي (في تقدم أو يقدم) من تصح امامته وإن كان هناك أفضل منه للخبر السابق ولو لم يحضر الراتب سن الإرسال اليه ليحضر أو يأذن فإن خيف فوت أول الوقت ولا تقننه ولا تاذي لو تقدم غيره من لواحد أن يؤم بالقوم ولو ضاق الوقت أو كان المسجد مطروفا جعوا مطلقا (ثم) أن لم يكن هناك أولى باعتبار المكان كان كانوا جماعات أو مسجد ولا امام له راتب أوله امام وأسقط حقه وجعله للأولى (قدم) باعتبار الصفة (الافقه) بأحكام الصلاة على من بعده لا احتياج الصلاة إلى مزيد الفقه بل مزيدة أكثر من نحو القراءة (ثم) أن استوى اثنان في الفقه وأحدهما أقر أقدم (الأقر) أي الاحتفاظ لأن الصلاة أشد احتياجا إليه من الأورع (ثم) أن استوى يافقه أو قرأه قدم (الأورع) أي الأكثر ورعا وهو اجتناب الشبهات خوفا من الله تعالى ومن لازمه حسن السيرة والعفة (ثم) أن استوى يافقه أو قرأه وورع أقدم (من سبق بالهجرة) إلى النبي صلى الله عليه وسلم أولي دار الإسلام سواء كان السابق (هو أو أحداً بانه) لخبر مسلم وجعل الهجرة هنا هو المعتمد (ثم) بعد من ذكر يقدم الأسن لخبر مسلم أيضا والمراد به (من سبق إسلامه) كشاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم فإن أسلم مع أقدم الأكبر سنوا يقدم المسلم بنفسه على المسلم بالتبعية (ثم) بعد من ذكر يقدم (النسيب) بما يعتبر في الكفاءة فيقدم الهاشمي ثم الماطلي ثم ببيعة قريش ثم ببيعة العرب ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره (ثم) بعد من ذكر يقدم (حسن الذكر) لأنه أهيب ممن بعده والقلوب إليه أميل (ثم) بعده (تظيف الثوب ثم) بعده (تظيف البدن وطيب الصنعة ثم حسن الصوت ثم حسن الصورة) فإن استوى وأقرع والعدل أولى من الفاسق وإن كان أفقه وأقرأ أو البالغ أولى من الصبي وإن كان أفقه (تظيف الثوب ثم) بعده (تظيف البدن وطيب الصنعة) عن الأوساخ لذلك (ثم) بعده (حسن الصوت ثم حسن الصورة) أي الوجه لذلك أيضا وهذا الذي ذكره أخذ الأكثر من الروضة ولبعضه من التحقيق هو المعتمد لأن المدارك كما أشعر به تعليلهم على ما هو أفضى إلى استمالة القلوب وكل واحد ممن ذكر أفضى إلى ذلك مما بعده كما لا يخفى وحينئذ فالأولى بعد الاستواء في النسب وما قبله الأحسن ذكره أفاضلنا فاصنعة فالأحسن صوتا فوجها (فإن استوى) في جميع ما ذكر وتساوا (أقرع) بينهم ندبا فاصطاع النزاع (والعدل) ولوقنا (أولى) بالتقديم والتقدم (من الفاسق وإن كان) الفاسق حرا أو (أفقه أو أقرأ) لكرهه الاقتداء به لأنه قد يقصر في الواجبات (و) كذلك (البالغ) ولوقنا (أولى من الصبي وإن كان) الصبي حرا أو (أفقه أو أقرأ) لكرهه الاقتداء به وللخلاف في صحة امامته (والحر أولى من العبد) لأنه أكمل (و) يستوى العبد الفقير أو القاري مثلا (والحر غير الفقير) أو القاري لا يجزأه نقص الرقب بما انضم إليه من صفة الكمال وإنما كان الحر أولى في صلاة الجنابة مطالقا لأن قصد الدعاء والشفاعة وهو به ما ألبق (والقيم) والمتم (أولى من المسافر) الذي يقصر لأنه إذا أم أتموا كلهم فلا يختلفون وإذا أم القاصر اختلفوا (وولد الحلال أولى من ولد الزنى) ومن لا يعرف له أب وإن

كبر المسجدين من باخ يحجر بذلك (و يوافقه) أى الامام (المسبوق في الاذكار) والاقوال الواجبة والمندوبة أى
يندب له ذلك وان لم يحسبه له ومن ذلك انه يكبر معه فيما يتابعه فيه فلما أدركه في الاعتدال كبر للهوى ولم يبعده
من سائر الانقالات وفي نحو المسجود لم يكبر للهوى فيه لانه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له وخرج بذلك الافعال
فيجب عليه موافقته فيما أدركه معه منها وان لم يحسبه له واذا قام بعد سلام الامام لم يأتى بمعا عليه فان كان
جالوسه في محل تشهده كالاول من الرباعية أو الثلاثة قام مكبرا ندبا ولا يلزمه القيام فورا وان لم يكن محل تشهده
قام فورا وجوب بالابتكابر ندبا وما أدركه مع الامام فهو أول صلاته وما أتى به بعده آخرها فيقرأ فيه السورة ندبا
ان لم يكن قراها في أوليه ولا يحجر بقراءته في الاخيرتين ولو أدركه في ثابته الصبح أو العبدقت معه وكبر معه
خمساقوت في ثابته وكبر فيها خمس الاسبعا

* (باب) كيفية (صلاة المسافر) قصر او جمع ما ينبعجه جمع المقيم بالطر *

(يجوز للمسافر سفر اطو يلا مباحا) يعنى جازوا ان كره كسفر الواحد أو الاثنين (قصر الظهر والعصر والعشاء
ركعتين ركعتين) دون الصبح والمغرب والمنذورة والنافلة لانه لم يرد (أداء) ولو بان سافر وقد بقي من الوقت قدر
ركعة (و) كذا (قضاء) عمالات في سفر قصر يعقبا وقضى فيه أو في سفر قصر آخر (لا فائنة الحضر) لان الزمة ثامة
(و) لا (المشكوك) فيها (أنها فائنة سفر أو حضر) لان الاصل الاتمام وخرج بالطويل القصير وبالجازر الحرام
بان يقصد محلا لفعل محرم وهذا هو العاصى بالسفر بخلاف من عرض له معصية وهو مسافر فارتكبها وهذا هو
العاصى في السفر فلا يقصر ذو السفر القصير اذا لم يشقه عليه ولا العاصى بسفره لان السفر سبب الرخصة فلا تناط
بالمعصية ومن ثم امتنع سائر رخص السفر حتى أكل الميتة عند الاضطرار لانه يمكنه من دفع الهلاك بالتوبة ومنه
من يسافر لجر در وية البلاد ومن يتعب نفسه أو دابته بالركض بلا غرض شرعى (و) السفر (الطويل يومان)
أو لثمان أو يوم وليلة (معتدلان) أى مسيرهما ذابا مع المعتاد من النزول والاستراحة والا كل ونحوها وذلك
مرحلتان (يسير الانتقال) وديب الاقدام وهى بالبردار بعته وبالفراسخ ستة عشر وبالا ميل ثمانية وأربعون
ميلا والميل خمسة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعوا الاصبغ ست شعيرات معتدلان معتضات
والشعيرة ست شعيرات من شعير البردون والمسافة في البحر كالبرولو قطعها فيه أو في البر في لحظة ترخص ولوشك
في طول سفره اجتهد فان ظهر له أنه القدر المعتبر ترخص والا فلا (والاتمام) للصلاة في مرحلتين أو أكثر
(أفضل) من القصر (الافى ثلاث مراحل) فالقصر أفضل خروجا من قول أبى حنيفة قرضى الله عنه به بوجوب
الاتمام في الاول والقصر في الثانى نعم الاولى للاصلاح وهو من له دخل في تسير السفينة اذا كان معه أهله فيها ولم ين
يزل مسافرا بلا وطن الاتمام مطلقا لان أحذرضى الله عنه بوجبه عليه ما (و) (الان) يقتدى به أو (وجد في
نفسه كراهة القصر) لا رغبة عن السنة لانه كفر بل لا يثاره الاصل وهو الاتمام فالاولى له القصر بل يكبر تركه
وكافة قصر في ذلك كل رخصة وكالسكران ذلك الشاك في جوازه أى لظن فاسد تخيله فيؤمر به فهر النفسه عن
الطوخ في مثل ذلك

* (فصل) * فيما يهتق به السفر (وأول السفر) الطويل هنا والقصر فيما مر بالنسبة للمعتدل على الدابة
أو ماشيا (الخروج من السور في) البلدة (المسورة) أو من بعضه في المسور بعضها هو صوب سفره وان تهدم
أو تعذر أو كان ظهروا لصفا به أو كان وراءه عمارة أو احتوى على خراب ومزارع لان ما كان خارجا لا يعد من
البلد بخلاف ما كان داخله ولو من الخراب والمزارع ومثله الخندق ومحل ذلك ان اختص والابان جمع بلدين
أو قرية يمين لم يشترط مجاوزته بل لكل حكمه (و) أوله فيما لا سوره الخروج (من العمران) وان تخله خراب
أو خراب أو ميدان ليغارق محل الإقامة وأنهم كلامه أنه لا يشترط مجاوزة الخراب الذى وراءه ولا المزارع والبساتين
للمتصلة بالبلدان وان كانت محبوسة أو كان فيها دورته لكن في بعض فصول السنة وهو المتمدن فيهما والقرى يمان

ويوافقه المسبوق في الاذكار

* (باب صلاة المسافر) *

يجوز للمسافر سفر اطو يلا
مباحا قصر الظهر والعصر
والعشاء ركعتين ركعتين
أداء وقضاء لافائنة الحضر
والمشكوك انها فائنة سفر أو
حضر والطويل يومان
معتدلان يسير الانتقال
والاتمام أفضل الا في ثلاث
مراحل ولين وجد في نفسه
كراهة القصر

* (فصل) * وأول السفر

الخروج من السور في

المسورة ومن العمران

المتصلتان كالقربة فان انفصلتا ولو سيرا فكل حكمها وبعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد الخروج منها
(مع ركوب السفينة) وجرى الزورق اليها قاله البغوي وأقره ابن الرفعة وغيره وطاهر قول المصنف
(فيما لا سور له) أنه خاص بما لا سور له وهو متجه (و) قوله لساكن الحياض (بجوارزة الحلة) بكسر الحاء وهي بيوت
مجمعة وان تفرقت ولا بد أيضا من مفارقتها مرفقها كعاطن الابل ومطرح الرماد وملعب الصبيان والنادي
ونحوها كالسواء والمختط بالأن يتبعها بحيث لا يختصان بالنازلين لأن ذلك كله من جملة موضع الإقامة فاعتبرت
مفارقتها واتحاد الحلة باتحاد ما يسمون فيه واستعارة بعضهم من بعض والافكال قرية بين فيما مر (وينتهي سفره)
المجوز لترخصه بالقصر وغيره (بوصوله) مامر مما يشترط بجوارزته في ابتداء السفر وان لم يدخله وذلك بان يصل
(سور وطنه) ان كان مسورا (أو عمرانه) أي عمران وطنه (ان كان) وطنه (غير مسور) وان لم ينو الإقامة به
(و) ينتهي أيضا (بنية الرجوع) وبالتردد فيه من مسقط ما كثر ولو لم يعمل لا يصلح للإقامة كغزاة قبل وصوله
مسافة القصر (الى وطنه) سواء أقصد مع ذلك ترك السفر أو أخذ شيئا منه فلا يترخص في إقامته ولا يرجوعه الى
أن يفارق وطنه تغلبا للوطن وخرجه به غيره وان كان له فيه أهل أو عشيرة فيترخص وان دخله كسائر المنازل
وبنية الرجوع مالور جمع اليه بالاضاعن الطريق وبالمستقل من هتحت بحر غيره وقهره كالزوجة والعبد فلا
أترلنيهم وبالمالك السائر فلا ترلنيته حتى يصل الى الحل الذي نوى الإقامة به ويقوم به لأن فعله وهو السير
يخالف نيته فالغيت مادام فعله موجودا وقبل وصوله ماذكر مالور جمع أو نوى الرجوع من بعد الحاجة
فيترخص الى أن ينتهي سفره (و) ينتهي أيضا (بوصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه مطلقا) من غير
تقييد بزمن وان لم يصلح للإقامة (أو) نوى ان يقيم فيه (أو) أربعة أيام (ببليها) (صححة) أي غير بوى الدخول
والخروج لأن في الاول الخط وفي الثاني الرحيل وهما من أشغال السفر (أو) أن يقيم فيه (لحاجة) لا تنفضي
الافى المدة المذكورة (لأنه صلى الله عليه وسلم لم يترخص للمهاجرين في إقامة الثلاثة بين أظهر الكفار وكانت
الإقامة عندهم محرمة والترخيص فيها يدل على بقاء حكم السفر فيها وفي معناها ما فوقها ودون الاربعه وألحق
بأقامته نهاية إقامتها (وان كان) نوى الإقامة الحاجة كرجوع لمن حبس لاجله في البحر (يتوقع قضاءها كل وقت)
أي قبل مضي أربعة أيام صحاح (ترخص) بالقصر وغيره سواء المقاتل والتاجر وغيرهما (الى ثمانية عشر يوما)
غير بوى الدخول والخروج لا اتباع (ولا) يجوز الترخص بالقصر وغيره الا لمن قصد مكانا معينا فلا (يقصر
هائم) وهو من لا يدري أين يتوجه وان طال تردده لأن سفره معصية اذا تعاب النفس بالسفر لغير غرض حرام
(و) لا يقصر (طالب غريم أو آبق لا يعرف موضعه) ومتى وجد رجوع وان طال سفره كالهائم اذ شرط القصر
ان يعزم على قطع مسافة النصر فان علم انه لا يجده قبل مر حلتين أو قصد الهائم سفره ما قصر فيها لا فيما زاد
عليه ما اذ ليس له بعدهما مقصد معلوم (ولا) يقصر قبل قطع مسافة القصر (زوجة وعبد لا يعرفان المقصد) الا
بعد مر حلتين للزوج والسيد لا تنفقاء شرط الترخص وهو تحقق السفر الطويل بخلاف ما اذا جازاها فانهما
يقصران وان لم يقصر المتبوع لتبين طول سفره

(فصل) في بقية شروط القصر ونحوه (وشروط القصر) ونحوه غير ما مر أربعة الاول (العلم بجوارزه) فلو
قصر أو جمع جاهلا بجوارز ذلك لم يصح لتلاعبه (و) الثاني (أن لا يقتدى) في جزء من صلاته (بتم) ولو مسافر أمثله
وان ظنه مسافرا أو أحدث عقب اقتدائه كان اقتدى مصلى الظاهر مثله في جزء من الصبح أو الجمعة أو المغرب
أو النافلة لانها تامة في نفسها (ولا بمسكوك السفر) لأنه لم يجز حينئذ بنية القصر والجزم بها شرط كما يأتي وصرح
عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد أو ارعاذا التتم بتم فقال تلك السنة
(و) الثالث (أن ينوي القصر في الاحرام) أي عنده بان يقرنها به يقينا ويستديم الجزم بها بان لا يأتي بما ينافيها
الى السلام لان الاصل الاتمام فاحتج في الخروج منه الى قصد جازم فان لم يجزم بها أو عرض ما ينافيها كأن

مع ركوب السفينة فيما لا سور
له وبجوارزة الحلة وينتهي
سفره بوصول سور وطنه أو
عمرانه ان كان غير مسور
وبنية الرجوع الى وطنه
وبوصول موضع نوى الإقامة
فيه مطلقا أو أربعة أيام
صححة أو الحاجة لا تنفضي
الافى المدة المذكورة
وان كان يتوقع قضاءها كل
وقت ترخص الى ثمانية عشر
يوما ولا يقصر هائم وطالب
غريم أو آبق لا يعرف
موضعه ولا زوجة وعبد
لا يعرفان المقصد

(فصل) وشروط القصر
العلم بجوارزه وأن لا يقتدى
بتم ولا بمسكوك السفر وأن
ينوي القصر في الاحرام

تردد هل يقطعها أو شك هل نوى القصر أم لا ثم وان تذكر حال لانه الاصل وبه فارق الشك في أصل النية اذا تذكر
حالنا نعم لا يضر تعليقه بنية امامه بان ظن سفره ولم يعلم قصره فقال ان قصر قصرته والاعتمة لان الظاهر من حال
المسافر القصر وانما يضر التعليق لان الحكم معلق بصلاة امامه وان جزم (و) الرابع (أن يدوم سفره من أول
الصلاة الى آخرها) فان انتهت به سفينة الى محل اقامته أو سارت به منها ونوى الإقامة أو شك هل نواها أو هل
هذه البلدة التي انتهى إليها بلده أو لا وهو في أثناء الصلاة في الجميع أتم لزوال سبب الرخصة أو الشك في زواله
* (فصل) في الجمع بالسفر والمطار (يجوز) في السفر الذي يجوز فيه القصر (الجمع بين العصرين)
أي الظاهر والعصر وغلبت لشرفها لانها الوسطى (و) بين (العشاءين) أي المغرب والعشاء وغلبت لانها أفضل
وعبر غيره بالمغرب بين كانه توهم ان في هذا تسمية المغرب عشاء وهو مكروه وليس كذلك فلا اعتراض على المصنف
(تقديمًا وتأخيرًا) ويكون كل اداء لان وقتها صارا كالوقت الواحد نعم يمنع جمع التقديم للتحيرة وفقد
الظهور من وكل من لم تسقط صلاته لان شرطه كما يأتي وقوع الاولى معتدًا او ما يجب اعادته لاعتداده لانها
انما فعلت لحزمة الوقت اما الصبح مع غيره هو والعصر مع المغرب فلا جمع فيها لانه لم يرد بخلاف ما ذكره فقد صح
انه صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل الزوال أخر الظاهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زالت قبل
ارتحاله صلاهما ثم ركب وانه كان اذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء أي في وقت العشاء (وتركه) أي
الجمع (افضل) لارعاية لخلاف من منعه لانه عارض السنة الصحيحة الدالة على الجواز كما تقرّر بل لان فيه اخلاء
أحد الوقتين عن وطيفته وبه فارق نيب القصر فيما مر (الامن وحديث نفسه كراهة الجمع أو شك في جوازه)
أو كان ممن يمتدح به فيسئل له الجمع نظر بما مر في القصر (أو) كان (يصل منفردا لترك الجمع) وفي جماعة
لوجع فلا فضل الجمع أيضا لاشتماله على فضيلة لم يشتمل عليها ترك الجمع ومثل الجماعة في ذلك سائر الفضائل
المتعلقة بالصلاة ففي اقتراف صلاته في الجمع بكمال ولو ترك الجمع فات ذلك الكمال كان الجمع أفضل والافضل
للمسافر الحاج جمع العصرين تقديمًا بسجدة ثم رجوع العشاءين تأخيرًا بجزء لانه كان يصلحها قبل مضى
وقت الاختيار للعشاء لا لتابع فيها وفي ذلك صور كثيرة (وشروط) جمع (التقديم أربعة) الاول (البداية
بالاولى) لا لتابع ولان الثانية تابعة فلا تتقدم على متبوعها ولو تقدم الاولى وبان فسادها فسدت الثانية (و) الثاني
(نية الجمع) فيها (ولومع السلام) منها أو بعد نية الترك بان نواه ثم نوى تركه ثم نواه ثم غير التقديم المشروع عن
التقديم سهوا أو عبثا وفارق القصر بانه يلزم من تأخير نية عن الاحرام نادى جزء على التمام (و) الثالث (الموالة
بينهما) في الفعل لا لتابع في الجمع بغيره وقياصا عليه في غير ذلك ولان الجمع بينهما كصلاة واحدة فوجب
الموالة كركعتين الصلوة لا يضر الفصل بزمان يسير عرفا ولو بغير شغل بخلاف الطويل عرفا ولو بعذر كسهو
وانغما ومنه صلاة ركعتين (و) الرابع (دوام السفر) من حين الاحرام بالاولى (الى) تمام (الاحرام بالثانية)
فالاقامة قبل الاحرام مباحة للجمع لزوال العذر ولا يشترط في جمع التأخير شيء من الشروط الثلاثة الاول
لكنهائس فيه (و) انما (يشترط في) جمع (التأخير) شيان الاول شرط لجواز التأخير وكون الاول اداء وهو
(نيته قبل خروج وقت الاول) ويجزى بالنسبة الى الاداء تأخير النية الى زمن (لو) كان (بقدر ركعة) وأما الجواز
فشرطه أن ينوي وقد بقي من وقت الاول ما يسببها أو أكثرها أو الاصى وان كانت اداء وعلى الاول تحمّل
عبارة الروضة وأصلها على الثاني تحمل عبارة المجموع وهو فلا تنافي بين العبارات خلافا لمن ظنه (و) الثاني
شرط ليكون الاول اداء وهو (دوام السفر الى تمامها) أي الثانية (والا) يدم الى ذلك بان أقام ولو في أثناءها
(صارت) الاولى وهي (الظهير) أو المغرب (قضاء) لانها تابعة للثانية في الاداء لا العذر وقد زال قبل تمامها وقضى به
أنه لو قدم الثانية وأقام في أثناء الاولى لا تكون قضاء لوجود العذر في جميع المتبوعة وهو ما اعتمد الاسنوي
لكن خالفه بعض شراح الحاوى (ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا) لا تأخيرًا لان استدامة المطر ليست الى المصلى

وأن يدوم سفره من أول
الصلاة الى آخرها

* (فصل) في يجوز الجمع
بين العصرين والعشاءين
تقديمًا وتأخيرًا وتركه
افضل الامن وحديث
نفسه كراهة الجمع أو شك
في جوازه أو يصلى منفردا
لترك الجمع وشروط التقديم
أربعة البداية بالاولى ونية
الجمع ولومع السلام والموالة
بينهما ودوام السفر الى
الاحرام بالثانية ويشترط
في التأخير نيته قبل خروج
وقت الاول وبقدر ركعة
ودوام السفر الى تمامها
والاصارن الظاهر قضاء
ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا

بخلاف السفر ويجوز جمع العصر الى الجمعة بعذر المطر والسفر وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كما لا رضى الله عنهما أرى ذلك بعذر المطر ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم به وانما يباح الجمع به في العصرين والعشاءين (لمن) وجدت فيه الشروط السابقة في جمع التقديم نعم الشرط وجود المطر عند الاحرام بالاولى والنحل منها والآخر بالثانية ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك و (صلى) أى أراد أن يصلى (جماعة في مكان) مسجد أو غيره وكانت تلك الجماعة تأتي ذلك المكان من محل (بعيد) عنه (وتأذى) كل منهم (بالمطر) ولو خفيفا بحيث يبل الثوب والبرد والتلج ان ذابا أو كانا قطعاً كبارا المشقة حينئذ ما إذا أصلى ولو جماعة بيته أو بمحل الجماعة القريب بحيث لا يتأذى (في طريقه) اليه بالمطر أو مشى في كنف أو صلا فإرادى ولو في محل الجماعة فلا جمع لا تنفاه التأذى نعم للإمام الجمع بالأمومين وان لم يتأذى

* (باب صلاة الجمعة) *

هي تثليث الميم وباسكانها وهي فرض عين عند اجتماع شروطها الا تبيته ومثل سائر الخس في الاركان والشروط والآداب لكنها اختصت بشروط لصحتها وشروط للزومها وآداب كإتيان بعض ذلك (تجب الجمعة على كل مكاف) لاصبي ومجنون كغيرها (حر) لامن فيه رق ولو لم يعضا وان كانت النوبة له ومكاتبه انقصه (ذكر) لامرأة وحشي لنقصهما أيضا (مقيم) بالمحل الذي تقام فيه وان لم يكن مستوطنا لأمسافر كإتيان (بلامرض ونحوه) مما تقدم (من سائر أعياد الجماعة) فالعذر بشئ منها لا يلزمه الجمعة لما مر ثم نعم لا تسقط عن أكل متبعا الا اذا لم يقصد به اسقاطها والزمته وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الأثر بعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض (وتجب) الجمعة (على المريض ونحوه) كالعذر بالمطر (اذا حضر) محل إقامتها (وقت إقامتها) ولا يجوز له الانصراف الا ان كان هناك مشقة لا تحتل كن به اسهال ظن انقطاعه فحضر ثم عاد بعد تحرره وعلم من نفسه أنه ان مكث جرى جوفه فله الانصراف لا يضطراره اليه وكذا الوراد ضربه بطول صلاة الإمام (أو حضر في الوقت) أى بعد الزوال (ولم يشق عليه) الانتظار (بان لم يضره بذلك لان المانع في حقه مشقة الحضور وبالضرورة) فان تضرر بالانتظار أو لم يتضرر لكن حضر قبل الوقت فله الانصراف (ولن لا يلزمه) لنحوه الانصراف مطلقا (و) كما تجب على أهل محل إقامتها تجب على غيرهم وهم كل (من بلغه) نداء الجمعة لحبر الجمعة على من سمع النداء اسناده ضعيف لكن له شاهد باسناد جيد والمعتبر (نداء صيت) أى على الصوت يؤذن كعادته في علو الصوت وهو واقف على الأرض (من طرف موضع الجمعة) الذى يلي المكان الخارج عن موضعها (مع سكون الريح والصوت) واعتبر ما ذكر من الشروط لانه عند وجودها لا مشقة عليه في الحضور بخلافه عند فقدها أو فقد بعضها وتجب على من ذكر (لاعلى مسافر سفر مباحا طويلا أو قصيرا) بشرط أن يخرج من سور محلها أو عمرانه قبل الفجر (ويحرم) على من لزمته الجمعة (السفر بعد الفجر) ولو لطاعة لانها مضافة الى اليوم وان كان وقتها بالزوال ولذا دخل وقت غسلها بالفجر ولزم بعيد الدار السعي قبل وقتها ليسدركها فيه (الامع امكانها في طريقه أو) ان (توحش) أى حصلت له وحشة (بتخلفه عن الرفقة) وان لم يخف ضررا على الأوجه أو ان خشي ضررا على محترمه أو لغيره (وتسن الجمعة في ظهر المعذورين) لعدم أدلتها (وتحفظونها) ندبا (ان خفي عذرهم) للتأنيهم وبالرغبة عن صلاة الإمام أو الجمعة أما طاهر العذر كالأرأة فيسن لها طهارها لا انتقاء التهمة (ومن حث ظهروه) ممن لا يلزمه الجمعة (صحت جمعتهم) فيخير بين فعل ما شاء منهم لكن الجمعة أفضل له لانها صلاة أهل الكمال نعم ان أحرم مع الإمام بالجمعة تعين عليه اتمامها فليس له أن يتمها طهر ابعده الامام لانها لا انعقادها عن فرضه (ومن وجبت عليه) الجمعة (لا يصح احرامه بالظهور قبل سلام الإمام) من الجمعة ولو بعد رفعه من ركوع الثانية لتوجه فرضها عليه بناء على الاصح انها الفرض الاصلى وليست بدلا عن الظهور بعد سلام

لمن صلى جماعة في مكان بعيد وتأذى بالمطر في طريقه

* (باب صلاة الجمعة) *

تجب الجمعة على كل مكاف حذر ذكر مقيم بلامرض ونحوه مما تقدم وتجب على المريض ونحوه اذا حضر وقت إقامتها أو حضر في الوقت ولم يشق عليه الانتظار ومن بلغه نداء صيت من طرف موضع الجمعة مع سكون الريح والصوت لا على مسافر سفر مباحا طويلا أو قصيرا ويحرم السفر بعد الفجر الامع امكانها في طريقه أو توحش بتخلفه عن الرفقة وتسبب الجمعة في ظهور المعذورين وتحفظونها ان خفي عذرهم ومن حث ظهروه صحت جمعتهم ومن وجبت عليه لا يصح احرامه بالظهور قبل سلام الإمام

الامام يلزمه فعل الظهر فوراً وان كانت أداء لعصيانه بتفويت الجمعة فاشبهه عصيان به بخروج الوقت ولو تركها
 أهل بلد تلزمهم وصولوا الظهر لم يصح الا ان ضاق الوقت عن أقل واجب الخطبتين والركعتين (ويندب للراحي
 زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالعدير جوا العتق والمريض رجوا الخفة (ناخير ظهره الى اليأس من الجمعة)
 لما في تعجيل الظهر حينئذ من تفويت فرض أهل الكمال فان أيس من الجمعة بان رفع الامام رأسه من ركوعها
 الثاني فلا تاخير وانما لم يكن القوات فيما سبهم هذا بل بالسلام لان الجمعة ثم لازمة له فلا ترتفع الا بعين بخلافه هنا
 اما من لا يرجو زوال عذره كالمريض فليس له حيث عزم على انه لا يصلي الجمعة الظهر أول الوقت ليحوز فضيلته
 * (فصل) * (للجمعة) أي لصحتها (شروط زوائد) على شروط غيرها (الاول وقت الظهر) بأن تقع كلها مع
 خطبتيها فيه للاتباع واه الشيخان (فلا تقضى الجمعة) لانه لم ينقل (فالوضاق الوقت) عن أن يسعها مع خطبتيها
 أو شكوا هل بقي ما يسع ذلك أم لا (أحرما بالظهر) وجوب القوات الشرط ولومدار ركعة الاولى حتى تحقق أنه
 لم يبق ما يسع الثانية أتم وانقلب ظهره من الآن وان لم يخرج الوقت ولو خرج الوقت وهم فيها أتموها ظهراً
 وجوباً ولا يشترط تجديد دينه لانهم ما صلوا وقت واحد فجاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع
 السفر ويسر بالقراءة من حينئذ ولا أثر للشك أثناءها في خروجه لان الأصل بقاؤه ولو قام المسبوق ليكمل
 فخرج الوقت انقلب له ظهره أيضاً (الثاني) من الشروط (ان تقام في خطبة بلدة أو قرية) مبنية ولو بنحو نصب
 للاتباع فلا تصح الا في ائمة مجمعة في العرف وان لم تكن في مسجد وان انهدمت وأقاموا العمارتها ولو في غير
 مظال لانها وطئهم وبه فارق ما لو نزلوا مكانا بالمعمر وقرية فان جمعهم لا تصح فيه قبل البناء ودخل في قوله خطبة
 وهي بكسر الخاء المجمة أرض خط عليها أعلام للبناء فيها القضاء المعدود من الابنية المجمععة بان كان في محل منها
 لا تصرف فيه الصلاة وان كان منفصلاً عن الابنية بخلاف غير المعدود منها وهو ما يصرف فيه المسافر اذا وصله وعليه
 يحمل قولهم لو بنى أهل بلد مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله وخروج بالبلد والقرية الخيام
 وان استوطنها أهلها فلا جمعة عليهم (الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في تلك البلد
 أو القرية) للاتباع (الاعسر الاجتماع) في محل مسجد أو غيره منها فينبغي ان تعدها بحسب الحاجة اما اذا
 سبقت واحدة مع عدم عسر الاجتماع فهي الصحيحة وما بعدها باطل وأما اذا تقارنتا فلهما باطلتان والعبرة في
 السبق والمقارنة بالراء من تكبيره احرام الامام فان علم سبق واشكل الحال أو علم السابق ثم نسي فالواجب
 الظهر على الجميع لالتباس الصحة بالفاسدة وان علمت المقارنة أولم يعلم سبق ولا مقارنة أعيدت الجمعة ان اتسع
 الوقت لعدم وقوع جمعة مجزئة والاحتياط لمن صلى ببلد تعددت فيه الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ان يعيدها ظهراً
 خروجاً من خلاف من منع التعدد والحاجة (الرابع) من الشروط (الجماعة) فلا تصح باربعين فرادى لانه
 لم ينقل (وشروطها) أي الجماعة ليعتد بهم في الجمعة (أربعون) بالامام لان الامة اجتمعوا على اشتراط العدد
 فيها والاصل الظهر ولا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه توقيف وقد ثبت جوازها باربعين ولم تثبت صلاته صلى الله
 عليه وسلم لها باقل من أربعين فلا تجوز بأقل منه (مسلم اذا كرامكفا) أي بالغاعة فلا (حرام متوطنا) ببلد الجمعة
 بان يكون بحيث (لا يظعن) عن وطنه صيقا ولا شتاء (الاحاجة) كتجارة أو زيارة فلا تنعقد باضداد من ذكر
 لنقصهم ومنهم غير المتوطن كن أقالم على عزم عوده الى بلده بعد مدة ولو طويلة كالتفقهة والمتوطن خارج بلد
 الجمعة وان سمع النداء فلا تنعقد بهما وفي صحة تقدم احرام من لا تنعقد بهما على من تنعقد بهم اضطراب طويل
 فينبغي لمن لا تنعقد به ان لا يحرمهما الا بعد احرام أربعين ممن تنعقد بهم (فان نقصوا) عن الاربعين بانقضاء
 أو غيره (في) الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو الركعة الاولى من (الصلاة) بطالت الخطبة في الاولى والجمعة في
 الثالثة (صارت ظهراً) الان اتوا على الفور بمن سمع اركان الخطبتين فينبغي على ماضى أو كان أحرم
 قبل الانقضاء من كل العدد به وان لم يسمع الخطبة لانهم لما لحقوا والعدد تام صار حكمهم واحدا ولو تحرم تسعة

ويندب للراحي زوال عذره
 ناخير ظهره الى اليأس من
 الجمعة
 * (فصل) * (للجمعة شروط
 زوائد) (الاول) وقت الظهر
 فلا تقضى الجمعة فالوضاق
 الوقت أحرما بالظهر
 (الثاني) أن تقام في خطبة
 بلدة أو قرية (الثالث) أن
 لا يسبقها ولا يقارنها جمعة
 في تلك البلد أو القرية الا
 لعسر الاجتماع (الرابع)
 الجماعة وشروطها أربعون
 مسلماً ذكراً مكلفاً حراً
 متوطناً لا يظعن الاحاجة
 فان نقصوا في الصلاة صارت
 ظهراً

وثلاثون لاجتنبوا بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انفض الاربعون الذين أحرم بهم أو نقصوا فالجمعة باقية
وان لم يحضر للاحقون الركعة الاولى لماسر ولا يضرب باطوا المأمومين بالأحرام بعد أحرام الامام لكن بشرط
تمكنهم من قراءة الفاتحة قبل ركوعه والام تنعقد الجمعة بهم ولو كان في الاربعين أي قصر في التعلم لم تصح جمعهم
لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كافتداء القارئ بالاحي ولوجهاوا كلهم الخطبة لم تصح الجمعة بخلاف ما اذا
جهلها بعضهم وعلم مما تقرر أن الجماعة هنا انما تشتترط في الركعة الاولى فلو صلى بالاربعين ركعة ثم أحدث فأنه
كل وحده أو فارقوه في الثانية وان لم يحدث وأنمو من فردين أجزأتهم الجمعة لكن يشترط بقاء العدد الى السلام
فلو بطلت صلاة واحد من الاربعين حال انفرادهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجميع لتبين فساد صلاته من
أولها فان كانه لم يحرم (ويجوز كون امامها عبداً أو مسافراً أو صيباً) أو محدثاً ولم يبين حدته الا بعد الصلاة أو محرماً
برباعية كالعصر (ان زاد على الاربعين) ولا أثر لحدته لانه لا يمنع الجماعة ولا ينسل فضله فان لم يكن زائداً على
الاربعين لم تنعقد الجمعة لانقاء العدد المعتبر ومثله ما لو بان كافراً أو امرأة وان زاد على الاربعين لانهم بالنسبة
أهلاً للامامة بحال ولو بان حدث الاربعين صحت للامام والمصطفى تبعه وان لم يكن الامام زائداً على الاربعين لانه
لم يكف العلم بطهارتهم بخلاف ما لو بان فيهم نحو عبداً أو امرأة لهو له الاطلاع على حاله (الخامس) من
الشروط (خطبتان قبل الصلاة) للاتباع وأخرت خطبتا نحو العبد للاتباع أيضاً (وفروضهما) من حيث
المجموع (خمس جدد الله تعالى) للاتباع ويشترط كونه باللفظ الله ولفظ جدد وما اشتق منه كالجد لله أو أجد الله
أو الله أجد أو لله الجد أو أنا حمده لله فخرج الجد للرجح والشكر لله ونحوهما فلا يكفي (والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم) ويتعين صيغتها كاللهم صل أو صلى أو صلى أو الصلاة والسلام على محمد أو أجد أو الرسول
أو النبي أو الحاشر أو الماسح أو العاقب أو البشير أو النذير فخرج سلم الله على محمد ورحم الله محمد وأصلى الله عليه
فلا يكفي على المعتمد خلافاً لمن وهم فيه وان تقدم له ذكر يرجع اليه الضمير (والوصية بالتقوى) للاتباع ولا تنها
المقصود الاظم من الخطبة ولا يتعين لفظها بل يكفي أطيعوا الله وأطيعوا الله ولا يكتفي بالافتصار فيها على التحذير
من غرور الدنيا وزخارفها لان ذلك معلوم حتى عند الكافر بل لا بد من الحث على الطاعة أو المنع من المعصية
(وتجب هذه) الاركان (الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعاً للسلف والخلف و (الرابع قراءة آية مفهومة)
للااتباع سواء آية الوعد والوعيد أو غيرها فلا يكفي شرط آية ولو طويلاً ولا آية غير مفهومة نحو ثم نظروا وتكفي
ولو (في احدهما) لان الثابت القرعة في الخطبة دون تعيين محلها ويسن كونها بعد فراغ الاولى وقراءة ق في
الاولى في كل جمعة للاتباع (الخامس الدعاء للمؤمنين) والمؤمنات باخروى (في) الخطبة (الثانية) للاتباع
السلف والخلف وان اختص بالسامعين نحو رحمتكم الله (وشروطهما) أي شروط كل منهما (القيام لمن قدر)
عليه للاتباع فان عجز عنه بالضابط السابق في صلاة الفرض خطب فاعدا فان عجز عن ذلك فخطبهما ويجوز
الاقتداء به وان لم يتبين عذره لان الظاهر انه معذور فان بانت قدرته لم يؤثر الاولى للعاجز الاستنابة (وكونهما
بالعربية) وان كان الكل أعجميين لا تباع السلف والخلف فان أمكن تعلمهما باخروى طوبى به جميع أهل البلد
على الكفاية وان زادوا على الاربعين فان لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وفاتدة الخطبة بها وان لم
يعرفها القوم العلم بالوعظ من حيث الجملة اذ الشرط سماعها لانهم معناها وان لم يمكن تعلمها بخطب واحد بلغته
وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحدهم منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا لتفاء شرطها (و) كونهما (بعد الزوال)
للااتباع (والجلوس بينهما) للاتباع (بالطمانينة) فيه وجوباً كما في الجلوس بين السجدين هذا في القائم ان
أمكنه الجلوس والا فصل بسكنته وكذا من يخطب جالساً المجزء فلا يكتفيه الفصل بالاضطجاع ويندب كون الجلوس
ونحوه بقدر سورة الاخلاص (واسماع العدد الذي تنعقد به) الجمعة بان يرفع الخطيب صوته ياركئهم ما حتى
يسمعا تسعة وثلاثون غيره كما لو نزل من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة ولو كان الخطيب أصم لم يشترط

ويجوز كون امامها عبداً
أو مسافراً أو صيباً ان زاد
على الاربعين (الخامس)
خطبتان قبل الصلاة
وفروضهما خمسة جدد الله
تعالى والصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
والوصية بالتقوى وتجب
هذه الثلاثة في الخطبتين
(الرابع) قراءة آية مفهومة
في احدهما (الخامس)
الدعاء للمؤمنين في الثانية
وشروطهما القيام لمن قدر
وكونهما بالعربية وبعد
الزوال والجلوس بينهما
بالطمانينة واسماع العدد
الذي تنعقد به

أن يسمع نفسه على الوجه وان كان من الاربعين ولا يشترط معرفة الخطيب معني أركان الخطبة خلافاً للزركشي (والولاء بينهما) أي بين كلمات كل من الخطبتين (وبينهما) (بين الصلاة) للاتباع (وطهارة الحدين) الاصغر والاكبر (وطهارة النجاسة) في الثوب والبدن والمكان (والستر) للعمرة للاتباع وكفي الصلاة فلو أحدث في الخطبة استأثفاً وان سببه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو أحدث بينهما ما بين الصلاة وطره عن قرب لانهم جامع الصلاة عبادان مسلمة قلنا كفي الجمع بين الصلاتين وأفهم كلامه انه لا يشترط ترتيب الاركان الثلاثة ولا نية الخطبة ولا نية فرضيتها

* (فصل) * في بعض سنن الخطبة ووصلة الجمعة (تسنن) الخطبة (على منبر) للاتباع (فان لم يتيسر فعلى مرتفع) لانه أبلغ في الاعلام فان تعذر استند الى خشبة أو نحوها (وان يسلم) الخطيب على الحاضر من (عند دخوله) المسجد لاقباله عليه -م- ولا يسئل له فعل النجاسة (و) أن يسلم ثانياً على من (عند المنبر قرب وصوله وإرادته) طوعه (للااتباع) (و) أن يسلم ثالثاً (إذا قبل عليه -م-) للاتباع أيضاً (وان يجلس) على المستراح (حالة الاذان) ليستريح من تعب الصعود وان يؤذن بين يديه للاتباع (وان يقبل عليه -م-) بوجهه ويستدير القبلة للاتباع ولانه الملائق بالمخاطبات فان استقبل أو استدبروا كره وان رفع صوته زيادة على الواجب للاتباع أيضاً وان لا يلتفت يمنة ولا شمالاً ولا يعبت بل يشجع كفي الصلاة (وان تكون) الخطبة (بليغة) لان المبتدلة الركيكة لا تؤثر في القلوب (مفهومة) لكل الناس لان الغريزية الوحشية لا ينفع بها أكثرهم -م- قصيرة) يعني متوسطة بين الطويلة والصغيرة للاتباع واهمهم ولا يعارضه خبره أيضاً المصريح بالامر بقصره ما وباطالة الصلاة وبان ذلك علامة على الفقه لان القصر والاطول من الامور النسبية فالمراد باقصارها اقصارها عن الصلاة وباطالة الصلاة اطالتها على الخطبة فعملهم أن سنن قراءة في الاولى لا ينافي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة (وان يعتمد) الخطيب (على نحو عصا) أو سيف أو قوس (يساره) للاتباع وحكمته ان هذا الدين فام بالسلاح (و) تكون (يخناه) مشغولة (بالمنبر) ان لم يكن فيه نجاسة كعاج أو زرق طير فان لم يجد شيئاً من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره (و) أن (يبادر بالنزول) اي يبالغ المحراب مع فراغ المؤذن من الإقامة قبل الغن في تحقيق الموالاتمة ما يمكن بين الخطبة والصلاة (و) يكره ما ابتدعه جهلة الخطباء ومنه (التفاته) في الخطبة الثانية (والاشارة بيده) أو غيرها (ودقه درج المنبر) في صعوده نحو سيف أو درجته والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرة وقفة خفيفة يدعو فيها ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها والمجازفة في وصف السلاطين عند الدعاء لهم ومن البدع المنكرة كتب كثير أو أفاضلهم واحفظ آخر جمعة من رمضان حال الخطبة بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه لانه قد يكون دالاً على كفر (ويقرأ) ندباً (في) الركعة (الاولى الجمعة) وفي الركعة (الثانية المنافقين) ولو صلى بغير المحصورين (أو) في الاولى (سبح الاعلى وفي الثانية الغاشية) للاتباع فيها وقراءة الاولتين أولى كما يشير اليه كلامه فان ترك الجمعة أو سجد في الاولى -م- أو لا وقرا بأبدلها المنافقين أو الغاشية قرأ الجمعة أو سجد في الثانية ولا يعيد ما قرأه في الاولى وان لم يقرأ في الاولى واحدة منهما جاع بينهما في الثانية ثلاثاً تخلو صلاته عنهما ويسن أن تكون قراءته في الركعتين (جهراً) للاتباع

* (فصل) * في سنن الجمعة (يسن الغسل لحاضرها) أي مريد حضورها وان لم تجب عليه لان الغسل للصلاة لا ليوم بخلاف العيد وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل ويكره تركه للغلاف في وجوبه وان صح الحديث بخلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نوى يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل (ووتنهمم الغفر) لان الاخبار علقته باليوم (ويسن تأخيرها الى الرواح) لانه أفضى الى الغرض من التنظيف ولا يطله حدث ولا جنابة ويندب لمن عجز عنه التيمم بنية الغسل بدلا عنه احراز الفضيلة العبادة وان فات قصد النظافة كسائر الاعمال المسنونة (و) (يسن) (التبكير)

والولاء بينهما ما بينهما والصلاة وطهارة الحدين وطهارة النجاسة والستر

* (فصل) * تسن على منبر فان لم يتيسر فعلى مرتفع وان يسلم عند دخوله وعند طوعه واذا أتته عليه -م- وان يجلس حالة الاذان وان يقبل عليه -م- وان تكون بليغة مفهومة قصيرة وأن يعتمد على نحو عصا يساره ويخناه بالمنبر ويبادر بالنزول ويكره التفاته والاشارة بيده ودقه درج المنبر ويقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين أو سجد الاعلى وفي الثانية الغاشية جهراً

* (فصل) * يسن الغسل لحاضرها وقتها من الغفر ويسن تأخيرها الى الرواح والتبكير

الى المصلى لئلا يخذلوا بحاجتهم وينتقلوا الصلاة للخبر الصحيح من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى
فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا
أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة وفي
رواية صحيحة وفي الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا وفي السادسة بيضة وفي أخرى صحيحة أيضا وفي الرابعة بطة
وفي الخامسة دجاجة وفي السادسة بيضة وانما يندب البكور (لغير الامام) أما الامام فيندب له التأخير الى وقت
الخطبة للاتباع والساعات المذكورة (من طلوع الفجر) والمراد بها ساعات النهار الفلكية وهي اثنا
عشر ساعة زمانية صيفا وأشتاء والعبرة بخمس ساعات منها أو ست طال الزمان أو قصر و يؤيده الخبر
الصحيح وهو يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة اذ مقتضاه ان يومها لا يختلف فلتحمل الساعات على مقدار سدس ما بين
الفجر والزوال لكن بدنه من جاء أول الساعة أكمل من بدنه من جاء آخرها وبدنه المتوسط متوسطا وكذا يقال
في بقية الساعات هذا هو المعتمد من اضمار اب طوليل في المسئلة (وليس) الثياب (البيضاء) والاعلى منها أكد
لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لبسوا من ثيابكم البيض فانما من خير ثيابكم وما صبغ غزله قبل التسبيح أولى
مما صبغ بعده بل يكره لبس المصبوغ بعده ولم يلبس صلى الله عليه وسلم ولبس الاول ويندب للامام أن يرد في
حسن الهيئة والعمق والارتداء (والتنظيف) بحلق العانة وتنف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار والسواك
وازالة الاوساخ والروائح الكريهة للاتباع (والتنظيف) وأفضله وهو المسك أكد للخبر الصحيح من اغتسل يوم
الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى ولم يخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب له ثم
أنصت اذا خرج امامه حتى يخرج من صلاته كان كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي قبلها (والمشي بالسكينة) للخبر
الصحيح من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلبس كان له بكل
خطوة عمل سنة أحرصا منها وقيامه ومعنى غسل قبل جامع حديثه فالحاجها الى الغسل اذ لبس له الجامع قبل
ذهابه ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه والاولى فيه أن معناها من غسل ثيابه وغسل رأسه ثم اغتسل لخبر أبي
داود وبكر بالتخفيف خرج من باب بيته ما كراو بالتشديد أتى الصلاة أول وقتها وابتكر رأى أدرك أول الخطبة
ومحل ندب ما ذكره من يرضى الوقت والواجب ان لم يدرك الجمعة الا به ويكره عند اتساع الوقت العدو اليها كسائر
العبادات (والاشتغال بقراءة أو ذكر في طريقه وفي المسجد) ليحوز فضيلة ذلك (والانصات) في الخطبة ليحصل
الاصفاء اليها قال تعالى واذا قرئ القرآن أفي الخطبة فاستمعوا له وأنصتوا وانما يحصل (بترك الكلام والذكر)
بالنسبة (للسامع وبترك الكلام دون الذكر لغيره) أي لغير السامع اذ الاولى له أن يشغل بالتلاوة والذكر
وافهم كلامه أن ندب الانصات لا يختص بالاربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء أما الكلام فمكروه لخبر مسلم
اذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت وانما يحرم لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على من
كله وهو يخطب ولم يبين له وجوب السكوت والامر في الآية للندب ومعنى لغوت تركت الادب جمعا بين الادلة
ولا يكره الكلام قبل الخطبة وبعدها وبين الخطبتين ولا كلام الداخل الا ان اخذله مكانا واستقر فيه (ويكره
الاحتباء) للحاضر من مادام الخطيب (فيها) أي الخطبة لما صرح من النهي عنه ولانه يجب النوم (و) كره
(سلام الداخل) على الحاضر من كافي المجموع وغيره لانهم مشغولون بما هو أهم منه (لكن تجب اجابته) لان
عدم مشر وعينه لعارضا لالذاته بخلافه على نحو فاضل الحاجة (ويستحب) لكل من الحاضرين (تسميت
العاطس) اذا حمد الله بان يقول له رحمتك الله له موم اذاته وانما يكره كسائر الكلام لان سببه فهرى ولوعرض
مهم نأخر كتهليم خبر ونهي عن منكر وانذار مهلك يكره الكلام بل قد يجب ومراعاة يحرم على أحد
الحاضرين بعد صعود الخطيب المنبر وجلسه الاشتغال بالصلاة وان لم يسمع الخطبة (و) يسن (قراءة سورة
الكهف) واكثرها (يومها وابلتها) لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة أضأه من النور

لغير الامام من طلوع الفجر
وليس البيض والتنظيف
والتطيب والمشى بالسكينة
والاشتغال بقراءة أو
ذكر في طريقه وفي
المسجد والانصات بترك
الكلام والذكر للسامع
وبترك الكلام دون
الذكر لغيره ويكره الاحتباء
فيها وسلام الداخل لكن
تجب اجابته ويستحب
تسميت العاطس وقراءة
سورة الكهف يومها وابلتها

ما بين الجمعةين وورد من قرأها بالجماعة أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق وقراءتها من سارا آكد والاولى
منه بعد صلاة الصبح مبادرة بالعبادة كما يمكن (واكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما) أي في يومها
وليلتها للاخبار الكثيرة المشهورة في ذلك (والدعاء في يومها) ليصادف ساعة الاجابة فانما فيه كما ثبت في احاديث
كثيرة لكنهما متعارضة في وقتها (وساعة الاجابة) ارجاها أنهما (فيما بين جلوس الامام للخطبة وسلامه) كما رواه
مسلم والمراد انهما لا يخرج عن هذا الوقت لانهم استغفروا له لان الحظوة لطيفة وخبر التمسوها آخر ساعة بعد العصر
قال في المجموع يحتمل انهما منقلة تكون مرة في وقت ومرة في آخر كل هو المختار في ليله لقد ر (ويكره) تنزيها
وقيل تحريم على غيره كثير وهو المختار من حيث الدليل للاخبار الصحيحة الدالة عليه (التخطي) لما فيه من
الاجزاء (ولا يكره زمام) لا يبلغ المنبر أو الحراب الاب لا يضطراره اليه ومن ثم لو وجد طريقا يبلغ اليه بدونه كرهه
(و) لا (من بين يديه فرجة) وبينه وبينها نصف أو صفا لتقصير القوم باخلاصه لكن بسن له ان وجد غيرها
أن لا يخطي فان زاد في الخطي على الصفيين ورجا أن يتقدموا اليها اذا اقيمت الصلاة كرهه لكثرة الاذى (و) الا
(المعظم) اعلم أو ملاح (اذا ألف موضع) من المسجد على ما قاله جمع لان النفوس تسمع بتخطيه وفيه نظر والذي
يفجه الكراهة له كغيره بل تأخير الحضور الى الزجة غاية في التقصير بالنسبة اليه فلم يسأله في ذلك ويحرم عليه
أن يقيم أحد الجلس مكانه بل يقول تمسحوا أو توسعوا الا مر به فان قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا
كرهه على الغير نعم يكره للجالس ذلك ان انقل الى مكان أبعد لكرهه الا يثار بالقرب (ويحرم) على من تلمزه
الجمعة (التشاغل عنها) ببيع أو غيره (بعد) الشروع في (الاذان الثاني) بين يدي الخطيب لآية آخر الجمعة
وقيس بالبيع فيها كل شاغل أي ما شأنه ذلك ولا يبطل العدة وان حرم لانه لم يثنى خارج ولو تباعع اثنان
أحدهما تلمزه الجمعة أنما كمال لعب الشافعي الشطرنج مع حنفي نعم له نحو شرعا ما يحتاجه كماء طهره ونحو البيع
وهو سائر اليها في المسجد (ويكره) التشاغل بذلك (بعد الزوال) وقبل الاذان السابق لدخول وقت الوجوب
نعم لا كراهة في نحو مكة مما يفحش فيه التأخير لما فيه من الضرر ومرت أن بعد الدار يلزمه السعي ولو قبل الوقت
فيحرم عليه التشاغل بذلك من وقت وجوب السعي ولو قبل الوقت (ولا تترك الجمعة الا بركة) لما مر من أنه
بشرط الجماعة كونهم أربعين في جميع الركعة الاولى فلأدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه الى أن يسلم
أتى بركعة بعد سلام الامام جهرا وتمت جمعته ولو شك مدرك الركعة الثانية قبل سلام الامام هل يسجد معه أم لا
يسجد أو أعما جمعة أو بعد سلامه أتمها طهر الان لم يدرك ركعة معه فعلم أنه لو أتى بركعة للثانية وعلم في تشهده ترك
يسجد من الثانية يسجد هاتم تشهد وسجد للسهو وهو مدرك للجمعة وان علم ان الاولى أو شك فأتته الجمعة
وحصلت له ركعة من الظاهر (فان أدركه بعد ركوع الثانية فوها جمعة) وجوبا وان كانت الظاهر هي اللازمة له
موافقة للامام ولان الياس منها لا يحصل الا بالسلام (وصلاها طهرا) لعدم ادراك ركعة مع الامام (واذا أحدث
الامام) أو بطلت صلاته بغير الحدث (في الجمعة) استخلف هو أو أحد المأمومين وجوبا ان بطلت صلاته في
الركعة الاولى ليدركوا الجمعة وتبطل في الثانية ليمتروها جماعة وانما يجب الاستخلاف فيها لادراكهم
مع الامام ركعة واذا استخلف فيها جاز لهم المتابعة والانفراد بشرط في خليفة الجمعة أن يكون مأموما وان لم
يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى ثم الخليفة في الاولى يتم الجمعة وكذا خليفة الثانية ان اقتدى في الاولى ثم أحدث
الامام في الثانية فاستخلفه بخلاف ما لو اقتدى في الثانية لانه لم يدرك ركعة خلف امام يكون تابعه في ادراك الجمعة
وانما أدركه وهو خليفة نعم ان أدرك المسبوق الثانية خلفه أتمها جمعة لانه صلى ركعة خلف من يراعي نظام صلاة
الجمعة أما غير المأموم فلا يجوز استخلافه في الجمعة لانه يشبه انشاء جمعة بعد أخرى وهو ممنوع (أو) بطلت صلاة
الامام في (غيرها) من سائر الفروض والنوافل (استخلف) ندبا مطلقا للامام أو غيره (مأموما) أو غيره لكن
بشرط أن يكون (موافقا لصلاة) أي الامام لم يشئ على نظامه كأن يستخلفه في أولى الرباعية او ثالثها بخلاف

واكثر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيهما
والدعاء في يومها وساعة
الاجابة فيما بين جلوس
الامام للخطبة وسلامه ويكره
التخطي ولا يكره لامام ومن
بين يديه فرجة والمعظم
اذا ألف موضعا ويحرم
التشاغل عنها بعد الاذان
الثاني ويكره بعد الزوال
ولا تترك الجمعة الا بركعة
فان أدركه بعد ركوع
الثانية فوها جمعة وصلاها
طهرا واذا أحدث الامام
في الجمعة أو غيرها استخلف
مأموما موافقا لصلاته

ماذا استخلفه في ثابته أورا بعثاله لا يحتاج الى القيام وهم الى الجلوس (و يراعى) الخليفة (المسبوق نظام) صلاة
(امامه) لانه التزمه بقيامه مقامه (و) من ثم (لا يلزمهم) أى المؤمن (تجدينية القدوة) به والله أعلم
*(باب) كيفية (صلاة الخوف) *

من حيث انه يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره ويتبعه بيان حكم اللباس وقد جاءت به الاحاديث
على ستة عشر نوعا اختار الشافعى رضى الله عنه منها أنواعا أربعة ذكر المصنف منها واحدا كذا الكثرة وقوعه
فقال (اذا التحم القتال المباح) ولو لمع باع أو صائل عليه أو على غيره ولم يتم كنهوا من تركه أو اشتد الخوف ولم
يامنوا أن يدرهم العدو ولو لولوا وانقسموا (أو هرب هربا مباحا من حبس) بغير حق (وعدو) زاد على الضعف
(وسبع) وسيل لم يجد عدلا عنه وغريم لا يصدق في دعوى اسارته ولا بينة معه أو من قاصد نفسه أو ماله أو حرمه
أو من مقتصر رجاها به منه سكون غضبه حتى يعفو عنه (أو ذب) ظالم (عن) نحو (ماله) أو حرمه أو مال الغير
أو حرمه ففي كل هذه الصور لا يباح اخراج الصلاة عن وقتها بل يصلى كيف أمكن عند ضيق الوقت (عذر)
حينئذ (في ترك القبلة) عند العجز عن الاستقبال بسبب العدو ونحوه سواء الركب والماشى وحالة التحرم
وغيره بالضرورة بعذر حينئذ أيضا في استدبار الامام والتقدم عليه للضرورة (أو) في (كثرة الافعال) التي يحتاج
اليها ابتداء كالطعنات والضربات المتواليّة والعدو والاعداء (و) في (الركوب) الذي احتاج اليه ابتداء وفي
الانثناء كذلك لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً ولو آمن وهو راكب نزل فوراً وجوباً وبني ان لم يستدبر القبلة
والاستئناف (و) في (الايحاء بالركوع) والسجود عند العجز عنها بالضرورة (و) يجب أن يكون (السجود
أخفض) ليميز عن الركوع وفي حمل السلاح الملتح بنجس لا يعفى عنه اذا احتاج الى امساكه وان لم يضطر اليه
لكن يجب عليه القضاء في هذه الاخيرة لندرة عذره (ولا يعذر في الصباح) بل تبطل به الصلاة اذا ضرورة اليه
بل السكوت أهيب ولا يعذر أيضا في النطق بلا صياح كفى الام وعلم من كلامه أنه يتمتع بجميع ما ذكر على العاصي
بنحو قتاله كبغاة وقطاع طريق أو هرب به كان لم يزد العدو على ضعفه لان الرخص لا تناط بالمعاصي ولا يباح شيء
من ذلك أيضا طالب عدو وخاف فوته لوصلى متمكلاً لان الرخص انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهى
لا تتجاوز محلها وهو المحصل نعم ان خشى كرهه عليه أو كميناً وانقطاعه عن رفقة جازله ذلك لانه خائف ومن خاف
فوت الوقوف بعرفة لوصلى متمكلاً وجب عليه تحصيل الوقوف وترك الصلاة في وقتها لان قضاء الحج صعب
بخلاف الصلاة

*(فصل) في اللباس (يحرم الحرير والقز) وهو نوع منه لكنه أدون (لذكر) والخنثى (البالغ) العاقل أى
عليه بسائر وجوه الاستعمالات كالنسوة والتدريس والمصالح عليه وسلم من النهى عن لبسه وعن
الجلوس عليه وقبسهم ماساثر وجوه الاستعمالات ولان فيه مع معنى الجلاء انه يورث رفاة ووزينة وابداءى
يليق بالنساء دون شهامة الرجال (الالضرورة) أو حاجة (كجرب وحكة) ان آذاه غيره ودفع حرجه برد شديد
(وقبل) فيحل استعماله لاجل ذلك حضر او سافر ان كان القمل لا يندفع بدونه ولا بأس به للحاجة ولانه صلى الله
عليه وسلم أرخص فيه لعبد الرحمن بن عوف ولا زير لحكة كانت بهما ويجوز بل يجب لبسه اذا لم يجد غيره
ليستر عورته ولو في الخلوة وللهما ركب لبس ديباج لا يبق غيره وفايته وكذا لمن فاجاه قتال بغته فلم يمكنه طلب غيره
الحرير أو لم يجد غيره (ويحل المراكب من حرير وغيره ان استوى بالي الوزن) أو كان الحرير أقل سواء زاد ظهور
الحرير أو لا لانه حينئذ لا يسمى حريراً والاصل الحل بخلاف ما أكثره حرير في الوزن لانه حينئذ يسمى ثوب حريراً
وخرج بالذكر المرأة فيحل لها سائر استعماله افتراشا وغيره لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم حل لانهم نعم
يحرم عليها بين الجسد وان به وتعليق الستور على الابواب ونحوها خرج بالبالغ الصبي وبالعاقل المجنون
(و) من ثم حل (اللباس الصبي) ولو مرادها قنوج المجنون (الحرير) حلى (الذهب والفضة) في يوم العيد وغيره اذا

ويراعى المسبوق نظام امامه
ولا يلزمهم تجدينية القدوة
*(باب صلاة الخوف) *
اذا التحم القتال المباح أو
هرب هربا مباحا من حبس
وعدو وسبع أو ذب عن ماله
عذر في ترك القبلة أو كثرة
الافعال والركوب والايحاء
بالركوع والسجود
أخفض ولا يعذر في الصباح
*(فصل) يحرم الحرير
والقز لا ذكر البالغ الا
لضرورة كجرب وحكة وقيل
ويحل المراكب من حرير وغيره
ان استوى بالي الوزن واللباس
الصبي

ليس لهما شهامة تنافي خنوته ذلك ولا ثم - ما غير مكافئ وكاللبس هنا أيضا سائر وجوه الاستعمال (و) يحل
 (الحرير للكعبة) أي استتره بأسواء الديباغ وغيره لفعل السالف والخلط له وليس مثلها في ذلك سائر المساجد
 ويكره تزئين مشاهد العلماء والصالحين وسائر البيوت بالثياب الخ - به - لم يحرم بالحرير والمصق وأما تزئين
 الكعبة بالذهب والفضة فمكره كإشعار إليه كلامهم (و) يحل للرجل والخنثى (تطريف معتاد) أي جعل طرف
 ثوبه مسجفا بالحرير بقدر العادة وإن جاوزت أربع أصابع لما صح عنه صلى الله عليه وسلم - لم كان له جبة يلبسها
 لما رقت في طوقها من ديباج وفرجها من كفو فان بالديباغ وأنه كان له جبة مسجفة الطوق والكمين والفرجين
 بالديباغ اماما جاوز العادة فيحرم (وتطريف تزيق قدر أربع أصابع) مضمومة بخلاف ما إذا جاوزها بالحرير
 - لم - لم ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع ولم
 تعددت محالها اشترط على الأوجه أن لا يزيد على طرازين كل طراز على كم وإن كل طراز لا يزيد على أصبعين
 ليكون مجموعهم - ما - أربع أصابع والتطريف جعل الطراز الذي هو حرير خالص مكره على الثوب اما المطرز
 بالآبرة فكأنسوج على الأوجه فان زاد الحرير على وزن الثوب حرم والا فلا (و) يحل (حشو) لنحو خنثة
 وجبة بالحرير ولبس ذلك المحشو واستعماله لانه ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لبس حرير وبه ذافرق
 حرمة البطانة (و) يحل للرجل وغيره (خياطة به) لذلك (وخط سجة) كفي المجموع وليقة الدواة لاستئثارها
 بالحرير قاله الزركشي وكس المحصف قال الفوراني وكيس الدراهم وغطاء الكوز على ما رآه الاسنوي وخلع
 الحرير من الملوكة على ما نقل عن الماوردي لا كتابة الصداق فيه ولو لامرأة على المعتمد ولا اتخاذ اللبس (و) حل
 لمن مر (الجلوس عليه فوق حائل) فرش عليه ولو خفيا فمأهل النسيج لانه لا يسمى في العرف مستعملا له (و) يحرم
 على الرجل (والخنثى) (المزعر والمصفر) كفي الروضة وغيرهما من تصويب البهيقي وأطال فيه وألحق
 جميع الموزن بالمزعر لكن ظاهر كلامه لا أكثر من حله ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد
 والنمر (وبسن الختم بالفضة للرجل) ولو لغير ذي منصب لا يتباع والاولى ان يكون (دون مثقال) فان باع مثقالا
 وعده العرف اسرافا حرم والا فلا على الأوجه وخبر فلا يباعه مثقالا ضعيف وان حسنه بعض المتأخرين وبسن
 كونه (في الخنصر) اليمنى أو اليسرى لا يتباع (و) لكن (اليمنى أفضل) لان حديث لبسه فيها أصح كما قاله
 البخاري ويكره لبسه في غير الخنصر وقيل يحرم واعتمده الاذري ويجوز لبسه فيها معا وبص وبدونه وجعله
 في باطن الكف أفضل ونقشه ولو بدكر ولا يكره ويكره تنزيها للرجل لبس فوق خاتمين وللمرأة لبس أكثر من
 خنثاين ويجوز الختم بنحو الحديد والنجاس والخصا بل كراهة وخبر ما إلى أرى عليك حلية أهل النار للرجل
 وجده لبس خاتم حديد ضعيف لكن حسنه بعضهم فالاولى ترك ذلك والسنة في الثوب والازار للرجل ان يكون
 الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة ان تكون بين الكعبين وفي السكم ان يكون الى
 الرسغ وهو المفصل بين الكف والساعد (ويكره نزول) ذلك عماد كرومته نزول (الثوب) أو الازار (من
 الكعبين) أي عنهما (ويحرم) نزول ذلك كله عماد كرفيه (للخيلاء) أي بقصده للوعيد الشديد الوارد فيه
 والمرأة ارسال الثوب على الأرض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الأقرب
 وافراط توسعة الأكمام والثياب بدعة وسرف نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه كما قاله العزيز بن عبد السلام
 ليعرفوا بذلك فيسألوا وليطاعوا فبقيا عنه زجروا وبسن أن يبدأ بيمة لبسا ويسار خلعها وأن يتخلع نحو فعله إذا
 جلس وأن يجعله وراءه أو يجنبه الالهذروا وأن يطوى ثيابه إذا كبر اسم الله تعالى واللبسها الشيطان كما
 ورد (ويكره لبس الثياب الخشنة لغير غرض شرعي) على ما قاله جع لكن الذي اختاره في المجموع أنه خلاف
 السنن وبأس بذلك أكل الخشن

الحرير والذهب والفضة
 والحرير للكعبة وتطريف
 معتاد وتطريف تزيق قدر
 أربع أصابع وحشو وخياطة
 به وخيط سجة والجلوس
 عليه فوق حائل ويحرم على
 الرجل المزعر والمصفر
 وبسن الختم بالفضة للرجل
 دون مثقال في الخنصر
 واليمن أفضل ويكره نزول
 الثوب من الكعبين ويحرم
 للخيلاء ويكره لبس الثياب
 الخشنة لغير غرض شرعي

* (باب صلاة العيدين) *

الأصل فيها الإجماع وغيره وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم لم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (هي سنة) مؤكدة على كل مكاف وإن لم تلزمه الجمعة فلا تهم ولا قتل بتركها وتسحق الحاجب في لكن فرادى لاجتماع (ووقتها بعد طلوع الشمس) أي يدخل بالطالع ويبيح (إلى الزوال ويسن تأخيرها إلى الارتفاع) أي ارتفاع الشمس قدر ربح الاتباع وللخروج من خلاف من قال إن تدخل بارتفاعها (و) يسن (فعلها في المسجد) أشرفه فإن صلى في الصحراء كرهه ويقف نحو الحوض ببابه (إذا ضاق) عن الناس فالسنة فعلها في الصحراء للاتباع ويكره فعلها حيث تد في المسجد وكأن ساعه حصول نحو مطر مانع من الصحراء وتسب في مسجد مكة وبيت المقدس مطلقا تبعه السلف والخلف (و) يسن (أحياء ليلتهما) أي ليلة عيد الفطر وعيد الاضحى (بالعبادة) من نحو صلاة وقراءة وذكرا لماء ورد بأسانيد ضعيفة من أحبي ليلة العيد أحبي الله قلبه يوم تموت القلوب ويحصل ذلك بأحياء معظم الليل (و) يسن (الغسل) لكل من العيدين للاتباع وإن كان سنده ضعيفا يدخل وقته (من نصف الليل) ليتسع الوقت لاهل السواد الا تسبب اليه قبل الفجر لبعده خطتهم والافضل فعله بعد الفجر (و) يسن (التطيب والتزين) بما صر في الجمعة ومنه لبس أحسن ما عنده والاولى البياض الآن يكون غيره أحسن فهو أفضل وفارق ندب البياض في الجمعة مطلقا بان القصد هنا اظهار النعم وشم اظهار التواضع ويندب ذلك لكل أحد حتى (للقاعد) في بيته (والخارج) إلى صلاة العيد (والكبار والصغار للمصلي) منهم (وغیره) بخلاف نظيره في الجمعة لا يفعله الا مريد بحضورها المار ثم (و) يسن (خروج العجوز) لصلوات العيد والجماعات (ببذلة) أي في ثياب مهتباوشغلها (بلاطيب) ويتنظف بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولوعجائز وللشابات وإن كن مبتذلات بل يصلين في بيوتهن ولا بأس بجماعتهن ولا بان تعظمن واحدة ويندب لمن لا يخرج منهن التزين اظهار السرور وانما يجوز الخروج للعبادة باذن حليها (و) يسن لقاصد صلاة العيد (البكور) إلى المصلي ليحصل فضيلة القرب إلى الامام وانتظار الصلاة (لغير الامام) أما الامام فيسن له تأخير الحضور إلى ارادة التحريم للاتباع (و) يسن (المشي) إلى المصلي أن قدر عليه (ذهابا) أي في الذهاب الخبر الصحيح في الجمعة وأتوها وأنتم تمشون أما العاجز بعد أو ضعف فركب وأما غيره فلا يسن له المشي راجعا بل هو مخير بينه وبين الركوب نعم أن ضرر الناس بركوبه لغير الزحمة كرهه أن خف الضرر والاحرم (و) يسن لمصلي العيد (الرجوع) من المصلي (بطريق) أي في طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه وأن يكون (أقصر) من طريق الذهاب (كما في سائر العبادات) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في العيد اما الشهادة الطريقين له أول تبرك أهلها به أو لاستفادته فيها أو لتصدقته على فقراهم أو لارادة غنم المنافقين أو لتفانول بتغير الحال إلى المغفرة والرضى (و) يسن للامام (الاسراع في) الخروج إلى صلاة عيد (النحر والتأخير) قبل (في) الخروج إلى صلاة عيد (الفطر) لما ورد من سلام من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وإنما تسع الوقت بعد صلاة النحر للتضحية وقبل صلاة الفطر لاجراخ الفطرة (و) يسن (الكل) والشرب (فيه) أي الفطر (قبلها) أي قبل الصلاة والامساك في عيد النحر للاتباع وليتخير اليومان عما قبلهما ويسن الاكل من كبد الاضحية للاتباع (و) يسن (تمرو وتر) أي أن يكون المأكول كذلك للاتباع وصلاة العبد ركعتان وصفتهما في الشروط والاركان والسنن كغيرها لكنها امتازت عن غيرها بما وردتندب فيها (و) يسن (أنه) يكبر (الامام والمنفرد) (في الركعة الاولى) ولومن المقضية (قبل القراءة) أي قراءة الفاتحة (سبعين) سوى تكبيرة الاحرام والركوع فان شك أخذ بالاكل (مع رفع اليدين) في كل تكبيرة حد ومن تكبيرة كما صر في صفة الصلاة وقت السبع الفاصل (بين الاستفتاح والتعوذ) فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة قبلها وقتها بخلاف ما اذا شرع في الفاتحة عمدا أو سهوا أو جهلا بجملة أو شرع امامه قبل أن يأتي بالتكبير أو بغيره فانه

* (باب صلاة العيدين) *

هي سنة وقتها بعد طلوع الشمس إلى الزوال ويسن تأخيرها إلى الارتفاع وفعلها في المسجد إذا ضاق وأحياء ليلتهما بالعبادة والغسل من نصف الليل والتطيب والتزين للقاعد والخارج والكبار والصغار للمصلي وغيره وخروج العجوز ببذلة بلاطيب والبكور لغير الامام والمشي ذهابا والرجوع بطريق آخر أقصر كما في سائر العبادات والاسراع في النحر والتأخير في الفطر والاكل فيه قبلها وتر ويكبر في الركعة الاولى قبل القراءة سبعين مع رفع اليدين بين الاستفتاح والتعوذ

وفي الثانية خمساً ولا يكبر
المسبوق الا ما أدرك وقراءة
واقترت أو الأعلى والغاشية
ويقول بين كل تكبيرتين
الباقيات الصالحات سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر سرّاً واضعاً ينادي
على يسره بينهما ثم خطب
خطبتين يجلس قبلهما جلسة
خفيفة ويذكر فيها ما يليق
ويكبر في الاولى تسعاً وفي
الثانية سبعاً ولاء

* (فصل) * يكبر غير الحاج
برفع الصوت ان كان رجلاً
من غروب الشمس الى
العدين في الطريق ونحوها
ويتأ كدمع الزجعة ثلاث
تكبيرات متوالية ويزيد
لا اله الا الله والله أكبر الله
أكبر والله الحمد ونبد زيادة
الله أكبر كبيراً والحمد لله
كثيراً وسبحان الله بكثرة
وأصيلاً ويسمى الى تحريم
الامام ويكبر الحاج من ظهر
يوم النحر الى صبح آخر
التشريق ويكبر غيره من
صبح يوم عرفته الى عصر آخر
التشريق بعد صلاة كل
فرض أو نفل أداء وقضاء
وجنزة وان نسي كبيراً اذا
تذكر ويكبر لرؤية النعم في
الايام المعلومات وهي عشر
ذى الحجة ولوشهدوا قبل
الزوال برؤية الهلال لليلة
الماضية أظفروا وصلينا
العبد

يقرب ولا يأتي به للتأنيس بفرض ولو تداركه بعد الفاتحة من له اعادتها أو بعد الركوع بان ارتفع ليأتي به بطلت
صلاته ان علم وتعمد (وفي الثانية خمساً) وياتي فيها نظير ما تقر في الاولى والمأموم موافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً
فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فها هو ولو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها (ولا يكبر المسبوق الا ما أدرك) من
التكبيرات مع الامام فلو اقتضى به في الاولى مثلاً ولم يبق من السبع الا واحدة مثلاً كبرها معه ولا يزيد عليها ولو
أدركه في أول الثانية كبر معه خمساً أو في ثانيته بخمسة أيضاً لان في قضاء ذلك ترك سنة أخرى (و) يسن
(قراءة) في الاولى وان أم بجمع غير محصورين (واقترت) في الثانية (أو الأعلى) في الاولى (والغاشية) في
الثانية للاتباع (ويقول) ندباً (بين كل تكبيرتين) من السبع والخمس (الباقيات الصالحات) في قوله تعالى
والباقيات الصالحات خير عند ربك بثوابا وخيراً من الاوهى عند ابن عباس وجاعة سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر) ويسن أن يأتي بذلك (سراً) وأن يكون (واضعاً ينادي على يسره) تحت صدره (بينهما) أي بين
كل تكبيرتين كما يضعهما كذلك في حال القراءة كما هي في صفة الصلاة (ثم) بعد الصلاة (خطب) ندباً ولو لمسافرن
لا منفرداً للاتباع (خطبتين) تخطبني الجمعة في الاركان والسنن دون الشروط فلا تجب هنابل تسن ويسن أن
يسلم على من عند المنبر وأن يقبل على الناس بوجهه ثم يسلم عليهم ثم يجلس قبلهما جلسة خفيفة) بمقدار الاذان
في الجمعة (ويذكر فيها ما يليق) بالحال فيعرض لاحكام زكاة الفطر في عبده ولا يحكم الاضحية
في عبده للاتباع في بعض ذلك (ويكبر) ندباً (في) الخطبة (الاولى) عند استفتاحها (تسعا) يقيناً متوالية افراداً
(وفي) الخطبة (الثانية) عند استفتاحها (سبعاً) كذلك (ولاء) لما ورد عن بعض التابعين بسند ضعيف ان ذلك
من السنة والتكبيرات المذكورة مقدمة للخطبة لأمها

* (فصل) * في نواصب ما سر (يكبر غير الحاج) سواء الرجل والمرأة لكن (برفع الصوت ان كان رجلاً) اظهاراً
لشعار العبد بخلاف المرأة والخنثى (من غروب الشمس الى العدين في الطريق ونحوها) من المنازل
والمساجد والسواقر اكوا ومشايقاً واما عدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال (و) لكن (يتأ كدمع الزجعة)
وتغير الاحوال فيما يظهر قياساً على التلبية للحاج وكيفية التكبير أن يكون (ثلاث تكبيرات متوالية) اتباعاً
للسلف والخلف (ويزيد) بعد الثلاث (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر) الله أكبر الله أكبر الله أكبر
(زيادة الله أكبر كبيراً والحمد لله كثير) وسبحان الله بكثرة وأصيلاً (لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون) لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر
(ويسمى) مكبراً كذلك (الى تحريم الامام) أي نطقه بالراء من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد فان صلى منفرداً
فالعبرة باحرامه وتكبير ليلة عيد الفطر منصوص عليه في قوله تعالى ولتكملا للعدة أي عدة صوم رمضان
ولتكبر والله على ما هداكم وليلة عيد النحر مقبس عليه ومن ثم كان الاول أكد (ويكبر الحاج من ظهر يوم
النحر الى صبح آخر) أيام (التشريق) لان أول صلاة يصلها بعد تحلله الظهر وأخر صلاة يصلها بمنى قبل نغره
الثاني الصبح أي من شأنه ذلك فلا فرق بين ان يقدم التحلل على الصبح أو يؤخره عنه ولا بين أن يكون لمنى أو غيرها
ولا بين أن يغفر النفر الاول أو الثاني قبل صلاة الظهر أو بعده في جميع ذلك فيما يظهر (ويكبر غيره) أي غير
الحاج (من صبح يوم عرفته الى عصر آخر) أيام (التشريق) للاتباع وتكبير الحاج وغيره في الوقتين المذكورين
يكون (بعد) أي عقب (صلاة كل فرض أو نفل أداء وقضاء وجنزة) ومنذورة (وان نسي) التكبير عقب
الصلاة (كبراً اذا تذكر) وان طال الزمان لانه شعار الايام لانه لا يتخلل سجود السهو (ويكبر) ندباً
(لرؤية النعم) أي عند رؤيته تثنى منها وهي الابل والبقر والغنم (في الايام المعلومات وهي عشر ذى الحجة) لقوله
تعالى ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من جملة الانعام (ولوشهدوا قبل الزوال) يوم الثلاثين
من يسع الاجتماع والصلاة كلها أو ركعتيها (برؤية الهلال الماضية) أظفروا وصلينا العبد

أو قبل الزوال زمن لا يسع ما ذكر (أو بعد الزوال وعدلوا قبل الغروب) فبإلزامهم أيضاً وأطروا بالقبول شهادتهم لكن الصلاة (فانت) لخروج وقتها (وتعفى) في أي زمن أرادوا في صلاة النفل (أو) شهدوا (بعد الغروب) أو قبله وعدلوا بعده لم يقبلوا بالنسبة لصلاة العيد إذا فائدة في قبولهم الا تركها فلم يصح الشهادتهم ولذا (صليت من الغد أداء) وليس يوم الفطار أول يوم من شوال مطلقاً بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يصحون ويوم عرفة يوم يعرفون للعديد الصحيح بذلك أما بالنسبة لنحو أجل وتعلق طلاق فتسمع شهادتهم مطلقاً
 * (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) *

ويسميان خسوفين وكسوفين وقبل الكسوف للشمس والخسوف للقمر (هي سنة مؤكدة) لا يتابع فانه صلى الله عليه وسلم فعلها (وهي) على كيفية أقامها (ركعتان) كسنة الظهر (ويستحب) إذا أراد أدنى الكمال (زيادة قيامين وركوعين) بأن يجعل في كل ركعة قياماً بعد الركوع وركوعاً بعد القيام لا يتابع ويسن أن يأتي بسمع الله أن جده نبي بذلك الحد في كل اعتدال وان كان يقرأ فيه كاعتدال من قراءة الفاتحة كجهر (و) يسن ان أراد الاكمل (تطويل القيامات) فيقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة البقرة أو قدرها وفي القيام الثاني بعد الفاتحة آل عمران أو قدرها وفي الثالث بعد الفاتحة النساء أو قدرها وفي الرابع بعد الفاتحة المائدة أو قدرها (وتطويل الركعات والسجرات) لا يتابع بأن يسبح في الاول منها قدر مائة آية من البقرة وفي الثاني قدر ثمانين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين (و) يسن (الجهر) بالقراءة (في) كسوف (القمر) والاسرار به في كسوف الشمس لانها نهارية والاولى ليلية (ثم) بعد الصلاة (يخطب الامام خطبتين) لا يتابع كخطبة الجمعة في الاركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما قاله جماعة أخذوا من نص البويطي لكنه مردود بان النص لا يفهم ذلك وبان الوجه أنه لا بد من خطبتين (ويبحث فيهما على الخير) كالعتق والصدقة والتوبة والاستغفار ويحذرهم من الغفلة والتفادي في الغروب لا يتابع في بعض ذلك والامر به في الباقي (ويفوت الكسوف) أي صلاة كسوف الشمس (بالانجلاء) التام يقينا لانه المقصود بالصلاة وقد حصل (وبغروب الشمس) كاسفة لعدم الانتفاع به بعده (والخسوف) أي صلاة خسوف القمر (بالانجلاء) التام يقينا (وبطالع الشمس) لذهاب سلعائه (لابل الفجر) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به (ولا بغروبه) قبل الفجر أو بعده وقبل طلوع الشمس (حاسفاً) كالمستتر بغمام (واذا اجتمع صلوات خاف فواتها قدم) الاخوف فواتاً ثم الاكد فيقدم (الفرض) العيني ولومندور التعمينه وضيق وقته (ثم الجنائز) لما يخشى عليها من تغير الميت بتأخيرها ويحمله ان لم يخف انفجاره لو قدم غيرها والاوجب تقديمها مطلقاً ويكون الاشتغال بواراتها عذراً في اخراج الصلاة عن وقتها (ثم العيد) لان صلاته آكد من صلاة الكسوف (ثم الكسوف) ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وان تبين فوت الوتر لان صلاة الخسوف آكد (وان وسع الوقت) بان أمن الفوات (قدم الجنائز) مطلقاً (ثم الكسوف) لكن بخفة فلا يزيد على نحو سورة الاخلاص بعد الفاتحة في كل قيام ثم الفرض أو العيد لكن تؤخر خطبة الكسوف عن الفرض ثم ان اجتمع عيد وكسوف كفي لهما خطبتان بعد صلاتيهما بقصد هما يذكروا فيها أحكامهما وان اجتمع مع جمعة وصلاتهما قبلها اسقطت خطبتهما وخطب الجمعة بينهما ولكن يتعرض فيها باختصار لما ينبغي فيها (وبصلون) نداء ركعتين ككيفية الصلوات لا على هيئة صلاة الخسوف (لنحو الزلازل والصواعق) والريح الشديدة (منفردين) ثلاثاً يكونوا غافلين لاجتماعه لانه لم يرد ويسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة

أو بعد الزوال وعدلوا قبل الغروب فانت وتعفى أو بعد الغروب صليت من الغد أداء

* (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) * هي سنة مؤكدة وهي ركعتان ويستحب زيادة قيامين وركوعين وتطويل القيامات وتطويل الركعات والسجرات والجهر في القمر ثم يخطب الامام خطبتين أو واحدة ويبحث فيهما على الخير ويفوت الكسوف بالانجلاء وبغروب الشمس والخسوف بالانجلاء وبطالع الشمس لابل الفجر ولا بغروبه حاسفاً وإذا اجتمع صلوات خاف فواتها قدم الفرض ثم الجنائز ثم العيد ثم الكسوف وان وسع الوقت قدم الجنائز ثم الكسوف وبصلون لنحو الزلازل والصواعق منفردين * (باب صلاة الاستسقاء) * ويسن الاستسقاء

* (باب صلاة الاستسقاء) *

هو لغة طلب الاستسقاء وشرعاً طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها والاصل فيها قبل الاجماع الاتباع (ويسن) على النأ كيدلقيم ومسافر (الاستسقاء) ولو لجذب الغير المحتاج اليه ما لم يكن ذا بدعة أو ضلالة ثم هو

ثلاثة أنواع ثابتة بالأخبار الصحيحة أدناها في الفضل ان يكون بالدعاء فرادى أو مجتمعين في أي وقت أرادوا وأوسطها ان يكون (بالدعاء خلف الصلاة ولو) نافله (في خطبة الجمعة) ونحوها لانه عقب الصلاة اقرب الى الاجابة (والافضل) من الانواع الثلاثة هذا الاخير وهو (ان يأمر الامام) بنفسه أو نائبه (الناس) سواء مرید الحضور وغیره (بالبر) من صدقة وعق وغیرهما كاتوبه ونحوه وج من المظالم لان ذلك أرجح للاجابة (و) يأمر المطيعين منهم بمواصلة (صوم ثلاثة) من الايام مع يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وبأمر الامام أو نائبه به يصير واجبا امتثالا لانه تعالى أمر بطاعة أولى الامر ويجب فيه التبييت لانه فرض ويجب على القادرين منهم امتثال كل ما يأمر به من نحو صدقة وعق على ما رجحه الاسنوى وفيه كلام بينته في شرح الارشاد (وتخرجون) بعد صوم الثلاثة (في) اليوم (الرابع) حال كونهم (صايما) فيه كالذي قبله (الى الصغراء) وان كانوا بمكة أو بيت المقدس (بشباب البذلة) بموحدة مكسورة فمجمعة ساكنة وهي ما يلبس في حال مباشرة الانسان الخدمة في بيته فلا يصحون طيبا ولا زينة للاتباع ولان هذا يوم مسئلة واستسكانة بخلاف العید ولا يلبسون الجديدين ثياب البذلة ويسن كونهم (مختشين) في مشيتهم وجلوهم وغيرهما للاتباع (وتخرجون) بالمشايخ أى مع المشايخ (والصبيان) لان دعاءهم ارجح للاجابة (والهائم) لخبر ضعيف لكن له شاهد لولا شباب خشع وهائم رتع وشيوخ ركع واطفال رضع لصعب عليكم العذاب صبا وتقف مغزولة عن الناس ويكره اخراج الكفار ولو ذميين معناه ومنفردين لانهم ربما كانوا سب القحط فان خرجوا أمروا بالتميز عنا ولا ينفردوا بيوم ونحو ما يسن خروجهم (بعد غسل) لجميع ابدانهم (وتنظيف) بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة ثلاثا ينادى بعضهم ببعض (ويصلون) للاستسقاء (ركعتين كالعيد بتكبيراته) أى كصلاته فيكبر سبعا يقينا أول الاولى وخسا كذلك أول الثانية ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين فان لا اماما ولا تناف بوقت صلاة العيد لكنه أفضل (ويخطب خطبتين) كخطبة العيد في الاركان والسنة دون الشروط (أو واحدة) على ما مر في صلاة الكسوف (و) كون الخطبة (بعدها) أى الصلاة (افضل) لانه الاكثر من فعله صلى الله عليه وسلم (واستغفر الله تعالى) في الخطبة (بدل التكبير) فيستغفر الله قبل الاولى تسعا وقبل الثانية سبعا ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه (ويدعو في) الخطبة (الاولى) والثانية (جهرا) والاولى أن يكثر من دعاء الكرب ومن قوله اللهم ربنا آتانی الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ومن الادعية الماثورة في ذلك وهي مشهورة (وباستقبال) الخطيب (القبلة) للدعاء (بعد ثلث الخطبة الثانية) ان لم يستقبل له في الاولى والام يستقبل له في الثانية (وحول الامام والناس) في حال جلوسهم (ثم يأمروا) أى أرادت بهم (حينئذ) أى حين استقبال القبلة بان يجعل ما كان على كل جانب من اليمين واليسار ومن الاعلى والاسفل على الآخر وهذا في الرداء المربع أما المثلث والمدور فليس فيها التحويل ما على اليمين على اليسار (وبالغ فيها) أى في الثانية (في الدعاء سرا جهرا) ويسرون به ان أسر ويجهرون به ان جهر (ثم) بعد فراغه من الدعاء (استقبل الناس) بوجههم وحثم على الطاعة وصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ آية أو آيتين ودعا للمؤمنين والمؤمنات وختم بقوله أستغفر الله لي ولكم ويترك كل رداءه أو نحوه محولا حتى ينزع ثيابه بعد وصوله منزله ويسن لكل من حضر أن يستشفع سرا بخالص عمله وباهل الصلاح سيما أئام به عليه الصلاة والسلام

*(فصل) في توابع ما مر * (ويسن) لكل احد (ان) يبرزو (يظهر غير عورته لاول مطر السنة) ليصيبه للاتباع ولانه حديث عهد بربه أى بتكوينه وتزويله (و) ان يغتسل ويتوضأ في السيل) سواء سئل أول السنة وغيره (فان لم يجدهما) فليغتسل فان لم يغتسل (فليتوضأ) ولا تشتط النية هنا لان الحكمة فيه هي الحكمة فيما قبله (و) أن (يسبح للرد) وهو ملك (والبرق) وهو رعد بحمده والملائكة من خيفته ثلاثا وفي ذلك رضى الله عنه من قال حين يسمع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثلاثا وفي ذلك

بالدعاء خلف الصلاة ولو في خطبة الجمعة والافضل أن يأمر الامام الناس بالسبر وصوم ثلاثة ويخرجون في الرابع صياما الى الصغراء بشباب البذلة مختشين وبالمشايخ والصبيان والهائم بعد غسل وتنظيف ويصلون ركعتين كالعيد بتكبيراته ويخطب خطبتين أو واحدة وبعدها أفضل واستغفر الله بدل التكبير ويدعو في الاولى جهرا ويستقبل القبلة بعد ثلث الخطبة الثانية وحول الامام والناس ثيابهم حينئذ وبالغ فيها في الدعاء سرا جهرا ثم استقبل الناس * (فصل) * ويسن أن يظهر غير عورته لاول مطر السنة ويغتسل ويتوضأ في السيل فان لم يجدهما فليتوضأ ويسبح للرد والبرق

(ولا يتبعه) أى العرق ومثله الرد والمطار (بصره) خشية من أن يذهب (و) أن (يقول عند نزول المطر اللهم صيبا) وهو بختية مشددة المطر الكثير (هنيئا وسيدا) أى عطاء (نافعا) مرتين أو ثلاثا لا يتباع المخوف من ورود ذلك فى أحاديث متفرقة وإن يكثرت الدعاء والشكر حال نزول المطر (و) يندب أن يقول بعد دمه أى بعد نزوله (مطارنا بفضل الله ورحمته) ويكرهه مطران بنوع كذا أى بوقت النجم الفلانى هذا إن لم يصف الأثر إليه ولا كفر (و) أن يقول (عند الضرر بكثرة المطر) ودوام الغيم (اللهم حوالينا ولا علينا) اللهم على الآكام والظراب وباطون الأودية ومنابت الشجر اللهم سقيهم سقيا عذاب ولا سحق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق (و) يكره سب الريح بل يسأل الله خيرها ويستعين به من شرها لا يتباع

* (فصل) * فى ترك الصلاة (من جحد وجوب) الصلاة (المكتوبة) أى إحدى الخمس (كفر) لانكار ما هو مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة (أو تركها) بلفظ الماضى أى المكتوبة دون المنذورة ونحوها (كسلا أو ترك) (الوضوء) لها أو شرط آخر من شرطها أن اجتمع عليه (أو ترك) (الجمعة) (و) أن (صلى الظهر) لانه لا يتصور قضاءها والظاهر ليست بدلا عنها (فهو) مع ذلك (مسلم) لما فى الحديث أن الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه والكافر لا يدخل تحت المشيئة ولا يعارضه خبره مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة لانه محمول على الجاحد أو على التغليظ (و) مع كونه مسلما (يجب) على الإمام أو نائبه (قتله) ولو بصلاح واحدة لكن بشرط إخراجها عن وقت الضرورة فلا يقتله بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطالع الفجر ويقتله فى الصبح بطالع الشمس وفى العصر بغر وبها وفى العشاء بطالع الفجر فيطالب بإدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل أن أخرجهما عن الوقت فاذا خرج الوقت ضرب عنقه (بالسيف بعد الاستئابة إن لم يذب) قياسا على ترك الشهادتين بجماع أن كل ركن للإسلام لا يدخله نيابة ببدن ولا مال بخلاف بقية الأركان واستئابته مندوبة وانما وجبت استئابة المترددان الردة تختلف فى النار فوجب انقضاء منها بخلاف ترك الصلاة ويندب أن تكون استئابته حالا ومن قتله فى مدة الاستئابة أو قبلها أثم ولا ضمان عليه ولو قال حين إرادته قتله صليته فى بيتي أو ذكرك عذرا ولو باطل لم يقتل نعم يجب أمره بها إن ذكر عذرا باطلا ومتى قال تعدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكت لتحقيق جزائته بعد التأخير ولا يقتل بفائتة إن فاتته بعد مطلقا أو بلا عذر وقال أصلها لتوبته بخلاف ما إذا لم يقل ذلك

* (باب الجنائز) *

بالفتح جمع جنازة قبه وبالسكسر اسم الميت فى النش فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش من جنزه إذا ستره به (يستحب) لكل أحد (ذكر الموت بقلبه) ولسانه (والاكتار منه) أى من ذكره بأن يجعله نصب عينيه لانه أرزح من المعصية وأدعى إلى الطاعة ولذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاكتار من ذكره وعالجه بأنه ما ذكر فى كثير أى من أمر الدنيا والامل فيها الاقله ولا فى قلب أى من الأعمال الاكثره (و) يستحب (الاستعداد له بالتوبة) أى تجديدها والاعتناء بشأنها ومجمله أن لم يعلم أن عليه مقتضى أفعالها والاوجب فور بالاجماع (والمريض أولى) بذلك لانه إلى الموت أقرب (ويسن عيادة المريض المسلم حتى الارمد وحتى الارمد ولو فى أول يوم من مرضه وخبر انما يعاد بعد ثلاثة موضوع (والعدو) ومن لا يعرفه (والجار والكافر) أى الذى والمعااهد والمستأمن (ان كان جارا أو قريبا) أو نحوهما تكاد ومن يرجى إسلامه فان انتفى ذلك جازت عيادته بلا كراهة ويكره عيادة تشق على المريض ولا تندب عيادة ذى بدعة منكرة وأهل الفجور والمكس إذا لم يكن قرابة ولا نحو جوار ولا رجاؤه لانه لا مأمورون بمجاهرتهم ويندب أن تكون العيادة (غبا) أى يوما بعد يوم مشافلا فلا يوصاها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا بنحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يترك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم بسن لهم المواصله ما لم ينهوا أو يعلموا كراهته لذلك (ويخفف)

ولا يتبعه بصره ويقول عند نزول المطر اللهم صيبا هنيئا وسيدا نفعانا فعاومطرنا بفضل الله ورحمته وعند الضرر بكثرة المطر اللهم حوالينا ولا علينا يكره سب الريح

* (فصل) * من جحد وجوب المكتوبة كفر أو تركها كسلا أو الوضوء أو الجمعة وصلى الظهر فهو مسلم ويجب قتله بالسيف بعد الاستئابة إن لم يذب

* (باب الجنائز) *

يستحب ذكر الموت بقلبه والاكتار منه والاستعداد له بالنسبة والمريض أولى ويسن عيادة المريض المسلم حتى الارمد والعدو والجار والكافر ان كان جارا أو قريبا يغاب ويخفف

المكث عنه بل تذكره طالته مالم يفهم منه الرغبة فيها (ويدعوله بالعافية ان احتمل حياته) أى طمع فيها
ولو على بعد وأن يكون دعاؤه أسأل الله العظيم أن يشفيك سبع مرات ويطيب نفسه
بحرصه بان يذكره من الاخبار والآثار ما طمأن به نفسه (والا) يطامع في حياته (فیرغب في توبة ووصية)
ويذكر له أحوال الصالحين في ذلك ويزيد في وعظه ويطالب الدعاء منه ويوصي أهله وخادمه بالرفق به واحتماله
والصبر عليه لنذب ذلك لهمم ويأمره بان يتعهد نفسه بأنه يلزم الطيب والترين كالجمعة وبقراءة القرآن
والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت فان المريض يسئل له جميع ذلك ويوصي أهله بالصبر عليه
وترك النوح ونحوه وتحسين خلقه واجتناب المنازعة في أمور الدنيا واسأل مرضاه من له به علاقة وان خفت
(ويحسن المريض ظنه بالله) لاسيما ان حضرته أمارات الموت لخبر مسلم لايموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن
بالله أى يظن أن رحمة وبعفو عنه أما الصحيح فالأولى أن يستوى خوفه ورر جأؤه مالم يغلب عليه القنوط فالرجاء
أولى أو أمن المكرف الخوف أولى ويسئل المريض الصبر على المرض وترك التضجر منه (ويكره) له (الشكوى)
وعبر غيره بكثرة الشكوى ومجمله مالم يكن على جهة التبريم بالقضاء وعدم الرضى به والاحرم تكلمه وظاهر بل ربما
يخشى من ذلك الكفر ولوسأله نحو صديق أو طبيب عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لاعلى صورة الجزع
فلا بأس والابن خلاف الأولى بل يشغل بالتسبيح ونحوه (و) يكره (تغنى الموت) اضرب له كفى الرضوخ وغيرها
للغنى عنه (بلا) خوف (فتنة في الدين) فان كان ولا بد من تنبأ قبل اللهم أحبني ما كانت الحياة خيرا لي وأمتنى
ما كان الموت خيرا لي للغير الصحيح بذلك أما تخفيه عند خشية الفتنة فلا يكره وكذا عند عدم الضرر والفرق أن
التمنى مع الضرر يشهر بعدم الرضى بالقضاء بخلافه بدونه (و) يكره (اكرهه) أى المريض (على تناول الدواء)
والطعام لحديث لا تذكره ومرضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويوسمهم لكنه ضعيف ولذلك كان المعتمد
ان ذلك خلاف السنة لا مكروه (واذا حضره الموت) أى أماراته (ألقي على شقه الايمن) وجعل وجهه الى القبلة
كالوضع في اللحد (فان تعذر فالابسر) لانه أبلغ في الاستقبال من القائه على قفاه (والا) يتيسر القاؤه على الابر
(فعلى قفاه) يلقى (و) يجعل (وجهه واخصاه) وهما بطون رجله (للقبلة) لان ذلك هو الممكن (ويرفع رأسه)
قليل (بشيء) ليستقبل بوجهه (ويلقن) ندبا (لا اله الا الله) للامر به في خبر مسلم ولا يسن زيادة محمد رسول الله
لانه لم يرد مع أن هذا مسلم ومن ثم يلقن الكافر الشهادتين ويؤمرهم بالاتباع (ولا يلق عليه) أى على المسلم
(ولا يخاله قل) لثلاثين ذى بذلك بل يذكر الشهادة بين يديه لئلا يذكرها أو يقال ذكر الله مبارك فلنذكر الله
جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (والأفضل تلقين غير الوارث) والعدو والخاسر دان كان ثم
غيره والالتفتة فاذا قال اللهم بعد عليه حتى يتكلم فاذا تكلم ولو بغير كلام الدنيا أعيدت عليه للغير الصحيح من كان
آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة (فاذا مات غمض) ندبا (عيناه وشده لحياه بعصاة عريضة) يربطها فوق رأسه
حفظا لغمه من الهوام وفتح منظره (وليت) عقب مفارقة روحه بدنه (مفاصله) فتدأ أصابعه الى بطن كفه
وساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونحوه الى بطنه ثم يدها تسهلا لنفسه وتكفينه فان في البدن حينئذ حرارة
فان ليت لانت والام يمكن تلينها به - نعم ان أمكن تلينها (ولو يدهن ان احتيج اليه) فلا بأس (وتنزع) عنه
(ثياب موته) المحيطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه لثلاثين عرساده (ويستر) جميع بدنه (بثوب
خفيف) يجعل أحد طرفيه تحت رأسه والاخر تحت رجله اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم (ووضع على
بطنه شيء ثقيل) من حديد كسيف ومراة ثم طين رطب ثم ما ييسر لثلاثين نفع وينقى صون المصحف عنه احتراماً
له وأحق به كتب العلم المحترمة (ويستقبل به القبلة) كالحاضر في المصرا ولا ينافى ذلك وضع شيء على بطنه لانه
يوضع عليها طولاً وبشدة نحو خرقة ويندب جعله على نحو سرير من غير فرش لثلاثين بنداؤ الارض أو يحشى
عليه الفرش فيغيره (ويتولى جميع ذلك) أى القاءه على الشق الايمن وما ذكر بعده (أرفق محارمه به) المتحد

ويدعوله بالعافية ان
احتمل حياته والا فیرغب
في توبة ووصية ويحسن
المريض ظنه بالله ويكره
الشكوى وتغنى الموت
بلافتنة في الدين واكرهه
على تناول الدواء واذا
حضره الموت ألقي على شقه
الايمن فان تعذر فالابسر
والافضل على قفاه ووجهه
واخصاه للقبلة ويرفع رأسه
بشيء ويلقن لا اله الا الله ولا
يلح عليه ولا يقال له قل
والأفضل تلقين غير الوارث
فاذا مات غمض عيناه وشده
لحياه بعصاة عريضة وليت
مفاصله ولو يدهن ان احتيج
اليه وتزع ثياب موته
ويستر بثوب خفيف
ويوضع على بطنه شيء ثقيل
ويستقبل به القبلة ويتولى
جميع ذلك أرفق محارمه به

مع هذه كورة أو أوثنة (ويدعى له) عند فعل ما ذكر به وفي غير ذلك لاحتياجه إلى الدعاء حينئذ (ويبادر ببراءة ذمته) بقضاء دينه (وتنفذ وصيته) حالاً إن تيسر والأسال إليه غرماءه أن يحلوه ويحتالوا به عليه فإن فعلوا برئ في الحال على خلاف الفعادة الحاجة والصلحة وتجب المبادرة إلى الوارث والوصي عند الطالب والتمكن من التركة (ويستحب الإعلام بموته) لئلا ياء والسمعة بذكر الأوصاف الغير الملائمة به بل (للصلاة) ليكثر المصلون عليه للاطلاع

* (فصل) في بيان غسل الميت وما يتعاقبه (غسله) إن كان مسلماً غير شهيد وان غرق (وتكفينه) ولو كافراً (والعلاء عليه) إن كان مسلماً غير شهيد (ودفنه) وحمله ولو كافراً (فروض كفاية) للاجتماع والمخاطب بذلك كل من علم بموته أو قصر في العلم به سواء أثار به وغيرهم فإن فعله أحد منا ولو غير مكف لا من الملائكة أو الجن سقط الخرج عن الباقيين والأثم للجميع (وأقل الغسل تعميم بدنه) بالماء ولو من كافراً أو بلانية لأن القصد منه المظافق ويندب أن لا يفيض الماء على بدنه إلا (بعد إزالة النجاسة) فإن صبه فإن الهبات تغير في مرة واحدة أخرت عن غسل الخبث والموت كما تكفي في الحي عن الحدث والخبث (وبسن) أن يغسل (في قبص) لأنه أسير له وأن يكون القميص خلقة أو خفيفاً حتى لا ينع وصول الماء إليه ثم إن اتسع أدخل يده في كمه والافتح دغاريه فان تعذر غسله فيه ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما وأن يغسل (في خلوة) بأن لا يدخل عليه غير الغاسل ومعينه لأنه قد يكون بيده ما ينجسه ولوالى الدخول وإن لم يغسل ولم يكن والافضل كفاي الأمن أن يكون (تحت سقف) لأنه أسير وأن يرفع (على) نحو (لوح) أو سريرمهياً لذلك لئلا يصيبه الرشاش ويستقبل به القبلة ويرفع منه ما يلي الرأس ليخدر الماء عنه (ويغض الغاسل ومن معه بصره) وجوباً عما بين السرة والركبة وجزء منهما إلا أن يكون زواجاً وزوجة ولا شهوة ونذبا فيما عدا ذلك فظنره بلا شهوة خلاف الأولى (الاحتياجه) إلى النظر كعرفة المغسول من غيره والمس كالتنظر فيما ذكر (و) بسن (مسح بطنه) بيده اليسرى (بقوة يخرج ما فيه) لئلا يخرج منه شيء بعد غسله أو تكفينه ويكون ذلك (بعد إحلاسه) عند وضعه على المغتسل برفق (مثلاً) إلى ورائه قليلاً ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه واجهاه في نقره قفاه ثم مسح بطنه كما ذكر ويكون ذلك (مع فوح بجمرة الطيب وكثرة صب) من المعين لتخفي الرائحة بل بسن التخبير عنده من حين الموت لاحتمال ظهور رتبته منه فتغلب رائحة الخجور (و) بعد ذلك (غسل سوائيه) أي قبله وديبره (والنجاسة) التي حولهما كما يستنجي الحي (بخرقه) يلفها على يده اليسرى لئلا يمس العورة ويلفها اندبا الغسل نجاسة سائر البدن كما اقتضاه كلامه ويغسل قدمه أيضاً لكن اغما يفعل هذا بالخرقه الثانية لا بالأولى خلافاً لما اقتضاه كلامه (ثم أخذ) خرقه (أخرى) ولفها على يده اليسرى (ليسوا كهها) بسبابتهم بلولة بالماء ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء إلى الجوف فيسرع فساده ثم ينظف بخنصرها بلولة أنفه (ويخرج بها) ما في أنفه (من أذى) ثم وضاًه ثلاثاً ثلاثاً كالحي بمضمضة واستنشاق يعيل فيها رأسه لئلا يسبق الماء إلى باطنه ولا يكتفي عنهما ما مر لأنه كالسواك ويتبع بعودلين ماتحت أظفار موطأه أذنيه وصماخيه (ثم) بعد ذلك (غسل رأسه) ثم لحيته بالسدر ولا يعكس لئلا ينزل الماء من رأسه إلى لحيته فيحتاج إلى غسلها ثانياً ويسرحهما بمشط برفق (ثم غسل ما قبل منه) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي وجهه من عنقه إلى قدمه (ثم اليسر) كذلك (ثم) يحوله إلى شقه اليسر فيغسل منه (ما أدبر) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي القفان كتمه إلى قدمه (ثم) يحوله إلى يمينه فيغسل (اليسر) كذلك ولا يعيد غسل رأسه ووجهه لحصول الفرض بغسلها أو لا بل يبدأ بالصلحة عنقه فاحتجها ويحرم كبه على وجهه أحتراماً له وإنما كرهه للحي ذلك لأن الحق له وهذه الفسلة بكيفية المذ كورة ينسب أن تكون (بالسدر) أو الخطمي ونحوهما (ثم) إذا فرغ من غسل جميع بدنه بالماء ونحو السدر على الكيفية المذ كورة (أزاله) أي السدر أو نحوه بصب الماء الخالص من رأسه إلى قدمه (ثم) أن لم تحصل النظافة بنحو السدر في

ويدعى له ويبادر ببراءة ذمته وتنفيذ وصيته ويستحب الإعلام بموته للصلاة

* (فصل) غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجاسة ويسن في قبص في خلوة تحت سقف على لوح ويغض الغاسل ومن معه بصره الاحتياجه ومسح بطنه بقوة ليخرج ما فيه بعد إحلاسه ما تلا مع فوح بجمرة الطيب وكثرة صب وغسل سوائيه والنجاسة بخرقه ثم أخذ أخرى ليسوا كهها ويخرج ما في أنفه ثم وضاًه ثم غسل رأسه ثم لحيته بالسدر ثم غسل ما قبل منه اليمين ثم اليسر ثم ما أدبر اليمين ثم اليسر بالسدر ثم أزاله ثم

الكيفية الاولى على خلاف الغالب جعله في كل غسلة من غسلات التنظيف فاذا حصل الغناء (صب) وجوبا
(الماء) الخالص ويسن حينئذ ثالثة وثالثة بالماء الخالص كغسل الحى ويسن أن يتحرى الماء (البارد) لانه
يشد البدن والمسخن برحيه نعم ان احتيج اليه لنحو وضوء بارد كان المسخن أولى ولا يبالغ في تسخينه لانه يسرع
الفساد والماء الملح أولى من العذب ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم للخلاف في نجاسة الميت وينبغي أن يبعد الماء
الماء عما يقذر من الرشاش وغيره مما أمكن ويجب أن يتحرى في ازالة نحو السدر الماء (الخالص) عما يسلبه
الطهور به لما مر أول الكتاب نعم يسن أن يكون كل غسلة من الثلاث التي بالماء الخالص في غسل غير المحرم
(مع قليل كافور) وهو في الاخرة أكد لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به فيها ويكره تركه لانه يقوى البدن
ويدفع الهوام وخرج باليسير الكثير بحيث يتفحش الغير به فانه يسلب طهورة الماء ان لم يكن صابا وعلم مما
تقرر أن نحو السدر مادام الماء يتغير به ينفع الحسبان عن الغسل الواجب والمندوب في غسل (من قرنه الى
قدمه) بعد الغسلة المزيلة له (ثلاثا) بالماء الخالص متوازية كما تقدمت وهو الاولى أو متفرقة بان يستعمل الماء

الخالص بعد تمام كل غسلة من غسلات التنظيف ويكون كل مرة من التنظيف واستعمال الماء الخالص بعده
غسلة (ثم) بعد فراغه من غسله (ينشف بثوب) مع المبالغة في ذلك لئلا يتسلأ كفافه فيسرع فساده وبه فارق
نفي ترك التنشف في طهر الحى ويسن أن يكون تشيغه (بعد اعادته) أى تليين مقاصله عقب الفراغ من
غسله ليمتد ليها (ويكره أخذ شعره) أى الميت غير المحرم (وظفوه) وان كان مما يزال للفطرة واعتاد الله سبحانه
لان أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ومن ثم لم يحنث الاذنان نعم لولد شعره بنحو صمغ ولم يصل الماء الى أصوله
الايم لو جبت ازالته أما المحرم اذا مات قبل تحله الاول فيجب أن يبقى أثر احرامه فلا يجوز أن يفعل به شيء مما
يحرم على المحرم بخلاف المعذرة عن وفاة لان تحريم نحو الطيب عليها انما كان للتفحش وقد زال بالموت (والاولى
بغسل الرجل الرجل) فيقدمون حتى على الزوجة وأولاهم به أولاهم بالصلاة عليه نعم الا فقه هنا أولى من
الاسن والاولى بعد الرجل الاقارب الرجال الاجانب ثم الزوجة وان نكحت غيره ثم النساء المحارم (و) الاولى
(بالمرأة) أن يغسلها (النساء) لكن الاولى منهن ذات المحرمية وهى من لو فرضت ذكرا حرمنا لكهما وتقدم
نحو العمة على نحو الخالة فان لم تكن ذات محرمية قدمت القرى فالقربى ثم ذات الولاء ثم محارم الرضاع ثم محارم
المصاهرة ثم الاجنبيات والحاظ كغيرها اذا كراهة في تغسيلها ثم بعد النساء الزوج وان نكح أختها أو أربعا
صالحا هو يتدب ان يتقى المس بخرقه يلغها على يديه ثم رجال المحارم بترتيبهم الا فى الصلاة وشرط المقدم الحرية
والاتحاد في الدين وعدم القتل المانع للارت وعدم العداوة والصباء والفسق ويغسل السيد أمته ولو لمكانة وأم
ولم حيث لم تكن مزرقة ولا معتدة أو مستبرأة ولا مشتركة ولا مبغضة والامتنع عليه تغسيلها وليس لامة
تغسيل سيدها مطلقا لا انتقال ما حكم عنها لكل من الرجال والنساء تغسيل صغير وصغيرة لم يبالغ احد الشهوة
وتغسيل الخنثى الذى لا محرم له للمعاجة فواضع الشهوة بالموت وبه فارق حرمة نظر الفريقتين له وهو حى
(وحيث تعذر غسله) بان أدى الى تمويه يم وجوبا بخلاف ما اذا أدى الى اسراع فساده بعد الدفن فانه
يفسّل (أولم يحضر) فى المرأة (الا) رجل (اجنبى أو) فى الرجل الامراة (اجنبية يم) وجوبا أيضا لحرمة
النظر حينئذ الى شيء من بدن الميت

• (فصل) فى الكفن (وأقل الكفن) الواجب (ثوب) لحصول السترة فلا يكتفى بما يصف البشرية مع وجود
غيره لافى الرجل ولا فى المرأة ويجب كونه مما يباح له لبسه فى الحياة كالحرير للمرأة وغير المكاف بخلافه للبالغ
ولا يكتفى بالطين هنا عند وجود غيره ولو حش بشا ما فيه من الازراء بالميت ولا يجوز التكفين فى متجسس بما
لا يبنى عنه عند وجود طاهر غير محرر ونحوه أما الطاهر الجريح ونحوه فيقدم عليه المتجسس ولو تعذر الثوب
وجب الخشيش ثم الطين ويكفى بالنسبة لحق الله تعالى ثوب (ساتر للعورة) فقط وهى فى الذكرا ما بين السرة

صب الماء البارد الخالص
مع قليل كافور من قرنه الى
قدمه ثلاثا ينشفه بثوب
بعد اعادته تليين يكره أخذ
شعره وظفوه والاولى بغسل
الرجل الرجل وبالمرأة النساء
وحيث تعذر غسله أولم
يحضر الا جنبي أو اجنبية
يم
• (فصل) فى الكفن
ثوب ساتر للعورة

والركبة وفي المرأة قولاً وأمة والخنثى غير الوجه والكفين أما بالنسبة لخلق الميت فيجب ثوب يعم به جميع البدن
الرأس المحرود وجهه المحرمة تكره بحاله وستر الماي عرض من التغير فالحاصل أن من خلف مالا واستترت عورته
ولم يوص بترك الزائد سقط الحرج عن الامه وبقي حرج ترك الزائد على الورثة بخلاف ما اذا اتفق ذلك ومن ثم
جاز للميت منع الزائد بان يوصي بستر عورته فقط لانه حقه وليس له الايصاء بترك التكفين من أصله لانه حق
لله تعالى ولغيره استغرق دينه التركة منع الزائد على الاقل وان رضى به الورثة لانه أحوج الى براءه قذمتهم من
التجمل ومن ثم لم يكن للوارث المنع من ثلاث لفائف لان المنفعة تعود له للميت وله المنع من الزائد على ثلاثة
ولو في المرأة (و يسن للرجل ثلاث لفائف) يستر كل منها جميع البدن لما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم كفن فيها
وكالرجل غيره اذا كفن في ثلاثة فلا فضل ان تكون لفائف (و) يسن (للمرأة) والخنثى (خمس ازار) يشد عليها
وهو مایس تر العورة (ثم) بعد شد الازار يندب (فقص) يجعل فوقه (ثم) بعد لبس القميص يندب (خمار)
يغطي به الرأس (ثم) بعد ذلك يندب (لفافتان) تلف فيهما للاتباع في الاتي وقيس بها الخنثى احتياطاً للستر
(والبياض) أفضل من غيره لما صح من الامر به (والمغسول) أفضل من الجدي لان ما له لالبلا والمراد باحسان
الكفن في خبره مسـ لم يباضة ونظافته وسبوغه وكتافته لارتقاها اذ تكبره المبالغة فيه للهى عنه نعم ان
كان الوارث محجوراً عليه أو غائباً حرمت المبالغة فيه من التركة (و) الثوب (القطن أفضل) من غيره كما قاله
البعوى لان كفته صلى الله عليه وسلم كان كذلك (و) يخير (ندب) بالكفن لغير المحرم ويندب أن يخير ثلاثاً وأن
يكون التجخير (بعود) وأن يكون العود غـ يرمط بالمسك ثم بعد تجخيره تبسط أحسن اللفائف وأوسعها ويذر
عليه حنوط وييسط فوقه الثاني ويذر عليه الحنوط ثم الثالث كذلك لثلاث يسرع بلاها من بلل يصيبها ثم يوضع
الميت على الثالث برفق مسـ تلقيا على قفاه ثم يلق بجمع يسرع من فاهه وموضع السجود منه قطن حليج مع كفور
وحنوط دفعا للهوام عن ذلك ويدس القطن بين أليتيه ويكره ادخاله باطنه الالعلة بخاف خروج شئ يسبها ثم
ياف عليه الثوب الذي يليه فيضم منه شقه الايسر على شقه الايمن ثم الايمن على الايسر ثم ياف الثاني كذلك ثم
الثالث كذلك ثم تربط الاكفان ثم تحفل في القبر والتكفين يجب على من كان عليه نفقة ميتة حيا كزوجته
غير النائرة والصغيرة وتكاد متها وان كانت موسرة رجعية أو باننا حاملا نعم يجب على الاب تجخير ولده الكبير
وعلى السيد تجخير مكاتبه وان لم يلزمهم ما نفقة متها حين وايس على الولد تجخير زوجته أبيه وان لم ينفقها حية
وانما يجب عليه تكفين الغير بثوب يعم فقط نعم يحرم الزيادة عليه ان كف من بيت المال أو مما وقف للتكفين
واعلم أن حمل الجنائز من وطيفة الرجال ولدناء فيه وبجرهم يمتن ضرورة حكمه في غرارة أو قففة أو بهيمة
يخشى سقوطه منها والجليل العـ ودين أفضل من التريبع ان أراد الاقتصار على أحدهما وكيفية الاول أن
يحمـ له ثلاثة يضع أحدهم الخشبتين المقدمتين على عاتقه ويأخذ اثنان بالمؤخرتين (والأفضل أن يحمل
الجنائز) عند عجز المتقدم عن حمل المقدمتين كما ذكر (خمسـ) بان يعينه اثنان فيضع كل واحد منهما واحدة
من المقدمتين على عاتقه والثلاثة الباقون على الكيفية السابقة فحاملوها بلا عجز ثلاثة وبه خمسة فان عجزوا
فسبعة أو تسعة أو أكثر أو تاراً بحسب الحاجة والتريبع أن يحمله أربعة كل واحد بعمود فان عجزوا فستة
أو ثمانية أو أكثر أو تسعة فحاملوها بالهيمـ الثانية أفضل من الاقتصار على احدهما (و) يندب
لكل مشيع قادر (المشي) للاتباع ويكره لغير المعذور نحو مرض ركو به في ذهابه معاهدون رجوعه
ويندب حتى للراكب المشي (قدماهما) وكونه (بقربها) بحيث يراها ان التفت للاتباع (و) يندب
(الاسراع بها) بين المشي العناد والخب ان لم يضرها لما صح من الامر به ولو خيف عليه تفسير زيد في الاسراع
ويندب ستر المرأة بشئ كالخيمـ وتينا كد تشيع الجنائز للرجال ويندب مكنتهم الى ان يدفن (ويكره اللفظ

ويسن للرجل ثلاث لفائف
والمرأة خمسة ازار ثم قص
ثم خار ثم افا فتان والبياض
والمغسول والقطن أفضل
ويخير بعود والافضل أن
يحمل الجنائز خمسة والمشى
قدماهما بقرم أو الاسراع
بها ويكره اللفظ

فيها) بالتحدث في أمور الدنيا بل السنة الفسكرة في الموت وما بعده ويكره القيام لما مرت به ولم يرد الذهب معها والامر به منسوخ (و) يكره اتباعها بنار) ولو في بحيرة وان يحصى عند القبر (و) يكره (اتباع النساء) للعبادة ان لم تضمن حراما ولا حرم عليه يحمل ما ورد مما يدل على التحريم

*** (فصل) *** في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها (أركان صلاة الميت سبعة الاول النية كغيرها) فيجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض في ذلك قرن النية بالتسكيرة الاولى والتعريض للفرضية وان لم يقل فرض كفاية وعلى المأموم نية الاقتداء ونحوه ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى تمييز كقصد من صلى عليه الامام (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) منها تسكيرة الاحرام لا يتابع ولا يضر الزيادة عليها سواء الخس وما فوقها (الثالث) قراءة الفاتحة لجزم خبر الصلاة بان لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولا تعين في الاولى كما أفهمه كلام المصنف بل تجزئ في الثانية أو غيرها على تناقض فيه (الرابع) القيام للقادر (عليه بخلاف العاجز عنه فيقعده ثم يضلجح ثم يستاق كفي سائر الصلوات المفروضة) (الخامس) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التسكيرة (الثانية) لفعل السلف والخلف (السادس) الدعاء للميت بخصوصه ولو طرفة فيما يظهر كالهم اغفر له أو اللهم ارحمه أو نحو ذلك (بعد) التسكيرة (الثالثة) لفعل من ذكر ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلتم على الميت فاخصلوا له الدعاء (السابع) السلام كغيرها في جميع ما مر في صفة الصلاة ويجب ان يكون بعد الزاوية ولا يجب فيها ذكر لكن يسن تطويل الدعاء فيها (ويسن رفع يديه) حذو منكبيه (في) كل من (التكبيرات) ووضع يديه بين كل تكبيرتين تحت صدره (والاسرار) للقراءة ولولا لما صح عن أبي امامة رضي الله عنه أن ذلك من السنة (والتعوذ) للفاتحة لانه من سننها ولا تطويل فيه (دون الاستفتاح) والسورة وان صلى على غائب لان ميناها على التخفيف ما أمكن (و يشترط فيها شروط الصلاة) لانها صلوة يشترط أيضا تقدم غسل الميت أو تيممه بشرطه لا تكفيه لكن تكره الصلاة عليه قبل التكفين (ويصلي) جوازا من ياتي (على الغائب) عن عمارة البلد أو سورها (و) على (المدفون) في البالد لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى على النخاشي بالمدينة يوم موته بالحبيشة فخرجهم الى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات وذلك في رجب سنة تسع وأنه صلى على القبر وانما يصلي على من ذكر (من كان من أهل فرض الصلاة عليه يوم الموت) أي وقته لان غيره متغفل وهذه لا يتغفل بها فمتنع على الكافر والحائض وقت الموت وعلى من بلغ أو أفاق بعده وقبل الغسل (الا النبي صلى الله عليه وسلم) فلا تجوز الصلاة على قبره كسائر قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام لعنه صلى الله عليه وسلم اليهود والنصارى لا يتخذهم قبورا نبياتهم مساجد ولا نام نكس أهلا للفرض وقت موتهم (وأولى الناس بالصلاة عليه) أي الميت (عصباته) لانهم أقرب وأشفق فيكون دعاؤهم أقرب للإجابة ويقدم منهم الأقرب كالاب ثم أبيه وان علان الاصول أشفق ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لا ب ثم عم ثم ابن العم كذلك وهكذا ولو اجتمع ابناء عم ادهم ما أخ لا م قدم لترجحه بقرابة الام وان لم يكن لها دخل هنا (ثم ذوو الارحام) الأقرب فالأقرب فيقدم أبو الام ثم بنو البنات على مافي النخاشي ثم الاخ للام ثم اخال ثم العم للام ولا حق هنا لوالى ولا لامام المسجود كذا لاحق لزوج أو السيد ان وجد أحد من الافارب والاقدم على الجانب ولا لمرأته مع ذكر والاقدم بترتيب الذكر السابق ولا لقاتل وعدو ونحوه وصبي ولو استوى اثنان في درجة قدم العدل الاسن في الاسلام على أفقه منه بخلاف ما مر في سائر الصلوات لان الفرض هنا الدعاء ودعاء الاسن أقرب الى الإجابة ويقدم العدل الحر البعد على الفن الأقرب والافقه والاسن لانه أليق بالامامة لانها ولاية فان استوى وفي جميع ما ذكر وغيره كظنافة الثوب والبدن ونشاحوا قدم واحد بقرعة ولو أوصى الميت بالصلاة لغير المقدم وان كان صالحا لغالها حق القريب كالآرث (ولا يغسل الشهيد) ولو حاضما مثلا (ولا يصلي عليه) أي يحرم غسله والصلاة عليه لما صح أنه صلى الله

فيها واتباعها بنار واتباع النساء

*** (فصل) *** أركان صلاة الميت سبعة الاول النية كغيرها الثاني أربع تكبيرات الثالث قراءة الفاتحة الرابع القيام للقادر الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية السادس الدعاء للميت بعد الثالثة السابع السلام ويسن رفع يديه في التكبيرات والاسرار والتعوذ دون الاستفتاح ويشترط فيها شروط الصلاة ويصلي على الغائب والمدفون من كان من أهل فرض الصلاة عليه يوم الموت الا النبي صلى الله عليه وسلم وأولى الناس بالصلاة عليه عصباته ثم ذوو الارحام ولا يغسل الشهيد ولا يصلي عليه

عليه وسلم لم أمر في قتلى أحد بدفنهم بشيهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمة ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم
والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعا غيبرهم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال
الكفار) أو كافر واحد ولم يبق فيه حياة مستقرة (بسببه) ولو برجح دابة لنا أولهم أو سلاحه أو سلاح صلبه
آخر خطأ أو تردى بوجهه أو جبهه أو جمل ما مات به وإن لم يكن به أن يردم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال
بخلاف ما لو مات بغير سببه أو جرح فيه ومات به وبقي فيه بعد انقضائه حياة مستقرة فإنه ليس له حكم الشهيد
فيما ذكره من قطع جوفه بعد أن مات بخاة فيه أو جرح أو قتله أهل البغي أو اغتاله مسلم مطلقاً أو كافر في غير
قتال ويجب أن يزال عنه نجس غير دم وإن حصل بسبب الشهادة ودم حصل بغير سببها وإن أذنت إزالة ذلك إلى
إزالة دمه لأنه ليس من أثر العبادة ويندب أن ينزع عنه آلة الحرب ونحوها وإن يكفن في ثيابه الملوثة بالدم
(ولا) يصل (على السقط) أي تحرم الصلاة عليه (إذا انظره أمارات الحياة) بصباح أو غيره (كالاختلاج)
بعد انقضائه فيجب حينئذ غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه ليتقن حياته أو ظهور أماراته أو صرح إذا
استهل الصبي وورث وصلى عليه (ويغسل) ويكفن ويدفن وجوباً (إن باع أربعة أشهر) أي مائة وعشرين
يوماً حتى نفخ الروح فيه ولم تظهر فيه أمارات حياة ولا تجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل أو سوغ باباً منها الذي يفعل
به ما ذكره الصلاة ما إذا لم يبلغ الأربعين فلا يجب فيه شيء من ذلك لكن يندب أن يورى بخرقة وأن يدفن
* (فصل) * في الدفن * ويجب تقديم الصلاة عليه (وأقل الدفن حفرة تكتم رائحته وتحرسه من السباع) لأن
حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار رائحته المسـتلزم للتأذي بها وإسقاط حقيقة فاشترط حفرة
تتمتعها ما ومن ثم لم تكف الفساق وإن منعت الوحش لأنهم لا تكتم الریح وخرج بالحفرة مال ووضع على وجهه
الأرض ونجى عليه ما يمنعهما فإنه لا يكفي إلا أن تعذر الحفر كما لو مات بسفينة أو ساحل بعيد أو به مائع فيجب غسله
وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثم يلقى في البحر ويجوز أن يشق ليزل إلى القرار (وأكله) قبر واسع
لما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم لم بذلك وضابط ارتفاعه لا كمال (قائمة بسطة) أي قدرهما من معتدل
الخلقة (وذلك أربعة أذرع ونصف) بذراع اليد وهي نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل المعهود (ويحرم
نشه) أي القبر (قبل بلاء) الميت لا دخال ميت آخر أو لغير ذلك احتراماً للصاحبه (الضرورة) كأن دفن
بلا طهارة أو لغير القبلة أو في ثوب مغصوب أو أرض مغصوبة أو سقط في القبر مقتول فيجب النش في الأوليين
مالم يتغير وفي الثالثة وإن تغير بخلاف مال أو دفن بلا كف أو في حرق فإنه لا ينش لحصول السسر المقصود من
الكفن وحرمة الحريق لحق الله تعالى ولو ابتلع مال غيره وجب النش وشق جوفه إن طلب المالك وكذا يجب
شق جوف من ماتت وفيه جنين رجبته حياته وينش أيضاً إن لحقه بعد الدفن نحو نداء أو سيل أو دفن كافر
بالحرم أو احتج لمشاهدته للتعليق على صفة فيه أو ليكون القائف للحقة بأحد المتنازعين فيه
* (باب الزكاة) *

وهو من مات في قتال الكفار
بسببه ولا على السقط إلا إذا
ظهرت أمارات الحياة
كالاختلاج ويغسل إن باع
أربعة أشهر
* (فصل) * وأقل الدفن
حفرة تكتم رائحته وتحرسه
من السباع وأكله فامة
وبسطة وذلك أربعة أذرع
ونصف ويحرم نشه قبل بلاء
الضرورة
* (باب الزكاة) *
لا تجب الزكاة الأعلى الحرس
المسلم غير الجنين

وهي لغة التطهير والإصلاح والتماء والمدح وشرعاً اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص وهي أحد
أركان الإسلام ومن ثم يكفر جاحدها على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه ويقايل الممتنع من أدائها وتؤخذ
منه وإن لم يقاتل قهراً (لا تجب الزكاة الأعلى الحرس) ولو لم يعضم مالك ببعضه الحرس باباً بخلاف الرقيق لأنه لا مالك
وإن ملكه سيده ولا زكاة على مكاتب أضعف ملكه ولا على سيده لأنه ليس بالمالكة (المسلم) ولو غير مكاف
كالصبي والمجنون للغير الصحيح فرضها على المسلمين والمراد بلزومها لغير المكاف أنها تلزم في مالها حتى يلزم الولي
الذي يعتقد وجوبها في مال المولى آخر إجماعاً من ماله أما الكافر فلا يلزمه إخراجها ولو بعد الإسلام لكنه إذا مات
على كفره طولب بها في الآخرة وعوقب عليها كسائر الواجبات ويوقف الأمر في مال المرتد فان مات مرتد أبان
أن لا مال له من حينها ولا يخرج الواجب في الردة وقبلها (غير الجنين) فلا زكاة في المال الموقوف له لأنه لا ثقة

بوجوده فضلا عن حياته ويشترط أيضا كون المال ميعنا فلاز كافر يسع موقوف على نحو الفقراء
 والمساكين أي لعدم تعيين المال بخلاف الموقوف على معين واحد أو جماعة وتجب على من ذكر بالشروط
 الآتية أن كان عليه مدون بقدر ما في يده أو أكثر (وذلك) أي وجوب الزكاة (في أنواع) خمسة أو ستة لأنما
 أمار كآتين وهي زكاة الفطر وأما زكاة المال وهي أمانة معلقة بالعين وهي زكاة النعم والمعشرات والنقدين
 والر كآز والمعدن وأمانة معلقة بالقيمة وهي زكاة التجارة (الأول النعم) وهي الإبل والبقر والغنم الانسية فلا تجب
 في غيرها حتى المتولد منها ومن غير هاجب لاف المتولد بينها كالتولدين الإبل والبقر فالواجب فيه زكاة أخف
 أبويه ولو جوبها بشرط منها النصاب (ففي كل خمس من الإبل إلى عشرين) منها (شاة) والمراد بها (جذعة أو
 جذع ضأن له سنة) أو جذع قبل تمامها (أو ثنية معز أو ثني له سنتان) كاملتان وانما أجزا الذي كرهنا لصدق
 أهم الشاة به في الخبر إذا تأوذا بالوحدة لا للتأنيث وبشرط الشاة هنا أن تكون من غنم البلد أو مثلها أو أعلى منها
 قيمة وأن تكون صحيحة وأن كانت أبله مرأسا وعلم من كلامه أنه يجب في العشرين شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث
 شياه وفي العشرين أربع (وفي خمس وعشرين بنت مخاض) وهي ما (الهاسنة) كلمة سميت بذلك لأن أمها
 أن لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أي الحوامل وتجزئ في أقل من خمس وعشرين وإن زادت قيمة
 الشياه عليها (أو ابن لبون) ولو خشي وهو ما (له سنتان) وانما تجزئ (إن فقدتها) أي بنت المخاض بان لم يملكها
 أو ملكها ميبية أو مغصوبة وبجزء عن تخليصها أو مرهونة أو رجل ولا فرق بين أن تساوي قيمة ابن لبون قيمة بنت
 المخاض أولا ولا يكف تحصيلها بشراء أو غيره ويجزئ ما فوق ابن لبون كالحق بالاولى لابن المخاض لأنه لا جابر
 فيه بخلاف ابن لبون وما فوقه لأن فضل السن يجبر فضل الأثنية ولو كانت عنده بنت مخاض كريمة يجزئ ابن
 لبون لتدبرته عليها ولا يكفها إلا أن كانت أبله كلها كراما ولا يكف عن الحوامل حاملا (وفي ست وثلاثين) من
 الإبل (بنت لبون) وهي التي تم (له سنتان) سميت بذلك لأن أمها أن لها أن تضع ثانيا وتصور ذات ابن (وفي
 ست وأربعين حقة) وهي التي تم (له ثلاث) من السنين سميت بذلك لأنما المستحق الر كوب أو طروق الفعل
 (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المجعولة وهي التي تم (له أربع) من السنين سميت بذلك لأنما الجذع مقدم
 أصنافها أي أصقطنه (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان) وكذا في مائة وعشرين وبعض
 واحدة (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقتا بنتا لبون ثم في كل أربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة) والحاصل أن بنات لبون الثلاث تجب في مائة وأحدى وعشرين وتسمى إلى
 مائة وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حينئذ في كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة ففي المائة
 والثلاثين ماذكر وفي مائة وأربعين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقتا وهكذا الأصل في
 جميع ما مر كآب أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي كتبه لانس لما وجهه إلى البحرين على الزكاة (ومن
 فقد واجبه) كأن فقد بنتا لبون وعنده ست وثلاثون فإن شاء حصلها وإن شاء (صعد إلى أعلى منه)
 بدرجة كالخقة (وأخذ) جبرانا أعنى (شاتين كالأضحية) يعني يجزئان في الأضحية بان يكون لكل من الضاتتين
 سنة أو لكل من الماعزين سنتان وتجزئ ضاتنة لاسنة وماعزة لاسنتان (أو عشرين درهما) بقرة خالصة
 (إسلامية) وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت نعم أن لم يجدها أو غلبت المغشوشة أجزأ منها ما يكون
 فيه من النقرة قدر الواجب ولا يجوز شاة وعشرة دراهم إلا أن كان لا يحذو المال لا يرضى بذلك والخيرة فيه
 للمعطي وهو الساعي (أو زل إلى أسفل منه) أي من الواجب بدرجة كبنت مخاض في المثال المذكور (وأعطى
 بخيرته) جبرانا أعنى (شاتين أو عشرين درهما) وانما كان المدار على خيرة المعطي من المال أو الساعي لظاهر
 خبر أنس الذي في البخاري وغيره مصر فيه بيت المال فان تعذر في مالهم وعلى الساعي العمل بالصالحه لهم في
 دفعه وأخذوا لا يجوز أن يصعد درجتين بجبرائهم مأمكان درجة في تلك الجهة لعدم الحاجة اليهما بخلاف

وذلك في أنواع (الأول)
 النعم ففي كل خمس من الإبل
 إلى عشرين شاة جذعة أو
 جذع ضأن له سنة أو ثنية
 معز أو ثني له سنتان وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض لها
 سنة أو ابن لبون له
 سنتان إن فقدتها وفي ست
 وثلاثين بنت لبون لها
 سنتان وفي ست وأربعين
 حقة لها ثلاث وفي إحدى
 وستين جذعة لها أربع وفي
 ست وسبعين بنتا لبون وفي
 إحدى وتسعين حقتان وفي
 مائة وأحدى وعشرين ثلاث
 بنات لبون وفي مائة وثلاثين
 حقة وبنتا لبون ثم في كل
 أربعين بنتا لبون وفي كل
 خمسين حقة ومن فقد واجبه
 صعد إلى أعلى منه وأخذ
 شاتين كالأضحية أو عشرين
 درهما إسلامية أو زل إلى
 أسفل منه وأعطى بخيرته
 شاتين أو عشرين درهما

ما إذا تضررت الجهة القري في جهة الخرجة فقط كان لم يجد من وجبت عليه الحقة إلا بنت مخاض حيث أراد
النزول أو من لزمته بنت البون الأجدعة حيث أراد الصعود وكذا يقال في حال الصعود باكثر من درجتين نعم له
صعود درجتين مطلقا إذا قنع بجبران واحد ولا يصعد له من باب له عيب لأنه لا تفاوت بين السليمتين وهو فوق
التفاوت بين المعيتين

* (فصل) * في واجب البقر ولا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين (وفي ثلاثين من البقر تبسيع) ذكر وهو ما (له سنة) كاملة
سمى تبسيعا لأنه يتبع أمه (أو تبسيع) أنثى وهي بنت سنة كاملة أيضا وهذا أحد المواضع التي يجزئ فيها الذكر
لكن الأنثى أفضل (وفي أربعين منها) (مسنة) وهي ما (له استن) كاملتان سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك
لما صرح عن معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به بذلك لما بعته إلى اليمن (وفي ستين تبسيع ثم)
يختلف الواجب بكل عشر فيجب (في كل ثلاثين تبسيع وفي كل أربعين مسنة) ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات
أو أربعة أتباعه وقس على ذلك وليس هنا ولا في زكاة الغنم صعود ولا نزول بجبران

* (فصل) * في زكاة الغنم ولا شيء فيها حتى تبلغ أربعين (وفي أربعين شاة شاة) ويستمر ذلك (إلى مائة واحدة
وعشرين فشانان) فيها وما دونها كما تكمل وعشرين وبعض شاة فيها شاة واحدة (وفي مائتين واحدة) من الشياه
(ثلاث) منها (وفي أربع مائة أربع) منها (ثم في كل مائة) من الضأن (شاة) جذعة منه وهي ما لها سنة ومن العز
شاة ثنية منه وهي ما لها سنتان للخبر الصحيح بجميع ما ذكر ولا يجزئ نوع عن آخر إلا برعاية القيمة

* (فصل) * في بعض ما يتعلق بماسر (ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك) أي جميع ما مر وذلك للخبر الصحيح ولا
يؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار أي عيب والمراد به هنا عيب المبيع لا الاختصاف لأن الزكاة لا تؤخذ منها إلا ما هو
عند التقسيط فلا يعتبر فيها إلا ما يحل بالمالية (إلا إذا كانت نعمة معيبة كلها) فيؤخذ منها حيث نعمة عيب ولا يكف
صحح لأن فيه أضرار به (وكذلك المراض) فلا يجوز أخذ المريض إلا إذا كانت نعمة كلها مريضة فيؤخذ منها
مريض ولا يكف صحح لذلك ويجب أن يكون ذلك المعيب أو المريض متوسطا بين الحقيز (ولا يجوز أخذ
الذكر إلا فيما تقدم) في قوله في كل خمس الخ (والأذا كانت كلها ذكورا) فيخرج ذكر أمهات تسهيل عليه لبناء
الزكاة على التخفيف لكنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ من خمس وعشرين
بالقسط للثلاثين بين النصابين (ولا يجوز) (أخذ الصغير إلا إذا كانت) جميعها (صغارا) بأن كانت في سن
لا فرض فيه ويتصور بأن تموت الأمهات وقد تم حولها والنتاج صغارا أو ملك نصابا من صغار العز وتم لها حول ولا
بد أن يكون المأخوذ من ست وثلاثين بعير أفضل فوق المأخوذ من خمس وعشرين ومن ستة وأربعين فوق
المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا القياس وانما يجزئ الصغير أن كان من الجنس والأكثر من ستة صغار
أخرج عنها شاة فلا يجزئ إلا ما يجزئ في الكبار ويحل أخذ المعيب وما بعده حيث لم يكن في نعمة كامل والأبواب
كانت كلها كوامل أو تنوعت إلى سليم ومعيب أو صحيح ومريض أو ذكور وإناث أو كبير وصغير والكامل فيها
قدر الواجب أو أكثر فيؤخذ الكامل ولا يجزئ غيره لكن مع اعتبار التقسيط بقدر ما في ما شئته من كمل
وناقص ففي أربعين شاة نصفها صحيح وقيمة كل صحبة دينار وكل مريضة دينار يؤخذ صحبة بنصف القيمة
وهو دينار ونصف وهكذا لو كان بعضها سليما وبعضها مريض فاشتركتا (أكثر) (من أهل الزكاة)
حولا كاملا (في نصاب) زكوي أو أكثر بشرأ أو أوارث أو غيرهما وهو من جنس واحد (وجبت عليهما الزكاة)
قياسا على خاطئة الجوار بل أولى بخلاف ما لو كان أحدهما ليس أهلا للزكاة كان كل ذميا أو مكاتب أو جنيبا
فانه لا أثر لشاركتيه بل إن كان نصيب الأهل نصابا زكاة لا نفرا ولا فلا شيء عليه لأن من ليس أهلا للوجوب
لا يمكن أن يكون ماله سبيل التغير زكاة غيره وبخلاف ما لو كان المأخوذ من نصاب أو نصابا واشتركا فيه أقل من
حول أو كان من جنسين كبير بغير بخلاف ضأن بغير مثلا وتجب الزكاة أيضا على مالكي نصاب أو أكثر وهم

* (فصل) * وفي ثلاثين من
البقر تبسيع له سنة أو تبسيع
وفي أربعين مسنة لها سنتان
وفي ستين تبسيع ثم في كل
ثلاثين تبسيع وفي كل أربعين
مسنة

* (فصل) * وفي أربعين شاة
شاة إلى مائة واحدة وعشرين
فشانان وفي مائتين واحدة
ثلاث وفي أربع مائة أربع
ثم في كل مائة شاة

* (فصل) * ولا يجوز أخذ
المعيب من ذلك إلا إذا كانت
نعمه معيبة كلها وكذلك
المراض ولا يجوز أخذ الذكر
إلا فيما تقدم والأذا كانت
كلها ذكورا ولا أخذ الصغير
إلا إذا كانت صغارا ولو اشتركت
اثنان من أهل الزكاة في نصاب
وجبت عليهما الزكاة

أهل الزكاة إذا خلطها بما خاطة جوارحها ولا كاملاً ولم يميز في المشرب والمسرح والمرعى وغيرهما مذكر
في المطولات

*(فصل) في شروط زكاة الماشية * وبعضها شروط لزكاة غيرها أيضاً (وشروط وجوب زكاة الماشية) النصاب
وقد مر (مضى) حول كامل متوال في ملكه) خبر أبي داود لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول وعليه اجماع
التابعين والفقهاء فحق نخل زوال الملك اثناءه بما وضة أو غيرها كأن يبادل خسان من الابل بخمس من نوعها
أو باع النصاب أو وهبه ثم رده عليه ولو قبل القبض أو ورثه اسماً نف الحول لتحديد الملك ويكره وقيل يحرم وعليه
كثيرون أن يزول ملكه عما تجب الزكاة في غيبته بقصد رفع وجوب الزكاة لانه فرار من القربة ولا بد من مضي
الحول كما ذكر في سائر النعم (الافى النتائج) بان نجح الماشية وهي نصاب في اثناء الحول وكان نتائجها يقتضى
الزكاة من حيث العدد كان نتج من مائة شاة وعشرين واحدة قبل تمام حولها بالخطئة ومن تسع وثلاثين بقرة
واحدة كذلك ومن خمس وثلاثين من الابل واحدة كذلك (فيتبع) النتائج المذكور (الالتمات في الحول) حتى
يجب في المثل المذكورة عند تمام حول الاصل شاتان في الاول ومسنة في الثانى وبنت لبون في الثالث لان المعنى
في اشراط الحول حصول النماء والنتائج غناء عظيم (وأن تكون) الماشية (سائمة) أى راعية (في كلاء مباح)
كل الحول لما في الحديث الصحيح من التقييد بسائمة الغنم وقيس بها سائمة الابل والبقر واخصت السائمة بالزكاة
لتوفر مآثرها بالرعى في السكالك المذكور ومن ثم لو أسيمت في كلاء عمولك كانت معلوفة على الاوجه وان قلت قيمته
بخلاف ما إذا لم يكن له قيمة فانه كالسكالك المباح (وان يكون كل السوم من المالك) بنفسه أو نائبه (فلا زكاة) في
سائمة اعتلفت بنفسها أو عافها غاصها أو مشترىها فاسد القدر المؤثر أو ورثها ولم يعلم انه ورثها الا بعد الحول
ولا (فيما) أى في معلوفة (سامت بنفسها أو اسامها غير المالك) كالغاصب أو المشتري شراء فاسد العدم السوم
من أصله ولعدم اسامه المالك أو نائبه ولا في سائمة عافها المالك بنية قطع السوم لا تنفاه الاسامه كل الحول أو
اعتلفت بنفسها أو عافها المالك من غير نية قطع السوم قدر الولاء لا شرفت على الهلاك بان كانت لا تعيش بدونه
بلا ضرر بين كثرلانه أيام فاكثرت لا تنفاه السوم مع كثرة المؤنة بخلاف ما دونها القلة المؤنة فيه بالنسبة الى غناء
الماشية ولا أثر ليجرد قصد العاف ولا لا عتلاف من مال حربي لا يضمن والمتولد بين سائمة ومعلوفة كالام فيضم
اليها في الحول ان أسيمت والا فلا (وأن لا تكون) السائمة (عاملة في حوث ونحوه) فالعاملة بالفعل لا بالقوة في ذلك
ولو حثرت مالاً زكاة فيها وان أسيمت أولم يؤخذ في مقابلة عملها أجرة لغير الصحيح ليس في البقر العوامل شئ وقيس بها
غيرها وشروط تأثير استعمالها أن يستمر ثلاثة أيام أو أكثر والام يؤثر

*(باب زكاة النبات) *

أى النبات (لا تجب) الزكاة الا نسبة (الافى الاقوات) أى التي يقتات بها الاختيار ولولا ذلك (وهي من الثمار
الرطب والعنب) دون غيرها من سائر الثمار لغير الصحيح فاما القنأ والبطيخ والرمان فغفوا عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم (ومن الحب الحنطة والشعير والارز) والفرقة والدخن والعدس والبسلاء والحصى والبقلاء
واللوبيا ويسمى البحر والجلبان والماش وهو نوع منه (وسائر ما يقتات) أى ما يقوم به بدن الانسان غالباً
(في حال الاختيار) فتجب الزكاة في الجميع لو ردها في بعضها والحق به الباقي ووجه اختصاص الوجوب بما
ذكر دون غيره مما لا يقتات كالزعفران والورس والعسل والقرطم والترمس وحب الفجل والسمسم والبطيخ
والكمثرى والمان والزيتون وغيرها وما يقتات في حال الاختيار كحب القاسول وحب الحنظل والحلبة لان
الاقتيات به ضرورى للحياة فوجب فيه حق لارباب الضرورات (ونصابه) أى المقتات المذكور ثم كان
أوجباً (خسنة أو سق) لتحديد افلاز كاه في أقل منها الا في مسئلة الخلطة السابقة لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمسة أو سق من التمر مدقة وقوله ليس في غر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أو سق (كل وسق

*(فصل) في شروط وجوب
زكاة الماشية مضى حول
كامل متوال في ملكه الا في
النتائج فيتبع الالتمات في
الحول وأن تكون سائمة
في كلاء مباح وأن يكون كل
السوم من المالك فلا زكاة
فيما سامت بنفسها أو اسامها
غير المالك وأن لا تكون
عاملة في حوث ونحوه
*(باب زكاة النبات) *
لا تجب الا في الاقوات وهي
من الثمار الرطب والعنب
ومن الحب الحنطة والشعير
والارز وسائر ما يقتات في
حال الاختيار ونصابه خمسة
أو سق كل وسق

والثمر باعتبار المدة وان كان السقي بالآخر أكثر عدد الاعلى عدد السقيات لان الشو هو المقصود وبسقية
 أنفع من سقيات فلو كان مدة ادراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقي
 بالمطر وفي شهرين في زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقي بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر لهما وربع نصفه
 للثلاث (ولا تجب) الزكاة (الا بدو الصلاح في) كل (الثمر) أو بعضه في ملكه بان يظهر فيه مبادئ النضح
 والحلاوة والنلون (واشتداد الحب) كله أو بعضه في ملكه أيضا (في الزرع) فينبذ تجب الزكاة فيه ما
 لانما قد صار اقوتين وقباه ما كانا من الخضراوات والبسرا وألحق البعض بالكل قياسا على البيع (ويسن)
 للإمام أو نائبه (خص الثمر) الشامل للربط والعنب (على ملكه) بعد بدو الصلاح لما صح أنه صلى الله عليه
 وسلم أمر بخص العنب كيجز خص الثمر وحكمته الرفق بالمالك والمسحق ولا خص في الحب لاستناده ولا في
 الثمر قبل بدو الصلاح لكثرة العاهات فينبذ فلو فقد الحاكم جاز للمالك أن يحكم عدلين عارفين بخصان عليه
 لينقل الحق الى الذمة ويتصرف في الثمرة كما يأنى (وشرط الخارص أن يكون ذكرا مسلما حرا عدلا) لان
 انخرص اخبار وولاية وانتفاء وصف مما ذكر يمنع قبول الخبر والولاية ويكفي خارص واحد ولو اختلف
 خارصان وقف الى البينان وبشترط كون الخارص (عارفا) بالخارص لان الجاهل بالشئ ليس من أهل
 الاجتهاد فيه ويجب أن يعلم جميع الثمر والعنب ولا يترك للمالك شيئا وان ينظر جميع الشجر شجرة شجرة
 ويقدر ثمرها وهو الاحوط أو ثمره كل النوع وطبايرها بإسالة الارطاب تتفاوت وإذا خرس وأراد نقل
 الحق الى ذمة المالك لينفذ تصرفه في الجميع فلا بد أن يكون مأذونا له من الامام أو الساعي في التضمين (و) أنه
 (يضمن المالك) القدر (الواجب) عليه من الخروص تضمينها صرحا في ذمته كأن يقول ضمنك نصيب
 المحققين من الربط بكذا ثمر (ويقبل) المالك ذلك التضمين صريحا أيضا فينبذ ينقل الحق الى ذمته (ثم
 ينصرف في جميع الثمر) ببيع أو كلا وغيرهما لاقطاع تعلق المستحقين عن العين فان اتقى الخرص أو التضمين
 أو القبول لم ينفذ تصرفه الا فيما عدا الواجب شائعا

* (باب زكاة النقد) *

الذهب والفضة ولو غير مضر وبين (وزكاته ربع العشر ولو) حصل (من معدن) وهو المكان الذي خلق الله
 فيه الجواهر لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة أي الفضة ربع العشر ونخرج بهم ما سائر الجواهر
 وغيرها والفرق أنهم ما معدن النماء كالمناسبة السابعة بخلاف غيرها (ونصاب الذهب عشرون مثقالا خالصة)
 بوزن مكنته يدوان لم يساو نصاب الفضة الا متى ردائه لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من
 عشرين مثقالا شئ وفي عشرين بن نصف دينار (والمثقال أربعة وعشرون قيراطا) وهو اثنان وسبعون حبة من
 الشعير المعتدل الذي لم يشتر وطع من طرفيها قد وطال ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما (ونصاب الفضة مائتا
 درهم اسلامي والدرهم) الاسلامي (سبعة عشر قيراطا الا خمس قيراط) فيكون خمسين حبة وخمسي حبة فهو
 مائة وثلاثون اذ الدائق ثمان حبات وخمسة حبات ومئتي يد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا وفي نقص من المثقال
 ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (وما
 زاد) منها (على ذلك) ولو بعض حبة (فبحسابه) اذ لا وقص في النقدين كالعشرات لا مكان التجزى بلا ضرورة
 بخلاف المواشي ونحوها بالعشرين والمائتين مائة من عندها ولو بعض حبة ولو في بعض الموازين وان راج رواج
 التام فلا زكاة فيه للغير السابق وضع أيضا ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ولا يكمل جنس بالآخر
 ويكمل النوع بالنوع من الجنس الواحد وان اخذها جوده ورداءة ويؤخذ من كل نوع بالقسط ان ساهل
 والاثنى الوسط ولا يجوز رديء ومكسور عن جيد ومصحح بخلاف عكسه (ولا شئ في المغشوش) من الذهب
 والفضة (حتى يبلغ خالصه نصابا) فينبذ يخرج خالصا أو مغشوشا خالصه قدر الزكاة ويكون متطوعا بالغش

ولا تجب الا بدو الصلاح
 في الثمر واشتداد الحب في
 الزرع ويسن خص الثمر
 على ملكه وشرط انخرص
 أن يكون ذكرا مسلما حرا
 عدلا عارفا ويضمن المالك
 الواجب في ذمته ويقبل ثم
 يتصرف في جميع الثمر

* (باب زكاة النقد) *

وزكاته ربع العشر ولو
 من معدن ونصاب الذهب
 عشرون مثقالا خالصة
 والمثقال أربعة وعشرون
 قيراطا ونصاب الفضة مائتا
 درهم اسلامي والدرهم
 سبعة عشر قيراطا الا خمس
 قيراط وما زاد على ذلك
 فبحسابه ولا شئ في المغشوش
 حتى يبلغ خالصه نصابا

ولا يجوز لولي اخراج المغشوش اذ لا يجوز له التبرع بنحاسه ومجمله ان نقصت قيمة السبيل ان احتج اليه عن قيمة الغش والاجاز اخرجه بصدق المالك في قدر خالص المغشوش ويحلف ان اتهم ندبا وتصح المعاملة بالمغشوش معينة وفي الذمة وان لم يعلم عيارها ولو لمالك انصافا في يده نصفه ونصفه الباقي مغشوب أو مؤجل زكي النصف الذي بيده حال لان الميسور لا يسقط بالمعسور (ولا نبي) في الحلي المباح) أي غير الحرام والمكروه لانه معد لاستعمال مباح كعوامل المواشي هذا (ان لم يقصد كنز) سواء اتخذ به قصد أو بقصد أن يستعمله استعمالا مباحا أو بقصد أن يؤثره أو يغيره لمن يحل له استعماله وخرج بالمباح ما حرم له به كالإواني أو بالقصد كقصد الرجل أن يلبس أو يلبس رجلا حلي امرأة أو أن تلبس امرأة حلي رجل كسيف وعكسه أو بغير ذلك كغير مغشوب صبيغ حليا وكلي نساء بالغن في الاسراف فيه وما كره استعماله كضبة الاناء الكبيرة للحاجة والصغيرة للزينة وما اتخذ بنية كنز فحجب الزكاة في ذلك كله أم في المحرم فبالاجماع وأما في المكروه فبالقياس عليه وأما في نية الكنز فلانه صرفه من استعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة ولو لملكه بارث ثم مضت عليه أحوال ثم علم به لزمه زكاته وكذا لو مضت عليه وهو متكسر ولم يقصد اصلاحه بان قصد جعله تبرا أو دراهم أو كنز أولم يقصد شيئا أو أخرج انكساره الى سبيل وصوغ وان قصد ههما فحجب زكاته وبنه قد حوله من حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال أما اذا قصد عند علمه بانكساره اصلاحه أو ممكن بالاتمام من غير سبيل وصوغ أو مضى حول ولم يقصد اصلاحهما ثم قصد به بعد ذلك فلا زكاة فيه مطلقا في الاولى وان دارت عليه أحوال ولا بعد الحول الاولى في الثانية لبقاء صورته ولا أثر انكساره لايمنع الاستعمال فلا زكاة فيه وان لم ينو اصلاحه (وبشترط الحول في) وجوب زكاة (النقد) للخبر السابق (وفي الر كاز) أي المركز وهو المدفون الآتي (الخمس) للخبر الصحيح فيه بذلك ولانه لا مؤنة فيه بخلاف المعدن (ولاحول) بشرط فيه ولا (في المعدن) لانه انما يشترط التحصيل النماء فيه وكل منهما انما في نفسه (وشرط الر كاز أن يكون نقدا) أي ذهباً أو فضة مضروبا أو غير مضروب وأن يكون (نصا) وهو عشرون مثقالا في الذهب ومائتا درهم في الفضة ويكتفي بلوغه نصا ولو بضعه الى مال آخره فان كان دون نصاب من الذهب والفضة أو نصا من غيرهما لم يجب فيه شيء لانه مال مستفاد من الارض فاخص بماتجب الزكاة فيه قدر انواعا كالمعدن وأن يكون (من دفن الجاهلية) الذين قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم وقد وجدته أهل الزكاة (في موان) بدار الاسلام وان لم يحمله ولا أقطعه أو بدار الحرب وان كانوا يذبحون عنه (أو) في (ملك أحياء) من الموت سواء وجدته بالحفر أو باظهار السيل أو بانهم يار الارض أو بغير ذلك أو في دلاء عادية من دار الاسلام وقد عرفت في الجاهلية ويشترط أن لا يعلم أن مال كنه بلغته الدعوة وعائد والافه فيء وخرج بما ذكر ما وجد بطريق نافذ أو مسجد وما دفنه مسلم أو ذبح أو معاهد بموات أو وجد عليه ضرب الاسلام بان كان عليه أو على ماله قرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فانه لقطعة ان لم يعرف مال كنه وكذا لو شك في أنه اسلامي أو جاهلي كالنهر والواقي وأظهر وشك في أنه ظهر بسبل ونحوه أولا

* (فصل) في زكاة التجارة * وهي تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح (وفي) مال (التجارة) الذي لازكاة في عينه لولا التجارة كالخيل والريق والمتولين أحد النعم وغيره وغير هامن سائر العروض وما تولد منبامن نتائج وغرفة غيرهما (ربع العشر) اتفاقا كما في النقدين لانه يقوم بهما (وشروطها) أي التجارة حتى تجب الزكاة في مالها (سنة الاول العروض) التي لا تجب الزكاة في عينها لولا التجارة (دون النقد) لان الزكاة تجب في عينه كما في (الثاني نية التجارة الثالث افتتان النية) المذكورة (بالتملك) أي باول عقده لينضم قصد التجارة الى فعلها ثم لا يحتاج الى تجديد هافي كل تصرف (الرابع أن يكون التملك بمعاوضة) محضة وهي التي تفسد بفساد العوض كالبيع والهبة بثواب والجاره لنفسه أو ماله أو ما استأجره أو غير محضة كالصدق وعوض الخلع وصلى الدم بخلاف ما ملكه بغير معاوضة كالارث والهبة بلا ثواب والصدقة وما اقترضه أو ملكه باقالة أو رد بغير فلا زكاة

ولا في الحلي المباح ان لم يقصد كنزه ويشترط الحول في النقد وفي الر كاز الخمس ولا حول في المعدن وشروط الر كاز أن يكون نقدا نصا من دفن الجاهلية في موات أو ملك أحياء

* (فصل) في التجارة ربيع العشر وشروطها ستة (الاول) العروض دون النقد (الثاني) نية التجارة (الثالث) افتتان النية بالتملك (الرابع) أن يكون التملك بمعاوضة

قيمة وان اقترن به نية التجارة لانه لا يعد من اسبابها الانتفاء المعاوضة ولو اشترى لها صبغاً بالصبغ به أو دباغاً بالصبغ به للناس صار مال تجارة فلم يزد كانه بعد مضي حوله وان لم يبق عين نحو الصبغ عنده عاماً أو صابوناً أو ملحاً ليغسل أو يجمن به لهم لم يصير كذلك لانه يستهلك فلا يقع مسلماً اليهم (الخامس أن لا ينض) مال التجارة حال كونه (ناقصاً) عن النصاب بنقصه الذي يقوم به في أثناء الحول فتقضي (بنقصه) ناقصاً عن النصاب (في أثناء الحول) كأن اشترى عرضاً بنصاب ذهب أو ودونه ثم باعه أثناء الحول بتسعة عشر مثقالاً انقطع حول التجارة لتحق ناقص النصاب حساباً بالنقص بخلاف ما لو نض بنقصه لا يقوم به كأن باعه في هذا المثال بمائة وخمسين درهماً فبقي ناقص بنقصه يقوم به وهو نصاب أو أكثر فانه لا ينقطع كإلوا بعه بعرض لاستوائهم في عدم التقويم مع ما والمبادلة لا تنقطع حول التجارة (السادس أن لا يقصد القنية) بمال التجارة (في أثناء الحول) فتقضي قصد بشئ معين من مالها ذلك ولو لاستعمال محرم انقطع حول التجارة فيحتاج الى تجديد بقصد مقارن للتصرف بخلاف مجرد الاستعمال بلانية قنية فانه لا يؤثر وإنما ترجح دنية القنية دون مجرد دنية التجارة لان القنية هي الامسك لا الانتفاع وقد اقرنت نيتها به فائرت بخلاف التجارة فانها تعقب المال كما لم يوجد حتى تكون نيتها مقترنة به (وواجبها ربع عشر القيمة) لا العرض لانها متعلقة كإدله عليه قول عمر رضي الله تعالى عنه لمن يبيع الادم قومه وأد زكاته والمراد ربع عشر القيمة آخر الحول لانه وقت الوجوب كما يأتي فلو أخر الإخراج بعد التمكن منه فنقصت ضمن ما نقص لتقصير بخلاف قبله وان زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا شيء عليه (ويقوم) مال التجارة حتى يؤخذ ربع عشر قيمته (بجنس رأس المال) الذي اشترى العرض به نصاباً كان أو بعضه وان لم يملك باقيه لو أبطله السلطان أو لم يكن هو الغالب لانه أصل ما يبدو وأقرب اليه من نقد البلد فاذا لم يبلغ به نصاباً فلا زكاة وان بلغ غيره (أو) يقوم (بنقد البلد) الغالب دراهم كان أو دنائير (ان ملكه بعرض) للقنية أو بنحو خلع أو نكاح أو بنقد ونسي أو جهل جنسه فاذا حال عليه الحول لم يحل فيه نقد قوم بنقصه جرياً على قاعدة التقويم كفي الاتلاف ونحوه أو لم يحل لا نقد فيه اعتبر اقرب البلاد اليه ولو ساوى نصاباً للغالب زكاة وان لم يساوه بغيره أو ساواه بغيره لم يرك فان غلب نقدان وتم باحدهما نصاباً يقوم به أو بكل منهما تخير (ولا يشترط كونه) أي مال التجارة يبلغ (نصاباً) الا في آخر الحول) فتقضي باقية آخر موجب زكاته والا فلا سواء اشترى بنصاب أو بدونه وسواء باعه بعد التقويم بنصاب أو بدونه لان آخر الحول وقت الوجوب فقطع النظر عما سواه لا يضرب القيم

*(فصل) * في زكاة الفطر * والاصل فيها قبل الاجماع الاخبار الصحيحة الشهيرة والمشهور أنها وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة والخلاف فيها شاذ منكر فلا ينافي حكاية الاجماع المذكورة (ونجى زكاة الفطر بشروط) منها (ادراك) وقت وجوبها بان يكون حياً بالصفات الآتية عند (غروب الشمس ليلة العيد) بان يدرك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال لاضافتها الى الفطر في الخبر وأيضاً فالوجوب نشأ من الصوم والفطر منه فكان لكل منهما دخل فيه فأسند اليهما دون أحدهما لئلا يلزم التحكم فلا تجب بما يحدث بعد الغروب ومن ولد ونكاح وإسلام وغنى وملك فن ولا تسقط بما يحدث بعده من نحو موت ومزيج ملك كعتق وطلاق ولو باناً أو ارتداد وغنى قريب ولو قبل التمكن من الاداء لتقررها وقت الوجوب نعم ان تلف المال قبل التمكن سقطت كفي زكاة المال (و) منها (أن يكون) المخرج (مسلماً) فلا تجب على كافر أي في الدنيا كما مر أول الباب لانها طاهرة وهو ليس من أهلها وهذا بالنسبة لنفسه أما مسلم عليه مؤتمنه فيلزمه إخراجها عنه ويجزئه إخراجها بلانية هذا في الكافر الأصلي أما المرتد فان عاد الى الاسلام وجبت فطرته نفسه أيضاً ولا فلا وأن يكون حراً ومبعضاً فلا تجب على رقيق ولو مكاتباً لم يفسد ملكه وانما لم يلزم سيده في الكتابة الصحيحة لانه معه كالأجنبي فعلم أنه لا يلزم الرقيق فطرته وزوجته وان لم ينفقها في كسبه بل ان كانت أمة فعلى سيدها وأخوة فسيان (و) منها (أن يكون) المخرج عن نفسه أو ممونة أو ميسران يكون (ما يخرج به فاضلا عن

(الخامس) أن لا ينض ناقصاً
بنقصه في أثناء الحول
(السادس) أن لا يقصد
القنية في أثناء الحول
وواجبها ربع عشر القيمة
ويقوم بجنس رأس المال
أو بنقد البلد ان ملكه
بعرض ولا يشترط كونه
نصاباً الا في آخر الحول
*(فصل) * وتجب زكاة
الفطر بشروط ادراك
غروب الشمس ليلة العيد
وأن يكون مسلماً وأن يكون
ما يخرج به فاضلاً عن

مؤننه ومؤننه من) تجب (عليه مؤننه ليلة العيد ويومه) لان مؤننه ومؤننه في هذا الزمن ضرورة فاعتبر
 الفضل عنها وانما لم يعتبر زيادة على اليوم واليلة المذكورين لعدم ضبط ما وزاهما (و) فاضلا (عن دست
 ثوب) له أولموه (يليق به) أي بكل منهما من صبا ومروعة ومنه قيص وبراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج
 اليه من زيادة للبرد والتجمل وغير ذلك مما يترك للمفاس لان ذلك يبق للمدين والفطرة ليست بأشده من الدين
 (و) عن (مسكن) له أولموه (و) عن (خادم) له أولموه (يحتاج) كل منهما (اليه) أي الى ما ذكر من
 المسكن والخادم ويليقان بهما قياسا على الكفارة لانهم مامن الخواص المهمة كالثوب فان كانا نفيسين يمكن
 ابداهما بلباتين ويخرج التفاوت لزمه ذلك وان كانا ألوفين والحاجة للمسكن وأخذه للعبد تكم الحاجة
 لاجل منصب من ذكر أو ضعفه لاجل عمله في ماشيته أو أرضه بل يبيع في الفطرة العبد احتياج اليه فيهما
 والحاجة الى ما ذكر تمنع تعلق الوجوب بتمسدها وما اذا وجد فلا ترفعها فاذا تعلق الفطرة بالذمة صارت دينا
 فيباع فيها نحو المسكن والخادم وهل يعتبر الفضل عما عليه من الدين الذي لله أو لا دعى فيه تناقض والمفهوم
 منه أن الدين يمنع الوجوب فاذا لم يكن المخرج فاضلا عنه لم يلزمه فطرة (و) كما تجب الفطرة عن نفسه كذلك
 (تجب) عليه (عن في نفقته) وقت غروب الشمس ليلة العيد (من المسلمين) فلا تجب فطرة الكافر وان وجبت
 نفقته لقوله في الخبر من المسلمين ولا نهما طهرة للصائم من اللغو والرفث كما وردوا الكافر ليس من اهلها ومحله في
 الكافر الاصل اما الرقيق المرتد فتجب فطرته ان عاد الى الاسلام (من زوجة) ولورجعية بائن حامل ولو أمة
 لوجوب نفقتهما بخلاف البائن غير الحامل ولولزمه اخدام زوجته فان أخدمها أمتهالزمه فطرتها أيضا وأجنبية
 فلا وفي معناها من حجبها فتخدمها بنفقة بائنه ولا تجب فطرة نائزة بخلاف التي حيل بينها وبين الزوج ولا فطرة
 زوجة أب ومستولده وان وجبت نفقتهما لان الزمة للأب مع اعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ولو أعسر
 الزوج بان كان قنأ وحرا ليس معه ما يفضل عامر لم يلزم زوجته الحرة فطرتها وان كانت غنية لكن بسن لها
 اخراجها خروجا من الخلاف وانما لزم سيد أمة مزرعة بمسرح أو عبد لكال تسليم الحرة نفسها بخلاف
 الأمة اذا لسيدها أن يسافر بها أو يستخدمها (و) (من) (ولد) (و) (والد) (وان) (لا) (يجزها) (بخلاف) (الولد)
 الغني والوالد الغني أو القادر على الكسب اذا لوجب نفقتهما حينئذ (ومملوك) ومنه المكاتب كخبة فاسدة والمدير
 والمعلق عنه بصفة وأم الولد والمرهون والجاني والمؤجر والموصى بنفقته والآبق وان انقطع خبره والمغصوب
 فتجب فطرتهم في الحال كما تجب نفقتهم ولان الأصل فيمن انقطع خبره بقاء حياته ولا تجب فطرة من وجبت
 نفقته في بيت المال أو على المسلمين وقن بيت المال والمملوك للمسجد والموقوف عليه والموقوف ولو على معين
 وان وجبت نفقته (والواجب) على كل رأس (صاع) وهو قدحان بالمصري الاسبعي مد تقر بيا هذا فيم يكال
 أما الايكال أصلا كالاقط والجبن فعبارة الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرتال وثلاث
 بالبغد ادى وأربعة أرتال ونصف وربع رطل وسبع أوقية بالمصري وانما يجزى صاع (سليم من العيب)
 فلا يجزى المعيب بخو غش أو سوس أو قدم غير طعمه أو لونه أو ريحه ولا أقط فيه ملح يعيبه وان لم يفسد جوهره
 فان لم يعيبه وجب بلوغ خالصه صاعا ولا يحسب الملح في الكيل ويجب كونه (من غالب قوت البلد) سواء المعسر
 كالحب والتمر والزبيب وغيره كالاقط واللبن والجبن بشرط أن يكون في كل منها زبد له ثبوت بعض المعسر
 والاقط في الاخبار وقس بهما الباقي أما الخبيض والسمن والحم والدقيق والسويق والاقوات التي لازكة فيها
 والاقط واللبن والجبن المنزوعة الزبد فلا يجزى شيئا منها وان كان قوت البلد لانه ليس في معنى مانص عليه والعبارة
 في ذلك بغالب قوت محل المؤدى عنه لا المؤدى لانها وجبت عليه ابتداء ثم تحم لها المؤدى فلا يجزى من غير غالب
 قوت محل المؤدى عنه ولا من غالب قوت محل المؤدى أو قوته لشوف النفوس الى الغالب في ذلك العمل ومن ثم
 وجب صرف الفطرة لفقراء بلد المؤدى عنه لا لبلد المؤدى فلو كان الرقيق أو الزوجة مثالا لبلد السيد أو الزوج

مؤننه ومؤننه من عليه مؤننه
 ليلة العيد ويومه وعن دست
 ثوب يليق به ومسكن وخادم
 يحتاج اليه وتجب عن في
 نفقته من المسلمين من زوجة
 وولد والدوم لولد والواجب
 صاع سليم من العيب من
 غالب قوت البلد

بيد آخر صرفت من غالب قوت بلد الرقيق أو الزوجة على مستحق بلديهما بالبلد السيد أو الزوج ويختلف
الغالب باختلاف النواحي والأزمان والعبرة بغالب قوت البلد في غالب السنة لا بغالب وقت الوجوب ويجزئ
الأعلى في الاقتيات وإن كان أنقص في القيمة عن الأدنى فيه ولا عكس فالتمس أعلى اقتيات من الزبيب والشعير
أعلى منهما (وإن قدر على بعضه) أي الصاع (فقط) أي دون باقيه (أخرجه) وجوب الخبر الصحيح إذا أمرتكم
بأمر فاقوا منه ما استعظمتم ومحافظة على الواجب بقدر الامكان وعند الضيق يجب أن يقدم نفسه ثم وجهه لأن
نفقتها أكد ثم ولده الصغير ثم أبيه وإن علا ولومن قبل الأم ثم أمه وإنما قدمت الأم في النفقة لأنها الحاجة والأم
أحوج وأما الفطرة فالتطهير والشرف والاب أولى بهذا لأنه منسوب إليه ويشرف بشرفه (ويجوز) للمالك دون
الولي تجهيل الزكاة في الفطرة بعد دخول رمضان فيجزئ (أخراجها) ولو (في) أول ليلة من (رمضان) لانعقاد
السبب الأول اذ هي تجب بسببين رمضان والفطر منه فجاز تقديمها على أحدهما دون تقديمها علىهما كما كثر كراهة

وإن قدر على بعضه فقط
أخرجه ويجوز إخراجها في
رمضان وبسن قبل صلاة
العبد ويحرم تأخيرها عن
يومه

(فصل) وتجب النية
فينوي هذا زكاة مالي ونحو
ذلك ويجوز تجهيلها قبل
الحول وشرط أجزاء المجل
أن يبقى المالك أهلاً للوجوب
إلى آخر الحول وأن يكون
القابض في آخر الحول
مستحقاً وإذا لم يجزئه استرد
أن علم القابض

المال وسبباً في شرط أجزاء المجل (وبسن) إخراج الفطرة منها أو كونه بعد فجر يوم الفطر (قبل صلاة لعبد)
إن فعلت أول النهار كاه والغالب أولى لا مبره قبل الخروج إليها في الصحيحين فإن أخرت الصلاة سن المبادرة
بالاداء أول النهار توسعة على المستحقين وانتظار نحو القريب والجار أفضل في زكاة المال فيأتي مثله هنا ما لم
يؤخرها عن يوم الفطر (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته ماله أو المستحقين لأن القصد اغناؤهم عن
الطلب فيه لكونه يوم سرور ومن ثم ورد أغنؤهم عن طواف هذا اليوم ويلزمه القضاء فوراً إن أخر بلا عذر
(فصل) في النية في الزكاة وفي تجهيلها (وتجب النية) بالقلب ولا يشترط النطق به ولا يجزئ وحده كافي
الصلاة وغيرها (فينوي) المزكى (هذا زكاة مالي) ولو بدون الغرض لأنها لا تكون إلا فرضاً بخلاف الصلاة
والصدقة لكن الأفضل ذكر الفرضية معها (ونحو ذلك) كهذا فرض صدقة مالي أو صدقة مالي المفروضة وكذا
فرض الصدقة أو الصدقة المفروضة على الأوجه بخلاف صدقة المال فقط لأنها قد تكون نافلة وفرض المال لأنه
قد يكون كفارة ونذر أو يجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة أو إعطاءها للوكيل أو بعده وقبل
التفرقة كما تجزئ بعد العزل وقبل التفرقة وإن لم تقارن أحدهما ويجوز تقويضها للوكيل إن كان من أهلها
بأن يكون مسلماً مكلفاً أماناً والصبي والكافر فيجوز توكيله في أدائها لكن بشرط أن يعين له المدفوع إليه
ويعين نية الوكيل إن دفع من ماله باذن المالك وتجب نية الولي في زكاة الصبي والمجنون والسفيه والاضمهنا
لنقصيره ولو دفعها الماركي لا لإمام بلانية لم تجزئه نية الإمام ومتى امتنع من دفعها أخذها الإمام أو نائبه منه قهراً
ثم إن نوى الممتنع عند الأخذ منه أجرأه والأوجب على الأخذ النية فإن تركه ولم يجزئ المالك (ويجوز)
للمالك دون الولي كإمساكها (تجهيلها) أي الزكاة في الحول (قبل) آخر (الحول) وبعد انعقاده بان يكمل النصاب
في السائمة والتعدين دون عروض التجارة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أوحى في التجهيل للعباس وهو مرسل
لكن عضد بورود معناه في الصحيحين وقول جمع من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف ما لو عمل عن معلوفة سببها
أو عن دون نصاب فإنه لا يجزئ مطلقاً وإنما يجوز التجهيل لعالم فقط وفي التماس بعد بدو الإصلاح وفي الزرع بعد
استعداد الحب ولا يجوز قبل ذلك لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقدار تحصيله ولا طناً (وشرط أجزاء المجل) هذا
وفيما مر في زكاة الفطر (أن يبقى المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول) في الحول ودخول شوال في الفطرة
(وأن يكون القابض في آخر الحول) أو عند دخول شوال (مستحقاً) والمال المجل عنه باقياً فإن مات المالك
أو القابض قبل ذلك أو ارتد القابض أو غاب أو استغنى بمال غير المجل كزكاة أخرى ولو بمجمل أخذها بعد
الاولى وأنقص النصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارته لم يجزئه المجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب ولا
يضر عروض مانع في المستحق زال قبل الحول وكذا لو لم يعلم استحقاقه أو حياته (وإذا لم يجزئه) المجل لفوات شرط
مما ذكر أو تلف النصاب الذي عمل عنه كاه أو بعضه (استرد) من القابض (أن علم القابض) عند القبض

أو بعده (أنه أزكاة معجلة) ولو بقول المالك له هذه زكاة المعجلة كالزكاة على أجرة لدار ثم أتت في أثناء المدّة ثم
 لو قال هذه زكاة المعجلة فإن لم تقع زكاة فهي نافلة لم تسترد ولو اختلف المالك والقباض في مثبت الاسترداد
 كعلم القباض بالتجمل صدق القباض بيمينه لأن الأصل عدم الاسترداد وإذا رد المعجل لم يلزم مرد زكاته المنفصلة
 ولو حكم كالابن في الضرع والصرف على الظاهر ولا ريب أن قصصه حدثت بيده قبل حدوث سبب الرجوع
 والقباض والمالك أهلا للزكاة حدوثها في ملك المستحق فلا يطالب بشئ منه ما * (تفهيم) * إذا حال الحول
 على المال الزكوي وجبت الزكاة وإن لم يتمكن من الأداء فاستداء الحول الثاني من تمام الأول لأن التمكن
 ويجب عند آخر الحول أداء الزكاة على الفور إذا تمكن بان حضر المال والمستحق وخلا المالك من مهم ديني أو
 دينوي فإن أخر الأداء بعد التمكن ضمن قدر الزكاة وإن تلف المال وله انتظار قريب وإن بعد وجار وأجرح
 ما لم يكن هناك من ينضرب بالجوع أو العري فيحرم التأخير مطلقا لأن دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفضيلة
 ومع جواز التأخير لذلك يضمن ما تلف في مدة التأخير أيضا ما تلف قبل التمكن فلا يضمنه بل يسقط قسطه
 وتعلق الزكاة بالمال تعاقب شركة فالمستحق شركاء للمالك بقدر الواجب أن كان من الجنس والافق قدر قيمته
 فيمتنع عليه بيع القدر المذكور ورهنه فادباغ النصاب أو بعضه أو رهنه بعد تمام الحول مع الاتفاق قدر الزكاة
 نعم مال التجارة يجوز بيعه ورهنه لأن متعلقها القيمة لا العين ومن له دين حل وقد روي استيفائه بأن كان على مليء
 حاضر باذل أو جاحد وعليه بينة أو يعلمه القاضي أو على غيره وقبضه لزمه إخراج زكاة حتى لا يحال الماضية
 لوجوبها فيه كتحجب في الضال والمغصوب والمرهون والغائب وما اشتراه وتم حوله قبل القبض أو حبس عنه
 بأسر ونحوه ملك النصاب وحولان الحول لكن لا يجب الإخراج من ذلك إلا عند عود المغصوب والضال وإمكان
 السبر للغائب مع الوصول إليه فيخرجها حينئذ عن جميع الأحوال الماضية

أنه أزكاة معجلة

* (فصل) * ويجب صرف
 الزكاة إلى الموجودين من
 الأصناف الثمانية وهم
 الفقراء والمساكين

* (فصل) * في قسمة الزكاة على مستحقها والأصل في ذلك قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية (ويجب
 صرف الزكاة إلى الموجودين من الأصناف الثمانية) فإن وجدوا كلهم بعمل الزكاة وجب الصرف إليهم ولا
 يجوز أن يحرم بعض الأصناف فإن فقد بعضهم أو بعض أحاد الصنف ردت حصته من فقد أو الفاضل عن كفاية
 بعضهم على بقية الأصناف ونصيب المفقود من أحاد الصنف على بقية ذلك الصنف ولا ينقل شئ من ذلك إلى غيرهم
 لانحصار الاستحقاق فيهم وحله إذا نقص نصيبهم عن كفايتهم والانتقل إلى ذلك الصنف أموال عدت الأصناف
 كلهم في الباد أو فضل عنهم شئ فإن السك في الأولى والفاضل في الثانية ينقل إلى جنس مستحقه بأقرب باد إلى
 باد الزكاة فعلم أنه لا يجوز للمالك ولا يجزئه نقل الزكاة مع وجود مستحقها بوضع المال حال الوجوب عنه إلى
 غيره وإن قربت المسافة لأن ذلك يوحش أصناف البلد بعد امتداد أطعامهم بها (وهم الفقراء) والفقير من
 ليس له زوج ولا أصل ولا فرع تكفيه نفقته ولا مال ولا كسب يقع موقعان من كفايته مطعما وملبسا ومسكنا
 يحتاج إلى عشرة ولا يجحد إلا ثلاثة وإن كان يحيا بسأل الناس أو كان له مسكن وثوب يجمل به وعبد يخدمه
 وإن تعدد ما يحتاجه من ذلك ولا أثر لقدرة على كسب حرام أو غير لائق بمروءته ومن ثم أفنى الغزالي بأن لا ريب
 البيوت الذين لم تجسر عاداتهم بالكسب أخذ الزكاة ويعطى من غلب ماله بمسافة القصر قال القفال بشرط أن
 لا يجحد من يقرضه أو بأجل إلى حضوره أو حوله لأن دينه قدر ماله إلا أن صرفه في الدين ولا يمكن بنفقة قريبه
 الأخذ من باقي السهام إن كان من أهلها حتى ممن تلزمه نفقة ولو لم تكف الزوجة بنفقة زوجها أعطيت من سهم
 المساكين ويسن لها أن تعطى زوجها المستحق من زكاتها (و) (الصنف الثاني) (المساكين) والمساكين من له
 ما يستمد من حاجته بملك أو كسب حلال لائق به ولكنه لا يكفيه كمن يحتاج إلى عشرة وعنده ثمانية
 لا تكفيه الكفاية إلا ثمانية بحاله من مطعم وملبس ومسكن وغيرهما مما هو ملك أكثر من نصاب والعبرة في
 عدم كفايته وكفاية الفقير بالعموم الغالب بناء على الأصح أنه ما يعطيان كفاية ذلك ولا يمنع الفقر والمساكنة

استغله عن كسب يحسنه بحفظ القرآن أو بالفتوة أو بالتفسير أو الحديث أو ما كان آله لذلك وكان يتأق منه ذلك
 فيعطى ليتفرغ لخصه به لعموم نفعه وتعديه وكونه فرض كفاية ومن ثم لم يعط المشتغل بنوافل العبادات
 وملازمة الخلو لان نفعه وأصر على نفسه ولا نفعها أيضا كتب المشتغل بما ذكر ان احتاجها للكتب
 كالمؤدب والمدرس باجرة أو لقيام فرض من نحو افتاء وتدريس من غير اجرة لان ذلك من الحاجات المهمة وكذلك
 كتب من يطلب نفسه أو غيره وكتب الوعظ ان كان في البلد واعطى بخلاف كتب التواريخ المشتملة على الوقائع
 دون تراجم الرجال ونحوها وكتب الشعر الخالي عن نحو الدقائق والمواعظ وله عقاربته قص دخله عن كفايته
 يعطى تمامها ومن نذر صوم الدهر ولم يمكنه أن يكتب مع الصوم كفايته جازله الاخذ وكذا من يكتب كفايته
 لكنه يحتاج للشكاح فله أخذ ما ينسج به لانه من تمام كفايته (و) الصنف الثالث (الغارمون) أي المدينون وهم
 انواع الاول من استدان لدفع فتنه بين متنازعين فيعطى ما استدانه لذلك وان كان غنيا بقدر أو غيره لعموم
 نفعه والثاني من استدان لقرى ضيف أو عمارة مسجد وقطرة فوك أسير ونحوها من المصالح العامة فيعطى
 ما استدانه وان كان غنيا لكن بغير نقد والثالث من استدان لنفسه لطاعة أو مباح أو لمعصية وصره في مباح
 أو لمباح وصره في معصية ان عرف قصد الاباحة أو لا لكن لا تصدق فيه أو لمعصية وصره فيها لكنه تاب وغلب
 على الظن صدقه في توبته فيعطى في هذه الاحوال كلها قدر دينه ان حل وعجز عن وفائه ثم ان لم يكن معه شيء
 أعطى الكل والافان كان بحيث لو قضى دينه تمامه تسكن تركه لعمامة ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقي دينه
 والرابع الضامن فيعطى ان أعسر وحل الضمون وكان ضامنا لمعسر أو موسرا ليرجع هو عليه كان ضمنه بغير
 اذنه ومن قضى دينه بقرض استحق بخلاف من مات وان لم يخلف وفاءه * (فرع) * دفع زكاته لمدينه بشرط
 ان يرد هاله عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوب ذلك بلا شرط لم يضر وكذا ان وعد المدين بلا شرط
 ولا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لمدينه اقض ديني وأردته لك زكاة فاعطاه برئ من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال
 لمدينه جعلت ديني عليك زكاة لم يجز بل لابد من قبضه منه ثم دفعه له عن الزكاة ان شاء (و) الصنف الرابع
 (أبناء السبيل) أي الطريق سوا ذلك الملازم منهم لها (وهم المسافرون أو المريدون للسفر المباح المحتاجون)
 بان لم يكن معهم ما يكفيهم في سفرهم فمن سافر كذلك ولوا زكاة أو كان غنيا بمجتازا لم يعمل الزكاة أعطى وان كان
 كسويا جمع كفاية سفره لاما زاد بسبب السفر فقط ذهابا ان لم يكن له مال أو ما يوصله الى محل ماله ويا بادن قصد
 الرجوع ويعطى ما يحمله ان عجز عن المشي أو طال سفره وما يحمله عليه من اده ومناعه ان عجز عن حملها بخلاف
 المسافر سفر معصية عالم ينبأ أو لالة صد صحيح كالثام (و) الصنف الخامس (العاملون عليها) ومنهم الساعي الذي
 يبيع ما لا مال له الاخذ الزكوات بعثوا بواجب وشرطه فقه بما فوض اليه منها وأن يكون مسلما كافرا عدلا
 حجة بصيرا ذكرا لانه نوع ولاية والكتاب والقاسم والحائز الذي يجمع أرباب الاموال والعريف الذي يعرف
 أو باب الاستحقاق والحاسب والحافظ والجندى والجنابي ويزاد فيهم بقدر الحاجة وليس منهم الامام والوالي
 والقاضي بل رزقهم في خمس الخس والذي يستحقه العامل أجره مثل عمله فقط فان استؤجر باكثر من ذلك بطلت
 الاجارة وان زاد من سهمه على أجرته يرجع للاصناف (و) الصنف السادس (المؤلفة) نوابهم (وهم) اصناف
 الاول (ضعفاء النية في الاسلام) فيعطون ليتقوا اسلامهم (و) الثاني (شريف في قومه) مسلم (يتوقع باعطائه
 اسلام نظرائه) والثالث مسلم مقيم بغير من تغور نالي كميننا شر من يليه من الكفار وما نفي الزكاة والرابع من
 يكفينا شر البغاة والخامس من يجبي الصدقات من قوم يتعدوا رسال اليهم وان لم يغنوا وشرط اعطاء
 المؤلف باقسامه احتياجا اليه لا كونه ذكرا على المعتد ولا يعطى من الزكاة كافر لا تألف ولا لغير نعم يجوز
 أن يكون الكتاب والجمال والحفاظ ونحوهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجره لا زكاة (و) الصنف
 السابع (الغزاة الذكور المتطوعون) بالجهاد بان لم يكن لهم رزق في القى وهم المراد بسبيل الله في الآية فيعطى

والغارمون وأبناء السبيل
 وهم المسافرون أو المريدون
 للسفر المباح المحتاجون
 والعاملون عليها والمؤلفة
 وهم ضعفاء النية في الاسلام
 وشريف في قومه يتوقع
 باعطائه اسلام نظرائه
 والغزاة الذكور المتطوعون

كل منهم وان كان غنيا كفايته وكفاية ممونه الى أن يرجع من نفقة وكسوة دهايا وابا واقامة في الثغر ونحوه الى الفتح وان طالت اقامته مع فرسان كان يقاتل فارسا ومع ما يحمله في سفره ان عجز عن المشي أو طال السفر وما يحمل زاده ومتاعه ان لم يطق حملهما أما المرتقى فلا يعطى من الزكاة مطلقا فان اضطررنا ليه أعانه أغنياؤنا من أموالهم لان الزكاة (و) الصنف الثامن (المكاتبون كتابة صحيحة) وهم المراد بالرقاب في الآية بخلاف فاسد الكتابة لانهم لا غيرة لازمة من جهة السيد وانما يعطى صحبه ان عجز عن الوفاء وان كان كسوبا يعطى ولو بغير اذن سيده أو يعطى سيده باذنه قدر دينه الذي عجز عنه ولو قبل حلول لنحوه ويرد ما أعطيه من الزكاة بزيادته المتصلة ان رقب بال عجز نفسه لعدم حصول العتق أو اعمته سيده تبرعاً أو ببارائه أو باداء غيره عنه أو أدائه هو من مال آخر لعدم حصول المقصود به ويصدق بلايين مدعى فقر أو مسكته أو عجز عن كسب لافي تلف مال عرف وولد الاباخبار عدلين أو عدل أو اشتهارين الناس ومدعى ضعف نية لابقية أصناف المؤلفة الا بذلك ومدعى ارادة غزو ويكفي تصديق سيد مكاتب ودائن غارم أو اخبار أو الاشتهار المذكور وشرط الاستخدم هذه الاصناف الاسلام والحرية وأن لا يكون هاشمي أو لامطاليا ولا مولى لهم وان انقطع خمس الخمس عنهم لم ولا يعطى أحد بوصفين في حالة واحدة بخلاف مالوا أحد فقير غارم بالغرم فاعطاه غيره فإنه يعطى بالفقر (وأقل) من يعطى من كل صنف من (ذلك) اذا فرق المالك بنفسه أو وكيله (ثلاثة من كل صنف) لا يباقي الجمع في غير الاخيرين في الآية وبالقياس عليه فيه ماوجب التسوية بين الاصناف وان تفاوتت حاجاتهم بلايين أحاد الصنف فله أن يعطى الثمن كله لفقره الأقل متمول فيعطيه لفقره من آخرين فان أعطى واحدا لكل وشم غيره من ذلك الصنف غرم للآخرين أقل متمول من ماله (الا اذا انحصروا) في أحاد يسهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم ولم يزدوا على ثلاثة من كل صنف أو زادوا عليها (ووقت الزكاة بحاجتهم) فإنه يلزم المالك الاستيعاب ولا يجوز له الاقتصار على ثلاث اذا لام شقة في الاستيعاب حينئذ وفيما اذا انحصر كل صنف أو بعض الاصناف في ثلاثة فأقل وقت الوجوب يستحقون في الاولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة أو موت لاحدهم بل حقهم باق بحاله فيه دفع نصيب الميت لوارثه وان كان هو المترك ولا يشاركهم قادم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فان زادوا على ثلاثة لم يملكوا الا بالقسمه الا العامل فإنه يملك العمل (والعامل فإنه يجوز أن يكون واحدا) اذا حصل به الغرض بل اذا استغنى عن الواحد بان فرق المالك بنفسه سقط سهم العامل * (فصل) في صدقة التطوع * وهي سنة مؤكدة للاحاديث الكثيرة الشهيرة وقد تحرم كأن يعلم من أخذها أنه يصر فيها في معصية وقد تجب كأن وجد مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عنه (والافضل الاسرار بصدقة التطوع) لانه صلى الله عليه وسلم لم يرد من السبعة الذين يستظلون بالعرش من أخفى صدقة حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه نعم ان أظهرها مقتدى به ليعتدى به ولم يقصد ربا ولا سمعة ولا تأذى به الاخذ كان الاظهار أفضل (بخلاف الزكاة) فان اظهارها للامام أفضل مطلقا وكذا للمالك الا في الاموال الباطنة (و) الافضل (التصدق على القريب) لانه أولى من الاجنبي والافضل تقديم (القرب) فالاقرب من المحارم وان لم ينفقهم (والزوج) أو الزوجة فهم في درجة القرب (ثم) بعد الاقرب والزوجين الافضل تقديم (الابعد) من الاقارب ويقدم منهم الاقرب فالاقرب رجلا (ثم) بعد سائر الاقارب الافضل تقديم محارم الرضاع ثم المصاهرة ثم الولاء من الجانبين ثم من جانب (ثم) الافضل تقديم (الجار) فهو أولى حتى من القريب لكن بشرط أن تكون دار القريب بمحل لا يجوز نقل زكاة المتصدق اليه والا قدم على الجار الاجنبي وان بعدت داره (و) الافضل الصدقة (على العدو) القريب أو الاجنبي والاشد داوة أولى لما فيه من التالف وكسر النفس (و) على (أهل الخير المحتاجين) فهم أولى من غيرهما وان اختص الغير بقرب أو نحوه (و) الافضل تحري الصدقة (في) سائر (الازمنة الفاضلة كالجمعة) ورمضان سبعا عشره والاخر وعشرون الحجة وأيام العيد (والاماكن الفاضلة) كمكة والمدينة وليس

والمكاتبون كتابة صحيحة
وأقل ذلك ثلاثة من كل
صنف الا اذا انحصروا
ووقت الزكاة بحاجتهم
والعامل فإنه يجوز أن
يكون واحدا

* (فصل) * والافضل
الاسرار بصدقة التطوع
بخلاف الزكاة والتصدق
على القريب الاقرب والزوج
ثم الابعد ثم محارم الرضاع
ثم المصاهرة ثم الولاء ثم الجار
وعلى العدو وأهل الخير
المحتاجين وفي الازمنة
الفاضلة كالجمعة والاماكن
الفاضلة

المراد أن من أراد التصديق في الغضول يستأخذه إلى الفاضل بل أنه إذا كان في الفاضل تتأكله الصدقة
وكثير ما فيه اغتنما لعظيم ثوابه والافضل تحريمها (و) الاستكثار منها (عند الامور المهمة كالغزو والكسوف
والمرض وفي الحج) والسفر لانها أرخص لقضاء الحاجات وتفرج الكرب ومن ثم سنت عقب كل معصية
(و) الافضل أن يتصدق (بما يحب) لقوله تعالى إن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وتكره الصدقة بردي ووجد
غيره وبما فيه شبهة ولا يأنف من التصديق بالقابل ويسن أن يتصدق بثوبه إذا لبس حديد اغنيه وليس من
التصدق بالبردي ومثله ما اعتد من التصديق بالفلوس دون الفضة (و) أن يكون تصدقه قرونا (بطيب نفس
وبشر) لما فيه من تكثير الاجر وحب القلب وبالسهملة وباعطاء الفقير الصدقة من يده وعدم الطمع في الدعا
منه فان دعا من له أن يرده عليه لثلاثة بنقص آخر الصدقة (ولا يحل التصديق بما يحتاج اليه لنفقة أو نفقة من
عليه نفقة في يومه ولياته) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء غنى أن يضع من يعول واطعام
النصارى قوت صيدانه لم يزل به زيادة لصدقة والضمانة لتأكلها وجوبها عند أحد لا يشترط فيها الفضل
عن العيال (و) بما يحتاج اليه (لدين لا برجوله وفاء) لأن أداءه واجب لحق الأذى فلا يجوز تفويته أو تأخير
بسبب التطوع بالصدقة ومجمله أن لم يغلب على ظنه وفاءه من جهة أخرى ظاهرة ولم يحصل بذلك تأخير عن
أدائه الواجب فوراً بطالبة أو غيرها ومحل ما ذكر في نفسه ما لم يصبر على الاضاق ومن ثم فالواجب يحرم ايثار عطشان
عطشان آخر بالماء فان صبر جاز ومن ثم فالواجب يجوز لاهم مضر أن يؤثر على نفسه مضطراً آخر مسلماً
(ويستحب) التصديق (بما) أي بجميع ما فضل عن حاجته (وحاجة) مونه يومه ولياته (إذا لم يشق عليه)
ولا علم (الصبر على الضيق) ولا كرهه على هذا التفصيل حجت الاخبار المختارة الظاهر تكبر خير الصدقة
ما كان عن ظهر غنى وخبر تصديق أبي بكر رضي الله عنه بجميع ماله والتصدق ببعض الفاضل عن حاجته
مسنون مطلقاً وحيث حرم الصدقة بشئ لم يملكه لا أخذ (ويكره) للانسان (أن يأخذ صدقته) أو نحوها
من زكاة أو كفارة (من أخذ منه) شيئاً على سبيل الصدقة سواء الأخذ من المتصدق عليه (بيعه أو غيره) لأن
العائد في صدقة كالكتاب يعود في قيمته كما في الحديث وخبره يقول يأخذ المشرك بالاختيار ما لو ورثه ما فلا يكره
له التصرف فيها بقوله من أخذ منه ما لو أخذها من غيره فإنه لا يكره ولو بعث لفقير شيئاً لم يزل ملكه عنه فان لم
يوجد أو لم يقبل سن التصديق على غيره ولا يعود فيه (ويحرم السؤال على الغني بمال أو كسب) وكذا اظهار
الافاقة وان لم يسأل وعليه جملوا خبر الذي مات من أهل الصفة وترك دينارين فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كيتان من نار ويكره له التعرض لها بدون اظهار فاقة أما أخذها بلا تعرض ولا اظهار فاقة فغلاف السنة (والمن
بالصدقة) حرام (يحبطها) أي يمنع ثوابها الآية (وتنأ كد بالماء) لخبر أي الصدقة أفضل قال الماء ومجمله فيما
يظهر أن كان الاحتياج اليه أكثر منه إلى الطعام والافاق أفضل (والمنجعة) وهي الشاة للبلون ونحوها بان
يعطيه احتياج يشرب لبنها ما دامت لم يوتها ثم يردّها اليه لما في ذلك من مزيد البر والاحسان

(كتاب الصيام)

وهو لغة الامساك وشرعاً الامساك عن المفطر على وجه مخصوص وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة
(يجب صوم رمضان باستكمال شعبان ثلاثين) يوماً وان كانت السماء مطبقة بالغيم (أو رؤية عدل) واحد
(الهلال) إذا شهد بها عند القاضي بلفظ الشهادة ولو بنحو أشهد أني رأيت الهلال فلا يكفي أن يقول غدا من
رمضان ولا يشترط تقدم دعوى بل أن يكون عدل شهادة فلا يكفي عبداً وامراً لكن لا يشترط فيه العدالة
الباطنة وهي التي يرجع فيها إلى قول المزكين بل يكفي كونه مسنوناً ودليل الاكتفاء بواحد ما صح عن ابن عمر
رضي الله عنهما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه والغنى في
ثبوته بواحد دون غيره من الشهور الاحتياط للصوم ومن ثم لم يكف بواحد إلا بالنسبة للصوم وثوابه كالترابح

وعند الامور المهمة كالغزو
والكسوف والمرض وفي
الحج وبما يحبه وبطيب نفس
وبشر ولا يحل التصديق
بما يحتاج اليه لنفقة أو
نفقة من عليه نفقة في يومه
وليته ولدين لا برجوله وفاء
ويستحب بما أفضل عن
حاجته إذا لم يشق عليه
الصبر على الضيق ويكره أن
يأخذ صدقته ممن أخذ منه
بيعه أو غيره ويحرم السؤال
على الغني بمال أو كسب
والمن بالصدقة يحبطها
وتنأ كد بالماء والمنجعة

(كتاب الصيام)*

يجب صوم رمضان باستكمال
شعبان ثلاثين أو برؤية
عدل الهلال

والاعتكاف والعمره المعاقين بدخول رمضان بخلاف غير الصوم وتوابعه فلا يحل دين مؤجل به ولا يقع ما علق به من نحو طلاق وعتق نعم ثبت ذلك في حق الرأى ولذلك يلزمه الصوم وان كان فاسقا وكذا يلزم من أخيره فاسق انه رآه واعتقد صدقه ولا يجوز العمل بقول المنجم والحاسب لكن لهذا العمل باعتقادهما ولكن لا يجوز منهما صومه ما عدا فرضهما وبما بحث الاذرى الاكتفاء برؤية الغناديل المعاقه بالمأثر ليلة أول رمضان وقيل لا كفتاه بذلك آخره أيضا حيث اطردت العادة بتعالقها في البلاد المريضة فيها فجر ليلة العيد حيث اعتقد من رآها أن غدا عيد ثم رأيت جمعا يحشوه أيضا ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم لم في النوم أن غدا من رمضان فلا يجوز بالاجماع العمل بقضية مناهمه لا في الصوم ولا في غيره (واذا روى الهلال بيلدزم) الصوم (من وافق مطالعهم مطالعه) لان الرؤى تختلف باختلاف المناظر وعروض البلدان فكان اعتبارهما أولى كافي طلوع الفجر والزوال وغروبهما أما اذا اختلفت المطالع فلا يجب الصوم على من اختلف مطالعه لبعده وكذا لو شك في اتفاقها ولا يمكن اختلفاها في دون أربعة وعشرين فرسخا ولو سافر من بلد الرؤى الى بلد تخالفه في المطالع ولم ير أهله الهلال وافقهم في الصوم فيسلك معهم وان كان معبدا لانه بالانتقال اليهم صار منهم ومكذو لوجرت سفينته صاعث الى بلد فوجدهم معبدين فانه يفتقر معهم لذلك ولا قضاء عليه الا ان صام ثمانية وعشرين يوما ولا اثر للرؤية الهلال ثم ارادوا قبل الزوال (ولحمة الصوم شروط الاول النية) فبما انما الاعمال بالنيات ومراعاة الكلام عليها وانما تجب بالتلبس ويسن التلظي بها وتجب في الفرض والنفل (كل يوم) لظاهر الخبر الاتي ولان كل يوم عبادة مستقلة فلا نوى أول ليلة من رمضان صوم اشهر كامل يكف بغير اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له ثواب صوم رمضان ان نسي النية في بعض أيامه عند الغائل بان ذلك يكفي (ويجب التيبث في الفرض) بان توقع نيته ليلا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وهو محمول على الفرض بقريظة الخبر الاتي في النفل ولا يضرو وقوع مناف كأي وجع بعد النية ولا تجزئ مقارنة الفجر ولا ان شك عندها في انها متقدمة على الفجر أو لا بخلاف ما لو نوى ثم شك أطلع الفجر أم لا أو شك ثم اراد نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد مضي أكثر النهار بخلاف ما لو مضى ولم يتذكر (دون النفل) فلا يجب التيبث فيه (فججزته نيته قبل الزوال) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة هل عندكم من غداء فقالت لا قال فاني اذا أصوم ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من الفجر للحكم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبعض ولو أصبح ولم ينو صوما ثم تخمض ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم نهارا صوم وكذا اكل ما لا يبطل به الصوم (ويجب التعيين أيضا) لانه نوى من فرض كرمضان أو نذرا أو كفارة ومن نفل له سبب كصوم الاستسقاء بغير أمر الامام أو مؤت كصوم يوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض لكن معنى وجوب التعيين في النفل المذكور بقسميه أنه بالنسبة لحبارة الثواب المخصوص لأن الصحة متوقفة عليه ولو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة عن جهات مختلفة فنوى صوم غدا عن رمضان أو صوم نذر وكفارة جاز وان لم يعين عن قضاء أيها في الاول ولا نوه في الثاني لان كل جنس واحد (دون) نية (الفرضية في) صوم (الفرض) فانها لا تجب لان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا بفرض بخلاف الصلاة فان المعادة وان كانت جمعة نفل وعلم من كلامه أن نفل النية في رمضان أن ينوى صوم غدا عن رمضان والا كمل ان ينوى صوم غدا عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى لتعبر عن اضدادها ولو تسحر بصوم أو شرب لدفع العاش غبارا أو امتنع من نحو الاكل خوفا من الفجر كفاه ذلك ان خطر بباله الصوم بالصفات التي يشترط التعرض لها لئلا يضمن كل مناهضة الصوم وكذا لو تسحر لينة قوى على الصوم وخطر بباله ذلك (الثاني الامسالة عن الجماع) فيغطيه وان لم ينزل اجماعا بشرط أن يصدر من واضح (عمدا) مع العلم بتحرره ومع كونه مختارا (وعن الاستمناء) يعني وعن تعمد الانزال بأس لما ينقض له الوضوء أو استمناء بيده أو ببعد حبلته لانه اذا أظفر بالجماع بلا انزال قبل انزال مباشرة فيها فأنه عن شهوة أولى أما الانزال بنحو فكر

واذا روى الهلال بيلدزم
من وافق مطالعهم مطالعه
ولحمة الصوم شروط
(الاول) النية لكل يوم
ويجب التيبث في الفرض
دون النفل فججزته نيته قبل
الزوال ويجب التعيين
أيضا دون الفرضية في
الفرض (الثاني) الامسالة
عن الجماع عمدا وعن
الاستمناء

ونظر وضع امره أبحائل وان رفق فلا يفطر به وان تكررت الثلاثة بشهوة فلا مباشرة كالاختلام لكن يحرم
تكريرها وان لم ينزل كالتمثيل في الفم أو غيره لمن لم يملك نفسه من جوع أو انزال لان فيه تعريضا لفساد العبادة
بخلاف ما اذا ملكها معه فان تركه أولى ولا يفطر بلمس ما لا ينقض لمسها وكس عضومبان وان اتصل ولو حلت
ذكره لعارض سوداء أو حكة فانزل لم يفطر لتولده من مباشرة مباشرة ولو قبلها ثم فارقها ساعة ثم أنزل فان كانت
الشهوة مستتجة والد كذا فاما حتى أنزل أفطر والا فلا ولا يضرماء الحنفي المشكل ولا وطؤه باحد فرجه
لاحتمال زيادته وخرج بمصر الناسي والجاهل المعذور اقرب اسلامه أو نشته بيادية بعيدة عن العلماء والمكره
فلا يفطرون بالجوع ونحوه لعدوهم (الثالث الامساك عن الاستقاة) فيفطر من استدعى التي عامدا عالما
مختارا وان لم يعد منه شيء الى جوفه لانه مفطر لعينه لا لعود شيء منه (ولا يضرمقوه) نسيانا ولا جهلا ان عذبه ولا
(بغير اختياره) لما خرج من قوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء
فالمقبض (الرابع الامساك عن دخول عين) وان قلت كسهممة أو لم تؤكل عادة كصاغة من الظاهر في منفذ
مفتوح مع تعمد دخولها واختياره والعلم بأنه مفطر الى ما يسمى (جونا كباطن الاذن والاحليل) وهو يخرج
البول من الذكر والبن من الثدي فاذا أدخل في شيء من ذلك شيا فوصل الى الباطن أفطر وان كان لا ينفذ منه
الى الدماغ في الاولى ولم يجاوز الداخل فيه الحشفة والخمسة في الثانية لوصوله الى جوف وتكريطة دماغ وصل
اليها دواء من مامومة وان لم يصل الى باطنها وكجوف وصل اليه طعنة من نفسه أو غيره باذنه ولا يضرم وصولها لمخ
ساقه لانه ليس بجوف أو وصل اليه دواء من جائفة أو حقنة أو سحوط وان لم يصل الى باطن الامعاء أو الدماغ
اذما ورائه الخيشوم وهو أقصى الانف جوف وانما يفطر بالواصل الى الخلق ان وصل الى الباطن منه شيء
ومخرج الهمة والهات باطن ومخرج الخلاء المعجمة والخلاء المهمة ظاهرة ثم داخل الفم الى منتهى المهمة والانف
الى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الافطار باستخراج التي اليه أو ابتلاع النخامة منه وفي عدم الافطار
بدخول شيء فيه وان أمسكه وفي أنه اذا تجسس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق
منه وفي سقوط غسله عن الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأنهم أفسس وأندرفضيق فيهما لم يضيق في
الجنابة وانما يفطر بادخال ما ذكر الى الجوف (بشرط دخوله) اليه (من منفذ مفتوح) كما تقر (و) من ثم
(لا يضرمشرب المسام) بثلاث المبر هو نقب البدن (بالدهن والكحل والغسل) فلا يفطر بذلك وان
وصل جوفه لانه لم يصل من منفذ مفتوح كان في حيز العفولا كراهة في ذلك لكنه خلاف الاولى وانما
يفطر بمصران علم وتعد واختار (فان أكل أو شرب ناسيا) للصوم (أوجاهلا) بان ذلك مفطر أو مكرها على
الاكل مثلا (قليل) كان المأكول أو المشروب (أو كثير لم يفطر) لغوم خبر الصحيحين من نسي وهو صائم
فأكل أو شرب وفي رواية وشرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه وصح ولا قضاء عليه ولو لم يرفع عن
أبى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والجاهل كالناسي بجماع العذر (و) لكن (لا يعذر الجاهل)
هنا وفيما (الان قرب عهده بالاسلام) ولم يكن مخالطا أهله بحيث لم يعرف منهم ان ذلك يفطر (أو نشأ
بيادية) أو ببلدة (بعيدة عن العلماء) بحيث لا يستطاع النقلة اليهم لعذره حينئذ بخلاف ما اذا كان
قديم الاسلام وهو بين ظهراني العلماء أو من يعرف ان ذلك مفطر فانه لا عذره لتقصيره بترك ما يجب من
تعلم ذلك كقوله أول الكتاب (ولا يفطر بغبار) نحو (الطريق) ولا يغبرسلة نحو الدقيق ولا وصول الاثر
كوصول الریح بالشئ الى دماغه والطعم بالذوق الى حلقه ولا بدخول ذبابة في جوفه (وان تعدق في) لعدم
فساد ذلك وليس تجنبه ولانه معفو عن جنسه (ولا) يفطر أيضا (يلع الريق الطاهر الخالص من معدنه)
وهو الفم جميعه ولو بعد جمعه (وان أخرجه على لسانه) لعسر التفرغ عنه ولانه لم يخرج عن معدنه اذا لسان
كيفية تقاب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه وخروج الطاهر المتجسس كن ديت لثته وان

(الثالث) الامساك عن
الاستقاة ولا يضرمقوه بغير
اختياره (الرابع) الامساك
عن دخول عين جونا
كباطن الاذن والاحليل
بشرط دخوله من منفذ
مفتوح ولا يضرمشرب
المسام بالدهن والكحل
والاغتسال فان أكل أو شرب
ناسيا أو جاهلا قليلا أو كثيرا
لم يفطر ولا يعذر الجاهل الا
ان قرب عهده بالاسلام أو
نشأ بيادية بعيدة عن العلماء
ولا يفطر بغبار الطريق وان
تعدق في ولا يلع الريق
الطاهر الخالص من معدنه
وان أخرجه على لسانه

ابيض ريقه وخالص المختلط ولو بطاهر آخر كمن قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه والذي ابتلعه من معدنه غيره كائنه خرج من فمه ولو الى ظاهر الشفة وان عاد الى فمه من خيط خياط او امر آفة في غزها فيفطر بجميع ذلك لوصول النجاسة والعين المختلطة الى جوفه واسهولة الاحتراز عنه في الاخيرة (ويفطر بحري الريق بما بين الاسنان لقدرته على مجعه) أي مع قدرته عليه لتقصيره حينئذ بخلاف ما اذا عجز عن مجعته وعجزه (و) يفطر (بالخامة كذلك) بان تزلت من الرأس أو الجوف ووصلت الى حد الظاهر من الفم فأحراما هو وان عجز بعد ذلك عن مجعها أو جرب بنفسها وقدر على مجعها لتقصيره مع أن نزولها منسوب اليه بخلاف ما لو جرب بنفسها وعجز عن مجعها فلا يفطر للعدو وكذا لو لم تصل الى حد الظاهر كائنت من دماغه الى حلقه وهو في حد الباطن ثم الى جوفه فلا يفطر وان قدر على مجعها لانها تزلت من جوف الى جوف (و) يفطر (بوصول ماء المضمضة والاستنشاق) (الجوف) أي باطنه أو دماغه (ان بالغ) ولو في واحدة من الثلاث لان المبالغة غير مشروعة لاصح فهو مسمى بها هذا ان بالغ (في غير نجاسة) في الفم أو الأنف فان احتاج للمبالغة في تطهيرها فسبق الماء الى جوفه لم يفطر لو جوب ذلك عليه (و) يفطر أيضا بوصول ما ذكر الى جوفه ولو (بغير مبالغة) ان كان (من مضمضة) أو استنشاق (لتبرد أو أربعة أو) بوصول ما جعله في فمه أو أنفه لا لغرض بل لاجل (عبث) لانه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة بخلاف ما اذا سبق ماء مضمضة أو استنشاق ومشروعين من غير مبالغة فانه لا يفطر به لانه تولد من مأمور به بغير اختياره ويحرم كل الشاك آخر النهار لا آخر الليل لان الاصل بقاؤهما حتى يجتهدوا بظن انقضاء النهار فيجوز له الاكل لكن الاحوط أن لا يفطر الا بعد اليقين (و) اذا اكل باحتياط وظن به بقاء الليل أو غروب الشمس أفطر في صورتين (بتبين الاكل نهارا) بخلاف ما اذا بان الامر كظنه أو لم يبين غلطا ولا اصابة ولو هجم وأكل من غير تحرفان كان ذلك آخر النهار أفطروا لم يبين له شيء لان الاصل بقاؤه أو آخر الليل لم يفطر بذلك ولو هجم فبان أنه وافق الصواب لم يفطر مطلقا ويجوز اعتماد العدل اذا أخبر بالغروب على الاوجه خلافا لاشتراط الروايين اخبار عدلين فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد في فطره على خبر واحد بغروب الشمس ولو أخبره بالفجر وجب العمل بقوله (لأبلا كل) أو غيره من المفطرات اذا تناوله (مكرها) فانه لا يفطر لمأمر (الخامس والسادس والسابع الاسلام والنقاء عن الحيض والنفاس والعقل في جميع النهار) قيد في السكك فتى ارتد أو نفست أو ولدت وان لم ترد ما أوحضت أو جن في لحظة من النهار بطل الصوم كالصلاة وان كان الجنون بشرط مخدر لا (ولا يضر الانغماء والسكر) الذي لم يتعديه (ان أفاق لحظة في النهار) بخلاف ما اذا لم يبق لحظة منه فان الصوم يبطل به لانهم ما في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منهم لا يضر كالنوم لاحتقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منهم ما تضر كالجنون لاحتقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة في لحظة كافية (ولا يصح صوم العبدین) ولو عن واجب للنهي عنه في خبر الصحيحين (ولا) صوم يوم من (أيام التشريق) ولو عن واجب أيضا لما صح من النهي عن صيامها (ولا) صوم يوم من أيام (النصف الاخير من شعبان) ومنه يوم الشك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا انتصف شعبان فلا تصوموا (الورد) بان اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كالاثنتين فصا دف مابعد النصف (أو نذر) مستغرق في ذمته (أو قضاء) لنقل أو فرض (أو كفارة) فيجوز صوم مابعد النصف عن ذلك وان لم يصل صومه بما قبل النصف نظير الصحيحين لا تقدموا أي لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم يوما ويفطر يوما فليصمه وقبس بالورد الباقي بجامع السبب (أو وصل) صوم (مابعد النصف بما قبله) ولو يوم النصف وان اقتضى ظاهر الحديث السابق الحرمة في هذه الصورة أيضا حفظا لاصل مطلوبية الصوم

ويفطر بحري الريق بما بين الاسنان لقدرته على مجعه وبالنخامة كذلك وبوصول ماء المضمضة الجوف ان بالغ في غير نجاسة وبغير مبالغة من مضمضة لتبرد أو أربعة أو عبث وتبين الاكل نهارا لأبلا كل مكرها (الخامس والسادس والسابع) الاسلام والنقاء عن الحيض والنفاس والعقل في جميع النهار ولا يضر الانغماء والسكران أفاق لحظة في النهار ولا يصح صوم العبدین ولا أيام التشريق ولا النصف الاخير من شعبان الا للورد أو نذر أو قضاء أو كفارة أو وصل مابعد النصف بما قبله

*** (فصل) * شرط من يجب عليه صوم رمضان العقل والبلوغ**

*** (فصل) * فمن يجب عليه الصوم (شرط من يجب عليه صوم رمضان العقل والبلوغ) فلا يجب على المجنون**

ولا الصبي لأداء ولا قضاء لرفع الظلم عنهما (والاسلام) فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة في الدنيا كالصلاة (والإطاعة) فلا يجب على العاقر بنحو هرم أو مرض كإياها (ويؤمر به) وجوباً (الصبي لسبع) من السنين (ويضرب على تركه لعشر) منها (إن أطاعه) كما مر في الصلاة تفصيله

(فصل) فيما يبيح الفطر (ويجوز الفطر بالمرض الذي) يشق معه الصوم مشقة ظاهرة أو الذي (يبيح التيمم) كأن يخشى زيادة مرضه بسبب الصوم لقوله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (و) يجوز الفطر (للخائف من الهلاك) بسبب الصوم على نفسه أو عضوه أو منفعة بل يلزمه الفطر كن خشى مبيح تيمم لأن الاضرار بالنفس حرام (والغلبة الجوع) (والغلبة العطش) بحيث خشى من الصوم مع أحدهما مبيح تيمم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقهوا أنفسكم وقوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (وللمسافر سفر طويلاً مباحاً) للاثنية السابقة بخلاف ذي السفر القصير والسفر المحرم وكل ما مر في القصير يأتي هنا (الا) أنه هنا لا يفطر (إن طرأ السفر) بأن لم يقارق العمران أو السور (الا) (بعد الفجر) تغليباً للحضر بخلاف حدوث المرض فإنه يجوز الفطر لو جرد المحوج له بلا اختيار وإذا كان سفره قبل الفجر فله الفطر وإن نوى ليلته قد صح أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر في سفره بقدر ماء لما قيل له إن الناس يشق عليهم الصيام (والصوم في السفر أفضل) من الفطر (إن لم يتضرر به) أي بالصوم ليحوز فضيلة الوقت والابتناء خشى ضرره في الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل بل ربما يجب أن خشى من فيه ضررًا يبيح التيمم ظاهر ما مر وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق لما أفطر فبلغه أن ناساً صاموا وأولئك العصاة وأهو محمول على أن عصيتهم بخالفتهم أمره بالفطر ليقوّوا على عدوهم (وإذا بلغ الصبي أو قدم المسافر أو شفى المريض وهم صائمون) فإن نوا من الليل (حرم الفطر) لزوال السبب المحجّز له ومن ثم لجوامع أحدهم حينئذ لزمته الكفارة (والا) يكونوا صائمين بأن كانوا مفطرين ولو بترك النية (استحب) لهم (الامساك) لحزمة الوقت وانما لم يجب الامساك لأن الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم وزوال العذر بعد الترخيص لا يؤثر ويستحب الامساك أيضاً إن طهرت من نحو حيض ولنا أفاء أو أسلم في أثناء النهار ويندب لهم الذين القضاء خروجا من الخلاف (وكل من أفطر) في رمضان (لعذر أو غيره وجب عليه القضاء) لكن على التراخي فحين أفطر لعذر والافعل في الفور كإياها وانما يجب القضاء حيث تجب الفدية عنه لومات قبل صومه إن أخوه (بعد التمكن) منه والابتناء مات عقبه وجب القضاء أو استمر به العذر إلى موته أو سافر أو مرض بعد أول يوم من سؤال إلى أن مات فلا فدية عليه لعدم تمكنه منه (الا لصبي والمجنون) فلا قضاء عليهم - ما لرفع الظلم عنهما (و) (الا) (الكافر الأصلي) فلا قضاء عليه أيضاً ترغيباً له في الاسلام وكالصلاة فاعلم أن المريض والمسافر والمرئد والحائض والنفساء والمغمى عليه والسكران ونحوهم - يلزمهم القضاء للنص في بعض ذلك ولا قياس في الباقي (ويستحب موالاة القضاء والمبادرة به) مسارعة لبراءة الذمة ما أمكن (وتحب) المبادرة به وموالاة (إن أفطر بغير عذر) ليخرج عن معصية التعدي بالترك الذي هو متلبس بها (ويجب الامساك في رمضان) دون غيره من النذر والقضاء (على تارك النية) ولو سهواً (و) (على) (المتعدي بفطره) لحزمة الوقت وتشبيهاً بإصائمين مع عدم العذر فيهما (و) يجب الامساك أيضاً (في يوم الشك إن تبين كونه من رمضان) لذلك (ويجب قضاؤه) على الفور على المعتمد لكنه مخالف للقاعدة وكأن وجهه أن فطره بما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطرده الباب في بقية الصوم

(فصل) في سنن الصوم * وهي كثيرة فمما أنه (يستحب تعجيل الفطر عند تيقن الغروب) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي إذا كان صائماً حتى يؤتي برطب وماء فيأكل ويكره تأخير الفطر إن رأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس أمامه عدم تيقن الغروب فلا يسرع تعجيل الفطر بل يحرم مع الشك في الغروب كما مر (و) (يسن

والاسلام والاطاعة ويؤمر به الصبي لسبع ويضرب على تركه لعشر إن أطاعه

(فصل) ويجوز الفطر بالمرض الذي يبيح التيمم وللخائف من الهلاك والغلبة الجوع والعطش والمسافر سفر طويلاً مباحاً إلا أن طرأ السفر بعد الفجر والصوم في السفر أفضل إن لم يتضرر به وإذا بلغ الصبي أو قدم المسافر أو شفى المريض وهم صائمون حرم الفطر والاستحب الامساك وكل من أفطر لعذر أو غيره وجب عليه القضاء بعد التمكن الأصلي والمجنون والكافر الأصلي ويستحب موالاة القضاء والمبادرة به وتجب أن أفطر بغير عذر ويجب الامساك في رمضان على تارك النية والمتعدي بفطره وفي يوم الشك إن تبين كونه من رمضان ويجب قضاؤه

(فصل) يستحب تعجيل الفطر عند تيقن الغروب

(أن يكون) الفطار وان كان بمكة على الرطب فان لم يجد الفطر وأن يكون (بثلاث رطببات أو تمرات) للخبير الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلي على رطببات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء (فان عجز) عن الثلاث (فبتمر) أو رطبة يحصل له أصل السنة (فان عجز) عن الرطب والتمر (فالماء) هو الذي يسن الفطار عليه دون غيره خلافا للروايات حيث قدم عليه الحلوا وذلك للخبير الصحيح المذكور (و) يستحب (ان يقول عنده) يعني بعد الفطر (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) اللهم ذهب الظما وأبانت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى لا اتباع فيهما (و) يستحب (تفطير صائمين) ولو على تمر أو شربة ماء أو غيرهما والا تكل أن يشبعهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لم من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء (وأن يأكل معهم) لأنه أليق بالتواضع وأبأن في جبر القلب (و) يستحب (السحور) فطر الصائمين تسكروا فان في السحور بركة موصى استعينوا بطعام السحور على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل ويحصل بحرقه ماء فطر صحيح فيه والافضل أن يكون بالتمر فطره في صحيح ابن حبان (و) يسن (ناخيره) أي السحور للخبير المتفق عليه لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور وصح تسكرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية وفيه ضبط أقدر ما يحصل به سنة التأخير ويحل سن تأخير (مالم يقع) به (في شك) في طالع الفجر واللام يندب تأخير خبره ما يريه من غير ما يريه الله عنه بل يحبه للخبير الصحيح من أصبح جنبا فلا صوم له وهو مؤول أو منسوخ (ويتأكد له) أي للصائم (ترك الكذب والغيبة) وان أجهل في بعض الصور والمشاة وغير ذلك من كل محرم لأنه يحبط الثواب كصراحه لاخبار الصيغة الدالة على ذلك (ويسن له ترك الشهوات المباحة) التي لا تبطل الصوم من التلذذ بمسحوق ومبصر وملموس ومشهور ومشهور كشم ريحان ولبسه والنظر إليه ما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويكره له ذلك كله كدخول الحمام (فان شاقه أحد تذكر) بقلبه (أنه صائم) للخبير الصحيح الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤا قتله أو شاقه فليقل إلى صائم أو صائم مرتين أي يسن له أن يقول ذلك بقلبه لنفسه ليصبر ولا يشاتم فذهب بركة صومه أو بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالتي هي أحسن والاولى الجمع بينهما ويسن تكراره كما أفهمه الخبر لأنه أقرب إلى امتثال كل عن صاحبه (و) يسن له (ترك الفصد) (والجمامة) منه لغيره وعكسه خ وجان خلاف من فطر بذلك ودليلنا ما صح أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وخبر أفطار الحاجم والمججم منسوخ كيدل عليه ما صح عن أنس رضي الله عنه أو مؤول بأنهم ما تعرضوا لافطار المججم للضعف والحاجم لأنه لا يأمن أن يصل شيء إلى جوفه بمص المحجمة (و) ترك (المضغ) اللبن أو غيره لأنه يجمع الريق فان ابتلعه أفطر في وجهه وان ألقاه عطشه ومن ثم كرهه كفي المجموع خلافا لما توهمه عبارة المصنف والكلام حيث لم ينفصل من الموضوع عين تصل إلى الجوف والاحرم وأفطار كعلم بمسامر (و) ترك (ذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول إلى حلقه أو تعاطيه لخلية شهوته (و) ترك (القبلة) في الفم أو غيره والمعانقة واللحم ونحو ذلك ان لم يخش الازال لأنه قد يظنها غير محرمة وهي محرمة (وتحرم) ولو على نحو شيخ (ان خشي فيها) أو في غيرهما ما ذكر (الازال) أو فعل الجماع ولو بلا ازال لان في ذلك تعريض لفساد العبادة وصح أنه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يملك اربه والشاب يفسد صومه فأفهم التعليل ان الحكم دائر مع خشية ما ذكر وعدهما (و) يكره للصائم ولو نفلا (السؤال بعد الزوال) الى الغروب وان نام أو أكل كرمه اناسيا للخبير الصحيح بخلاف قم الصائم يوم القيامة أطيب عند الله من ريح المسك وهو بضم المجهمة التغير واختص بمجاورة الزوال لان التغير

وأن يكون بثلاث رطببات أو تمرات فان عجز فبتمر فان عجز فالماء وان يقول عنده اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وتفطير صائمين وان يأكل معهم السحور وتأخير مالم يقع في شك والغسل ان كان عليه غسل قبل الصبح ويتأكد له ترك الكذب والغيبة ويسن له ترك الشهوات المباحة فان شاقه أحد تذكرانه صائم وترك الجمامة والمضغ وذوق الطعام والقبلة وتحرم ان خشي فيها الازال والسؤال بعد الزوال

يشأ غالباً قبله من أثر الطعام وبعد من أثر العبادة ومعنى أطيبته عند الله تعالى ثناؤه تعالى عليه ورضاه به فلا
يخص بيوم القيامة وذكره في الخبر ليس للتقيد بل لانها محل الجزاء وتزول الكراهة بالغروب وانما حرمت
ازالة الدم الشهيد مع انه كرمج المسك وهذا أطيب من المسك لان فيه تفويت فضيلة على الغير ومن ثم حرم على
الغير ازاله خلو فم الصائم بغير اذنه كما هو ظاهر (ويستحب في رمضان التوسعة على العيال والاحسان الى
الارحام والجيران واكثر الصدقة) والجود لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان
أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل في ذلك تقر به فربخ ذلوع الصائمين والقائمين للعبادة تدفع حاجاتهم
(و) اكثر (التلاوة والمدارس للقرآن) وهي أن يقرأ على غيره وغيره يقرأ عليه لخبر الصحيحين كان جبريل
بلى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن (و) اكثر (الاعتكاف) للاتباع ولانه
أقرب لصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق (لا سيما العشر الاواخر) فهي أولى بذلك من غيرها للاتباع وصح
أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها (وفيها) لافي غيرها اتفاقاً وشذ من قال
انهم في العشر الاواسط (ليلة القدر) لا تنتقل منها الى غيرها وان كانت تنتقل من ليلة منها الى أخرى منها على
ما اختاره النووي وغيره جمعاً بين الاخبار المتعارضة في محلها وحثاً على احياء جميع ليالي العشر وقال جماعة
منهم الشافعي رضي الله عنه تلزم ليلة بعينها وأرجاها عند ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ثم سائر الاوتار وهي
من خصائص هذه الامة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وأفضل ايام السنة وباقيته الى يوم القيامة اجبا عا
والمراد برفعها في الخبر رفع علم عينها والام بومر بالتساهل فيه (ويقول فيها اللهم انك عفو فاعف
عني) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة بقول ذلك ان وافقتها (ويكتمها) نذبا ذار آها (ويحييها ويحيي
يومها كلياتها) بالعبادة باخلاص وصحة يقين ويجتهد في بذل الوسع في ذلك لقوله تعالى ليلة القدر خير من ألف
شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وصح من قام ليلة القدر ايماناً أي تصديقاً
بأنها حق وطاعة واحتساباً أي طلباً لرضا الله تعالى وثوابه لا للرياء ونحوه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقبيل بها
يومها ومن علاماتها عدم الحرو والبرد فيها وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثره شعاع خبير مسلم بذلك وحكمة
ذلك كثرة صعود الملائكة ونزولها فيها فستربت باجنتها وأجسادها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها ولا ينال
كل فضلها الا من اطلع عليها (ويحرم الوصال في الصوم) الغرض والنفل للنهي عنه في الصحيحين وهو
صوم يومين فأكثر من غير أن يتناول بينهما في الليل مفطار او علة ذلك الضعف مع كون ذلك من خصوصياته
صلى الله عليه وسلم فطعم الناص عنه وان لم يكن فيه ضعف ومن ثم لو أكل ناسياً كثيراً قبل الغروب حرم عليه
الوصال مع انتفاء الضعف ولو ترك غير الصائم الاكل أياماً ولم يضره ذلك لم يحرم عليه

ويستحب في رمضان
التوسعة على العيال
والاحسان الى الارحام
والجيران واكثر الصدقة
والتلاوة والمدارس للقرآن
والاعتكاف لاسيما العشر
الاواخر وفيها ليلة القدر
ويقول فيها اللهم انك عفو
تحب العفو فاعف عني
ويحييها ويحييها ويحيي
يومها كلياتها ويحرم
الوصال في الصوم
* (فصل) * ويجب الكفارة
على من أفسد صوم رمضان
بالجماع ولو في دبر وبهيمة
لا على المرأة ولا على من جامع
ناسياً أو مكرها ولا على من
أفسد صوم

* (فصل) * في الجماع في رمضان وما يجب به (ويجب) التعزير و (الكفارة) الا تبتة (على من أفسد) على
نفسه (صوم) يوم من (رمضان بالجماع) الذي يأتيه من حيث الصوم (ولو) كان الجماع (في دبر) من رجل
أو امرأة (و) فرج أو دبر (بهيمة) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن جامع في نهار رمضان بالاعتناق فان
لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً وكالا فساد منع الانعقاد كاستدامة مجامع
اصبح فتلزم الكفارة أيضاً وسبأ في ما خرج به وانما تجب الكفارة هنا على الواطئ (لا على المرأة) الموطوءة ولا على
الرجل الموطوء وان أفسد صومها بالجماع بأن يولج فيها مع نكح فم جامع نحو نوم ثم يستديم ذلك بعد الاستيقاظ لانه
لم يؤمر بها في الخبر الا الرجل المواق مع الحاجة الى البيان ولانهم اغرم ما يتعاق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ
كالمهر (ولا) تجب الكفارة (على من جامع) أي وطئ ولم يفسد صومه كأن جامع (ناسياً) أو جاهلاً وقرب
اسلامه أو نسياً بيادية بعيداً عن العلماء (أو مكرها) لعذرهم (ولا على من أفسد صوم) غيره كان أفسد مريض أو
مسافر صوم امرأته لانهم لو أفسد صوم نفسها بالجماع لم تلزمها كفارة فأولى أن لا يلزم غيرها اذا أفسد مولا على

من أفسد بجماعه صوم (غير رمضان) كالتصاع والنذر لور ود النص في رمضان وهو مختص بفضائل لا يشركه فيها غيره (ولا على من أفطر بغير الجوع) كاستنائه وان جامع بعده لور ود النص في الجوع وهو غافظ من غيره (ولا على) من لا يأثم بجماعه نحو (المسافر والمريض) اذا جامع عابنية الترخص لعدم تعديه ولا على من أثم به لكن لا من حيث الصوم كريض ومسافر وان جامع حليلة لتيها من غير نية الترخص (و) كذا (ان زنيا) فنهجا وان اثم السكت لا لاجل الصوم وحده بل لاجله مع عدم نية الترخص في الاولى ولا حل الزنى في الثانية ولان الافطار مباح فيصير شبهة في ذرة الكفارة (و) علم مما مر آتفاننا (لا) تجب (على) غير آثم ومن أمثلة غير ما مر (من ظن انه) أي الزمن الذي جامع فيه (ليل فتيين نهارا) بان غلط فظن بقاء الليل أو دخوله وكذا الوشك في بقائه أو دخوله فجامع ثمران له انه جامع نهار الان الكفارة تسقط بالشبهة وان لم يجزله الافطار بذلك ولا تلزم أيضا من أكل ناسيا فظن أنه أفطر فجامع لانه جامع معتقدا أنه غير صائم لكنه يفطر بالجوع ومن رأى هلال رمضان وحده فردت شهادته لزمه صومه فان جامع لزمته الكفارة (وهي) أي الكفارة هنا كهي في الظاهر فيأتي فيها من جميع ما قالوه ثم ومن ذلك أنه يجب (عتق رقبة) كاملة الرق عتقا خاليا عن شائبة عوض (مؤمنة سليمة من العيوب التي تخل بالعمل) والسكيب اخلا لا يبين وان لم تسلم عيا شئت الردي البيوع ويمنع الاجزاء في غرة الجنين لان المقصود من عتق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرة على القيام بكفائته فيجزي مقطوع أصابع الرجاين ومقطوع الخنصر والبنصر من يد واحدة وانما ملها العالمان غير الاجهام وأخرج يتابع المشي وأعوذ لم يضعف بصر سائمة ضعفا يضرب بالعمل اضرا رايينا ومقطوع الاذنين والانف وأعوج الكراع وأجذم وممسوح ومقعد والاسنان ومن لا يحسن صنعة ولا يجزي زمن ولا يجنون ومريض لا يرجي برؤه ومقطوع الخنصر والبنصر والابهام والسبابة أو الوسطى أو ثلثة من الابهام أو اقل من اثنين من الوسطى أو السبابة والشل كالقطع (فان لم يجد) رقبة كاملة بأن يعسر عليه تحصيله اوقت الاداء لا الوجوب ليكون يحتاجها أو غيرها لخدمة تليق به أو كفائته أو كفاية ثمونه سنة مطعما وملبسا ومسكنا وغيرها (صام شهرين متتابعين) وهما هلاليان فان انكسر الاول ثم ثلاثين من الثالث فان أفسد يوما ولو اليوم الاخير ولو بعد ركسفر ومرض وارضاع ونسيان نية استأنف الشهرين نعم لا يضرب الفطر بحبض ونفاس وجنون وانغساء مستغرق لان كلامها ينافي الصوم مع كونه اضطرارا (فان لم يقدر) على صومه ما بان عسر عليه هو أو تتابعه لخواهره أو مرضه يدوم شهرين غالبا أو لحوف زيادة مرضه أو لخواشدة شهوته للوطء (أطعم) أي ملك (سنتين مسكينا) أو فقيرا من أهل الزكاة (كل واحد) منهم (مدا) مما يجزي في الفطرة وسبق فيها بيان المد ويجوز أن يعلم كلهم ذلك كله مشاعا أو أن يقول خذوه وينوي به الكفارة فان صرف السنتين الى مائة وعشرين بالسوية حسب له ثلاثون مدا فيصرف ثلاثين أخرى الى سنتين منهم ويسترد الباقي من الباقي ان ذكر لهم انما كفارة والا فلا ويجوز أن يصرف مسكين مدين من كفارتين وأن يعطى رجلا مدا ويشتر به منه ثم يصرفه لا سخر ويشتر به منه وهكذا الى السنتين لكنه يكره لشبهه بالعائد في صدقته (وتسقط الكفارة) ههنا بطر والجنون والموت في أثناء النهار الذي جامع فيه لانه بان بطر وذلك أنه لم يكن في صوم لمنافاته له (لا بالمرض والسفر) والانغساء والردة اذا طر أحد هاهنا بد الجوع فان طرؤه لا يمنع وجوب الكفارة لان المرض والسفر لا ينافيان الصوم فيتحقق ههنا تلك حرمة ولان طرؤه الردة لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة (ولا بالاعسار) بل اذا عجز الجوامع عن الخصال الثلاثة السابقة استعرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصلتها منها فعلا ولا يجوز له أن يصرف شيئا منها الى من تلزمه نفقته كسائر الكفارات وكالزكاة نعم لغير المكفر المتعاقب بالتكفير عنه بآذنه وله حينئذ صر فهاهنا ولا ههنا لان الصارف لها غير الجوامع (ولكل يوم يفسده) من رمضان بالجوع السابق (كفارة) ولا يتداخل سواء كفر عن كل يوم قبل افساد ما بعده أم لا لان كل يوم عبادة مستقلة بنفسها

غير رمضان ولا على من أفطر بغير الجوع ولا على المسافر والمريض وان زنيا ولا على من ظن أنه ليل فتيين نهارا وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تخل بالعمل فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يقدر أطعم سنتين مسكينا كل واحد مدا وتسقط الكفارة بطر الجنون والموت في أثناء النهار لا بالمرض والسفر ولا بالاعسار ولا كل يوم يفسده كفارة

لا ارتباط لها بما بعد هذا دليل تحال منافي الصوم من نحواً كل وجماع في الليالي بين الايام
 * (فصل) في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن تجب عليه (يجب) مع القضاء الفدية بثلاث طرق وهي
 (مد) وجنسه جنس الفطرة جنسا ونوعا وصفة فيجب (من غالب قوت البلد) في غالب السنة (ويصرف الى)
 واحد من (الفقراء والمساكين) دون غيره - ما من مستحق الزكاة لان المسكين ذكر في الآية الاتية والفقير
 أسوأ حالاً منه ولا يجب الجمع بينهما ويجوز اعطاء واحد من وثلاثة لان كل مد كفارة مستقلة وبه فارق ما مر
 في كفارة الجماع ويمتنع اعطاؤه دون مد وحده أو مع مد كامل لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض ويجب
 المد (لكل يوم) للمساكين كل يوم عبادة مستقلة * الطريق الاول فوات نفس الصوم حينئذ (يخرج) مد لكل
 يوم (من تركه من مات وعليه صوم من رمضان أو غيره) كمن ذر أو كفارة (و) قد (يمكن من القضاء) ولم ينص
 (أو تعدى بفطره) وان لم يتمكن (أو يصوم عنه قريبه) وان لم يوص به بذلك سواء العاصب والوارث وولي المال
 وغيرهم من سائر الأقارب (أو) يصوم عنه (من أذن له) القريب المذكور سواء (الوارث) وغيره (أو) من
 أذن له (الميت) في أن يصوم عنه بأجرة أو دون ذلك للاخبار الصحيحة تكبر الصححين من مات وعليه صيام صام
 عنه وليه وصح أنه صلى الله عليه وسلم أذن لامرأة أن تصوم عن أمها صوم نذر مات وهو عليها ولو صام عن عليه
 رمضان مثلاً ثلاثون قريبا أو أجنبياً بالاذن في يوم واحد أجزاء والأطعام أولى من الصوم للخلاف فيه دون غيره
 وخرج بالقرب ومأذونه الاجنبي الذي لم يأذن له القريب ولا الميت فلا يجوز له الصوم وفارق نظيره من الحج
 بان له بدلا وهو الأطعام والحج لا بد له ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف فلا قضاء عليه ولا فدية ولا يصح الصوم
 عن حي ولو نحوهم اتفاقاً وخرج بقوله تمسك ما اذا مات قبل التمكن منه بأن مات عقب موجب القضاء
 أو لا - ذكر أو الكفارة أو استمر به العذر كالسفر أو المرض الى موته فإنه لا فدية عليه كالأزكاة على من
 تلف ماله بعد الحول وقبل التمكن من الاداء (ويجب المد) لكل يوم (أيضا على من لا يقدر على الصوم) الواجب
 سواء رمضان وغيره بان يحجز عنه (الهرم) أو زمانه (أو) لحقته به مشقة شديدة لاجل (مرض لا يرجى برؤه) قال
 الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أي لا يطيقونه أو يطيقونه حال الشبَاب ثم يجزى عن أو
 يطيقونه أي يكافونه فلا يطيقونه بناء على خلاف ما عليه الا كثرون من عدم نسخ الآية والفدية هنا واجبة
 ابتداء لا بدلا عن الصوم فلا تؤثر عن السنة الاولى لم يلزمه للتأخير شيء ولو عجز عنها لم تثبت في ذمته على ما بحثه
 النووي * الطريق الثاني فوات فضيلة الوقت (و) من ثم وجبت الفدية أيضا (على) الحررة والقنة بعد العتق
 (الحامل والمرضع) غير المتخيرة وان كانت مستأجرة أو متطوعة أو كانت امرأيتين أو مسافرتين (اذا أفطرتا
 خوفا على الولد) فقط وان كان من غير المرضع للآية السابقة فانهم على القول بنسخها باقية بلا نسخ في حقهما كما
 قاله ابن عباس رضي الله عنهما ما أمما المتخيرة فلا فدية عليها للشك هذا ان أفطرت ستة عشر يوما فاقبل والارزمتها
 الفدية لما زاد لانه لا يحتمل فساد بسبب الحيض والفطر فيما ذكر جائز بل واجب ان خيف تضرر الولد لكن
 محله في المستأجرة والمتطوعة اذا لم توجد مرضعة فطرة أو صائمة ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد بخلاف العقيقة
 لانها فداء عن كل واحد ولو أفطرت المرضعة أو المسافرة بنية الترخص لم يلزمها فدية وكذا ان لم يقصد ذلك ولا
 الخوف على الولد أو قصد الامر بن وخرج بقوله على الولد ما لو خافنا على أنفسهما ولو لمع ولديهما فانه لا فدية
 عليهما حينئذ كالمرض المرجو البرء ولا يلزمهما الفدية وحدها بل (مع القضاء) تجب الفدية والقضاء أيضا
 (على من أفطرا لانتقاذ حيوان مشرف على الهلاك) أو على اتلاف عضوه أو منفعة بغير ق أو صائل أو غيرهما
 وتوقف الانتقاذ على الفطر فافطروا لم تكن امرأة متخيرة ولا نحو مسافر بتفصيله السابق لانه فطر ارتفق به
 تخضاض وان وجب وخرج بالحيوان المال فلا يلزم الفدية فيه أخذ من كلام الفقهاء لكنه فرضه في مال نفسه
 لانه ارتفق به شخص واحد * الطريق الثالث تأخير القضاء (و) حينئذ تجب الفدية لكل يوم (على من أخر

* (فصل) يجب لمن
 غالب قوت البلد ويصرف
 الى الفقراء والمساكين لكل
 يوم يخرج من تركته من
 مات وعليه صوم من رمضان
 أو غيره وتمكن من القضاء
 أو تعدى بفطره أو يصوم
 عنه قريبه أو من أذن له
 الوارث أو الميت ويجب المد
 أيضا على من لا يقدر على
 الصوم لهرم أو مرض لا
 يرجى برؤه وعلى الحامل
 والمرضع اذا أفطرتا خوفا
 على الولد مع القضاء وعلى
 من أفطرا لانتقاذ حيوان
 مشرف على الهلاك وعلى
 من أخر

القضاء) أي قضاء رمضان أو شيئاً منه سواء أفاته بعذر أم بعذر (إلى رمضان آخر بغير عذر) بأن أمكنه القضاء في تلك السنة لخلاؤه عن نحو سفر ومريض قدر ما عليه من القضاء لخبر فيه ضعيف لكنه يعضده اقناع سنة من الصحابة رضي الله عنهم به ولا يخالف لهم ولا تعديه بحجزة التأخير حينئذ أما إذا أخره بعذر كان استمر مريضاً ومسافراً أو امرأته حاملاً أو مرضعاً إلى قابل أو أخر ذلك جهلاً أو نسياناً أو أكرها فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وإن استمر تسنين لأن ذلك جاز في الأداء بالعذر في القضاء به أولى وتذكر الفدية بتكرار الأعوام فيجب لكل سنة مد لان الحقوق المالية لا تتداخل

* (فصل) * في صوم التطوع (صوم التطوع سنة) لخبر الصحيحين من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً (وهو) يعني المتأكد منه (ثلاثة أقسام) الأول (ما يتكرر بتكرار السنين وهو صوم يوم عرفة) وهو تاسع الحجة لخبر مسلم صيام يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده قال الامام والمكفر الصغار أي ما عدا حقوق الأديمين فإن لم تكن ذنوب زيد في حسنة وانما يسن صوم يوم عرفة (لغير الحاج والمسافر) والمرضي بان يكون قوياً مقيماً ما للحاج فلا يسن له صومه بل يسن له فطره وإن كان قوياً لا يتابع وليقوى على الدعاء ومن ثم يسن صومه للحاج لم يصل عرفة الا ليلاً وأما المسافر والمرضي فيسن له ما فطره مطلقاً ويوم عرفة أفضل الايام ويسن أن يصوم معه الثمانية التي قبله وهو مراد المصنف بقوله (وعشر ذى الحجة) لكن الثامن مطلوب من جهة الاحتياط لعرفة ومن جهة دخوله في العشر غير العيد كما أن صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين لما تقرر من أنه يسن صوم العشر غير العيد لكن صوم ما قبل عرفة يسن للحاج وغيره (و) صوم (عاشوراء) وهو عاشر المحرم (وتاسوعاء) وهو تاسع الحجة صيام يوم عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله وصح أنه صلى الله عليه وسلم لم قال لئن عشت إلى قابل لأصوم من التاسع فمات قبله صلى الله عليه وسلم (و) يسن صومها مع (الحادي عشر من المحرم) لخبر فيه رواه أحمد ولحصول الاحتياط به وإن صام التاسع لأن الغلط قد يكون بالتقديم والتأخير ولا بأس بأقراد عاشوراء (و) صوم (ست من شوال) لمن صام رمضان لغير الصحيح من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر ما من لم يصم رمضان ولوله عذر فهو ولوسن له صومها على الأوجه لكن لا يحصل له الثواب المذكور لقرينه في الخبر على صيام رمضان (ويسن توألهما وقصاها بالعيد) مبادرة بالعبادة (و) القسم الثاني (ما يتكرر بتكرار الشهور وهي الايام البيض) وصفها بالبياض مجاز عن بياض لبها لتهمة بها بالنور (وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأبذر بصيامها والمعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها وصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم سن صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البيض فإن صامها أتى بالسنين وصوم ثالث عشر الحجة حرام فيصوم بدله سادس عشر والاحسن أن يصوم الثاني عشر مع الثلاثة لاختلاف في أنه أولها (و) صوم (الايام السود) في وصفها بالسواد تجوز يعرف بمحرم (وهي الثامن والعشرون وتاليها) لكن عند نقص الشهر يتعذر الثالث فيعوض عنه أول الشهر لأن ليلته كلها حرماء ويسن صوم السابع والعشرين مع الثلاثة بعده (و) القسم الثالث (ما يتكرر بتكرار الاسابيع وهو الاثنين والخميس) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتجرى صومها وقال انه ما يومان تعرض فيهما الأعمال فأحب أن يعرض عني وأما صائم والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فانه بالليل مرة قوبالتهار مرة قورفعها في شعبان الثابت في الخبر محمول على رفع أعمال العام مجمله (وسن صوم الاشهر الحرم) بل هي أفضل الشهور للصوم بعد رمضان (وهي ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وكذا) يسن (صوم شعبان) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم غالبه (وأفضلها) أي الاشهر الحرم (المحرم) ثم رجب وإن قيل ان الاخبار الواردة فيه ضعيفة أو موضوعة (ثم باقي الحرم) ولو قيل بل تفضل ذى الحجة على القعدة لم يبعد (ثم) بعد الحرم (شعبان) لانه صلى

القضاء الى رمضان آخر

بغير عذر

* (فصل) * صوم التطوع

سنة وهو ثلاثة أقسام ما يتكرر بتكرار السنين وهو صوم يوم عرفة لغير الحاج والمسافر وعشر ذى الحجة وعاشوراء وتاسوعاء والحادي عشر من المحرم وست من شوال ويسن توألهما وقصاها بالعيد وما يتكرر بتكرار الشهور وهي الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر والايام السود وهي الثامن والعشرون وتاليها وما يتكرر بتكرار الاسابيع وهو الاثنين والخميس وسن صوم الاشهر الحرم وهي ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وكذا صوم شعبان وأفضلها الحرم ثم باقي الحرم ثم شعبان

الله عليه وسلم كان يصوم أكثره بل لم يستكمل شهراً مما ساعد رمضان غيره وهذا لا يقتضي تفضيله على الحرم
كما بسطته في بعض الفتاوى (ويكره أفراد الجمعة) لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن صومه إلا أن يصوم يوماً
قبله أو يوماً بعده وليتقوى بفطره على الوظائف الدينية ومن ثم لم يلزم بضعف عنها بالصوم لم يكره له أفراد (و) أفراد
(السبت و) أفراد (الأحد) انتهى عن الأول وقيس به الثاني لجامع أن اليهودية ظلم الأول والنصارى تعظم
الثاني فقصداً للشارع بذلك مخالفتهم ومحل ذلك ما إذا لم يوافق أفراد كل من الأيام الثلاثة عادةً والأفلا كراهة
ولا يكره أفرادها بنذر وقضاء وكفارة وخرج بالأفراد ما لو صام أحدها مع يوم قبله أو بعده فلا كراهة ويسن
صوم الدهر غير العبدين وأيام التشريق لمن لم يخف به ضرراً أو فوت حق (و) مع ذلك (أفضل الصيام صوم يوم
وفطر يوم) فهو أفضل من صوم الدهر خلافاً لابن عبد السلام لخبر الصحيحين أفضل الصيام صيام داود كان
يصوم يوماً ويفطر يوماً وفيه لأفضل من ذلك * (ثمة) * يحرم على المرأة تطوع غير عرفة وعاشوراء بغير إذن
زوجها الحاضر أو علم رضاه انتهى عنه وكالزوج السيدان حلت له والأحرار بغير إذنه إن حصل لها به ضرر ينقص
الخدمة والعبد كن لا تحل فحين ذكر

* (كتاب الاعتكاف) *

ويكره أفراد الجمعة والسبت
والأحد وأفضل الصيام
صوم يوم وفطر يوم
* (كتاب الاعتكاف) *
هو سنة مؤكدة وشروطه
سبعة الإسلام والعقل
والنقاء عن الخبث والنفاس
وأن لا يكون جنباً وأن يلبث
فوق طمأينة الصلاة
وأن يكون في المسجد والجامع
أولى وأن ينوي الاعتكاف
وتجب نية الفرضية إن نذر
ويجوز النية بالخروج إن لم
ينو الرجوع وإن قدره بمدة
فيجوز دهرها إن خرج لغير
قضاء الحاجة

وهو لغة اللبث وشرعاً لبث مخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص وهو من الشرائع القديمة (هو سنة
مؤكدة) ولا يختص بوقت لا مطلق الأدلة لكنه في العشر الأواخر من رمضان أفضل لما مر (وشروطه سبعة)
الأول (الإسلام) فلا يصح من كافر اتوقفه على النية وهو ليس من أهلها (و) الثاني (العقل) فلا يصح من مجنون
ومغنى عليه وسكران إذا نية لهم ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن كره لذوات الهيئة (و) الثالث (النقاء عن
الخبث والنفاس) (و) الرابع (أن لا يكون جنباً) فلا يصح من حائض ونفساء وجنب لحرمته مكتمل من حيث
كونه مكتملاً بخلاف من حرم مكتملاً خارج (و) الخامس (أن يلبث فوق طمأينة الصلاة) ساكناً كان أو
متردداً وإن كان مفطراً الأشهار فلفظ الاعتكاف بذلك ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف
صيام إلا أن يجعله على نفسه فلا يكفي مكث أقل ما يجزئ في طمأينة الصلاة كيجزئ العبور لأن كلامهم لا يسمى
اعتكافاً ولو نذر اعتكافاً مطلقاً جزأه لحظة لكن يسن يوم لأنه لم ينقل اعتكاف أقل منه وضم الليلة إليه ويسن
كل ما دخل المسجد أن ينويه لينال فضله وكذا إذا مر فيه ليناله على قول بشرط أن يقلد القائل به فيما ينظر
(و) السادس (أن يكون في المسجد) لا يتابع سواء سطحه ومجنته ورجبته المعدودة منه فلا يصح في مصلى بيت
المرأة ولا فيما وقف جزؤه شأنه مسجد أو حرمة مكث الجنب فيه احتياطاً في الموضعين ولا في مسجد أرضه
مستأجرة إلا أن ينوي فيه مسطحةً ووقتها مسجداً (و) المسجد (الجامع أولى) للاعتكاف من مسجد غير جامع
لخروج من خلاف من أوجبه ولكثرة جماعته والاستغناء عن الخروج للجمعة وقد يجب الاعتكاف فيه
بأن ينذر زماناً متتابعاً يوم جمعة وكان ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها لأن الخروج لها يقطع التتابع (و)
السابع (أن ينوي الاعتكاف) عند مقارنة اللبث كفي الصلاة وغيرها (وتجب نية الفرضية إن نذر) لتمييز
عن النقل وإنما لم يشترط مع نية الفرضية تعيين سبب وجوبه وهو النذر لأن وجوبه لا يكون إلا به بخلاف الصوم
والصلاة (ويجوز) وجوباً معتكفاً أطلق الاعتكاف في نية بآل لم يقدره بزمان (نية بالخروج) من المسجد
ولو لقضاء الحاجة إن أراد العود إليه للاعتكاف لأن الثاني اعتكاف جديد فاحتاج إلى نية جديدة (أن لم ينو
الرجوع) حال الخروج بخلاف ما لو خرج غازماً على العود فإنه لا يلزمه تجديد النية لأنه يصير كنية المدة ابتداءً
(وإن قدره بمدة) مطلقاً كيوم أو شهر (فيجوز دهرها) أي النية وجوباً إذا عاد (أن خرج) غير عازم على العود (لغير
قضاء الحاجة) بخلاف ما إذا خرج لغير قضاء الحاجة من بول أو غائط أو إخراج ريج فإن اعتكافه لا ينقطع لأن ذلك
لا يمتنه فهو كالمستثنى عند النية ولا فرق في ذلك بين الاعتكاف المتطوع به والواجب كما إذا نذر أياماً غير معينة

ولم يشترط متابعاً (وان كان) الاعتكاف (متتابعاً) وخرج منه غير عازم على العود (جدها) أي النية وجوبا
 اذا عاد (ان خرج لما يقطع المتابع) بخلاف ما اذا خرج لما لا يقطع من قضاء حاجة أو كل وغيرهما مما ياتي
 فانه لا يلزمه تجديد النية لشمول النية جميع المدة (وان عين في نذره مسجداً) لم يتعين (فله ان يعتكف في غيره)
 وكذا الصلاة لكن يذبان فيما عينه (الامساك الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى فتعين
 لمزيد فضله انهم يحزى الفضل عن المفضول ولا عكس فيحزى المسجد الحرام عن الآخر ومسجد المدينة عن
 الاقصى ولا يحزى الاقصى عن الآخر ولا مسجد المدينة عن المسجد الحرام ودليل تفاوتها في الفضل ما صح
 من غير طعن فيه ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في مسجد المدينة وانما في مسجد المدينة بالف صلاة
 فيما عدا المسجد الحرام وانما في المسجد الاقصى أفضل من خمسمائة صلاة فيما سواها أي الامساك من الاولين
 بقرينة ما قبله وفي ذلك مزيد بينته في حاشية الايضاح وبينت فيها أيضاً ان المراد بالاول الكعبة والمسجد حولها
 وبالثاني ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه (ويحرم) الاعتكاف على الزوجة والقن (بغير اذن
 الزوج والسيد) نعم ان لم تفت به منفعة كان حضر المسجد باذنهم ما تنوباه حل

* (فصل) * فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع المتابع (ويبطل الاعتكاف) بموجب جنابة يطر به الصائم
 فيبطل (بالجماع) من واصله عدم العلم والاختيار (و) (بالمباشرة بشهوة ان أنزل) وبلاستئذان
 مبسوطاً في الصوم وان فعل ذلك خارج المسجد لدنائه له ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقاً وفي
 المستحب في المسجد (و) يبطل (بالجنون والانغماء) ان طرأ بسبب تعديه لانهم ما حينئذ كالسكران اذا لم يمارأ
 بسبب تعديه فلا يقطعانه ان لم يخرج من المسجد أو خرج ولم يمكن حفظه فيه أو أمكن لكن بمسقة بخلاف
 ما اذا اخرج من المسجد وقد أمكن حفظه فيه بلا مشقة على ما قضاء كلام الروضة وغيرها الا عذر في اخراجه
 (و) يبطل بالحيض والاحلام ونحوهم من (الجنابة) التي لا تبطل الصوم كتنزل بالمباشرة وجماع ناس أو جاهل
 أو مكره ان لم يغتسل فور الوجوب بالمبادرة بالغسل رعاية للمتابع وله الغسل في المسجد ان لم يمكن فيه والخروج
 له وان أمكنه في المسجد لانه أصون لرويته وطهارة المسجد واذاعله جدد النية ان كان اعتكافه غير متتابع
 والافلا (والردة والسكر) المحرم وان لم يخرج المنتصف باحده مامن المسجد لعدم أهليته للعبادة (واذا نذر
 اعتكاف مدة معينة لزمه) اعتكاف تلك المدة مع تتابعها فلا يجوز زنته مع غيرها ولا تأخيرها عنها وانما يلزم
 المتتابع ان تلفظ بالترامه سواء كانت المدة معينة أم غير معينة بخلاف ما اذا نواه فانه لا يلزمه على العمدة (ويقطع
 المتتابع السكر والكفر ونعمد الجماع) وغيرها مما سار آتية تفصيله (و) يبطله أيضاً (نعمد الخروج من
 المسجد) لما ليس ضرورياً ولا ما هو ملحق بالضرورة (لا) يؤثر الخروج (لقضاء الحاجة) اذا لم يدمه وان كثر
 خروجه لذلك العارض نظر الى جنسه ولا يكف فيه كالاكل الصبر الى حد الضرورة ولا غير دارة كسقاءية المسجد
 ان لم تلق به وله الوضوء الواجب خارج المسجد تبعاً للاستنجاء (ولا) لاجل (الاكل) وان أمكن في المسجد فقد
 يستغنى منه ويشق عليه بخلاف الشرب واذا خرج لداره لقضاء الحاجة أو الاكل فان تفاش بعده عن المسجد
 عرفاً وفي طريقه مكان أقرب منه لا توبه وان كان لصديقه أو كان له دار ان لم يتفاحش بعدهما أو أحدهما أقرب
 تعين الاقرب في الصورتين ولا انقطع تتابعه ولا يضروقه لشغل بقدر الصلاة المعتدلة على الميت ما لم يعدل
 عن طريقه أو يتباطأ في مشيه أو يجامع وان كان سائر أو لا يبطل تتابعه أيضاً (ولا الشرب) والوضوء الواجب
 (ان تعذر الماء في المسجد) بخلاف ما اذا وجد الماء فيه أو تيسر احضاره ولو من يمينه (ولا للمرض ان يشق ليشه
 فيه) لاحتياجه الى نحو فراش وتردد طبيب (أو خشى تلويثه) بخت أو مستقذ فرج منه بخلاف نحو
 الحى الخفيفة والصداع (ومثله) في ذلك (الجنون والانغماء) اذا حصل أحدهما للمعتكف (ولا) يضر (ان)
 دام في المسجد أو خرج وقد (اكرهه بغير حق على الخروج) أو خرج خوفاً من ظالم أو غريم وهو معسر ولا يمينه

وان كان متتابعاً جدها
 ان خرج لما يقطع المتابع
 وان عين في نذره مسجداً
 فله ان يعتكف في غيره
 الامساك الثلاثة ويحرم
 بغير اذن الزوج والسيد
 * (فصل) * ويبطل
 الاعتكاف بالجماع والمباشرة
 بشهوة ان أنزل وبالجنون
 والانغماء والجنابة والردة
 والسكر واذا نذر اعتكاف
 مدة معينة لزمه ويقطع
 المتتابع السكر والكفر
 ونعمد الجماع ونعمد
 الخروج من المسجد لقضاء
 الحاجة ولا الاكل ولا الشرب
 ان تعذر الماء في المسجد ولا
 للمرض ان يشق ليشه فيه
 أو خشى تلويثه ومثله
 الجنون والانغماء ولا ان أكرهه
 بغير حق على الخروج

له أو من نحو سبع أو حريق لعذره كان جل بغير اذنه بخلاف ما لو أخرج مكرها بحق كزوجة وقتل بغيره كقنان
بلاذن ولكن أخرجه ظالم لا دأحق. قال به وأخرج خوف غريم له وهو غنى مما طل أو معسر وله بيعة فينقطع
تتابعه بذلك لتقصيره (ولا يقطعها الحيض ان لم تسعه مدة الطاهر) بان طالت مدة الاعتكاف بحيث لا ينفلك
عن الحيض غالباً بأن يكون أكثر من خمسة عشر يوماً وفيه نظر رددته في شرح الارشاد ولا يقطعها أيضاً خروج
مؤذن راتب الى منارة المسجد المنفصلة عنه لكتمة أقر بيعة منه لا اذان لا فقه صعدوا لا اذان والف الناس صوته
ولا الخروج لان يقام عليه حديث بغير اقراره ولا اجل عدة ليست بسببها ولا اجل أداء شهادة تعين عليه
تكمالها وأدائها العذر في جميع ذلك بخلاف أضداده

(كتاب الحج) *

هو لغة القصود وشرعاً قصد الكعبة لا فعال الآتية (والعمرة) وهي لغة الزيارة وشرعاً قصد الكعبة لا فعال
الآتية (هما فرضان) أما الحج فبالاجماع وأما العمرة فلما صح عن عائشة قالت يا رسول الله هل على النساء
جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وخبر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة وأجبتها هي قال
لاضعيف اتفاقاً ثم لها مراتب خمس صحة مطلقة وشرطها الاسلام فقط فاصح احرام الولي أو مأذونه عن المجنون
والصبي الذي لا يميز وصحة مباشرة وشرطها الاسلام مع التمييز واذن الولي فلا تصح مباشرة غير مميز ولا يميز لم يأذن
له وليه ووقع عن حجة النذر وشرطها الاسلام والتكليف ووقع عن حجة الاسلام وعمرته وشرطه التكليف
والحرية فيجزي حج الحرام المكاف الفقير واعتماره عن فرض الاسلام والمرتبة الخامسة وجوبهما (وشرط
وجوبهما الاسلام) فلا يجبان على كافر أصلي في الدنيا ويجبان على مرتد وان استطاع في حال رده ثم أعسر
بعد اسلامه لكن لو مات مرتد لم يحج عنه اتم عذر ووقعه (والحرية والتكليف) فلا يجبان على رقيق وصبي
ومجنون انقصهم (والاستطاعة) لقوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً والعمرة كالحج والاستطاعة الواحدة
كافية فيهما (ولهما شرط الاول وجود الزاد أو عيته) حتى السفرة (ومؤنة ذهابه وإيابه) اللائقة به من نحو
ملابس ومطعم وغيرهما ما يأتي (الثاني وجود راحلة) فاضاً له عن جميع ما مر وما يأتي ذهاباً وإياباً وان لم يكن له
وطنه اهل ولا عشيرة (لن يئنه وبين مكة مرحلتان) والاصل فيها وفي النفقة أنه صلى الله عليه وسلم فسرهما
السبيل في الآية والمراد بهما هنا كل دابة اعتبرد كروهما في مثل تلك المسافة ولو نحو بغل وحمار ووجدانها القدرة
على تحصيلها يبيع أو اجارة بن المثل أو بأجرته لا بأزيد وان قات الزيادة أو ركوب موقوف عليه أو على الحمل
الى مكة أو موصى بمنفعته الى ذلك والوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كأهل وظائف الركب
من القضاة أو غيرهم والشرط اما وجود راحلة ثقة طاهر وفي حق من ذكره بعد محله أو ضعف كجائني (أو)
وجود (شق مجمل) وهو (لن لا يقد على الراحلة) بان يلحقه بها مشقة شديدة اذا استطاع معهما وضابطها
ان يخشى منها مبيع تبهم فان لحقته بالمجمل وهو شئ من خشب أو نحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه
اشتراط فيه قدرته على الكنبسة وهي المسمى الآن بالحجارة فان عجز فعجفة فان عجز فسرير حمله رجال وان بعد
محله لان الفرض أنه قادر على مؤن ذلك وأنهما فاضلاً عما مر (والعمرة) والخثي وان لم ينضرر الان المجمل
استلهمها والشرط وجدان المجمل في حق من ذكر (مع وجود شريك) عدل يليق به بما يستعمله وليس به نحو
جذام ولا برص فبما يظهر في الكل فان لم يجد فلا وجوب وان وجد مؤنة المجمل بتمامه ولو سهات معادلته
بنحو أمتعة ولم يخش منها ضرراً ولا مشقة لم يشترط وجود الشريك (ولا تشترط الراحلة لمن يئنه وبين مكة
أقل من مرحلتين وهو قوى على المشي) بان لم يلحقه به المشقة الآتية اذ ليس عليه في ذلك كثير ضرر بخلاف
ما لو ضعف عن المشي بان خشي منه مبيع تبهم فانه لا بد له من المجمل في حقه مطلقاً وحيث لم يلزمه المشي فالركوب
قبل الاحرام وبعده أفضل والفضل الركوب على القتب والرحل لا لتابع (ويشترط كون ذلك كله) أي ما مر

من نحو الراحلة والمؤنة (فاضلا عن دينه) ولو مؤجلا وان أمهل به الى اياه لان الحال على الفور والحج على التراخي
 والمؤجل محل عليه فاذا صرف ما معه في الحج لم يجد ما يضي به الدين (و) عن (مؤنة من عليه مؤنتهم) كزوجته
 وقربيه وعملوه المحتاج اليه والمراد المؤنة الا لا ثقة بهم من نحو ملابس ومطعم واعفاف أب وأجرة طبيب وغن
 أدوية لحاجة قربيه وعملوه كماله ما الحاجة غيرهما اذا تعين الصرف اليه ويشترط الفضل عن جميع ما يحتاجه
 الى ذلك (ذهابا وايابا) الى وطنه وان لم يكن له به أهـ ل ولا عسيرة لما في الغربية من الوحشة والزع النفوس الى
 الاوطان وعلى القاضي منعه حتى يترك لمؤنه نفقة الذهاب والاياب لكنه يخبره في الزوجة بين طلاقها وترك
 نفقتها عند نفقة بصرفها عليها (وعن مسكن وخادم يحتاج اليه) أي الى خدمته له نحو زمالة أو منصب تقديما
 لحاجته الناجزة نعم ان كانا نفيسين لا يليقان به لزم ابد الهمما بلائق وان في الزائد عليه بمؤنة تنسكه ومثلها الثوب
 النفيس ولو أمكن بيع بعض الدار ولو غير نفيسة وفي غنمه مؤنة النسك لزمه أيضا والامة النفيسة للخدمة أو للتمتع
 كالعبد فيماد كرو ولا يلزم العالم أو المتعلم بيع كتبه لحاجته اليها الا ان كان له من كتاب نصفين وحاجته تدفع
 باحداهما فيلزمه بيع الاخرى ولا الجندي يبيع سلاحه ولا المحترف يبيع آتله (الثالث أمن الطريق) أمنا
 لا نقابا للسفر ولوطننا على النفس والبضع والمال وان قل فابخاف على شيء منها لم يلزمه النسك لتضرره سواء كان
 الخوف عامنا أم خاصا على المعتمد ولا أثر للخوف على مال خطير استحب له للتجارة وكان يامن عليه لو تركه في بلده
 ويشترط الامن أيضا من الرصدى وهو من يرقب الناس لياخذ منهم مالا فان وجد لم يجب النسك وان قل المال
 مالم يكن المعطى له هو الامام أو نائبه (الرابع وجود الزاد والماء في الموضع المعتاد حمله) مثل بثمن مثله وهو القدر
 الا لا يثق به في ذلك المكان والزمان فان عدم ذلك ولو في مرحلة اعتيد حمله منها تبين عدم الوجوب والعبرة في ذلك
 بعرف أهل كل ناحية لاختلافها باختلاف النواحي (و) وجود (عاف الدابة في كل مرحلة) لعظم تحمل المؤنة
 في حمله بخلاف الماء والزاد امكن بحث في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه اليه سليم وغيره واعتمده
 السبكي وغيره (ولا يجب) الحج ولا يستقر (على المرأة) ولو يجوز الاستتسحى سواء المكينة وغيرها (الا ان) وجد
 فيها ما مرو (خرج معها زوج أو محرم) لها ينسب أو رضاع أو صاهرة لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تنافر
 المرأة بريد الا ومعها زوجها أو ذو محرم ولا يشترط عد التمهالان الوازع الطبعي أقوى من الوازع الشرعي ومثلها
 عبدها الثقة ان كانت ثقة أيضا لا يجوز لكل منهما انظر الاسخ والخلو به الاحتمال ذو يكتفي مراهق وأعمى له
 وجاهة وفطنة بحيث تامن معه على نفسه ما يشترط فحين يخرج معها صاحبته لها بحيث يمنع تطلع أعين الفجرة
 البهاوان كان قد يبعد عنها قليلا في بعض الاحيان والامر دالجبل لا بد أن يخرج معه من يامن به على نفسه من
 قريب ونحوه (أو نسوة ثقات) بان بلغن وجعن صفات العدالة وان كن اماء سواء التجار أو غـ يهرن وان لم
 يخرج معهن زوج أو محرم لاحداهن لا تقطاع الاطماع باجتماعهن ومن ثم جازت خلوة رجل بامرأتين دون
 عكسه وأفهم كلامه أنه لا بد من ثلاث غيرها وأنه لا يكتفي بغير الثقات وان كن محارم واعتبار العدد انما هو
 بالنظر للوجوب الذي الكلام فيه أما بالنظر لحوال الخروج فلها أن تخرج مع واحدة لفرض الحج وكذا وحدها
 اذا تمت أو أسفرها الغير فرض فخرام مع النسوة طلقا (الخامس أن يثبت على الراحلة بغير مشقة شديدة) فن
 لا يثبت عليها أصلا ويخشى من ثبوته عليها محذور تبهم لا يلزمه الحج بنفسه بل بنائبه بشرطه الآتية * السادس
 أن يجد ما يمر من الزاد وغيره وقت خروج الناس من بلده * السابع امكن السير بان يبقى من الزمن عند وجود
 الزاد ونحوه مقدار ما يمكن السير فيه الى الحج السير المعهود فان احتاج الى أن يقطع في كل يوم أو في بعض الايام
 أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج ولا يرضى من تركه لومات قبله * الثامن أن يجد نفقة بحيث لا يامن الا بهم يخرج
 معهم ذلك الوقت المعتاد فان تقدموا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر
 من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الاول وتضرره في الثاني ويلزمه السفر وحده في طريق آمنة لا يخاف فيها

فاضلا عن دينه ومؤنة من
 عليه مؤنتهم ذهابا وايابا
 وعن مسكن وخادم يحتاج
 اليه (الثالث) أمن الطريق
 (الرابع) وجود الزاد والماء
 في الموضع المعتاد حمله منها
 بثمن مثله وهو القدر الا لا يثق
 به في ذلك المكان والزمان
 وعاف الدابة في كل مرحلة
 ولا يجب على المرأة الا ان
 تخرج معها زوج أو محرم أو
 نسوة ثقات (الخامس) أن
 يثبت على الراحلة بغير مشقة
 شديدة

الواحد وان استوحش * التاسع أن يجد ما من الزاد ونحوه بحال حاصل عنده فلا يلزمه ان يات به ولا قبول هبته
لعظم النة فيه ولا شراؤه بشئ مؤجل وان امتد الاجل الى وصوله موضع ماله ولا أثر لدن له مؤجل أو حال على
مفسر أو منكرو ولا يبيته ولا يمكنه الظفر بماله بخلاف الحال على ملى عمفر أو عليه بيته أو أمكنه الظفر من ماله
بقدره ووجدت شروط الظفر والمال الموجود بعد خروج القافلة كالمعدوم (ولا يجب على الاعى الحج) والحجرة
(الا اذا وجد قاندا) ويشترط قدرته على أجرته ان طلبها ولم تزد على أجرته مثله وكذا يشترط قدرة المرأة على أجره
نحو الزوج ان طلبها (ومن عجز عن الحج بنفسه) وقد أنيس من القدرة عليه لزمانة أو هرم أو مرض لا يرجى برؤه
ويسمى معصوبا (وجبت عليه الاستئابة ان قدر عليه بماله) بان وجد أجرته من يحج عنه باجرة المثل فاضله عمام
نعم يستثنى مؤنة نفسه وعياله فلا يشترط كونها فاضلة عنها الا يوم الاستئجار فقط لانه اذا لم يقارفهم يمكنه تحصيل
مؤنتهم بخلاف المباشر بنفسه (او بمن بطيعه) بان وجد متبرعا يحج عنه وهو مؤثوق به ولا حج عليه وهو بمن يصح منه
حجة الاسلام ولم يكن معصوبا فلزمه القبول بالاذن له في الحج عنه لانه مستطيع بذلك وان كان المطيع أنى
أجنبية نعم ان كان المطيع أصلا أو فرعا وهو ما شلم يجب انابته لان مشيهما يشق عليه وكذا ان لم يجد ما يكفيه
أيام الحج وان كان راكبا كسو بالوا الفقير الموقل على الكسب والسؤال كالبعض في ذلك ولو توسم الطاعة
في قريب أو أجنبي لزمه سؤاله بخلاف ماله بذله اخر ما لا يستأجر به من يحج عنه فانه لا يلزمه قبوله نعم ان
استأجر المطيع الذي هو والد أو ولد من يحج عن المعصوب لزمه القبول ويجوز للمعصوب الاستئابة او تجب (الا
اذا كان بينه وبين مكثدون مسافة القصر فيلزمه) أن يحج (بنفسه) لانه لا يتعذر عليه الركوب في الجمل فالحجفة
فالسرب الذي يحمله رجال ولا تقار له شقة عليه لاحتمالها في حد القرب فان فرض تعذر ذلك عليه صححت انابته
وان كان مكانا

* (فصل) * في المواقيت (يحرم بالعمرة كل وقت) لان جميع السنة وقت لها نعم يمنع على الحاج الاحرام بها
مادام عليه شئ من أعمال الحج كالرمي لان قضاء حكم الاحرام كبقاء نفس الاحرام ومن ثم لم يتصور حجتان في عام
واحد خلافا لمن زعم تصوره و بسن الاكثر من العمرة ولو في اليوم الواحد اذهى أفضل من الطواف على المعتمد
والكلام فيما اذا استوى الزمن المصروف اليها واليه (و) يحرم (بالحج) في أشهره وهى شوال وذو القعدة وعشر
من ذى الحجة) فبمدد وقت الاحرام به من ابتداء شوال الى صير يوم النحر فيصح الاحرام به وان ضاف الزمن كان احرم
به مصرى بمصر مثلا قبل فجر النحر (فلو أحرم به في غير وقته) كرمضان أو بقية الحجة (انقضاء عمرة) وان كان
عالمًا بذلك متعمدا له وأجزأته عن عمرة الاسلام لشدة لزوم الاحرام فاذا لم يقبل الوقت ما احرم به انصرف
لما يقبله هذا حكم الميقات الزمانى (و) أما الميقات المكافى فهو ان (من كان بمكة) كانت ميقاته بالنسبة للحج
وان كان من غير أهلها (فيحرم بالحج منها) سواء اشارت والمتمتع والمفرد فان فارق ما لا يجوز فيه القصر لو سافر
منها ماصرياته في بابه واحرم خارجها ولم يعد اليها قبل الوقوف ان لم يلزمه دم وكذا ان عاد اليها قبله وقد وصل
في خروجه الى مسافة القصر ويستثنى من ذلك الأجير المكافى اذا استأجر عن آفاقى فانه يلزمه الخروج الى
ميقات المحرم عنه ليجرم منه والافضل ان يحرم من مكة ان يصل الى سنة الاحرام بالمسجد ثم يأتى باب داره ويحرم
منه ثم يأتى المسجد اطواف الوداع ان اراده فانه مندوب له (و) أما بالنسبة للعمرة فليست ميقاتا بل يحرم من بها
(بالعمرة من ادنى الحل) من أى جانب شاء فان احرم بها في الحرم انقضى ثم ان خرج الى ادنى الحل فلا دم والا ثم
ولزمه دم وأفضل بقاع الحل للاحرام بالعمرة الجهراته لا اتباع ثم التبعيم لاصريته صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتماد
منه ثم الحديبية (وغير المكى) وهو من ليس بمكة سواء الا فاقى والمكى القاصد مكة للنسك (يحرم بالحج أو العمرة
من الميقات) الذى أقنعه صلى الله عليه وسلم طريقه التى يسلكها (وهو لهاجة العن يلم ولنجده) أى العن ومثله
نجد الخيلز (قرن) بسكون الزاء (ولا هل العراق) وخراسان (ذات عرق) وكل من هذه الثلاثة على مرحلتين

ولا يجب على الاعى الحج
الا اذا وجد قاندا ومن عجز
عن الحج بنفسه وجبت
عليه الاستئابة ان قدر عليها
بماله أو بمن بطيعه الا اذا
كان بينه وبين مكثدون
مسافة القصر فيلزمه بنفسه
* (فصل) * يحرم بالعمرة
كل وقت بالحج في أشهره
وهى شوال وذو القعدة
وعشر من ذى الحجة فلو احرم
به في غير وقته انقضاء عمرة ومن
كان بمكة فيحرم بالحج منها
وبالعمرة من ادنى الحل
وغير المكى يحرم بالحج
والعمرة من الميقات وهو
لهاجة العن يلم ولنجده قرن
ولا هل العراق ذات عرق

من مكة (ولا هل الشام) الذين لا يعرفون على ذي الحليفة (و) أهل (مصر والمغرب الحففة) قرية تحرب بعيد
 رابغ على نحو ست مراحل من مكة (ولا هل المدينة ذوالحليفة) وهي الحل المسمى الآن ببايار على بينها وبين
 المدينة نحو ثلاثة أميال فهي أبعد المواقف من مكة ومن سلك طريقا لميقات به فان سامة ميقات يمنة أو يسرة
 أحرم من محاذاته ولا أثر لسامة وراء أو خلفا فان أشكل عليه الميقات وموضع محاذاته تحرى ويسن ان
 يحنط فان حاذى ميقاتين وأحدهما أقرب إليه فهو ميقاته فان استوى يافى القرب إليه فيقائه الا بعد من مكة وان
 حاذى الأقرب إليها أولا فان استوى يافى القرب إليها إليه أحرم من محاذاته ما لم يحاذ أحداهما قبل الآخر
 فيحرم من محاذاته ولا ينتظر محاذة الآخر كما ليس للمارة على ذي الحليفة أن يؤخر إحرامه إلى الحففة ومن مسكنه
 بين مكة والميقات فيقائه مسكنه فان لم يكن بطريقه ميقات ولا حاذى ميقاتا أحرم على مرحلتين من مكة (فان جاوز
 الميقات مريدا للنسك) الحج أو العمرة (ثم أحرم) ولم ينو العود إليه أو إلى مثل مسافته (فعليه دم) لعصائه
 بالمجاوزة اجماعا ويلزمه العود إليه محرما أو ليجرم منه تدارك لما تعدى تقويته ويعصى بتركه الاعتذار وانما يلزمه
 الدم (ان) أحرم بعد المجاوزة في تلك السنة (لم يعد إلى الميقات) ولا إلى مثل مسافته وان كان تركه للعود إليه
 لعذر لساوته بترك الاحرام من الميقات بخلاف ما اذا عاد لانه قطع المسافة كلها محرما وانما ينفعه العود (قبل
 التلبس بنسك) فان عاد بعد التلبس بنسك ولو طواف القدوم لم يسقط عنه الدم لتأدى النسك بإحرام ناقص
 (والاحرام من الميقات أفضل) منه (من إياه) لا يتابع فانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمره الحديبية من
 ذي الحليفة

* (فصل) في بيان أركان الحج والعمرة (أركان الحج خمسة) بل ستة (الاحرام) وهو نية الدخول في النسك
 (والوقوف بعرفة والطواف والسعي والحلق) والترتيب في معظمها الا بد من تقديم الاحرام على الكل
 والوقوف على ما بعده والطواف على السعي ويجوز تقديم الحلق عليه ما وتأخيرهما عنه (وأركان العمرة أربعة)
 بل خمسة (وهي الاحرام والطواف والسعي والحلق) والترتيب في الكل على ما ذكر

* (فصل) في بيان الاحرام (الاحرام نية) الدخول في (الحج أو العمرة أوهما) لما صح عن عائشة رضي الله عنها
 قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد أن يهل بالحج وعمره فليقلع ومن أراد أن يهل بالحج
 فليقلع ومن أراد أن يهل بعمرة فليقلع (وينعقد) الاحرام (مطلقا) لما روى الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله
 عليه وسلم خرج هو وأصحابه ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فامر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه
 هدى أن يجعله حجا (ثم يصرفه) أي الاحرام المطلق بالنية لا باللفظ (لمشاء) من حج وعمرة وقرآن وان ضاق وقت
 الحج أمالوفات ففقه خلاف والمتجه أنه يبقى مبهما فان عينه لعمرة فذلك أو الحج فكم فانه الحج وأفهم كلامه أنه
 لا يجوز العمل قبل التعيين بالنية نعم لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وان كان من سنن الحج
 ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فإليه ما عينه كان مفسدا له ويجوز له أن يحرم كاحرام زيد ثم ان كان زيد
 مطلقا وغير محرم أصلا أو أحرم احراما فاسدا انعقد له مطلقا وان علم حال زيد وان كان زيدا مطلقا ابتداء تبعه في
 تفصيله بخلاف ما لو أحرم مطلقا وصرفه للحج أو لعمرة ثم أدخل عليها الحج ثم أحرم كاحرامه فلا يلزمه في الاولى
 أن يصرفه لمصروفه لزيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة لأن يقصد التشبه به في الحال في الصورتين

(ويستحب التلفظ بالنية) التي يريد بها ما ذكر كقول كذا ما في القلب كفي سائر العبادات (فيقول) بقلبه ولسانه
 (نويت الحج أو العمرة) أو الحج والعمرة أو النسك (وأحرمت به لله تعالى وان حج أو أعمره عن غيره قال نويت الحج
 أو العمرة عن فلان وأحرمت به لله تعالى ويستحب التأني مع النية) فيقول عقب التلفظ بما ذكر كرليلك اللهم
 لبيلك الخ لخبر مسلم اذا توجهتم إلى منى فأهلوا بالحج والاهلال رفع الصوت بالتأني والعبرة بالنية لا بالتلبية فالولي
 بغير ما نوى فالعمرة بما نوى (و) يستحب (الاكثر منها) أي من التأني في دوام إحرامه حتى لنحو الحائض

ولا هل الشام ومصر
 والمغرب الحففة ولا هل
 المدينة ذوالحليفة فان جاوز
 الميقات مريدا للنسك ثم
 أحرم فعليه دم ان لم يعد إلى
 الميقات قبل التلبس بنسك
 والاحرام من الميقات أفضل
 من بلده

* (فصل) أركان الحج خمسة
 الاحرام والوقوف بعرفة
 والطواف والسعي والحلق
 واركنا العمرة أربعة وهي
 الاحرام والطواف والسعي
 والحلق

* (فصل) الاحرام نية
 الحج أو العمرة أوهما
 وينعقد مطلقا ثم يصرفه
 لمشاء ويستحب التلفظ
 بالنية فيقول نويت الحج
 أو العمرة وأحرمت به لله
 تعالى وان حج أو أعمره عن
 غيره قال نويت الحج أو
 العمرة عن فلان وأحرمت
 به لله تعالى ويستحب التأني
 مع النية والاكثر منها

وتنأ كد عند تغير الأحوال من نحو صعود وهبوط واجتماع وافترق واقبال ليل أو نهار وركوب وتزول وفراغ من صلاة ويكره في واضع النجاسة (و) يستحب (رفع الصوت بها للرجل) حتى في المساجد بحيث لا يتعبه الرفع لمصاح من قوله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أن يرفعوا أصواتهم بالأهلال ومن قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الحج العج والشج والعج رفع الصوت بالتلبية والشج نحر البدن اما المرأة ومثلها الخشن فيندب لها السماع نفسه فقط فان جهرت بها كرهه وانما حرم اذانها لان كل أحد يصغي اليه فربما كان سببا لايقاع الناس في الفتنة بخلافه فان كل أحد مشغول بتأنيده عن تأنيده غيره (الافى أول مرة) وهى التى فى ابتداء الاحرام (فيسرهما) ندب بحيث يسمع نفسه فقط على المعتمد (و) فى هذه (يندب ان يذكرا ما حرم به) لا فيما بعده (وصيغتها) المستحبة لتلبية صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه وهى (ايك اللهم ايك ايك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) ويجوز كسر ان وفخها والكسر اصح واشهر ويستحب ان يقف وقفة لطيفة عند قوله والملك (ويكررها) أى جميع التلبية المذكورة لانه لا يملك فقط (ثلاثا) والقصد باميك وهو مثنى مضاف الاجابة لدعوة الحج في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج من اب بالمكان اذا أقام به يومه معناه انما تقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة القصد باميك الكثير لا التنية والزيادة على ما ذكره - يرمكروه (ثم) بعد فراغه من تلييته وتكريرها ثلاثا ان اراد (يصلى) وبسمل (على النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت اخفض من صوت التلبية للتمييز عنها والافضل صلاة التشهد (ثم) بعد ذلك (يسأل الله تعالى الرضا والخلة والاستعاذة من النار) كما روى بسند ضعيف عن فعله صلى الله عليه وسلم (ثم دعابما احب) دينا ودينا وبسن ان لا يتكلم فى انشاء التلبية وقد يندب له الكلام كرد السلام وقد يجب كذا ومشرف على التلف ويكره السلام عليه (واذا رأى الحرم أو غيره شيئا يحببه أو يكرهه قال) ندب (ايك ان العيش) أى الغنى المطلوب الدائم (عيش الآخرة) أى فلا حزن على فوات ما يحب ولا اتأثر بحصول ما يكره وذلك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك فى أمر احواله وفى أشد أحواله فالأول فى وقوفه بعرفة لما رأى جمع المسلمين والثانى فى حفر الخندق لما رأى ما بالمسلمين

* (فصل) * فى سنن تتعاق بالنسك (ويسن الغسل للاحرام) بسائر كفياته للتابع حتى للعائض والنفساء لان القصد للتنظيف لكن تسن لهما الفضة والاولى لهما تاخير الاحرام الى الطهارة امكن وحتى غير المميز فيغسله وليه ومن يحجز عنه لفقد الماء حسا أو شرعا عليهم ندب بالان الغسل براد للقرينة والنظافة فاذا فات أحدهما بقى الآخر ويجزى ذلك فى سائر الاغسلالات (وللدخول مكة) وان كان حلالا للتابع نعم من خرج من مكة واحرم بالعمرة من قريب بحيث لا يغلب التغير فى مسافته كالتنعيم واغتسل للاحرام لم يسن له الغسل لدخولها لحصول النظافة بالغسل السابق وكذا من احرم بالحج من ذلك ويسن الغسل ايضا لدخول الحرم وللدخول الكعبة وللدخول المدينة (ولو قوف غرفة) والافضل أن يكون بعد الزوال (و) (لو قوف فى) (مزدلفة) على المشعر الحرام ويكون بعد الفجر (ولمى) جمار كل يوم من (أيام التشريق) لا تار ورت فى ذلك ولان هذه المواضع يجتمع بها الناس فاشبه غسل الجمعة ونحوها والافضل أن يكون الغسل للمرى بعد الزوال وافهم كلامه انه لا يسن الغسل للمرى جرة العقبة يوم النحر ولا مبيت مزدلفة ولا طواف القدوم والافاضة والخلق وهو كذلك اكتفاء بما قبل الثلاثة الاول مع اتساع وقت ما عدا الثانى والثالث (و) يستحب (تطيب بدنه للاحرام) بعد الغسل للتابع رجلا كان أو غيره لا تغزال المرأة ناعن الرجال بخلافها فى الصلاة فى جبا عنهم وأفضل أنواع الطيب المسك والاولى خلطه بماء الورد (دون ثوبه) فلا يندب له تطيبه بل يكره ولا يحرم بما تبقى عينه بعد الاحرام وله استدائه ولو فى ثوبه لاشده فيه ولو أخذ من بدنه أو ثوبه ثم أعاده اليه وهو محرم أو زرع ثوبه المطيب ثم لبسه لم يمتنع الفدية وكذا الوسم به يمدح ولا يثقله بغيره (و) يستحب للرجل قبل الاحرام (لبس ازار ورداء) (لا يتابع) (أيضين) (خبره مسلم البسوا من ثيابكم البياض) (جديدين ثم) (ان لم يجدهما لبس) (مغسولين)

ورفع الصوت بها للرجل الا فى أول مرة يسرهما ويندب أن يذكرا ما حرم به وصيغتها لبسك اللهم لبسك لا شريك لك والنعمة لك والملك لا شريك لك ويكررها ثلاثا ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله تعالى الرضى والخلة والاستعاذة من النار ثم دعابما احب واذارأى الحرم أو غيره شيئا يحببه أو يكرهه قال لبسك ان العيش عيش الآخرة

* (فصل) * ويسن الغسل للاحرام وللدخول مكة ولو قوف عرفة ومزدلفة ولمى أيام التشريق وتطيب بدنه للاحرام دون ثوبه ولبس ازار ورداء أبيضين جديدين ثم مغسولين

ويندب غسل جديد يغلب احتمال النجاسة في مثله (ونعلمين) لحبر أبي عوانة ليحرم أحدكم في أزارورداء ونعلين ويكره المصوغ لا المزعفر والمصفر فاتهم ما يحرم من أم المرأة والخنثى فلا حرج عليهم في غير الوجه والكفين ويستحب له قبل الغسل أن يتنظف بنفسه شارب وأحذ شعرابط وعانة وظفر الأفي عشر ذى الحقة لم يد التخصبة (و) يسن بعد فعل ما ذكر (ركعتان) أى صلاتهما بنية سنة الاحرام لا اتباع ولا يصليهما في وقت الكراهة لحرمتهما فيه في غير حرم مكة ويجزئ عنهما الغرضضة والنافلة لكن ان فواهما مع ذلك حصل ثوابهما أيضا والاسقاط عنه الطالب ولم يشب عليهما ما نظير ما مر في تحية المسجد ثم اذا صلاهما (يحرم بعدهما) حال كونه (مستقبلا) للقبلة عند الاحرام لخبر البخاري بذلك والافضل أن يحرم (عند ابتداء سيره) فيحرم الركاب اذا استوت به دابته فأنه لطريق مكة والمشائي اذا توجه الى طريق مكة لا اتباع في الاول وقيل اساعليه في الثاني (ويستحب) للحاج (دخول مكة قبل الوقوف) بعرفة لا اتباع ولا كثيرة ما يفوز به من الفضائل التي تفوته لو دخلها بعد الوقوف (و) يستحب أن يدخلها (من اعلاها) وهو المسمى الآن بالجحون وان لم يكن في طريقه لا اتباع وان يدخلها (من اراها) والافضل اوله بعد صلاة الصبح لا اتباع (ماشيا) و (حافيا) ان لم تلحقه مشقة ولم يخف تجسس رجله ولم يضعفه عن الوظائف لانه اشبه بالتواضع والادب ومن ثم ندب له المشي والحفا من أول الحرم بقية المذكور ودخول المرأة في نحو هو ودخولها الفضل وينبغي أن يستحضر عند دخول الحرم ومكة من الخشوع والخضوع والتواضع ما يمكن ولا يزال كذلك حتى يدخل من باب السلام فاذا وقع بصره على الكعبة أو وصل الاعى أو من في ظلمة الى محمل يراها لزال مانع الرؤية وقف ودعا بالمأثور في ذلك وبما أحب (وأن يطوف للقدم) عند دخوله المسجد مقدما له على تغيير ثيابه واكثر ما منزله وغيرهما ان أمكنه نعم ان رأى الجماعة قائمة أو قرب قيامها أو ضاقت صلاة ولونا فله أو منع الناس من الطواف أو كان فيه زحمة يخشى منها اذى بدأ بالصلاة فيما بعد الاخيرتين وتحية المسجد فيهما وانما يندب طواف القدم للداخل (ان كان) حلالا او (حاجا) وقارنا ودخل مكة قبل الوقوف) لانه ليس عليه عند دخوله طواف مفروض بخلاف المعتمر فله لا قدم عليه لانه مخاطب عند دخوله بطواف عمرته فاذا فعله اندرج فيه طواف القدم وبخلاف حاج او قارن دخل مكة بعد الوقوف وانتصاف ليلة الخرفة فانه مخاطب بطواف حجه فاذا فعله اندرج فيه طواف القدم ايضا ولا يفوت طواف القدم بالجلبوس وان كان تحية للبيت ويندب لذات الهيئة تأخيرها الى الليل ويسن لمن قصد دخول الحرم ومكة ان يحرم ينسك

ونهانين وركعتان يحرم بعدهما
مستقبلا عند ابتداء سيره
ويستحب دخول مكة قبل
الوقوف ومن اعلاها من اراها
ماشيا حافيا وان يطوف
للقدم ان كان حاجا أو قارنا
ودخل مكة قبل الوقوف
(نصل) وواجبات
الطواف ثمانية ستر العورة
وطهارة الحدث والنجس
وجعل البيت على يساره
والابتداء من الحجر الاسود

(فصل) في واجبات الطواف وسننه (وواجبات الطواف ثمانية) الاول والثاني والثالث (ستر العورة وطهارة الحدث والنجس) كفى الصلاة وتحية الطواف بالبيت صلاة فلو أحدث أو تجسس بدنه أو ثوبه أو مظافه بغير معفو عنه أو عرى مع القدرة على الستر في أثناء الطواف تطهر وستر عورته وبنى على طوافه وان تعد ذلك وطال الفصل اذا تشترط الموااة فيه كالوضوء ويسن الاستئذان وغلبة النجاسة في المطاف مما عمت به البلوى فيعنى عما يشق الاحتراز منه أيام الموسم وغيره بشرط أن لا يتعمد المشي عليها وان لا يكون فيها أو في محاسنها رطوبة والعاجز عن الستر بطواف ولا إعادة عليه والاوجه أن للمتميم والمتجسس العاجزين عن الماء طواف الركن ليستفيد به التحلل ثم ان عاد الى مكة لم تكنه ما عادته (و) الرابع (جعل البيت على يساره) مع المشي أمامه لا اتباع فان جعله على يمينه ومشى امامه أو القهقري أو أمامه أو خلفه أو على يساره ومشى القهقري لم يصح لمنافاته ما ورد الشرع به واذا جعله على يساره وذهب تلقاء وجهه فلا فرق على الوجهين أن يذهب ماشيا أو قاعدا زحفا أو جبوا أو يكون ظهره للسماء ووجهه للأرض أو عكسه وفيما عدا هذه الصور لا يصح بحال واذا استقبل البيت لتخود دعاء فليحترز عن المرور في الطواف ولو أدى في جزء قبل عودته الى جعل البيت على يساره (و) الخامس (الابتداء من الحجر الاسود) لا اتباع فلا يعتد بما بدأ به قبله ولو سبوا فاذا انتهى اليه ابتداء منه

(و) السادس (محاذاته) أى الحجر أو بعضه عند النية ان وجبت (بجميع بدنه) أى جميع شقه الايسر بحيث لا يتقدم جزء من الشق الايسر على جزء من الحجر فلولم يحاذه أو بعضه بجميع شقه كأن جاوزه ببعض شقه الى جهة الباب أو تقدمت النية على المحاذاة المذكورة وتأخرت عنها لم يصح طوافه (و) السابع (كونه سبعا) يقيناً ولو في وقت كراهة الصلاة وان ركب غير عذر فلو ترك من السبع خطوة أو أقل لم يعجزه ولو شك في العدد أخذ باليقين كفى الصلاة نعم يسن له أن يأخذ بخبر من أخبره بالنقص أو أمن أن أخبره بالتمام فليس له الاخذ بخبره وان كثر (و) الثامن (كونه داخل المسجد) ان وسع (خارج البيت والشاذروان والحجر) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وانما يكون طائفة حيث لم يكن جزء منه فيه والافه وطائفة فيه والشاذروان وهو الجدار القصير المسمى بين اليمانيين والغربي واليماني دون جهة الباب وان أحدث الآن عنده شاذروان من البيت لان قريشاً تركته منه عند بنائهم السكبة لضيق النفقة ولا ينافيه كون ابن الزبير رضى الله عنه ما أعاد البيت على قواعد ابراهيم لانه باعتبار الاصل فلما ظهر الجدار نقص من عرضه لما فيه من مصلحة البناء والحجر فيه من البيت ستة أذرع متصل بالبيت وانما وجب مع ذلك الطواف خارجاً لانه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارجاً وقال خذوا عني مناسككم فتى دخل جزء من بدنه في هواء الشاذروان أو الحجر أو جداره لم يصح طوافه وليست فطن للديقة وهى أن من قبل الحجر الاسود فرأسه في حال التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يقر قدميه في محلهما حتى يفرغ من التقبيل ويعتدل قائماً (ومن سننه) وهى كثيرة اذ هو يشبه الصلاة فكل ما يمكن جريانه فيه من سننها لا يبعد أن يقال بنديه فيه قياساً عليها (المشى فيه) ولو امرأة لا تتابع فالركوب بلا عذر خلاف الاول والرحف مكروه ويسن أيضاً الحفاوة بقصير الخطاير جاء كثرة الاجرله (واستلام الحجر) الاسود بيده أول طوافه (وتقبيله) من غير صوت يظهر (ووضع جبهته عليه) لا تتابع في الثلاثة ويسن تكبير كل منها ثلاثاً وفعل ذلك في كل مرة فان منعه من جهة من الاخير بن استلم بيده فان عجز فبخو عودو يقبل ما استلم به فيه ما فان عجز عن استلامه أشار اليه باليد أو بنى فيها ثم يقبل ما أشار به ولا يشير للتقبيل بالغم ليجسه ويندب كون الاستلام والاشارة باليد اليمنى فان عجز فباليسرى (واستلام الركن اليماني) بيده ثم يقبلها فان عجز عن استلامه أشار اليه ولا يقبله ولا يستلم ولا يقبل الركنين الا تخرب لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر وتقبيل واستلام غير ما ذكر من سائر أجزاء البيت مباح ويسن فعل جميع ما ذكر في كل مرة وهوى الاوتاراً كد (والاذكار) المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أحد من الصحابة رضى الله عنهم والذي صح عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم فنعني بعمار زقني وبارك لي فيه واخلف علي كل غائبة لي بخير بين اليمانيين والاشتغال بالمأثور أفضل من الاشتغال بالقراءة وهى أفضل من غير المأثور ويسن الاسرار بهمابل قد يحرم الجهر بان تاذي به غيره اذ لا يحتمل عادة ويسن الاذكار كالاستلام وما بعده (في كل مرة ولا يسن للمرأة) والخنثى (الاستلام والتقبيل) والسجود (الافخوة) المطاف عن الرجال لبلا كان أو نهرا لضرره وضرب الرجال بهن وجميع ما تقرر للعجز الاسود في هذا الباب يأتي لموضع لوقع منه والعباد بالله (ويسن للرجل) أى الذكور ولو صبياً بخلاف الخنثى والاني حذر من تكسيفهما (الرمل في) الاشواط (الثلاثة الاول) مستوعبا البيت فاما الاربعه الباقية فيمشى فيها على هيئته لا تتابع ويكرهه وسببه اظهار القوة لكفار مكة لما قالوا عن الصحابة حين قدموهم لعمرة القضاء قد وهنتهم حتى المدينة فلقوا منها شدة وجلسوا ينظرونهم فامرهم صلى الله عليه وسلم به لذلك حتى قالوا هؤلاء اجلد من كذا وكذا وانما شرع مع زوال سببه لان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فيئذ كر نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام وأهله وانما يسن الرمل (في طواف بعده) مطالب في حج أو عمره وان كان مكافاً فان رمل في طواف القدوم وسعى بعده لم يرمل

ومحاذاته بجميع بدنه وكونه
سبعا وكونه داخل المسجد
وخارج البيت والشاذروان
والحجر ومن سننه المشى فيه
واستلام الحجر وتقبيله ووضع
جبهته عليه واستلام الركن
اليماني والاذكار في كل
مرة ولا يسن للمرأة الاستلام
والتقبيل الا في خلوة ويسن
للرجل الرمل في الثلاثة
الاول في طواف بعده

في طواف الركن لان السعي بعده حينئذ غير مطلوب ولا يرمل في طواف الوداع لذلك ولو تركه في الثلاثة الاولى لم يقضه في الاربعة الاخيرة لان هيئتها الهيئته فلا تغير كالجهر لا يقضى في الاخيرة في اوفى طواف القدوم الذي سعى بعده لم يقضه في طواف الركن (و) يسن للذكر دون غيره (الاضطباع فيه) أي في الطواف الذي بعده سعى مطلوب ويسن أيضا في جميع السعي بين الصفا والمروة للاتباع في الطواف وقيس به السعي ويكره تركه وهو وحده وسط رداءه تحت منكبيه الايمن ويكشفه ان تيسر وطرفه على عاتقه الايسر وخرج بقوله فيه الطواف الذي لايسن فيه رمل فلايسن فيه اضطباع ولايسن أيضا في ركعتي الطواف لكرهته في الصلاة فيزيله عند ارادتها ويعيده عند ارادة السعي (والقرب من البيت) للطائف تبركاته ولانه المقصود ولانه ليس في الاستسلام والتقبيل نعم ان حصل له أوبه أذى لخوضه فالبعد أولى الا في ابتداء الطواف أو آخره فيندب له الاستسلام ولو بالزحام كما في الام ومعناه أنه يتوفى التاذي والاذاء بالزحام مطلقا ويتقى الزحام الخالي عنهما الا في الابتداء والاخير ويسن للمرأة والخلفي البعد حال طواف الذكور بان يكون في حاشية المطاف بحيث لا يخاطبهم ولو تعذر الرمل مع القرب لخوض رجمة ولم يرج فرجة عن قرب تباعد رمل لأن الرمل متعلق بنفس العباداة والقرب متعلق بكنائها والقاعدة أن المتعلق بنفسها أولى ومحلها أن لم يخش اس النساء والا قرب بالرمل ويندب له أن يتحرك في مشيه عند تعذر الرمل والسعي ويحرك المحول دابته (والموالة) بين الطوافات السبع نحو جامن خلاف من أوجها فيكره التفرق يبق بلا عذرون الاعذار اقامة الجماعة وعروض حاجة لا بد منها ويكره قطع الطواف المفروض كالسعي لجنازة أو راتبة (و) تسن (النية) في طواف النسك وتجب في طواف لم يشمه له نسك وفي طواف الوداع (وركعتان بعده) للاتباع ويحصلان بما صر في سنة الاحرام وفعلا ما خلف المقام أفضل ففي الكعبة تحت الميزاب ثم في بقية الحجر ثم الى وجه البيت ثم فيما قرب منه ثم في بقية المسجد ثم في دار خديجة ثم في بقية مكة ثم في الحرم ثم فيما شاء حتى شاء ولا يقوتان الاموتة ويحجر فيه ما باطلف من الغروب الى طلوع الشمس ولو والى بين أسابيع ثم بين ركعاته أو صلى عن الكل ركعتين جاز بلا كراهة والافضل أن يصلى عقب كل طواف ركعتيه ويكره في الطواف الاكل والشرب ووضع اليد في فيه بالحاجة وأن يشبك أصابعه أو يفرقها وأن يطوف بما شغله كالحقن وشدة قوته الى الاكل وترك الكلام فيه أولى الا يخبر وليكن بحضور قلب ولزم أدب

(فصل) في السعي (وواجبات السعي أربعة) (ان يبدأ في الاولى بالصفا) (الثاني أن يبدأ في الثانية بالمروة) وفي الثالثة بالصفا وفي الرابعة بالمروة وهكذا يجعل الاوتار للصفا والاشفاع للمروة فان خالف ذلك لم يعتد بما فعله للاتباع (و) الثالث (كونه سبعا) يقبنا للاتباع فان شئت فكما في الطواف وبحسب العود مرة والذهاب أخرى (و) الرابع (أن يكون بعد طواف ركن أو قدوم) ما لم يقف بعرفة وان كان بينهما فصل طويل وتكره اعادته فان أخره الى ما بعد طواف الوداع وجب عليه اعادة طواف الوداع لان محله بعد الفراغ وافهم كلامه انه لا بد من قطع جميع المسافة بين الصفا والمروة بان يالصق عقبه بما يذهب منه وأصابع قدميه بما يذهب اليه وكذا حافدا بتهو بعض درج الصفا محدث فليحذر من تخلفها ووراءه (وسننه) كثيرة منها (الارتقاء) للذكر دون غيره (على الصفا والمروة قامة) أي قدر قامة انسان للاتباع (والاذكار ثم الدعاء) بعدها فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجدد الله أكبر على ما هدانا للحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوه بما أحب ويكرر جميع ذلك (ثلاثا بعد كل مرة) من السعي للاتباع (والمشي أوله وآخره) على هيئته (والعدو) للذكر جهده دون غيره (في الوسط) للاتباع في ذلك (ومكانه معروف) وهو قبل المبل الاخضر المعلق بجدار المسجد بستة أذرع الى ما بين المبلين الاخضرين المعلق أحدهما بجدار المسجد والاخر بدار العباس ويسن فيه أيضا

والاضطباع فيه والقرب من البيت والموالة والنية وركعتان بعده
(فصل) وواجبات السعي أربعة أن يبدأ في الاولى بالصفا وفي الثانية بالمروة وكونه سبعا وان يكون بعد طواف ركن أو قدوم وسننه الارتقاء على الصفا والمروة قامة والاذكار ثم الدعاء ثلاثا بعد كل مرة والمشى أوله وآخره العدو في الوسط ومكانه معروف

الطهارة والسنة وتجرى خلو المسمى والمواظبة عليه وبينه وبين الطواف ويكره للساعي أن يقف أثناء
سعيه لحديث أو غيره

* (فصل) * في الوقوف (وواجب الوقوف حضوره بارض عرفة) أي بجزء منها (الحلقة) الماصح من قوله صلى الله
عليه وسلم وقفت ههنا وعرفة كلها موقف وهي معروفة وليس منها غرة ولا عرنة ومسجد إبراهيم صلوات الله على
نبينا وعليه آخروه منها وصدده من عرنة وبشرط كون الحضور فيها (بعد الزوال يوم عرفة) وهو ناسع الحجة ويكفي
حضور المحرم فيها في الوقت المسمى كور (و) لو كان (مارا) في طاب آبق وان قصد صرف حضوره عن الوقوف
(ونائما) كما في الصوم (بشرط كونه عاقلا) فلا يكفي الوقوف مع انشاء أو جنون أو سكر كما في الصوم لا تنقاه
أهلية العبادة ويقع الحج الجنون (فلا) (ويبقى) وقت الوقوف (الى الفجر) أي فجر يوم النحر الماصح من قوله صلى
الله عليه وسلم من أدرك عرفة قبل أن يطلع النحر فقد أدرك الحج (وسننه) كثيرة فمنها (الجمع بين الليل والنهار)
للا تبايع فلا دم على من دفع من عرفة قبل الغروب وان لم يعد إليها بعد لما في الخبر الصحيح أن من أتى عرفة قبل
النحر ليلا أو نهارا فقد تم حجه ولو لم يدم لم كان حجه ناقصا نعم بسن دمه وهو دم ترتب وتقدير خروجه من خلاف
من أوجبه (و) بسن لهم (التهليل) وأفضله لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير
بل قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه انه أفضل ما قاله هو والنيبون يوم عرفة (و) الذكرو منه (التكبير والتلبية
والتسبيح والتلاوة) وأولها سورة الحشر لا ترفها (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأولها صلاة التشهد
(واكثر) جميع ذلك وغيره من الاذكار والادعية من حين يقف الى حين ينصرفوا كثار (البكاء معها) بتضرع
وخضوع وخشوع فهناك تسكب العبرات وتقال العبرات ويكون كل دعاء ثلاثا ويفتحه بالتحميد والتعجب
والتسبيح والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمه بمثل ذلك مع التأمين ويرفع يديه ولا يجاوزهما
رأسه ويكره الافراط بالجهر وتكف السجدة في الدعاء (و) بسن للواقف (الاستقبال) حال الدعاء وغيره
(والطهارة والاستنارة) ليكون على أكل الاحوال (والبروز للشمس) الاله لذر بان يتضرر أو ينقص دعائه
واجتهاده في الاذكار ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم استنزل بعرفات مع أنه صح أنه استنزل بثوب وهو يرمي الجرة
(و) أن تجرى الوقوف في موقفه صلى الله عليه وسلم وهو (عند الصخرات) السكار المترسة في أسفل جبل
الرحمة الذي يوسط أرض عرفته ومحمل ندب ذلك (لارجل) أي الذكرو (وحاشية الموقف) أي الوقوف بها
(للمرأة) والخنثى (أولى) كما تنقأ آخر المسجد نعم ان شق عايمها ذلك افراق أهل أو غيره لم يندب ذلك (و) بسن
(الجمع) بتقديم (بين العصرين) الظهور والعصر بمسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه في اول وقت
الوقوف لا تبايع ويكون بعد أن يخاطب الامام خطبتين وانما يجوز الجمع المذكور (للمسافر) دون المقيم لانه
بسبب السفر لا النسك (و) بسن (تأخير المغرب الى العشاء للمسافر ليجتمعهما) تأخير (بمزدلفة) لا تبايع
ومحل ندبه ان كان يصل مزدلفة قبل مضي وقت الاختيار للعشاء والافلسنة أن يصل كل واحدة في وقتها ما غير
المسافر فلا يجوز له الجمع تأخير أيضا للمسا

* (فصل) * في الحلق * وقد مر انه ركن في الحج والعمره فلا تحل بدونه الا لمن لا شعر برأسه (وأقل الحلق) الذي
هو ركن (ازالة ثلاث شعرات) من شعر الرأس وان نزل عنه بالمسواء أزال ذلك بتنف أو حرق أو قص أو غيرها
من سائر طرق الازالة على دفعة أو على دفعات فلا يكفي ما دون الثلاث ولا ثلاث من غير شعر الرأس أو منه
ومن غيره ولا أخذ شعرة واحدة على ثلاث دفعات ويسن لمن لا شعر بجميع رأسه أو بعضه امرار الموصى على
مالا شعر عليه تشبيهها بالخالقين وان يأخذ من نحو لحية وشاربه وما نبت بعد دخول وقت الحلق لا يؤمر بازالته
لان الواجب حلق شيء من شعرات الاحرام عليه (ويندب تأخيرها) أي الحلق (بعد رمي جرة العقبة) يوم النحر
وتقدمه على طواف الافاضة في ذلك اليوم لا تبايع (والابتداء باليمين) من الرأس بان يبدأ بجميع شقه الايمن

* (فعل) * وواجب الوقوف
حضوره بارض عرفة حلقة
بعد الزوال يوم عرفة ومارا
وانما بشرط كونه عاقلا
ويبقى الى الفجر (وسننه)
الجمع بين الليل والنهار
والتهليل والتكبير والتلبية
والتسبيح والتلاوة والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
واكثر البكاء معها
والاستقبال والطهارة
والاستنارة والبروز للشمس
وعند الصخرات لارجل
وحاشية الموقف للمرأة أولى
والجمع بين العصرين
للمسافر وتأخير المغرب الى
العشاء للمسافر ليجتمعهما
بمزدلفة

* (فصل) * وأقل الحلق
ازالة ثلاث شعرات ويندب
تأخيرها بعد رمي جرة العقبة
والابتداء باليمين

واستقبال القبلة واستماع
الرأس للرجل والنقصير
للحراة

* (فصل) * وواجبات الحج
سنة المبيت بمنى ذرفة وهو أن
يكون ساعة من النصف الثاني
فيها ولا يجب على من له عذر
ورمى جرة العقبة سبعا
ورمى الجمرات الثلاث أيام
التشريق كل واحدة سبعا
ومبيت ليلاتها الثلاث أو
الليلتين الأولى إذا أراد
النفر الأول في اليوم الثاني
والأحرار من الميقات وطواف
الوداع

* (فصل) * ويسن الوقوف
بالمشعر الحرام بمنى ذرفة
وأخذ حصى جرة العقبة
منها وقطع التلبية عند ابتداء
الرمي بجمرة العقبة والتكبير
مع كل حصاة ويدخل وقت
الحلق ورمي جرة العقبة
وطواف الأفاضة بنصف
ليلة النحر ويبقى الرمي إلى
آخر التشريق والحلق
والطواف أبدأ وتسن المبادرة
بطواف الأفاضة بعد رمي
جرة العقبة فيدخل مكة
ويطوف ويسعى إن لم يكن
قد سعى ثم يعود إلى منى ويبعث
بها إلى التشريق ويرمي
كل يوم من أيام التشريق
الجرات الثلاث بعد الزوال
كل واحدة سبع حصيات
ويشترط رمي

(واستقبال) الحلق لجهة القبلة) والتكبير بعد الفراغ (واستماع الرأس) بالحلق للرجل بان يبالغ به إلى
العظامين الذين عند منتهى الصدغين لأنهما منتهى نبات شعر الرأس والحلق (للرجل) أفضل (والنقصير
للحراة) ومثلها الحلق أفضل لخبر أبي داود ليس على النساء حلق أعناقهن بالنقصير ويكره لها الحلق بل يحرم
بغير إذن بعلمها أو سيدها إن كان ينقص به استماعه أو قيمة الأمانة

* (فصل) * في واجبات الحج (وواجبات الحج ستة) الأول (المبيت بمنى ذرفة) لا يتبع وهي ما بين ما زى معرفة
ووادى محسر (وهو) أى المبيت الواجب (أن يكون ساعة) أى لحظة (من النصف الثاني) من ليلة النحر (فيها)
وإن كان مارا كما في عرفة وقيل المبيت بمأزكن لا يصح الحج بدونه (ولا يجب) تكبيرة منى ورمى الجمار (على من له
عذر) عنه منه كأن يخاف على محترمه أو يشتغل عنه بإدراك عرفة أو بطواف الأفاضة أو عن الرمي بالرعى أو
عنه وعن المبيت بمنى ليس بقى الناس (و) الثاني (رمي جرة العقبة سبعا) الثالث (رمي الجمرات الثلاث أيام
التشريق كل واحدة سبعا) الرابع (مبيت ليلاتها الثلاث أو الليلتين الأولى إذا أراد النفر الأول في اليوم
الثاني) من أيام التشريق (و) الخامس (الأحرار من الميقات) السابق لمن مر عليه أو خرج منه يريد التمسك
(و) السادس (طواف الوداع) على كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر مطلقا وإلى وطنه وإن كان قريبا
ويجب حتى على حاج أراد الرجوع من منى إلى بلده وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى ويسقط دمه
بعوده قبل بلوغ وطنه أو مسافة القصر ولا يلزم حائضا ولا نفساء طهرت بعد مفارقة عيران مكة ومتى مكث بعده
أو بعد ركعتيه والدعاء عقبهما أعاده وإن كان معذورا لم يكن لاشتغاله بأسباب السفر أو بصلاة جماعة أقيمت
والسنة إذا انصرف بعده أن يمسي تلقاء وجهه مستدبرا البيت لا ملتفتا إليه ولا ماشيا القهقري

* (فصل) * في بعض سنن المبيت والرمي وشروطه (ويسن) بعد صلاة الصبح بغسل (الوقوف) بجزء من مزدلفة
مستقبل القبلة والأفضل أن يكون (بالمشعر الحرام) وهو البناء الموجود الآن (بمزدلفة) فيسجد كراهة تعالى
ويدعو إلى الأسفار لا يتبع ثم عقب الأسفار يدفع إلى منى بسكينة ومن وجد فرجة أسرع كالدفع من عرفة
ويسن أن يزد في الأسراع إذا بلغ وادى محسر رمية بحجر حتى يقطع عرض الوادى لا يتبع (و) يسن (أخذ
حصى جرة العقبة) وهي سبع من غير كسر (منها) أى من مزدلفة لا يلاويز يد ثلاثا يقع منه شيء ويأخذ حصى
بقية الرمي من محسر أو غيره من منى ولا يأخذه من المرمى لأن ما قبله رفع كورد وشوهد ولولا ذلك لاسد الحصى
على توالى الأزمان المتطاولة ما بين الجمالين (و) يسن (قطع التلبية عند ابتداء الرمي بجمرة العقبة) لشروعه في
أسباب التحلل ورميها الزاكب قبل نزوله لأن الرمي تحية منى فلا يبدأ بغيره (والتكبير) في كل رمي (مع كل
حصاة) فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (و) يدخل وقت الحلق ورمي جرة العقبة
وطواف الأفاضة بنصف ليلة النحر (إن وقف قبله ويستحب تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس لا يتبع وما بدأ به
منها قطع التلبية معه) ويبقى الرمي (لجرة العقبة وللجمرتين الأخيرتين أداء) (إلى آخر) أيام (التشريق) ويبقى
(الحلق) بمعنى إزالة ثلاث شعرات (والطواف) المتبوع بالسعى إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم أى وثمها
(أبدأ) فلا يفوتان مادام حيالان الأصل عدم التوقيت بالبدليل نعم يكره تأخيرهما عن يوم النحر وتأخيرهما عن
أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وأشد نعم من فاته الوقوف لا يجوز له الصبر على إحرامه إلى
السنة القابلة لأن إحرام سنة لا يصلح لآخرى فكأن وثمها فاته بخلافه فان وثمها باقى لم يكن منها متى أراد
(وتسن المبادرة بطواف الأفاضة) يوم النحر (بعد رمي جرة العقبة) والحلق (فيدخل مكة ويطوف ويسعى) بعد
الطواف (إن لم يكن قد سعى) بعد طواف القدوم (ثم يعود إلى منى) ليصل بها الظهر لا يتبع في كل ذلك (ويبيت)
وجوبا (بها) أى بمنى معظم (ليالي) أيام (التشريق ويرمي) وجوبا (كل يوم من أيام التشريق الجمرات الثلاث)
وإنما يدخل وقته بالزوال فيرمي (بعد الزوال كل واحدة سبع حصيات ويشترط رمي) جرة العقبة من أسفلهما من

بطان الوادي واما (ما يفعله) كثير من الجهلة من الرمي من أعلاه فباطل لا يعتد به ورمي (السبع الحصيات)
 اليها والى غيرها (واحدة واحدة) الى ان تفرغ السبع للتتابع ولو يتكرر برحصة فلورمي حصتين معا فواحدة
 وان وقعتا متصرتبا أو مرتين فثنتان وان وقعتا معا اعتبارا بالرمي (وترتيب الجرات في أيام التشريق) بان يبدأ
 بالجرة الاولى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة للتتابع فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الاولى
 ولا برمي الثالثة قبل تمام الاولتين ويشترط تيقن السبع في كل جرة فلو شك بني على الاقل ولو ترك حصاة وشك
 في محلها جاعلها من الاولى فيرميها ثم يعتد برمي الاخيرتين لان الموالاتين الجرات لا تسترطسكنها سنة ويجب عدم
 الصارف في الرمي كالطواف واصابة الجمر للرمي يقينا لا بقاء فيه وقصد الجرة فلورمي الى غيرها كان رمي في
 الهواء أو الى العلم المنسوب في الجرة أو الحائط الذي بجمرة العقبة كما يفعله أكثر الناس لم يكف (وان يكون)
 الرمي (بين الزوال والغروب فيها) أي في أيام التشريق وهذا ضعيف فسيصرح هو بنفسه بأنه يتدارك في الباقي
 أداؤه قد تؤول عبارته هنا على ان هذا واجب على من أراد الرمي في وقت الاختيار ويكون المراد بالوجوب فيه أنه
 لا بد منه في حصول ثواب وقت الاختيار (وكون الرمي به حجرا) ولو يافتوا حجرا حديدو بالورعقيق وذنب وفضة
 لانه صلى الله عليه وسلم رمي بالحصى وقال بئس هذا فارموا وخرج بالجمر نحو اللؤلؤ وتبر الذهب والفضة والاثر
 والنورة المطبوخة والزنجير والمرد والحص والاحجر والخرف والمخ والجواهر المنطبعة كالذهب والفضة (وان
 يسمى رميا) فلا يكفي وضعه في الجرة (وكونه باليد) للتتابع فلا يجزئ نحو القوس والرجل ولا بالملاع ولا بالفم
 نعم ان يجزئ باليد جاز بالرجل (وسننه) كثيرة منها (أن يكون) الرمي باليد اليمنى وبطاهره (بقدر حصي
 الخذف) بالخاء والذال المجتميز وهو قدر الباء اذ علمه من لم عليهم بحصى الخذف الذي يرمي به الجرة ودونه
 وفوقه مكر وهو يكره أخذه من الحل والمسجد ان لم يكن جزءا آمنه والاحرم ومن الرمي ومن موضع نجس وان
 غسله لبقاء استغذاه كما يكره الا كل في اناء البول بعد غسله وبؤيد ذلك استحباب غسل حصي الجمار قبل الرمي
 بها وان أخذها من محل طاهر ويجب على من عجز عن الرمي ان يمسح برمي عن نفسه أو يحس أن يستناب من يرمي عنه وانما
 يجزئه ذلك ان أس من القدرة في الوقت واستناب من رمي عن نفسه والواقع عن النائب (ومن ترك رمي جرة
 العقبة أو بعض أيام التشريق) جاز له (تداركه في باقيها) لانه حينئذ يكون أداؤه جميع يوم النحر وأيام
 التشريق وقت لاداء الرمي لانه لو وقع قضاء لما دخله التدارك كالوقوف بعد وقائه وان صحته مؤقتة بوقت محدود
 والقضاء ليس كذلك ويجب عليه الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك فان خالف وقع عن المتروك فلو
 رمي الى كل جرة أربع عشرة حصاة - سباعا - أمسه وسباعا يومه لم يجزئه عن يومه ويجزئ رمي المتدارك ليلة
 وقيل الزوال (ومن أراد النفر من منى في ثانی أيام التشريق جاز) ولادم عليه لقوله تعالى فنجهل في يومين فلاثم
 عليه وانما يجزئ ذلك بشرط ان يبیت الیائتین الاولین والایم بسعة عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها حيث لم
 يكن معذرا او يطرده ذلك في الرمي أيضا وان يكون نفره بعد الزوال والرمي وقبل الغروب والایم بسعة عنه مبيت
 الثالثة ولا رمي يومها فان غربت بعد ادائها وقبل انفصاله من منى فله النفر وكذا ان غربت وهو في شغل
 الارتحال على ما في أصل الروضة لكن المصحح في الشرح الصغير ومناسك النوى انه يمتنع عليه

(فصل الحج تحللان) طول زمنه وكثرة أفعاله كالحيض لما طال زمنه جعل له تحللان انقطاع الدم
 والفصل بخلاف العمرة ليس لها التحلل واحد وهو الفراغ من جميع أركانها قصر زمنها غالبا كالجنازة (الاول
 يحصل بانين من) ثلاثة (رمي جرة العقبة والحلق) يعني ازالة ثلاث شعرات (وطواف الافاضة) المتنوع
 بالسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم (وبالثالث) من الثلاثة المذكورة (يحصل التحلل الثاني ويحل
 بالاول) من التحللين (جميع المحرمات) على المحرمات (الا نسكاح) أي الوطء (وعده والمباشرة
 بشهوة) يحصل (بالتحلل الثاني باقيها) وهو الثلاثة المذكورة ولو أخر رمي يوم النحر عن أيام التشريق ولزمه

السبع الحصيات واحدة
 واحدة وترتيب الجرات في
 أيام التشريق وأن يكون
 بين الزوال والغروب فيها
 وكون الرمي به حجرا وأن
 يسمى رميا وكونه باليد
 (وسننه) ان يكون بقدر
 حصي الخذف ومن ترك
 رمي جرة العقبة أو بعض
 أيام التشريق تداركه في
 باقيها ومن أراد النفر من
 منى في ثانی أيام التشريق جاز
 * (فصل) للحج تحللان
 الاول يحصل بانين من رمي
 جرة العقبة والحلق وطواف
 الافاضة والثالث يحصل
 التحلل الثاني ويحل بالاول
 جميع المحرمات الا نسكاح
 وعده والمباشرة بشهوة
 وبالتحلل الثاني باقيها

بدله توقف التحال على البدل ولو صوما لقيامه مقامه ويسن استعمال الطيب بين التحالين وتأخير الوطء عن ربي أيام التشريق

* (فصل) * في أوجه أداء النساكين (و يؤدي النساكين إلى أوجه أفضلها الأفراد) لأن رواه عنه صلى الله عليه وسلم أكثر ولأن جابر رضى الله عنه منهم وهو أقدم صحة وأشد عناية بضبطا لمناسل ولأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاد ولا جماع على أنه لا كراهة فيه ولا دم بخلاف التمتع والقران والجهد ليل النقص ومحل أفضلته (ان اعتمر في سنة الحج) والا فالتمتع والقران أفضل منه لأنه يكره تأخير الاعتمار عنها (وهو أن يحج) (أو لا (ثم) بعد الحج (يعتمر) من سنته (ثم) يليه في الفضيلة (التمتع وهو أن يعتمر) (أو لا (ثم) بعد الفراغ من العمرة (يحج) (ثم) يليه في الفضيلة (القران) ثم الحج وحده ثم العمرة والقران يحصل (بأن يحرم مهما) أي بالحج والعمرة معا (أو بالعمرة) وحدها ولو قبل أشهر الحج (ثم يحرم بالحج قبل) شرعه في (الطواف) أما بعد شرعه فيه ولو بخطوة فلا يجوز ادخال الحج على العمرة لاتصال احرامها بمقصوده وهو أعظم أفعالها فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرهما ولو استلم الحجر بنية الطواف جاز ادخال الحج أي لانه مقدمته لا بعضه (ويجب على المتمتع دم باربعة شروط الاول أن لا يكون من أهل الحرم ولا بينه وبين الحرم دون مسافة القصر) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والقرى من الشئ يسمى حاضريه والمعنى في ذلك أنهم لم يبرحوا بمقانا عاما لاهله ولم يره به والغريب قوطن الحرم أو قريه ما منه حكم أهل محله في عدم الدم بخلاف الآخر في اذا تمتع فلو بالاسيطان بمكة ولو بعد فراغ العمرة فله يلزمه الدم لان الاستيطان لا يحصل بمجرد النية الثاني أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج (من ميعات بلده ويفرغ منها ثم يحرم بالحج من مكة وان كان أجبرافيهما الشخصين) (الثالث أن يكون) أي الاحرام بالعمرة ثم بالحج (في سنة واحدة) فان أحرم ميا في غير أشهره ثم أعتمار في أشهره ثم حج يلزمه دم لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فاشبهه المقر ولان دم العمرة منوط بجمع الميعات وبوقوع العمرة بتسامها في أشهر الحج لان الجاهلية كانوا لا يراجمون بها الحج في وقت امكانه فرخص في التمتع لاداء في مع الدم لمشقة استدامة الاحرام من الميعات وتعد مجاوزته بلا احرام وكذا الدم على من لم يحج من عامه لا تنفاه المزاوجة التي ذكرناها (الرابع أن لا يرجع إلى ميعات) فلا دم على من حج من عامه لكن يرجع إلى ميعات عمرته أو إلى مثل مسافته أو إلى ميعات أخرى وان كان دون مسافة ميعاته سواء عاد محرمًا أو حالًا وأحرم منه بشرط أن يعود قبل تلبسه بذلك لان المقضى لا يجاب الدم وهو ربح الميعات فذال بعده البسه (وعلى القارن دم بشرطين) الاول (أن لا يكون من أهل الحرم) وهم المتوطنون به أو محل بينه وبينه دون مرحلتين لان دم القران فرع دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه ودم التمتع لا يجب على الحاضر ففرعه أولى (و) الثاني (أن لا يعود إلى الميعات بعد دخول مكة) فان عاد اليه منها قبل وقوفه بعرفة وقبل التلبس بذلك آخر سقط الدم عنه في التمتع

* (فصل) * في دم الترتيب والتقديم (و دم التمتع والقران وترك الاحرام من الميعات وترك الرمي والمبيت بزلفة أو نفي) وترك طواف الوداع (شاة أضحية) صفة وسنن ويجزئ عنها سبع بدنة أو بقرة ويجب بالفراغ من العمرة وبالاحرام بالحج فيجوز تقديمه على الاحرام بالحج لا على الفراغ من العمرة لان ما وجب بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لا على كليهما والافضل ذبحه يوم النحر (فان عجز) عن الدم كأن لم يجده بموضعه أو وجده بأكثر من ثمن مثله أو غلب عنه ماله أو احتاج إلى صرف ثمنه في نحو مؤن سفره (صام) وجوب (أو عشرة أيام ثلاثة في الحج) ان تصور وقوعها فيه كالماء الثلاثة الاول لا كالبقية فيصوم الثلاثة عقب أيام التشريق ووقت صوم التي في الحج من الاحرام به إلى يوم النحر فلا يجوز تقديمها عليه ولا تأخيرها أو ما يمكن منها عنه ويستحب له الاحرام بالحج قبل سادس الحجة لئتم صومها قبل يوم عرفته لانه يسن للحاج فطره ولا يجب عليه تقديم الاحرام لمن تمكنه من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر بل ان أحرم قبل يوم عرفته لزمه الصوم أداء والا لزمه بعد أيام التشريق ويكون

* (فصل) * ويؤدي النساكين على أوجه أفضلها الأفراد ان اعتمر في سنة الحج وهو ان يحج ثم يعتمر ثم التمتع وهو ان يعتمر ثم يحج ثم القران بأن يحرم ميا بالعمرة ثم يحرم بالحج قبل الطواف ويجب على المتمتع دم باربعة شروط (الاول) أن لا يكون من أهل الحرم ولا بينه وبين الحرم دون مسافة القصر (الثاني) ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج (الثالث) ان يكون في سنة واحدة (الرابع) ان لا يرجع إلى ميعات وعلى القارن دم بشرطين ان لا يكون من أهل الحرم وأن لا يعود إلى الميعات بعد دخول مكة

* (فصل) * ودم التمتع والقران وترك الاحرام من الميعات وترك الرمي والمبيت بزلفة أو نفي شاة أضحية فان عجز صام عشرة أيام ثلاثة في الحج

قضاء لاثم فيه ولو علم أنه يجد الدم قبل فراغ الصوم لم يجب استظهاره وإذا لم يجد لم يجز تأخير الصوم ولو وجد قبل الشروع فيه لم يمهله لان العبرة في الكفارة بحال الاداء أو بعد الشرع لم يلزمه (وسبعة اذارجع الى وطنه) لافي الطريق لقوله تعالى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذارجعتم وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لامة متعين من كان معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذارجع الى أهله ومن توطن بمكة بعد فراغ الحج صامهم سوا الا فلا ومتى لم يصم الثلاثة في الحج لم يصوم الثلاثة قضاء كما صر والسبعة أداء والتفريق بين الثلاثة والسبعة باربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق في الدماء الثلاثة الاول ويوم في البقية ومدة ما كان السبيل الى أهله على العادة الغالبة كما في الاداء فلو صام العشرة ولا حصلت الثلاثة فقط

* (فصل) * في محرمات الاحرام (يحرم بالا حرام) المقيد والمطلق (سنة أنواع) أحدها يحرم على الرجل ستر رأسه (أو بعضه) كالبياض الذي وراء الاذن بما به سد سائر عرفا كعصابة ومهرهم وطين وحناء تخمين بخلاف ستره بماء وخط شديده راسه وهو دمج استقال به وان مس رأسه ووضع كف وكف غيره وكذا يحول كثفة على راسه ما لم يقصد الستر به وتوسد وسادة وعمامة لان ذلك لا يعد سائرا ويجب عليه كشف شيء من مجاور رأسه ليتحقق كشفه الواجب (و) يحرم عليه ايضا (لبس محيط) بالحاء الممهله لسواء احاط (بيدنه أو عضو منه) أو نحوه كخر بطة لحية سواء كان المحيط زجاجا شفافا أو مخيطا كالقميص أو منسوجا كالدرع أو معقودا أو ملزما كالثوب من اللبد ولا بد من لبسه كالعادة وان لم يدخل اليد في الكم وان قصر الزمن بخلاف ما لو اتقى على نفسه فرجية وهو مضطجع وكان بحيث لو وقع لم تستمسك عليه إلا بجزء يداير فلا حرمة ولا فدية كما لو ارتدى أو اتزر به قميص أو سراويل أو بازار لفقه من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف أو الخف بنحو عباءة واف عليه منه طافات أو تقلد نحو سيف أو شدة نحو منقطة في وسطه أو عقد الأزار بشكة في معقده أو شدة بخيط أو شدة طرفه في طرف رداءه بخلاف شد طرف رداءه بخيط أو بدونه أو خلعها بخلاف فانه لا يجوز وفيه الفدية كما لو جده ل له ازوار في عراوان تباعدت (و) يحرم (على المرأة ستر وجهها) بما مر في الرأس دون ستر بقية بدنها بما عيط أو غيره من اللبوس فانها لا يحرم لما ورد بسند حسن أنه صلى الله عليه وسلم لم ينهى النساء في احرامهن عن الثفازين والثقاب ويعفى عما ستره من الوجه احتياطاً للرأس سواء في ذلك الحررة والامة ولها ان ترخي على وجهها ثوبا متجافيا بخشبة أو غيرها ولو لغير حاجة ثم ان أصابه باختبارها أو بغير اختبارها ولم ترفع فوراً أثمت ولزمتها الفدية (و) يحرم عليها أيضا (لبس الثفازين) بالكفين أو أحدهما بإحدى الخبر السابق وغيره وهو شيء يعمل للبدن يزر على اليد سواء المشق وغيره ويجوز ستر يديها بغيرهما ككم وخرقة (الثاني الطيب) فيحرم على كل من الرجل والمرأة أن يذوق أو يشم (في) ظاهر (بدنه) أو في باطنه كأن أكله أو احتقن أو استعط به (أو ثوبه) أي ملبوسه حتى نعله لأنه منى عنه في الثوب وقبس به البدن والمراد بالطيب هنا ما يقصد به ريحها غالباً كسك وعود وورس ونرجس وريحان فارسي ومثله السكاذ والفاغية ونيلوفر وبفسج ورد وبان ودهنها وهو ما طرحت فيه لا ما تروح سمسمة بها بخلاف ما يقصد به التداوي أو الأكل وان كان له رائحة طيبة كفتاح وأترج وقرنفل وسنبل وسائر الألبان الطبية ولو استهلك الطيب في غيره جاز استعماله وأكله وكذا ان بقي لونه فقط بخلاف بقاء الطعم مطلقاً أو الريح طاهراً أو خفياً لكنه يظهر برش الماء عليه ثم المحرم من الطيب مباشرته على الوجه المعتاد فيه بان ياصقه بيده أو ما يوسه فلا يضر من طيب يابس عبق به ريحه لا عينه ولا جل العود أو أكله وكذا ريحه بالجلوس عنده فحجر ورشم الورد من غير أن ياصقه بانفه ورشم مائه من غير ان يصبه على بدنه أو ملبوسه وجل نحو مسك في خرقة مشدودة أو فارة غير مشقوق (الثالث دهن شعر الرأس والهيئة) ولومن امرأة وان كانا يملون بدنه ولو غير مطيب كعصم وزبد وتجهم وشمع ذائبين ومنه من حجب كزيت لخبير المحرم أشعث أعبر أي شأنه المأمور به ذلك بخلاف اللبن وان

وسبعة اذارجع الى وطنه
* (فصل) * يحرم بالا حرام
سنة أنواع (أحدها) يحرم
على الرجل ستر رأسه أو بعضه
وليس محيط يبدنه أو عضو
منه وعلى المرأة ستر
وجهها ولبس الثفازين
(الثاني) الطيب في بدنه أو
ثوبه (الثالث) دهن شعر
الرأس والهيئة

كان أصل السمن لانه لا يسمى دهنا ونحو الشارب والحاجب مما يقصد تيميمه ويتزين به من شعر الوجه كالرأس
واللحية فيمأذكر ولا يحرم دهن رأس أقرع وأصلع ولا ذقن أمر دولاسا شر شعور بدنه لا تنفعا للمعنى (الرابع
ازالة) شئ وان قل من (الشعور) كذا من (الظفر) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أى شعورها وقيس به شعر
بقية البدن وبالحاق غيره لان المراد الازالة وبازالة الشعر ازالة الظفر بجامع الترفه في الجميع ويستثنى من ذلك
شعر نبت بعينه وتاذى به أو طال بحيث يستر بصره وظهر انكسر فلا ثم عليه بقطع المودى فقط ومما يحرم عليه
أيضا مقدمة الجماع ان كان عمدا بشهوة ويحرم على الحلال تمكينه منها ولو بين التحليل وان لم ينزل حتى
النظر لكن بشهوة بخلاف الدم فانه لا يجب الا في مباشرة عمدا بشهوة كما يأتي واعلم ان هذه المحرمات المذكورة
يجب في كل منها دم وأنه دم تخيير وتقدير (فان لبس أو تطيب أو دهن) ولو (شعرة أو باشر بشهوة أو استمنى)
بيده أو بيد غيره (فانزل) وكان قد فعل اللبس أو ما به دمه حال كونه (عامدا عالما بخيار الزمة) الدم الا في بخلاف
ما لو فعل شيئا منها ناسيا للاحرام أو مكرها عليه أو جاهلا بتحريره أو يكون الممسوس طيبا أو رطبا العذرة فان علم
التحرير وجهه لوجوب الفدية لانه لا حقه الامتناع وان علمه بعد ونحو اللبس جهلا أو خارا لانه فهو رافع
الامكان عصى وزمته لفدية أيضا ولزمه أيضا ان لبس أو ستر لحاجة كتر نعم للعاجز عن ناسومة وقباج لبس
سرموزة وزر بول لا يستتر الكعبين وخف قطع أسفل كعبيه وعن ازار لبس سراويل ولاد في ذلك ولو فقد
الرداء ارتدى بالقميص ولا يلبسه أو الغسل أو الازال لم يلزمه قبول شرائه نسيت ولا هبته ويلزمه قبول عاريت
ومحل لزوم دم مقدمات الجماع مالم يجماع والاندراجت في بدنته وخرج بقوله باشر ما لو نظر بشهوة أو قبل بمحائل
كذلك فانه لادم عليه وان أنزل فمما لكانه يأثم كالمكر وهما مستثنى من قاعدة ان كل ما حرم بالا حرام فيه
الفدية ومن المستثنى أيضا عقد النكاح والاصفايا اذا أرسل الصيدو التسبب في امساك ونحوه في قتل غيره
الصيد (أو ازال ثلاثة أطفار أو أكثر متواليا) بان اتحد الزمان والمكان (أو) ازال (ثلاث شعرات أو أكثر
متواليا) بان اتحد ما ذكر (ولو) ازال ذلك حال كونه (ناسيا) للاحرام أو لحرمته أو جاهلا بحرمته (وجب)
عليه الدم الا في ثلاثة وكسائر التلافات والشعر يصعد بالثلاث وكذا الاطفار وفارق هذا ما قبله حيث أن
فيه الجهل والنسيان لانه تمتع وهو يعتبر فيه العلم والقصد وفارق ما لو أزالها مجنون أو مغمى عليه أو صبي لا يجبر
فانه لا فدية عليهم بان الناسي والجاهل يعقلان فعلمهما فينسب إليهما الى تصدير بخلاف هؤلاء ولو أزال الشعر
أو الظفر بقطع الجلد أو العضو لم يجب شئ لان ما أزيل تابع غير مقصود بالازالة ويجوز الحاق لازي نحو قتل
وجرح وفيه الفدية ويأثم الحاق بلا عذر والفدية على المخلوق حيث أطلق الامتناع منه أو من نار أحرقت
شعره لانه في يده أمانة ولزمه دفع مثله فانه لم يطق امتناعا فعلى الخالق والله لخلق مطالبته بالان نسكه ينم
بأدائها * (واعلم) * ان هذه المحظورات اما استهلاك كالحلق أو استمتاع كالنظف وهما أنواع ولا يتداخل
فداؤها الا ان اتحد النوع كتطيبه أو لبسه باصناف أو بصف مرتين فأكثر أو حلق شعر رأسه وذقنه وبدنه
واتحد الزمان والمكان عادة ولم يتخلل بينهما تكفير ولم يكن مما يقابل بمثل أو نحوه لان ذلك يعد حينئذ خصلة
واحدة نعم لو جامع فافسد ثم جامع ثانيا لم يتداخل لاختلاف الواجب وهو بدنه في الاول وشاة في الثاني فان
اختلاف النوع كالحلق وقلم تعددت مطالقاته لم يتحد الفعل كأن لبس ثوبا طيبا أو طلى رأسه بطيب أو باشر
بشهوة عند الجماع وتعددت أيضا باختلاف مكان الحلقين أو اللبسين أو التطيبين أو زمانهم ما لو يتخلل تكفير
وان نوى بالكفارة الماضي والمستقبل ولا يتداخل بين صيد أو شجار والدم الواجب هنا هو (ما يجزى في
الاخصية) صفتا وسنا ومنه سبع بدنه أو بقرة (أو اعطاء ستة مساكين أو فقراء) ثلاثة أصبع (كل مسكين نصف
صاع) وهو ونحوه مصري اذا الصاع قد حان بالمصري تقريرا كالمصري في كفة النبات (أو صوم ثلاثة أيام) فهو
مخير بين هذه الثلاثة (وفي شعرة أو ظفر مد) من الطعام وهو نصف قدح لعسر تبعيض الدم هذا ان اختار الدم

(الرابع) ازالة الشعر
والظفر فان لبس أو تطيب
أو دهن شعرة أو باشر
بشهوة أو استمنى فانزل
عامدا عالما بخيار الزمة أو
ازال ثلاثة أطفار أو أكثر
متواليا أو ثلاث شعرات أو
أكثر متواليا ولو ناسيا وجب
ما يجزى في الاخصية أو
اعطاء ستة مساكين أو
فقراء كل مسكين نصف
صاع أو صوم ثلاثة أيام وفي
شعرة أو ظفر مد

أما إذا اختار الأكل فواجبه صاع (أو) الصوم فواجبه (صوم يوم) على ما نقله الأسنوي وغيره واعتدوه
 لكن خالفهم آخرون (وفي شعرتين أو ظفرين مدان) أو صاعان (أو يومان) نقله يرماد كرى الشعرة
 (الخامس) من محرمات الاحرام (الجامع فاذا جامع) في قبل أو دبر ولو بهيمة أو مع حائل وان كثف (عامدا عالما
 مختارا قبل التحلل الأول في الحج وقبل الفراغ من) جميع أعمال العمرة في (العمرة فسد نسكه) وان كان
 الجامع رقيقا أو صيبا لالنهي عنه فيه بقوله تعالى فلا ترفث أي فلا ترفثوا أي لا تتجملوا والاصل في النهي اقتضاء
 الفساد والعمرة كاللحج اما الجامع بين تحليبه فلا يفسد وان حرم اضاعف الاحرام حينئذ يخرج بالقيود
 المذكورة أضدادها فلا فساد تغير ما مر في التمتع بخوال اللبس لان الجامع من أنواع التمتع (ووجب) على
 الجامع المفسد (اتمامه) أي النسك الذي أفسده كحصى باسانيد عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف
 لهم (وقضاؤه على الفور) وان كان نسكه تطاوعا لانه يلزم بالشروع فيه ويقع كالفساد فان كان فرضا أو تطاوعا
 فلا يصح جهله عن نسكه ووجب أن يحرم به من مكان احرامه بالاداء ان أحرم به قبل الميقات والا فني الميقات
 وانما لم يتعين الزمن الذي أحرم منه بالاداء لاضطباط المكان بخلاف الزمن فان أفسد القضاء فكفارة أخرى
 وقضاء واحد لان المقضى واحد فلا يلزمه أكثر منه وتجب عليه كفارة (و) هي دم ترتب وتعديل فتلزمه (بدنة)
 تجزئ في الاضحية وان كان نسكه نفلا (فان عجز) عنها (فبقرة) تجزئ في الاضحية (فان عجز) عنها (فبشبع)
 شياه تجزئ فيها (فان عجز فطعام بقيمة البدنة) يتصدق به على مساكين الحرم (فان عجز صام بعدد الامداد)
 ويكمل المنكسر (السادس) من المحرمات على المحرم (اصطياد الماء كوال البرى) الوحشى (أو متولد منه ومن
 غيره) كمتولد بين حمار وحشى وحمار ألى أو بين شاة وطي أو بين ضبع وذئب لقوله تعالى وحرم عليكم صيد
 البرى أى التعرض له باى وجهه من أوجه الايذاء حتى بالتفجير مادام حراما وخارج عما ذكر المتولد بين وحشى وغير
 ما كوال وأنسى ما كوال كالمتولد بين ذئب وشاة أو بين غريم كولين أحدهما وحشى كالذى بين حمار
 وذئب أو بين أهليين أحدهما غير ما كوال كالغبل فلا يحرم التعرض لشيء منها كأنسى وان فوحش وبحرى
 الا ان عاش في البر كطيئه الذى يغوص فيه ولو شئت كونه ما كولا أو برى أو متوحش لم يجب الجزاء بل يندب
 ويحرم التعرض أيضا لسائر أجزائه كبضه ولبنه ويضمن بالقيمة ويجب مع الجزاء قيمة لما لى كانه كان
 مملوكا ومن أحرم وفي ملكه صيد زال ملكه عنه ولزمه ارساله ولو بعد التحلل ومن أخذه قبل ارساله ملكه ولا
 يجب ارساله قبل الاحرام (ويحرم ذلك) أى التعرض باى وجهه كان لصيد المذكور (في الحرم على الحلال)
 ولو كافر ما تزلزالا لحكام تعظيم الحرم سواء أرسل الحلال كلبا أو مهيما من الحل على صيد كاه أو قائمة من
 قوائمه في الحرم واعتد عليها أو عكسه تغليب الحرم وقوائمه يضمن صيد اسعى من الحرم الى الحل أو من الحل الى
 الحرم لكن سالك في أثناء سعيه الحرم ثم قتله لان ابتداء الاصطياد من حين الرمي أو نحوه لامن حين السعي ولذا
 سنت التسمية عند الاول دون الثانى ولو أخرجه من الحرم ونصب شبكة في الحل فتعقلها صيد لم يضمنه
 ولا عبرة بكون غير قوائمه في الحرم كراسه والعبرة في النائم بمسقطه نعم ان أصاب الجزء الذى في الحرم ضمنه وان
 كان مستقرا على غيره ولو كافى في الحل ومر السهم في الحرم ضمنه وكذا السكبان تعين الحرم طريقا لانه
 اختيارا (ويحرم) على الحلال والحرم (قطع نبات الحرم) من الشجر والحشيش (الطيب وقطعه) مباحا كان
 أو مملوكا حتى ما يستنبه الناس لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمته الله
 لا يعضد شجرة ولا ينفر صيده ولا يخلخله والعهد القطع واذا حرم القطع فالقطع أولى والخلاف بالقتل الحشيش
 الرطب وقديس بمكة سائر الحرم وخارج الرطب اليابس فيجوز قطعه وقطعه ولو غرس حرمية في الحل لم تنتقل
 الحرمية عنها وحلية في الحرم لم يكن لها حرمية ولا يضمن غصنا أصله في الحل ويضمن صيدافوقه بخلاف غصن في
 الحل وأصله في الحرم فإنه يضمنه دون صيدافوقه ولو غرس في الحل فواشجرة حرمية ثبت لها حكم الاصل ويحرم

أو صوم يوم وفي شعرتين أو
 ظفرين مدان أو يومان
 (الخامس) الجامع فاذا جامع
 عامدا عالما مختارا قبل التحلل
 الاول في الحج وقبل الفراغ
 من العمرة فسد نسكه
 ووجب اتمامه وقضاؤه على
 الفور وبدنة فان عجز فبقرة
 فان عجز فبشبع شياه فان عجز
 فطعام بقيمة البدنة فان عجز
 صام بعدد الامداد
 (السادس) اصطياد
 الماء كوال البرى أو متولد منه
 ومن غيره ويحرم ذلك في
 الحرم على الحلال ويحرم
 قطع نبات الحرم الرطب
 وقطعه

تقطع شجرة أصلها في الحبل والحرم ويحرم قطع غصن لا يخاف مثله في سنته ويضمنه وقطع ورق الشجر ان كان
 بخط يضرها (الا الاذخر) فلا يحرم قطعه ولا قلعه للتسقيف أو غيره لاستثنائه في الخبر الصحيح (و) (الا الشوك)
 وان لم يكن في العاريق والاغصان المؤذية في العاريق كالصبيد المؤذى والجواب عن خبر ولا بعضه وشوكها أنه
 يتناول المؤذى وغيره فخص غير المؤذى بالقياس على قتل الفواشق الخس (و) (الا علف البهائم والدواء)
 أي ما يتداوى به كالحظ ان وجد السبب لاقبله وما يتعذى به كالرجلة والبقرة فيجوز أخذه للحاجة اليه
 ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة ولا يجوز قطعه للبيع من يعلق أو يتداوى به ويجوز رعي الحشيش والشجر
 بالبهائم (و) (الا (الزرع) كالخضرة والشعير والذرة والبقول والخضراوات فيجوز قطعه وقلعه ولا ضمان فيه
 (ويحرم قلع الحشيش) والشجر (اليابس) ان لم يمت لانه لو لم يقلعه لنبت فان فعله اثم وضمنه فان مات جاز ولا
 ضمان (دون قطعه) فانه يجوز ولا ذية فيه ولو أخاف ما قطع من الاخضر فلا ضمان والا ضمنه بالقيمة (ثم) اعلم
 ان دم جزاء الصيد والشجر دم تخيير وتمهيد لخيرته (ان تألف صيد اله مثل من النعم ففيه مثل) تقريرا
 لابعبار القيمة بل بالصورة والخلقة (وان يكن له مثل ففيه قيمة) في موضع الاتلاف ووقته (ففي النعمة) ذكر
 أو أنى (بدنة) كذلك ولا تجزئ منها بقرة ولا سبع شياه أو أكثر لان جزاء الصيد راعي فيه المماثلة (وفي بقرة
 الوحش وحماره بقرة وفي الغنمية شاة) وفي الفلي تيس (وفي الحمامة) ونحوها من كل مفروق يعب ويهدر (شاة)
 من ضأن أو مزر بحكم الصحابة رضوان الله عليهم ومستنده توقيف بلغهم والا فالقياس القيمة وفي الثعلب شاة وفي
 الارنب عناق وهي أنى المرز اذا قويت المالم تبلغ سنة وفي البربوع والوبر جفرة وهي أنى المرز اذا بلغت أربعة أشهر
 ونصت عن أمها وفي الضب وأم حنين جدى ويحكم فيما لانص فيه غير ما ذكر بالمثل عدلان فقيهان بباب الشبه
 ويقضى الصغير والصحيح والهمزيل وأضدادها بمثله ولو أعور يمين يسار ويجزئ الذكر عن الأنثى وعكسه ويجب
 في الحامل حامل ولا تذبح بل تقوم (ويختير في المثل بين ذبح مثله في الحرم) ولا يجوز ذبحه في غيره وان تصدق به
 فيه (والتصدق به) أي بجمعه (فيه) أي في الحرم على مساكنه بان يفرق لجه عليهم أو يملكهم جملتهم مذبحا
 وانفاطنون أولى هنا في نظائره (وبين التصديق بطعام) يجوز في الفطرة (بقية المثل) في مكة على من ذكر
 (والصيام) في أي محل شاء (بعدد الامداد) ويكمل المنكسر ولا يجوز إعطاؤهم المثل قبل الذبح ولا إعطاؤهم
 دراهم والاصل في ذلك آية ومن قتلهم منكم متعمدا وانما اعتبر قيمة المثل بمكة عند العدول عن ذبح مثله لانها
 محل ذبحه فاعتبرت قيمته بها عند العدول عن ذلك (وفي الامثل له كالجراد) وغير الحمام من الطيور سواء الاصغر
 منه والا كبر (يختير بين اخراج طعام بقيته) يجوز في الفطرة على مساكن الحرم (والصيام بعدد الامداد)
 والمنكسر منها ويرجع في القيمة هنا وفيها ما روي عدلين (ويجب في الشجرة) الحرمية (الكبيرة) بان تسمى
 كبيرة عرفا (بقرة) رواه الشافعي عن ابن عباس رضي الله عنهم ومثله لا يقال لا بتوقيف سواء اختلفت الشجرة
 أم لا ويجوز اخراج بدنة عنها وانما لم تجزئ عنها ولا عن الشاة في جزاء الصيد لانهم راعوا المثلية ثم لانهما يجب في
 البقرة أن يكون (لها سنة) بل سنتان فامتنان اذا لم يمت اجزأها في الاضحية على المعتمد (و) (يجب في الشجرة)
 الحرمية (الصغيرة) عرفا وهي (التي كسبع الكبيرة) تقريرا (شاة) وتجب أيضا فيما جاوزت سبع الكبيرة
 ولم تنتم الى حد الكبيرة لكن تكون الشاة الواجبة فيها أعظم من الشاة الواجبة في سبع الكبيرة والدم هنا تخيير
 وتعديل كحرم في جزاء الصيد فحينئذ (يختير بين ذبح ذلك) والتصدق به كحرم (والتصدق بقيته طعاما) يجوز
 في الفطرة نظير ما مر أيضا (والصيام بعدد الامداد) والمنكسر منها (وفي الشجرة) الحرمية (الصغيرة) جدا قيمتها
 تخيير او تعديل أيضا فحينئذ (يتصدق بقدرها) أي القيمة (طعاما) يجوز في الفطرة (أو يصوم بعدد الامداد)
 والمنكسر منها

*(فصل) * في موانع الحج وهي سنة الاول الابوة (ويجوز للابوين) أي لكل منهما وان علا أو كان هناك

الا الاذخر والشوك وعلف
 البهائم والدواء والزرع
 ويحرم قلع الحشيش
 اليابس دون قطعه ثم ان
 اتلف صيد اله مثل من النعم
 ففيه مثله وان لم يكن له مثل
 ففيه قيمة في النعمة بدنة
 وفي بقرة الوحش وحماره بقرة
 وفي الغنمية شاة وفي
 الحمامة شاة ويختير في
 المثل بين ذبح مثله في الحرم
 والتصدق به فيه وبين
 التصديق بطعام بقيمة المثل
 والصيام بعدد الامداد وفيما
 لا مثل له كالجراد يختير بين
 اخراج طعام بقيته والصيام
 بعدد الامداد ويجب في
 الشجرة الكبيرة بقرة
 لها سنة وفي الشجرة الصغيرة
 التي كسبع الكبيرة شاة
 يختير بين ذبح ذلك والتصدق
 بقيته طعاما والصيام بعدد
 الامداد وفي الشجرة الصغيرة
 جدا قيمتها يتصدق بقدرها
 طعاما أو يصوم بعدد
 الامداد

*(فصل) * ويجوز للابوين

أقرب منه (منع الولد) وان سفل (غير المكي من الاحرام بتطوع حج أو عمرة) ابنه دأود واما لانه أولى باعتبار
اذنهم ما من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لرجل استأذنه في الجهاد
ألك أبو ان قال نعم قال استأذنتهما قال لا قال ففهم الجاهد أما المكي ونحوه فليس لهم ما منعه على ما يحسنه الاذرى
لقصر السفر (دون الفرض) فليس لهم ما منعه منه لا ابتداء ولا انتماء لانه فرض عين بخلاف الجهاد ويشمل
ذلك من لم يحج بحجة الاسلام فليس لهم ما منعه منها وان كان فقيرا إلى احتمال فيه لانه اذا تكفها تجزئه عن حجة
الاسلام فتقع فرضا ويسن استأذنه ما في الفرض أيضا * الثاني الزوجية يسن له الحج بزوجه - لا لامر به في
الصحيحين ويسن لها أن لا تحرم بغير اذنه نعم تمتنع على الامة ذلك الا باذن الزوج والسيد والفرق ان الحج لازم
للعمرة فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فإزالها الاحرام ونزولها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب
عليها الحج ولذا حرم على الزوجة صوم النفل بغير اذن لا الفرض وقياسه انه يحرم على الحرة الاحرام هنا بالنفل بغير
اذن (ولا زوج منع الزوجة من) النسك (الفرض والمسنون) لان حقه على الفور والنسك على التراخي ويفارق
الصوم والصلوة لا يطول مدته بخلافهما نعم ان سافرت معها باذنه وأحرمت بحيث لا يقوت عليه استمتاعها ابنته
بان كان محرما وكان احرامها يفرغ قبل احرامه أو يفرغان معاً لم يكن له منعها لانه تعنت وليس له منعها من نذر
معين قبل النسك أو بعده لكن باذنه ولا منع الحابسة نفسها القبض المهر لان لها السفر بغير اذنه * الثالث
الرق فاذا أحرمت قن باذن سيده لم يحله وان أفسده لانه عند لازم عقده باذنه ولشتره الفسخ ان جهل احرامه
ويحرم عليه الاحرام بغير اذن سيده (وللسيد منع رقيقه) ولو مكاتباً وأم ولد ومبعضا ليس بينه وبين سيده بها بآة
أو بينهما بها بآة والنوبة للسيد (من ذلك) أى النسك (فرضا) كان (أو سنة) لان منافعه مستغرة للسيد (فان
أحرما) أى الفرع والزوجة والقن (بغير اذنهم) أى الاصل والزوج والسيد جاز لهم تحريمها بان يأمروهم به
فيلزمهم حيثئذ التحلل فان امتنعت الزوجة والامتنع معتمكتهم منه فلا زوج والسيد وطوهم ما سائر الاستمتاع
بهم ما والاثم عليهم مادونه وليس للفرع والزوجة التحلل بغير أمر به فان ذلك بغير أمر السيد ويفرق
بان معصيته أشد لما لك السيد من منافع وعدم مخاطبة بالنسك بخلافه ما في جميع ذلك وانما لم يلزمه بغير اذن
وان كان الخرج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجلالة مع حوازي رضى السيد بدوامه واذا أمروهم
(تحلوا) وجوبا كما تقر * الرابع الاحصار العام بان يمنع المحرم عن الماضي في نسكه من جميع الطرق رقى الابتقال
أو بذل مال فله - حيثئذ التحلل وان اتسع الوقت ولمنع من الرجوع أيضا * الخامس الاحصار الخاص فاذا
حبس ظمأ أو بدين وهو معسر فله التحلل * السادس الدين وليس للدين التحليل وله منعه من السفر الا ان
أعسر أو ناجل الدين وان لم يبق من أجله الحلقة واذا التحلل الثلاثة الاول (هم والمحصر) بقسميه (عن الحج و)
كذا عن (العمرة) فليكن تحللهم - (بذبح ما يجزئ في الاضحية ثم) بعد الذبح (الحلق مع اقتران نية التحلل بهما)
أى بالذبح والحلق (ومن عجز عن الذبح) بالطريق السابق في دم ونحو القنق (أطعم بقية الشاة فان عجز) عن
الاطعام (صام بعد الامداد) والمنكسر (والرفق) وكذا الحر الذي لم يجد دما ولا طعاما (يتحل بالنية مع الحلق
فقط ويتعين محل الاحصار) من الحلال وان أمكنه بقية الى طرف الحرم للذبح وتفرقة اللحم وتفرقة الطعام
ولما لزمه من سائر الدماء لانه صار في حقه كالحرم في حق غيره ولا يتعين للصوم محله ويتوقف التحلل على الذبح
أو الاطعام لا على الصوم اطول مدته (ولا قضاء عليهم) اذا تحلوا لانه لا تقصير منهم بل الامر كما كان قبل الاحرام
فان أحصر في قضاء أو نذر معين في عام حصره بقي في ذمته كما كان وكذا حجة الاسلام أو النذر اذا استقرت بان
وجدت فيها شروط الاستطاعة قبل حصره وان أحصر في حج تطوع أو اسلام أو نذر لم يستقر بل يلزمه حتى في
التطوع أصلا ولا في الاضحية حتى يستطيع (ومن شرط التحلل) من احرامه عند الشروع فيه (لفرغ زاد

منع الولد غير المكي من
الاحرام بتطوع حج أو عمرة
دون الفرض وأن زوج منع
الزوجة من الفرض
والمسنون ولا سيد يمنع
رقيقه من ذلك فرضاً أو سنة
فان أحرما بغير اذنهم -
تحلوا هم والمحصرون الحج
والعمرة بذبح ما يجزئ
في الاضحية ثم الحلق مع
اقتران نية التحلل بهما ومن
عجز عن الذبح أطعم بقية
الشاة فان عجز صام بعد
الامداد والرفق يتحل بالنية
مع الحلق فقط ويتعين محله
الاحصار ولا قضاء عليهم -
ومن شرط التحلل لفرغ زاد

أو مرض أو غير ذلك) كضلال طريق وخطا في العدد (جاز) وحينئذ فله التحال به كجهل أن يخرج من الصوم فيما لو نذر بشرط أن يخرج منه بعذر ثم ان شرطهم - دى لزمه أو بلاه دى أو أطلق لم يلزمه فيكون تحاله بالنسبة ففما ولو قال ان مرضت فانا حلال فمرض صار حلالا بنفس المرض وله شرط قلب بحجة عمرة بنحو المرض وانما لم يحرم التحال بنحو المرض بلا شرط كلاحصار لان التحال لا يفيد زال بنحو المرض بخلاف التحال بالاحصار بل يصير حتى يزول نذره فان كان محرما بعمرة أتمها وبجحد فاته تحال بعل عمرة (ويتحال من فاته الوقوف) بعرفه وجوبه فيحرم عليه استدامة احرامه الى قابل لزوال وقته كالاتداء فلو استدامه حتى حج به من قابل لم يجز ويكون تحاله (بطواف وسعي) ان لم يكن سعي به - بطواف القدوم (وعلق) بنية التحال وان لم ينو العمرة ولا تجزئه عن عمرة الاسلام ولا يجب رمي ولا مبيت وان بقي وقته - ما وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحال الثاني وأما الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصارت كن رمي (ويقتضى) حجه فورا وجوب بان كان تطوعا لانه لا يخلو عن تقصير فان كان فرضا بقي في ذمته كما كان (وعليه دم) وان كان الفوات بعذر كذوم ونسيان (كدم التمتع) فيكون دم ترتيب وتبدير (ويذبحه) وجوبا (في حجة القضاء) أي بعد الاحرام بها أو بعد دخول وقت الاحرام به وذلك في قابل كما ان دم التمتع لا يجب بالا احرام بالحج * وادلم ان الدماء أربعة دم ترتيب وتبدير ودم تخيير وتعديل ودم تبخير وتبدير ودم ترتيب وتعديل ومعنى الترتيب انه لا يجوز العدول للبدل الا بعد العجز عن الاصل والتخير عكسه ومعنى التبدير ان الشرع قدر الصوم المعدول اليه والتعديل عكسه فلا قل دم التمتع والقمران والفوات وترك الاحرام من الميقات والرمي والمبيتين وطواف الوداع والثاني دم جزاء الصيد والشجر والثالث دم الحلق والقلم والطيب والدهن واللبس ومقدمات الجماع وشاة الجماع غير الفسد والرابع دم الجماع المفسد ودم الاحصار (وكل دم واجب) من هذه المذكورات اراق في النسل الذي وجب فيه الدم الفوات كما مروكها أو بدلها من الاطعم (يجب ذبحه) وتفرقه (في الحرم) على مساكنه (الادم الاحصار) فانه يذبح ويفرق في محل الاحصار كما مروكها (والافضل في الحج) الذبح لما وجب أو ندب فيه (في منى) وان كان منمنعا (وفي العمرة المرودة) أي الذبح فيها لما وجب أو ندب في العمرة لانهم ما محل تحللها ما وكل هذه الدماء لا تختص بوقت فيذبحها (في أي وقت شاء) لان الاصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكن يندب اراقته أيام التضحية نعم ان حرم السبب وجبت المبادرة اليه (وبصرفه) أي الدم أو بدله من الواجب المالي (الى) ثلاثة أو أكثر من (مساكنه) أي الحرم الشاملين لقراءته والمس - متوطنون أولى ما لم تكن حاجة الغرباء أشد ولا يجب استيعابهم وان انحصر أو يجوز ان يدفع لكل منهم مدا أو أكثر وأقل ادم بنحو الحلق فيستعين لكل واحد من سنة مساكن نصف صاع كما مروكها فان عدم ما من الحرم آخر الواجب المالي حتى يجدهم ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة اذ ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بخلاف هذا ولو سرق المذبح في الحرم ولو بغير تقصيره وان كان السارق هو من مساكن الحرم سواء نوى الدفع أم لا أو غصب ذبح بدله وهو الاولى أو اشترى به لما وصدق به عليهم

(باب الاضحية)

وهي ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الا - قى والاصل فيها قبل الاجماع ما مع من قوله صلى الله عليه وسلم لم يعمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقه الدم وانما الثاني يوم القيامة بقرونها وأط - لانها وان الدم يقع من الله بكان قبل أن يقع على الارض فطيبوا بها نفسها (هي سنة) على الكفاية (مؤكدة) للاخبار الكثيرة فيها بل بوجوبها وروده خبر الدارقطني كتب على النحر ولبس بواجب عليكم فلو فعلها واحد من أهل البيت كفت عنهم وان ساءت اكل منهم فان تركوها كلها كرهوا (لا تجب) الاضحية

أو مرض أو غير ذلك
جاز ويحل من فاته الوقوف
بطواف وسعي وحلق
ويقتضى وعليه دم كدم
التمتع ويذبحه في حجة القضاء
وكل دم واجب يجب ذبحه
في الحرم ادم الاحصار
والافضل في الحج في منى وفي
العمرة المرودة في أي وقت شاء
وبصرفه الى مساكنه
(باب الاضحية)
هي سنة مؤكدة لا تجب

(الابل النذر) كالله على أو على أن أضحي به هذه (وبقوله هذه أضحية أو جعاتها أضحية) لزوال ملكه عنها بذلك
 فيعين عليه ذبحها ولا يجوز له التصرف فيها نحو بيع أو ابدال ولو تخير منها أو اعلم بزل ملكه عن فن قال على
 أن أعتقه الإباحة وإن لم يزل لأن الملك هنا ينتقل للمساكين ولا ينتقل بالكتابة ولا أثرانية
 جعلها أضحية نعم إشارة الآخرس المفهومة كناطق الناطق وإذا ذبح الواجبة أو ولدها واجب التصدق
 بجميع أجزائها كإياي (ولايحزى) في الأضحية من الحيوان (الا) النعم وهي (الابل والبقر والغنم) لأن
 التضحية بغير ذلك لم تنل فلا يحزى نحو بقرة الوحش وحماره نعم يحزى متولدين جنسين من النعم هنا وفي العقبة
 والمهدي وجزء الصيد ويهتربا على أبويه سنا كسنتين في المتولدين ضان ومعرز (وأفضلها بدنة ثم بقرة ثم ضائنة
 ثم معز) ثم شرك من بدنة ثم من بقرة لأن كلامها ذكر أطيب مما بعده أى من شأنه ذلك (وسبع شياه) من الضان
 أفضل من سبع من المعز وسبع من المعز (أفضل من البدنة) لزيادة القرينة بكثرة الدماء المرافقة (وأفضلها)
 من حيث اللون (البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء) وهي التي لا يصفو بياضها (ثم البلقاء) وهي ما بهضها أبيض
 وبعضها أسود (ثم السوداء ثم الحمراء) هذا ضعيف والذي قاله الماوردي أن الحمراء قبل البلاء والتفضيل
 في ذلك قيل للتعب وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وورد لدمه فراء أحب إلى الله تعالى من دم يهوداوين
 والذكر أفضل من الأنثى ما لم يكن ترثا والافاقى لم تلد أفضل منه والامتن أفضل من غيره من جنسه وان تعدد
 وورد عظمه وأضحاها كم فأنها إلى الصراط مطايا كم (وشرطها) أى الأضحية (من الابل أن يكون لها خمس سنين
 ثامة ومن البقرة والمعز سنتين) (من الضان سبعة) (من الابل أن لا تكون جرباء وأن قل الجرب
 سنة ثامة) نعم أن أذع أى أسنة طاسه قبل السنة أجزأ (و) شرطها (أن لا تكون جرباء وأن قل الجرب
 أوجى زواله لأنه يفسد اللحم والودك وينقص القيمة (ولاشددة العرج) بحيث تسبقها المشاية إلى الكلال
 الطيب وتتحاف عن القطيع وأن حدث العرج تحت السكين ومثله بالاولى انكسار بعض الاعضاء (ولا عجفاء)
 اشتد هذا لما بحيث ذهب نخها (ولا مجنونة) بأن يكون بها عدم هداية إلى المريع بحيث قل رعيها لأن ذلك يورث
 الهزال (ولا عياء ولا عوراء) وهى ذاهبة ضوء إحدى عينيها وان بقيت الحدة لفوات المقصود وهو كمال النظر
 وتجزى العشاء والمكوبة والعشواء وهى التي لا تبصر لالا (ولا مريضة مريضة) مريضة الغنم (أى يوجب ذواله
 للغير الصحيح أو بيع لا تجزى في الاضاحى العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها
 والعجفاء البين عجفها وأما البسير من غير الجرب فلا يؤثر لأنه لا ينقص اللحم ولا يفسده (و) شرطها (أن لا يبين
 شئ من أذن أو قل) ذلك المبان كان خلقت بلاذن لفوات جزء ما كوال أقطع بعضها من غير ابانة وشقتها من
 غير أن يذهب منها شئ بالشق فلا يضرب لانه نقص فيه والنهي عنها للترتب (أو) (من لسانها) أضرعها أو
 ألبتها أو ذنبها وان قل لانه يبين بالنسبة اليها وتجزى مخلوقة بلاضرع أو ألبة أو ذنب وفارقت المخلوقة بلاذن بانها
 عضو لازم غالب بالبحلاف تلك الثلاثة ولا يؤثر فوات خصية وقرن لانه لا ينقص اللحم بل انحصار يده ويكره غير
 الاقرن ولا يضركسر القرن ان لم يعب اللحم وان دعى بالكسر (و) ان (لا يبين) شئ ظاهر من فخذها بخلاف
 غيرا فظاهر لانه بالنسبة اليه غير بين (وأن لا تذهب جميع أسنانها) وان لم يؤثر فيها نقصا بخلاف ذاهبة أكثرها
 ما لم يؤثر نقصا في الاعتلاف (وأن ينوى التضحية بها عند الذبح أو قبله) وان لم يفسد فراءها عند ذبحها وانما عند
 بتقديمها عند تعيين الأضحية بالشخص أو بالنوع كسنتها باشارة من غنمه التي في ملكه لالا التي سبيلها ولا يكفي
 تعيينها عن التبعة ويجوز أن يوكل مسلمان في التبعة والذبح ولا يضى أحد عن حي بلاذنه ولا عن ميت لم يوص
 (ووقت التضحية) يدخل (بعد طلوع الشمس يوم النحر) بعد (مضى قدر ركعتين وخطين) خفيفان بان
 بعض من الطالوع أقل ما يحزى من ذلك وان لم يحز ج وقت الكراة (ويجند) وقتها ليلانها (إلى آخر أيام

الابل النذر وبقوله هذه أضحية
 أو جعاتها أضحية ولا يحزى
 الا الابل والبقر والغنم
 وأفضلها بدنة ثم بقرة
 ثم ضائنة ثم معز وسبع شياه
 أفضل من البدنة وأفضلها
 البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء
 ثم البلقاء ثم السوداء ثم
 الحمراء وشرطها من الابل
 أن يكون لها خمس سنين
 ثامة ومن البقرة والمعز سنتين
 ثامين ومن الضان سبعة ثامة
 وان لا تكون جرباء وان
 قل ولا شدة العرج ولا
 عجفاء ولا مجنونة ولا عياء ولا
 عوراء ولا مريضة مريضا
 يفسد لسانها أو لا يبين شئ
 من أذن أو قل أو لسانها
 أو ضرعها أو ألبتها ولا شئ
 ظاهر من فخذها وأن لا
 تذهب جميع أسنانها وأن
 ينوى التضحية بها عند
 الذبح أو قبله ووقت التضحية
 بعد طلوع الشمس يوم
 النحر ومضى قدر ركعتين
 وخطين ويمتد إلى آخر أيام

التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر فلا يذبح بعد ذلك أو قبله لم يقع أضحية لغير الصحيحين أول ما نبدأ به من يومنا هذا أن نضلي ثم نرجع فخير من فعل ذلك فقد أصاب ستئنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحلم قدمه لاهله وليس من النسك في شيء (ويجب) في أضحية التطوع (التصدق) بشيء يقع عليه الاسم وإن قل (من الجها) فحرم عليه كل شيء مما أهدى التطوع وأضحية التطوع مثله فكلوا منها وأطعموا الفقير أي السائل والمعتل أي المتعرض للسؤال ويجب أن يتصدق بالجزء المذكور حال كونه (نيا) ملكه مسلماً حراً أو مكاتباً والمعطى غير السيد فقير أو مسكيناً فلا يكفي إعطاؤه مطبوعاً ولا قديداً ولا جله طعاماً ودعاؤه أو إرساله إليه لأن حقه في ملكه لا في أكله ولا عليه غير اللحم من نحو كرش وكبد ولا تأكل ذمي كفي صدقة الفطر فإن أكل الجميع ضمن الواجب وهو ما ينطاق عليه الاسم فيشترى بثمنه لحماً يحرم تملك الأغنياء شيئاً من الأضحية لا طعامهم ولا هداؤهم لهم والافضل أن يقتصر على أكل لحمه ويتصدق بالباقي ثم أكل الثلث والتصدق بالباقي ثم أكل الثلث والتصدق بالثالث واهداء الثلث الباقي للأغنياء وفي هذه الصور يثاب على التضحية بالكل وعلى التصديق بالجميع (ولا يجوز بيع شيء منها) أي من أضحية التطوع ولا تألفه بغير البيع ولا إعطاء الجزاء أجرته من نحو جلد لها بل مؤنته على المالك ولا يكره الادخار من الجها يحرم نقلها عن بلد التضحية (ويتصدق) وجوباً (بجميع المنذورة) والمعينة بخوها هذه أضحية أو عن المتزمتة في الذمة فلا يجوز له أكل شيء منها لأنه أنحر ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شيء منها إلى نفسه كالأخر جزز كانه وما أكله منها يغرم قيمته والولد كأمه وإن حدث بعد التعيين أو انفصل منها بعد الذبح فثبت كانت واجبة لم يجز إلا كل منه الأولاد الواجبة المعينة ابتداءً وحيث كانت تطوعاً كان كالأضحية أخرى فلا بد من التصديق بجزء منه كأمه (ويكره) لمريد التضحية (أن ينزل شيئاً من شعره أو غيره) كظفره وسائر أجزائه بدنه (في عشر ذي الحجة حتى يضحى) ولو الأولي لمن أراد التعدد لأنهي عنه في مسلم والمعنى فيه شمول المغفرة لجميع أجزائه وتعدد الكراهة بامتداد تأخير التضحية فإن أخرها عن أيام التشريق زالت الكراهة

(فصل) في العقيقة وهي لغة شعر رأس المولود وشعر عا يذبح عند حلق شعر رأسه والاصل فيها ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم الغلام مرتين بعقيقته ومعناه ما ذهب إليه أحمد كجماعة أنه إذا لم يعق عنه لم يشفع في ولديه يوم القيامة (والعقيقة سنة) وكدة للتمر السابق وغيره والمحاطب بهم من عليه نفقة الولد فليس لأولي فعلها من مال ولده لأنهم أتبع فإن فعل ضمن ولا تخاطب بها الأم إلا عند أسرار الأب وهي (كالأضحية) في سنها وجنسها وسلامتها مما يمنع الأجزاء وفي أفضلها والا كل منها والتصدق والاهداء والادخار وقد رآنا كقول وفي امتناع نحو البيع والتعين بالتعيين واعتبار النية وقتها وفي غير ذلك نعم لا يجب التملك من الجها (ووقتها من الولادة) بالنسبة للموسر عندها (إلى البلوغ) فإن أعسر نحو الأب في السبعة لم يؤمر بها أن يسر بعد مدة النفاس والأمر بها (ثم) بعد البلوغ يسقط الطلب من نحو الأب والأحسن حينئذ أنه (يعق عن نفسه) تذاكراً لمخافات وخبر أنه صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد النبوة باطل وإن رواه البيهقي (والافضل) ذبحها (في اليوم السابع) من الولادة فيدخل يومها في الحساب ويسن أن يعق عن مات بعد التمكن من الذبح وإن مات قبل السابع (فان لم يذبح فيه في الرابع عشر والافني الحادي والعشرين) وهكذا في الأسابيع وقيل إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فأت وقت الاختيار وكلام المصنف يوحى إليه وأنما يجزئ في العقيقة شاة بصفة الأضحية كما مر سواء الذكر والانثى (و) (الكل شاتان) متساويتان (لذكر) ويحصل بالواحدة فيه أصل السنة لما صرح أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام شاتين متساويتين وعن الجارية شاة واحدة والخنثى كالانثى وسبع البدنة أو البقرة كشاة (و) (السنة) (أن لا يكسر عظامها) ما أمكن سواء العناق والا كل تقولا

التشريق ويجب التصديق من الجها نياً ولا يجوز بيع شيء منها ويتصدق بجميع المنذورة ويكره أن ينزل شيئاً من شعره أو غيره في عشر ذي الحجة حتى يضحى
(فصل) والعقيقة سنة كالأضحية وقتها من الولادة إلى البلوغ ثم يعق عن نفسه والافضل في اليوم السابع فان لم يذبح فيه في الرابع عشر والافني الحادي والعشرين والا كل شاتان للذكر وأن لا يكسر عظامها

بسلامة أعضاء الولد (وأن يتصدق به مطبوعاً) ان يطبخ (بحلو) تفاؤلاً بحلاوة اخلاق المولود ولا يكره طبعها
بحاض (والارسال) بالمطبوخ الى الفقراء (أكل) من نذائهم اليها لانه ارفق بهم (و) يسن (حاق شعره بعد
الذبح) كافي الحاج وأن يكون كالشربة يوم السابع (و) يسن (التصدق برنته) أي شعر رأسه (ذهباً) ان
لم يتيسر أو لم يفعل تصدق برنته (فضة) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم فاطمة رضي الله عنها برنته شعر الحسين
رضي الله عنه والتصدق بوزنه فضة لانها المتيسرة حينئذ واعطاء الغالبه رجل العقيقة وقين بالفضة الذهب
بالاولى وبالذكر الاثنى (و) يسن (تحنكيه بتمر) ثم رطب (ثم حلو) يعضه ويدلك به حنكه حتى يصل منه شيء
الى جوفه لا يتابع وينبغي أن يكون المخلط من أهل الخير (ويكره تلطخ رأسه) أي المولود (بالدم) لانه فعل
الجاهلية وانما لم يحرم لانه قبل بنديه بخبر فيه (ولا بأس) بتلطخه (بالزعفران) والخلق بل يندب كافي المجموع
الحديث فيه

* (فصل) في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه (ويحرم تسويد الشيب) ولولا امرأة الالمجاهد اراها بالصدق
(و) يحرم (وصل الشعر وتقليم الاسنان والوشم) لانه صلى الله عليه وسلم لعن فاعل ذلك والمفعول به (و) يحرم
(الحناء للرجل) والخنثى (بلا حاجة) لما فيه من التشبه بالنساء * (تمة) * يسن أن يحسن الاسم وأفضل
الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة لخبره مسلم وأبي داود بذلك وحكمة
تسميته صلى الله عليه وسلم ولده ابراهيم ذكرتم في شرح الارشاد وتكره الاسماء القبيحة وما يتطير بنفيعه عادة
كحنج و بركة وحرب ومرة وشهاب وجمار والفخ ويسار ورياح ونافع ونحوست الناس أو العلماء أشد كراهة
وتحرم بمالك الاملاك وشاهنشاه وأفضى القضاة قال القاضي أبو الطيب ويقاضى القضاة ويندب تغيير القبيح وما
يتطير بنفيعه ويندب لولده وتليذه وغلامه أن لا يسميه باسمه أو أن يكنى أهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن
لهم ولد وأن تكون التكنية باكبراً ولاده ويحرم التكنية بأبي القاسم لمن اسمه محمد وغيره في زمنه صلى الله عليه
وسلم وبعده ولا يكنى نحو فاسق ومبتدع الانحوف فتنة أو تعرف كابي لهب والادب ان لا يكنى نفسه مطلقاً
الا ان اشتهر بكنية ولم يعرف بغيرها ويحرم تليسه بما يكره ان عرف بغيره وان كان فيه ويسن أن يؤذن في اذن
الولد اليمنى وأن يقام في اليسرى لا يتابع ولانه يمنع ضرراً من الصبيان كإورد أي التابعة من الجن وأن يقرأ في
أذنه اليمنى سورة الاخلاص لا يتابع وأن يقول في أذنه ولو ذكر اني أعيد ذها أي التسمية بك وذو يتهامن
الشیطان الرجيم * أعاذنا الله منه ولا جعل له علينا سلطاناً آمين والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته وسلم كلما ذكره الذكر ون وغفل عن ذكره الغافلون
وحسبنا الله ونعم الوكيل

* (هذا آخر) ما أردت تسويده على هذا المختصر ورأيت في بعض نسخه أن مؤلفه وصل فيه الى قريب من
نصف الكتاب وانما لم أكتب عليه لانه لم يصح عندي أن المصنف يبض الى ذلك المحل وانما الذي في نسخ
الكتاب المعتمدة الوصول فيه الى هذا المحل على أنه بلغني أن له مختصرات متعددة فلهذا قصدت تكميل بعضها
فلم يتم له واسأل الله تعالى من فضله أن ييسر لي اتمام ذلك متناً تكبلاً لما وجد وشرحاً للجمع انه جواد كريم
رؤوف رحيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ منه بعد الظاهر
خامس عشر ذي القعدة سنة أربع وبعين وتسعمائة بتزلي بمكة المشرفة في المحل المسمى بالحريرة القريب من
سوق الليل وأنا أسأل الله تعالى وأتوجه اليه بحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم أن يتفضل علي بما أحبه من الخير
وأن يجبرني من فتنه ويحمي من أن الفاء وهو راض عني انه لا يرذل من اعتمد عليه ولجأ في سائر أموره اليه وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام وأخرد دعواهم أن الحمد
لله رب العالمين

وان يتصدق به مطبوعاً
وبحلو والارسال أكل
وحاق شعره بعد الذبح
والتصدق برنته ذهباً فضة
وتحنكيه بتمر ثم حلو ويكره
تلطخ رأسه بالدم ولا بأس
بالزعفران
* (فصل) في محرم تسويد
الشيب ووصل الشعر
وتقليم الاسنان والوشم
والحناء للرجل بلا حاجة
وانه أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

نحمدك يا من تنزهت عن الجور في الأحكام وأتت القسط بما بينته من شرائع الإسلام ونشكرك على ما تنقذت به من تلاف أو أنوار دينك القويم ووضوح السبيل لمن أراد أن يحظى من عظيم جودك بأوفى تكرم ونسألك أن تديم صلواتك وكل تسليمتك على إمام حضرتك وعين احسانك وروح رحمتك وعلى آله وذوى السداد وأصحابه أهل النقي والرشاد أما بعد فيقول راجي غفران المساوي محمد الزهري الفهرراوي قدّم بحمد مولانا عظمت منته وجلت عن الاحصاء نعمته طبع نرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر الهيتمي المكي

على مختصر العلامة الفقيه عبد الله بافضل الحصري في مذهب الامام الشافعي رضي الله عن

الجميع وأسكنهم من جنته المسكان الرفيع وذلك بالمطبعة الميمية بمصر المحروسة

الحجيه بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر المنير

ادارة المفتقر لعفوره القدير أحمد الباشا الحاي

ذى العجز والنقصير وذلك في شهر رمضان

سنة ١٣٠٥ هجرية على صاحبها

أفضل صلاة وأتم تحية

آمين آمين

آمين

1305

فهرسة شرح الشهاب ابن حجر الهيتمي على مختصر بافضل

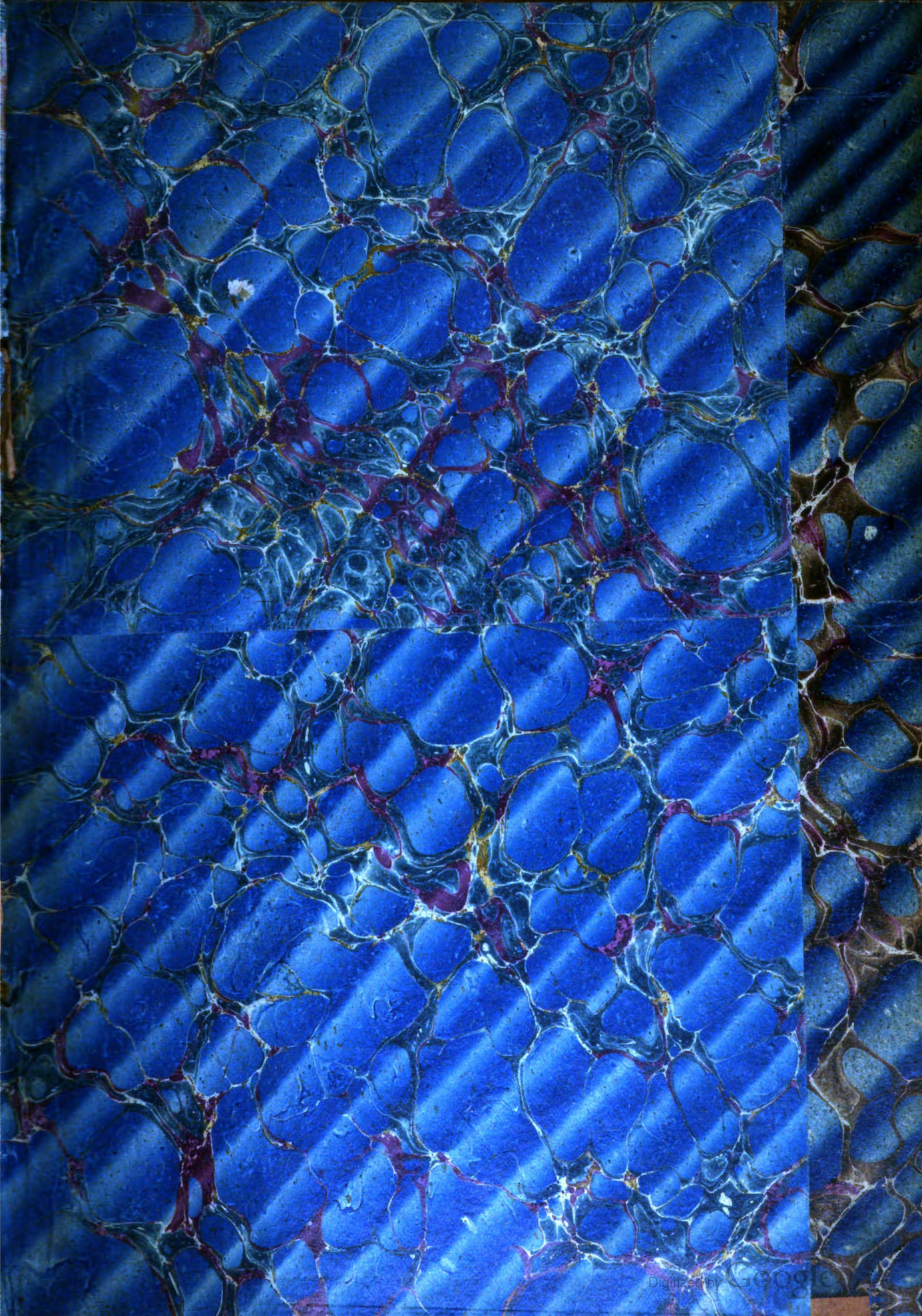
صفحة	صفحة
٤٢	٤ (باب الطهارة)
٤٥	٥ فصل في الماء المكروه
٤٥	٥ فصل في الماء المستعمل
٤٦	٦ فصل في الماء النجس ونحوه
٤٦	٧ فصل في الاجتهاد
٤٦	٨ فصل في الاواني
٤٨	٨ فصل في خصال الفطرة
٤٨	٩ فصل في الوضوء
٤٩	١١ فصل في سنن الوضوء
٥٥	١٤ فصل في مكروهات الوضوء
٥٦	١٤ فصل في شروط الوضوء
٥٧	١٤ فصل في المسح على الخفين
٥٩	١٥ فصل في نواقض الوضوء
٦٠	١٦ فصل فيما يحرم بالحدث
٦١	١٦ فصل فيما يندب له الوضوء
٦٤	١٧ فصل في آداب فاضل الحاجة
٦٦	١٩ فصل في الاستنجاء
٦٧	٢٠ فصل في موجب الغسل
٦٨	٢١ فصل في صفات الغسل
٧٢	٢١ فصل في مكروهاته
٧٢	٢٢ (باب النجاسة وازالتها)
٧٤	٢٣ فصل في ازالة النجاسة
٧٥	٢٤ (باب التيمم)
٧٥	٢٦ فصل في شروط التيمم
٧٦	٢٧ فصل في أركان التيمم
٧٧	٢٧ فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس
٧٨	٢٨ فصل في المستحاضة
٧٩	٢٩ (باب الصلاة)
٨١	٣٠ فصل في مواقيت الصلاة
٨١	٣١ فصل في الاجتهاد في الوقت
٨٤	٣٢ فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت
٨٤	٣٣ فصل في الاذان
٨٦	٣٧ (باب صفة الصلاة)
٤٢	فصل في سنن الصلاة
٤٥	فصل في سنن الركوع
٤٥	فصل في سنن الاعتدال
٤٦	فصل في سنن السجود
٤٦	فصل في سنن الجلوس بين السجدين
٤٦	فصل في سنن التشهد
٤٨	فصل في سنن السلام
٤٨	فصل في سنن بعد الصلاة وفيها
٤٩	فصل في شروط الصلاة
٥٥	فصل في مكروهات الصلاة
٥٦	فصل في ستر المصلي
٥٧	فصل في سجود السهو
٥٩	فصل في سجود التلاوة
٦٠	فصل في سجود الشكر
٦١	فصل في صلاة النفل
٦٤	فصل في صلاة الجماعة واحكامها
٦٦	فصل في ائذان الجماعة والجماعة
٦٧	فصل في شروط القدوة
٦٨	فصل فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة
٧٢	فصل في بيان ادراك المسبوق الركعة
٧٢	فصل في صفات الائمة المستحبة
٧٤	فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة
٧٥	(باب صلاة المسافرين)
٧٥	فصل فيما يتحقق به السفر
٧٦	فصل في بقية شروط القصر ونحوه
٧٧	فصل في الجمع بالسفر والمطر
٧٨	(باب صلاة الجمعة)
٧٩	فصل للجمعة شروط وزوائد
٨١	فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة
٨١	فصل في سنن الجمعة
٨٤	(باب صلاة الخوف)
٨٤	فصل في اللباس
٨٦	(باب صلاة العيدين)

صفحة	صفحة
٨٧	فصل في توابع ما مرّ بكم غير الحاج الخ
٨٨	(باب صلاة الكسوف للشمس والقمر)
٨٨	(باب صلاة لاستسقاء)
٨٩	فصل ويسن أن يظهر غير عودته لأول مطر السنة الخ
٩٠	فصل في تارك الصلاة
٩٠	(باب الجنائز)
٩٢	فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به
٩٣	فصل في الكفن
٩٥	فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها
٩٦	فصل في الدفن
٩٦	(باب الزكاة)
٩٨	فصل في واجب البقر
٩٨	فصل في زكاة الغنم
٩٨	فصل في بعض ما يتعلق بعمام
٩٩	فصل في شروط زكاة الماشية
٩٩	(باب زكاة النبات)
١٠٠	فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه
١٠١	(باب زكاة التقد)
١٠٢	فصل في زكاة التجارة
١٠٣	فصل في زكاة لغير
١٠٥	فصل في النية في الزكاة وفي نعيمها
١٠٦	فصل في قسمة الزكاة على مستحقها
١٠٨	فصل في صدقة التطوع
١٠٩	(كتاب الصيام)
١١٢	فصل فيمن يجب عليه الصوم
١١٣	فصل فيما يبيح الفطر
١١٣	فصل في سنن الصوم
١١٥	فصل في الجماع في رمضان وما يجب به
١١٧	فصل في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن تجب عليه
١١٨	فصل في صوم التطوع
١١٩	(كتاب الاعتكاف)
١٢٠	فصل فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع
١٢١	(كتاب الحج)
١٢٣	فصل في المواقيت
١٢٤	فصل في بيان أركان الحج والعمرة
١٢٤	فصل في بيان الاحرام
١٢٥	فصل في سنن تتعلق بالنسك
١٢٦	فصل في واجبات الطواف وسننه
١٢٨	فصل في السعي
١٢٩	فصل في الوقوف
١٢٩	فصل في الحلق
١٣٠	فصل في واجبات الحج
١٣٠	فصل في بعض سنن المبيت والرمي وشروطه
١٣١	فصل للحج تحللان
١٣٢	فصل في أوجه أداء النسكين
١٣٢	فصل في دم الترتيب والتقدير
١٣٣	فصل في محرمات الاحرام
١٣٦	فصل في موانع الحج
١٣٨	(باب الاضحية)
١٤٠	فصل في العقبة
١٤١	فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه
١٤١	تنمة يسن ان يحسن الاسم الخ

(تت)

16372
abd Allah
al-Muqaddimah

6/-



893.799
Ib5494

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58837906

893.799 lb5494

Sharh ala mukhtasar.

